



دراسات سياسية واستراتيجية

مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
العدد (٤٠) لسنة ١٤٤٠هـ/٢٠٢٠م

رئيس التحرير
أ.د. محمود علي الداود
(بيت الحكمة)

مدير التحرير
أ.م.د. منى حسين عبيد
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

هيئة التحرير
أ.د. السفير محمد الحاج حمود /وزارة الخارجية
أ. مصطفى عثمان اسماعيل /وزير خارجية السودان السابق
أ. عصام الجـلبي / وزير النفط العراقي السابق
أ.د. عبد الامير محسن الاسدي /الجامعة المستنصرية
أ.د. عبد المنعم صاحي العمار /جامعة بغداد
أ.د. عبد السلام بغداددي / جامعة بغداد
البروفيسورة كيكو ساكاي / جامعة طوكيو للدراسات الاجنبية
أ.د. جورج جبور /جامعة دمشق
أ.د. ابراهيم خليل العلاف /جامعة الموصل
أ.د. زكريا كورشون /جامعة السلطان محمد الفاتح /استنبول
أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى /المعهد القومي للتخطيط /القاهرة

المراجعة اللغوية (الإنكليزية)
بشينة هاشم ياسين

المراجعة اللغوية (العربية)
أ.م.د. حازم عبد الوهاب عارف

ان التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العراق والمنطقة والعالم تتطلب توفر ابحاث علمية موضوعية للنخب العلمية المتخصصة تضع الرؤى والأفتراحات للمشاكل الداخلية والخارجية القائمة وتساعد دوائر صنع القرار في رسم السياسات المناسبة

إن مجلة «دراسات سياسية واستراتيجية» التي تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة هي مجلة علمية محكمة صدر أول عدد منها عام ١٩٩٩ . تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2223-9464)، وشروط النشر واختيار عناوين البحوث والدراسات تعكس الخطة العلمية السنوية للقسم التي يضعها القسم بالتعاون مع الفريق الاستشاري للقسم من ذوي الاختصاص العلمي الرصين مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في العراق والعالم العربي ودول الجوار والعلاقات الدولية .

تنشر المجلة البحوث والدراسات الرصينة التي تتوفر فيها شروط البحث العلمي التي تخص العراق في مجال السياسة الداخلية والخارجية . وتنشر مثل هذه الدراسات حول مختلف القضايا العربية والعلاقات مع دول الجوار وتولي أهمية خاصة لمنطقة الخليج العربي وسياسات القوى الكبرى حيال العراق والمنطقة العربية.

وتحرص على تقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية ونقدية للقضايا والملفات المطروحة وتعطي الاولوية للنصوص التي تأتي بجديد سواء على مستوى المعطيات أم على مستوى المقربات والاستنتاجات وتقديم الحلول للمشاكل المطروحة . وتهتم بالشأن العالمي بقدر تأثيره على العراق والمنطقة العربية .

تعرض كافة البحوث والدراسات المقدمة الى الفريق الاستشاري ومن شروط النشر الخاصة بمجلات بيت الحكمة للموافقة على نشرها او الاعتذار أو طلب التعديل .

- تعتمد مجلة «دراسات سياسية» في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقاً لما يلي:
- أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلة، وألاً يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها بيت الحكمة، أو إلى أيّ جهةٍ أخرى.
- ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- ثالثاً: يجب أن يشمل البحث على العناصر التالية:
- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو ١٥٠-٢٠٠ كلمة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخّص، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشرات الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مديلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن. وتُذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده بيت الحكمة، والمتوافق مع النظام العالمي لمنهج البحث التاريخي.
- لا تنشر المجلة مستلّات أو فصولاً من رسائل جامعية أُقرت إلّا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

- تهتم المجلة بنشر مراجعاتٍ نقديةٍ للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها ٢٨٠٠-٣٠٠٠ كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم. تفرد المجلة باباً خاصاً للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة ٢٨٠٠-٣٠٠٠ كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلة باللغتين العربية والإنكليزية.

• رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدمّة للنشر في المجلة على برنامج الاستلال الإلكتروني (Turnitin).

- يخضع كلّ بحثٍ إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القراء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة القراء في بيت الحكمة. وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئٍ مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر / النشر بعد إجراء تعديلات محددة / الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

• خامساً: تلتزم المجلة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلف والقراء وفريق التحرير.

- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

- لا تدفع المجلة مكافآتٍ مالية عن المواد - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متّبع في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أن يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقةٍ وتقييمه وفق رؤىٍ ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة بخصوص البحث المُرسَل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعداده الكامل لتقييم البحث المُرسَل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلاَّ فيمكن للمُقيِّم أن يعتذر ويقترح مُقيِّمٍ آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المُؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأَيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلاَّ بعد أخذ الإذن الخطي من المُؤلِّف ورئيس هيئة التحرير للمجلة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأَيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمُؤلِّف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ مُحتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المُؤلِّف، أو أيَّة اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المُؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضح فيها المُؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المُؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكلٍ علمي ومُتقن.
- يجب أن تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم إطلاع المُؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمُؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثه المُرسَل للنشر، ويجب أن تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المُؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مستلماً من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أن تقوم بها هيئة تحرير المجلة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أن يقوم بها المُؤلِّف نفسه.

• تعتمد مجلة دراسات سياسية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم ، بالنسبة للباحث والقراء (المحكمن) على حدٍ سواء، وتُحِيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئین معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تُحِيل المجلة البحث على قارئٍ مرجحٍ آخر.

• تعتمد مجلة دراسات سياسية قراء موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.

• تعتمد مجلة دراسات سياسية تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.

• لا يجوز للمحررين والقراء، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أي شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلف. وينبغي الإبقاء على أي معلومةٍ متميزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال القراءة قيد السرية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.

• تقدّم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فنيٍّ ومنهجيٍّ ومعلوماتيٍّ للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.

• تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.

• تلتزم مجلة دراسات سياسية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.

• احترام قاعدة عدم التمييز: يقيم المحررون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.

• احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أي مؤلّف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.

• تتقيد مجلة دراسات سياسية بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمّنها البحث المحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

• حقوق الملكية الفكرية: يملك بيت الحكمة حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلّاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، سواءً باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من البيت.

• تتقيد مجلة دراسات سياسية في نشرها لمقالاتٍ مترجمةً تقيدًا كاملاً بالحصول على إذنٍ الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

• المجانية: تلتزم مجلة دراسات سياسية بمجانبة النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.



«اسم الباحث» المحترم

«عنوانه»

تحية طيبة:

يسرنا إبلاغكم تسلمنا بحثكم الموسوم بـ:

«عنوان البحث»

راجين تعبئة نموذج التعهد أدناه وإعادته إلينا في أقرب وقت ممكن، لنتمكّن من السير في إجراءات تقيّمه، علماً بأن تاريخ استلامنا لتعهد النشر سوف يُعتمد لغايات المباشرة بإجراءات تقييم البحث.
مدير التحرير

إقرار وتعهد

«عنوان البحث»

١. أقر بأن البحث لم يسبق لي نشره ولم أقدمه لأيّة جهةٍ لنشره كاملاً أو ملخصاً، وهو غير مستل من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه (*).
٢. أتعهد التقيد بتعليمات النشر المعمول بها في المجلّة وتدقيق البحث لغوياً، وعلى أن تكون حقوق ملكيّة النشر والتأليف إلى المجلّة. وبجميع القرارات الصادرة عن هيئة التحرير.
٣. في حالة موافقة هيئة تحرير المجلّة على نشره أو افق على أنّه ليس من حقي التصرف بالبحث سواءً بالترجمة أو الاقتباس أو النقل من البحث المذكور أعلاه أو تلخيصه أو الإفادة منه بوسائل الإعلام، إلّا بعد الحصول على موافقة خطية من رئيس التحرير.
٤. راجعت / راجعنا النسخة النهائية للبحث، ونحن نتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد فيه. كما نتعهد بحفظ حقوق الباحثين المشاركين في البحث.
و عليه وقّعت في أدناه.

التخصص العلمي الدقيق للبحث هو: (.....).

اسم الباحث الأول (ثلاثة مقاطع): (.....).

اسم المؤسسة التي يعمل بها الباحث: (.....).

عنوان البريد الإلكتروني للباحث: (.....) E-mail.

العنوان

التوقيع:

(*) في حال كان البحث مستلاً نرجو توضيح

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير ١٣

البحوث والدراسات

ميناء الفاو الكبير ومستقبل العراق

أ.د. محمد الحاج حمود ١٧

مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الاستمرار والتغيير

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم ٢٩

الكويت و(الربيع العربي): الأزمة والمعالجات

أ.د. مفيد الزبيدي ٤٣

البرنامج النووي الباكستاني

أ.د. ستار جبار علاي - الباحثة هبة صباح جابر ٦٣

التمويل السياسي في العراق

أ.د. باسم علي خريسان ٨٣

مابين التطرف والإرهاب (الفكر والفعل)

جميل كامل عبد الله ، عقيل مصطفى مهدي ، احمد عمران عبد ،

د. ثائر سعد عبد الله ، د. قيس كريم ناقل ، د. حيدر طه عسكر ٩٣

داعش بعيون عراقية الفعل ورد الفعل

أ.م. رقية اباد احمد ١٠٥

الدور الامريكى الجديد في الخليج العربى في ضوء التحولات الاقليمية

أ.م.د شذى زكى حسن ١١٥

مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية – المصرية

أ.م.د منى حسين عبيد ١٢٩

الدبلوماسية الشعبية الأمريكية: إدارة السمعة واسترجاع الصورة في منطقة الشرق الأوسط

أ.م.د عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم ١٤٥

التسامح والإصلاح في العصر الحديث جون لوك أنموذجاً

د. رسول محمد رسول ١٧٧

عرض كتاب : القانون الجوي الدولي وقانون الفضاء لمؤلفه السفير الدكتور محمد الحاج حمود

عرض : علي سعدي موسى ١٨٧

كلمة العدد

تصدر هذا العدد القضايا الخاصة بالشأن العراقي وتولي أهمية خاصة لحاضر ومستقبل التنمية وقد اتحفنا السفير الدكتور محمد الحاج حمود بدراسة خاصة تتناول مشروع ميناء الفاو الكبير واهميته لمستقبل العراق. ان مشروع بناء ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة يعتبران من المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي ستوفر للعراق مركزاً اقتصادياً وسياسياً فريداً وانه سينشط الاقتصاد العراقي ويشغل اعداداً كبيرة من الأيدي العاملة العراقية . ويؤكد البحث على أهمية تبني الحكومة العراقية لهذا المشروع العملاق وتوفير الأموال اللازمة لانجازه في أقصر وقت ممكن ويمكن الاعتماد على الشركات العالمية الرصينة وقد أبدت جمهورية الصين الشعبية استعدادها لانجاز هذا المشروع العملاق .

وفي الشأن العراقي ايضاً يضم هذا العدد دراسة حول التمويل السياسي في العراق وهذا بحث مهم وخصوصاً وان العراق سيشهد انتخابات عامة في السنة القادمة ومن الضروري توضيح كيفية تمويل الأحزاب والافراد وهذا له علاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد .

ويتضمن هذا العدد أكثر من بحث حول الإرهاب في ضوء التجارب القاسية التي مر بها العراق في فترة سيطرة داعش على بعض المحافظات علماً ان داعش لا يزال يولف خطراً مباشراً على العراق من كافة النواحي الأمنية والاجتماعية .

وفي الشأن الخليجي يضم العدد دراسة حول مجلس التعاون الخليجي والتحديات التي يواجهها وبحث آخر عن الدور الأمريكي في الخليج له علاقة بالبحث الأخير وهناك دراسة مهمة حول مشروع سد النهضة في اثيوبيا وأثره في العلاقات السودانية المصرية الاثيوبية .

رئيس التحرير



البحوث والدراسات

ميناء الفاو الكبير ومستقبل العراق

أ.د. محمد الحاج حمود (*)

الموانئ التجارية، وهي المختصة باستقبال السفن التي تحمل البضائع التجارية.

الموانئ النفطية، وهي المختصة بشحن النفط الخام ومشتقاته.

موانئ الصيد، الخاصة بصيد الاسماك.

موانئ الخدمات، المختصة بتزويد السفن بالوقود والمياه العذبة والطعام والخدمات الاخرى.

وما يهمننا في هذه الدراسة هي الموانئ التجارية، التي يعد ميناء الفاو الكبير احداها.

الموانئ العراقية الحالية:

توجد في العراق حالياً أربعة موانئ تجارية ومنصتين لتصدير النفط. فالموانئ التجارية هي ميناء ام قصر وميناء خور الزبير وميناء المعقل وميناء ابو فلوس. والمنصات النفطية هي ميناء العمية وميناء البصرة الواقعين ضمن البحر الاقليمي العراقي. ويمكن القول ان هذه

توفر البحار وسيلة سهلة ورخيصة للتنقل. لذا تطور النقل الدولي عبر البحار تطوراً سريعاً. ولاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين وما بعده. لذا ارتفعت حمولة السفن التجارية من ٧٠ مليون طن متري في عام ١٩٣٩ الى ٦٧٦ مليون طن عام ٢٠٠٤^(١). وهذا يعني ازدياد حجم البضائع المنقولة في البحر بنفس النسب. ^(٢) ومن المعلوم ان نشاط السفن المتزايد يحتاج الى المزيد من الموانئ التجارية المتطورة لاستيعاب هذا النشاط. ويعتبر النقل البحري من الركائز الاساسية في اقتصاد الدول، ولاسيما بعد تطور السفن الى سفن عملاقة تعتمد على طريقة النقل بواسطة الحاويات الكبيرة وتعتمد الوسائل الحديثة في نقل المعلومات والاجهزة المتطورة في التحميل والتفريغ.

والميناء هو ((المكان الذي يقع على حافة البحار والمحيطات او الانهار او البحيرات، الذي تذهب اليه السفن لشحن او لتفريغ حمولتها)).
^(٣) والموانئ على انواع رئيسة هي:^(٤)

(*) مستشار السيد وزير الخارجية العراقية

لوزارة النقل وكانت في الماضي مصلحة، ثم تحولت الى مؤسسة ثم الى منشأة.

ويبين الجدول رقم (١) تطور حركة النقل في الموانئ العراقية في المراحل المختلفة التي اشرفنا اليها في اعلاه.

الجدول رقم (١)

تطور حركة النقل في الموانئ العراقية الحالية

السنة	عدد الوحدات الراحلة	كمية البضائع المتبادلة (طن)
١٩٧٩	١٦٦٤	٨٠٥٢٠٠٠
١٩٩٠	٣٥٦	٤٨٦٩٠٠٠
١٩٩٩	١٥٨٢	٤٢٤٩٠٠٠
٢٠٠٢	٥٨٧٩	٩٣٣٧٠٠٠
٢٠٠٤	١٩٠٣	٣٢٥٢٨٧٧
٢٠٠٧	٤٩٩٩	١٠٨٨٣٨٨٠
٢٠٠٨	٤٢٥١	١١٨٥٤٠٦١
٢٠٠٩	٤٥٤٢	١١٣٢٥٥٣٣
٢٠١١	٢٢٠٩	١٢٨٤٨٢٠٢
٢٠١٤	٢٦٠٦	١٥٨٦٩١٩٠
٢٠١٦	٢١٧١	١٨١٢٨٨١٣

المصدر: الشركة العامة لموانئ العراق: التقرير السنوي للسنوات ١٩٧٩ لغاية ٢٠١٦، قسم التخطيط والمتابعة.

ولابد من اعطاء فكرة مختصرة عن كل واحد من هذه الموانئ.^(١)

ميناء المعقل: يقع ميناء المعقل على الضفة الغربية لشط العرب قرب مدينة البصرة. ويبعد (١٣٥) كم عن النهاية الشمالية للخليج

الموانئ لا تغطي حاجة العراق التجارية في الوقت الحاضر. اذ ان طاقتها المتاحة محدودة وكذلك عدد الارصفة لرسو السفن في كل ميناء، فضلاً عن عدم كفاية اعماق الممرات المؤدية اليها والاعماق المتاحة في واجهات ارسفتها.

لقد اثر الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بسبب احتلال الكويت تأثيراً بالغاً على الموانئ العراقية من حيث طاقتها الاستيعابية وكفاءتها الفنية، وادى الى تقادم وتعطيل الكثير من الاليات والمعدات التي تعمل فيها. ونتيجة ذلك الحصار اهمل تطهير الممرات الملاحية، مما ادى الى تردي الاعماق وقللة الغاطس بسبب زيادة الترسبات فيها. فضلاً عن زيادة عدد الغوارق من السفن والبواخر الحربية والتجارية في الممرات الملاحية. هذه العوامل ادت الى تدهور طاقة وكفاءة الموانئ العراقية والى زيادة نشاط موانئ الدول المجاورة على حساب الموانئ العراقية.

وبعد احتلال العراق سنة ٢٠٠٣، لم تبذل قوات الاحتلال اية جهود لمعالجة وضع الموانئ العراقية المتردي. بل اعتمدت في نشاطها على الموانئ الخليجية والاردنية والتركية. الا ان الحكومات العراقية المتعاقبة حاولت تقديم العون للشركة العامة لموانئ العراق، ولكن في نطاق محدود. فقد حاولت الشركة العامة لموانئ العراق القيام ببعض الجهود لتطوير وضع الموانئ. اذ قامت بتأهيل بعض الحفارات وانتشال بعض الغوارق وتطهير الممرات الملاحية من المخلفات غير المتفجرة وتطوير بعض ارصفتها واجهزة الموانئ. الا ان ذلك لم يصل الى مرحلة الطموح.^(٢) علماً ان الموانئ العراقية الحالية هي شركة تمويل ذاتي تابعة

ام قصر الشمالي ويتكون من (١٨) رصيف. ولكن نشاط الميناء تعرض الى فترات من التلكؤ بسبب الاحداث التي مرت بالعراق من حصار واحتلال. ولم يستعد عاقبته الا بعد الغاء العقوبات على العراق. ويمكن تطوير الميناء في المستقبل بسبب ما يتميز به موقعه من قرب من الطرق البرية وصلابة الارض المناسبة لبناء الارصفة بمواصفات عالمية وقلة الترسبات في الميناء وقربه من الخليج العربي.^(٨)

ميناء خور الزبير: يقع ميناء خور الزبير في منطقة خور الزبير الصناعية، ويبعد (٦٠) كم عن مدينة البصرة و (١٠٥) كم من النهاية الشمالية للخليج العربي. وتمر بالقرب منه قناة البصرة. وتم انشاء الميناء سنة ١٩٨٩. واذ حفرت قناة خور الزبير للملاحة بطول (٢٤) كم لربط الميناء بقناة خور عبدالله ومنه الى الخليج العربي.

يحتوي الميناء على (١٣) رصيفاً متخصصاً. رصيفان اختصاصيان لمعمل الحديد والصلب، ورصيفان كونكريتيان لاستيراد خامات الحديد وتصدير الحديد الاسفنجي، وخمسة ارصفة مع ملحقاتها لخرن سماد اليوريا والفوسفات، وثلاثة ارصفة جديدة للبضائع بطول (١٨٠) م مع رافعات كهربائية عدد (١٢). فضلاً عن المساحات والمخازن والطرق المبلطة وسكك الحديد وبقية الخدمات. وتبلغ مساحة الميناء الكلية (٣) كم^٢ والمساحة المائية (٨٧٥) م^٢.

انبثاق فكرة انشاء ميناء الفاو الكبير:

نلاحظ مما سبق ان موانئ العراق الحالية قد تغطي حاجته في الوقت الحاضر. الا ان العراق مقبل على تطور اقتصادي كبير وحاجة مستمرة الى زيادة نشاطه التجاري مع العالم نتيجة الزيادة المستمرة في عدد السكان^(٩) الامر

العربي. يتكون الميناء من (١٣) رصيفاً ومن مرسى للجنايب بطول (٥٠٠) م. تبلغ مساحة الرصيف بحدود (٤٠٠٠) م^٢، فضلاً عن السقائف والمخازن وساحات مكشوفة لاستقبال الحمولات الثقيلة. وقد توقف النشاط في هذا الميناء اثر نشوب النزاع المسلح بين ايران والعراق سنة ١٩٨٠. ولا يزال النشاط فيه متعثراً بسبب الطمي والغوارق في شط العرب اثر نشوب ذلك النزاع.

ميناء ابوقلوس: تم انشاء هذا الميناء سنة ١٩٧٦، وهو يقع على الضفة الغربية لشط العرب، ويبعد (٢٠) كم عن مدينة البصرة. ويتكون من ثلاثة ارصفة فولاذية طول كل رصيف (١٧٥) م وعرضه (١٨) م.

ميناء ام قصر: تعود فكرة انشاء ميناء في منطقة ام قصر الواقعة في نهاية خور عبدالله^(٧) الى بداية الاحتلال البريطاني للعراق. إذ فكرت السلطات البريطانية الافادة من هذا الموقع الاستراتيجي لانشاء قاعدة بحرية حربية. ولكن التطورات السياسية في العراق بعد ذلك دفعت الى التفكير بالافادة من هذا الموقع لانشاء ميناء تجاري. وهكذا اخذت الفكرة طريقها الى التنفيذ سنة ١٩٣٠. ومعلوم ان هذا الموقع يكتسب اهمية استراتيجية واقتصادية. اذ انه يقع بالقرب من الخليج العربي على بعد ٧٥ كم من المدخل الغربي لمدينة البصرة.

لقد شعر العراق نتيجة التطورات التي مر بها بعدم كفاية ميناء المعقل لاستيعاب الحركة التجارية العراقية مع العالم. لذا اتجهت الفكرة نحو بناء ميناء ام قصر، ولاسيما وان عمق القناة الملاحية التي تربطه بالخليج تزيد عن عمق القناة الملاحة في شط العرب. يتكون الميناء من مينائين منفصلين: ميناء ام قصر الجنوبي، ويتكون من تسعة ارصفة، وميناء

الذي يدفعه الى التوسع في حركة الاستيراد والتصدير عن طريق الموانئ، فضلاً عن ان الموانئ العراقية الحالية تواجه منافسة قوية من قبل موانئ الدول المجاورة، تلك الموانئ التي استمرت في التطور والنمو على حساب موانئ العراق التي تعرضت الى هزات كبيرة بسبب الاحداث السياسية التي ادت الى تراجع ادائها وكفائتها.(١٠)

ان تطور تقنيات النقل البحري السريعة جعلت من الموانئ الحالية غير قادرة على مواكبة هذا التطور. اذ ان ازدهار الدول يرتبط اليوم ارتباطاً وثيقاً بعلاقاتها الاقتصادية بالمجتمع الدولي عن طريق التجارة المتبادلة. لذا لم تعد الموانئ العراقية الحالية قادرة على تلبية متطلبات هذا الواقع الجديد بسبب طاقتها المحددة ومحدودية اعماق الممرات البحرية المؤدية اليها، التي لا تتجاوز (٦-١٠) م إذ لا تسمح هذه الاعماق باستقبال البواخر العملاقة لنقل الحاويات والحمولات الثقيلة.

من هنا انبثقت فكرة انشاء ميناء جديد يكون قريباً من المنافذ البحرية الدولية وتكون الاعماق في القناة الموصلة اليه وفي ارضته كافية لاستقبال البواخر العملاقة، الامر الذي يؤدي الى انخفاض كلف النقل والى توجه الناقلين الى الميناء الجديد. لذا وقع الاختيار على منطقة الفاو الواقعة على الخليج العربي وفي مدخل خور عبدالله. واختير لهذا الميناء اسم (ميناء الفاو الكبير). وهو يعد من المشاريع الاستراتيجية العملاقة وسيكون جزءاً من مشروع القناة الجافة التي تربط الموانئ العراقية بالبحر الابيض المتوسط عبر سوريا واوربا عبر تركيا.

وخدمة الميناء الجديدة لا تقتصر على حاجة العراق لاستيراد وتصدير البضائع وانما ايضاً يكون نقطة مهمة لعبور البضائع عن طريق الترانزيت بين الشرق والغرب عن طريق الميناء الجديد والقناة الجافة العراقية. اذ ان الميناء يقع في منطقة تختصر الوقت على البواخر التجارية القادمة من جنوب شرق اسيا قرابة احد عشر يوماً، فضلاً عن تخفيض تكاليف نقل البضائع، وتخفف الزحام الحاصل في قناة السويس وميناء العقبة، ويزيد من واردات العراق السنوية وينعش اقتصاده الوطني، ويسهم في نقل مركز التجارة العالمية الى مدن الفاو والبصرة.(١١)

ان بناء ميناء الفاو الكبير في هذا الموقع يساعد على تطوير المنطقة الى منطقة حرة مهمة في جنوب العراق نظراً لتوفر العوامل الاقتصادية والخدمية فيها. فمن الناحية الاقتصادية يشكل قربها من مدينة البصرة عاملاً مهماً في نجاحها، مع توفر البيئة الانتاجية المساعدة كالعلاقة وتوفر مراكز البحث العلمي. كما ان قربها من حقول النفط والاهوار والمناطق التاريخية يعد من عوامل نجاحها.(١٢)

كانت فكرة انشاء ميناء الفاو الكبير فكرة قديمة تعود الى بداية الاحتلال البريطاني للعراق.(١٣) الا ان الاهتمام الفعلي بهذه الفكرة يعود الى عام ١٩٨٦، إذ جرت دراسات اولية لفكرة انشاء ميناء يتكون من (١٠٠) رصيف، حدثني السيد المهندس هشام المدفعي انه عندما كان وكيلاً اول لامين بغداد السيد عبد الوهاب المغني، ان رئيس الجمهورية كلف امين بغداد باعداد دراسة وتصاميم لميناء كبير يقع على الخليج العربي يكون قادراً على تلبية متطلبات تطور

بعد ذلك قامت شركات ايطالية، بموجب منحه من الحكومة الايطالية، بتقديم دراسة جدوى، ووقعت تلك الشركات مع وزارة النقل عقداً عام ٢٠١٠ بكلفة (٤٦٥) مليون يورو. ولم ينفذ العقد الا في منتصف عام ٢٠١١.

اختيار موقع ميناء الفاو الكبير:

اختار مركز علوم البحار موقعا للميناء على شكل مستطيل بعيداً عن رأس البيشة. اما شركة حنا الشيخ فقد اختارت رأس البيشة موقعا للميناء. الا ان الشركات الايطالية اعتمدت جملة من المعايير لاختيار الموقع الافضل للميناء. ويمكن تلخيص هذه المعايير بما يأتي:^(١٤)

الكلف المتعلقة بالعمالة والمواد والمعدات والحفر والانشاءات.

الامان: توفير الامان للمشروع مهم لمتطلبات السلامة للميناء.

مخاطر الترسبات الكبيرة: شط العرب يجلب في مواسم الفيضان كميات كبيرة من الاطيان، الامر الذي يحتاج الى المزيد من الكري وبالتالي زيادة كلفة الصيانة لممرات الميناء.

سلامة العمليات وابتعادها عن حركة ناقلات النفط والسفن التي تحمل منتجات خطرة.

الخصائص الملاحية الملائمة لنشاط الميناء المعتمدة بشكل اساس على قصر القنوات المكريية، مما يؤدي الى تقليل كلف الكري والصيانة.

الاتصال باليابسة الذي يوفر سرعة الاتصال بطرق المواصلات البرية وسكك الحديد، مما

العراق في المستقبل. وقد رصد لهذا المشروع مبلغ مائة مليون دولار. وخوله الاستعانة بمن يراه من الخبراء. الا ان المشروع تاجل بسبب ظرف الحرب الايرانية العراقية. ثم عادت الفكرة من جديد سنة ١٩٩٧، وقدمت دراسات من قبل باحثين من وزارة النقل والمواصلات. ولكن هذه المحاولات لم تر النور ايضاً. وبعد عام ٢٠٠٣ بدأت دراسات اكثر جدية بعد اقرار اللجنة الاقتصادية العليا في مجلس الوزراء فكرة انشاء (ميناء البصرة)، وشكلت لجنة في الشركة العامة للموانئ العراقية لتقديم دراسة حول متطلبات المشروع المقترح واختيار الموقع المناسب. وانبرت وزارة النقل مع الهيئة العامة للموانئ لتقديم دراسة عن طريق مركز علوم البحار في البصرة الذي قدم دراسة اقتصادية وفنية متكاملة واختيار موقع للميناء الجديد، الا ان المسؤولين لم يأخذوا بتلك الدراسة. وان الجهود لتخصيص مبلغ للبدء بالمشروع لم تفلح. لذا تقدمت عدة شركات بعروض حول المشروع هي:

شركة مشرف للتجارة والمقاولات، وهي شركة كويتية مسجلة في العراق.

مجموعة شركات ساندي العراقية- الامريكية المسجلة في العراق.

شركة KGL الكويتية.

شركة حنا الشيخ الاماراتية.

قامت لجنة مشكلة بامر وزاري سنة ٢٠٠٥ بدراسة العروض وتوصلت الى نتيجة ان عرض شركة حنا الشيخ هو افضل العروض واوصت بقبوله. الا ان وزارة النقل رفضت هذا العطاء لاحتوائه على شروط تعاقدية صعبة.

يخفض كلفة الشحن الوارد الى الميناء والخارج منه .

العوامل البيئية المؤثرة كالترربة والترربة التحتية والبيئة البحرية والمساحات المحمية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية وانشطة صيد السمك.

واستناداً الى هذه المعايير اختيرت ثمانية مواقع بديلة لتحديد الموقع الافضل، واعطي لكل موقع الدرجات المناسبة وفق ذلك. وجرت مناقشة بين خبراء الفريق الايطالي والخبراء العراقيين على قائمة التحليل للمعايير الذي اشرفنا اليها سابقاً. وكانت نتيجة هذا التحليل ان وقع الاختيار على البديلين A,B اللذان تتوفر فيهما تلك المعايير اكثر من غيرهما، وتقرر المزج بين الموقعين لاختيار الموقع المناسب للميناء. انظر الصورة.

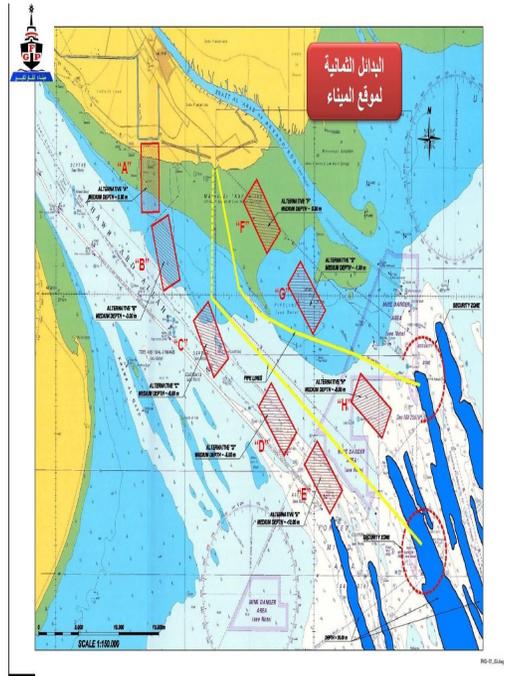
الملاحية المؤدية الى مينائي ام قصر وخور الزبير، وتوافر المساحات اللازمة للتحميل والتفريغ والخزن وبقية الخدمات الضرورية. مع امكانية توفير الممرات المائية العميقة لمرور السفن العملاقة التي تتلائم مع النقل البحري الحديث.(١٥)

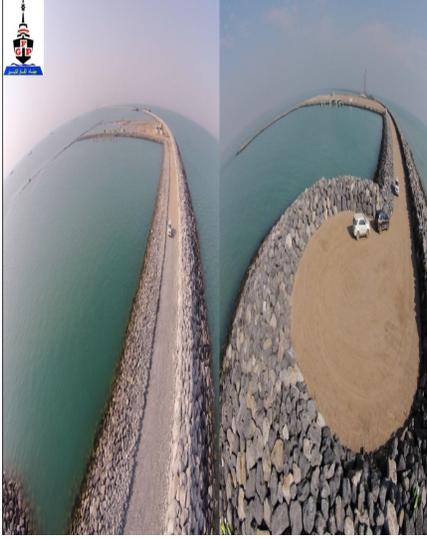
ومعلوم ان خور عبدالله من المساحات البحرية الضيقة. وان قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة المرقمة ٦٨٧ و ٧٧٣ و ٨٣٣ حددت الحدود البحرية للعراق والكويت في منتصف خور عبدالله، واصبح الممر العميق في الجانب الكويتي. علماً ان خور عبدالله كان بكامله عراقياً تدير الملاحة فيه مصلحة الموانئ العراقية منذ الاربعينيات من القرن الماضي وحتى احتلال الكويت عام ١٩٩٠.(١٦)

منشآت ميناء الفاو الكبير:

يكتسب ميناء الفاو الكبير اهمية خاصة بالنسبة لمستقبل العراق والحاجة الى تطوير اقتصاده المعتمد بشكل اساس على واردات النفط، التي يقدر الخبراء انها ستؤول الى النضوب في المستقبل حتماً. وعند اكتمال بناء الميناء سيكون ذو قيمة استراتيجية مهمة في شبكة النقل البحري الدولي، ليس للعراق فقط وانما لاقتصاد النقل الدولي عموماً. وسيشكل مع القناة الجافة حلقة وصل اساسية بين قارتي آسيا وافريقيا من جهة واوربا من الجهة الاخرى. حيث سيوفر ٣٥٪ - ٤٥٪ من كلفة النقل و ٣٥٪ - ٤٠٪ من وقت النقل، مما يجعله مفضلاً عند شركات ومؤسسات النقل.

ينكون التصميم الاساس المتفق عليه للميناء من الاجزاء الرئيسية التالية:(١٧)

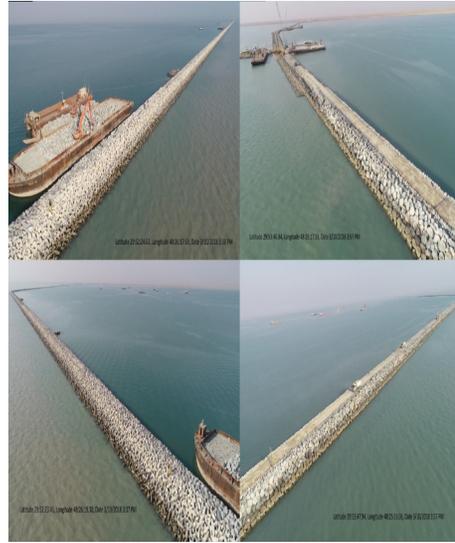




كاسر الامواج المتكون من جزئين. كاسر الامواج الشرقي بطول (٨) كم. وكاسر الامواج الغربي بطول (١٨) كم بشكل قوس. ويكتسب كاسر الامواج اهمية خاصة للموانئ البحرية. اذ انه يحافظ على استقرار السفن عند دخولها الميناء وعند رسوها على الارصفة لغرض تفريغها، وتحميلها من البضائع. وقد انجز بناء كاسري الامواج الشرقي والغربي والجدير بالذكر ان ارتفاع الامواج في هذه المنطقة من الخليج العربي قد يصل الى اربعة امتار في مواسم معينة.

كاسر الامواج لميناء الفاو الكبير

القناة المؤدية الى الميناء: يرتبط الميناء بمياه الخليج العربي وممراته الملاحية بقناة بعرض (٤٠٠) م وعمق (١٧,٥) م، وهذا العمق يستوعب سفن بغاطس (١٦) م على الاقل. وفي الممر منطقة استدارة مساحتها (٦٥٠) م، وهي مطابقة للمواصفات العالمية بالكامل. ويصل عمق مياه الارصفة الى (٢٠) م، لان السفن عند رسوها على الارصفة تحتاج الى اعماق اكثر بسبب حركتها.



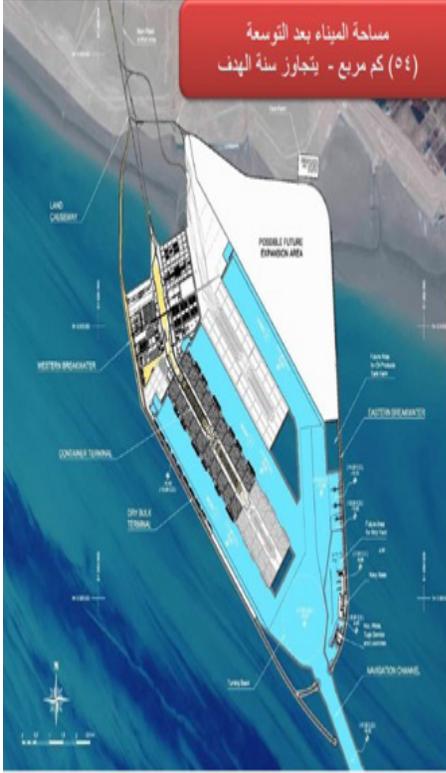
الارصفة: يتكون الميناء من عدد من الارصفة مختلفة الاغراض. وقد تقرر انشاءها على مرحلتين: (١٨)

المرحلة الاولى: المفروض ان يكتمل انشاؤها عام ٢٠٢٨ وتكون من:

١. ارصفة بطول (٣٩٠٠٠) م للحاويات. (١٩)
٢. ارصفة بطول (٢٠٠٠) م للحمولات العادية.

ارصفة ورصيفين لدرجة البراميل. ويحتوي الميناء قاعدة بحرية ومحطة ادلاء لارشاد السفن. فضلاً عن مساحة كبيرة لتصليح السفن (مسفن) بكافة اجهزته والعدد اللازم من الكرينات بكافة انواعها.

ومن المتوقع ان يبلغ عدد السفن الزائرة للميناء في سنة الهدف عام ٢٠٣٨: سفن الحاويات (١٧٢٠-١٨٨٠). وسفن الصب (٨٠٠-١٢٠٠). اي مجموع (٢٥٢٠-٣٠٨٠) سفينة في السنة.



كلفة إنشاء الميناء: وتقدر الشركات الإيطالية كلفة انشاء الميناء بالكامل وما يحتويه من منشآت ومباني ومعدات ومصروفات متفرقة مبلغ (٧,٢٧٩) مليار دولار حسب

٣. ساحة للحاويات بمساحة (١٢٠٠٠٠٠) م^٢.

٤. ساحة للحمولات العادية بمساحة (٤٠٠٠٠٠) م^٢.

٥. مساحة مبلطة لطرق السيارات وسكك الحديد والابنية والخدمات بمساحة (٦٠٠٠٠٠) م^٢.

٦. سايولات لخرن الحنطة بحجم (١٥٠٠٠٠) م^٣.

المرحلة الثانية: المفروض ان يكتمل انشاؤها عام ٢٠٣٨، وتتكون من:

١. ارسفة بطول (٣١٠٠) م للحاويات.

٢. ارسفة بطول (١٥٠٠) م للحمولات العادية.

٣. ساحة للحاويات بمساحة (٨٠٠٠٠٠) م^٢.

٤. ساحة للحمولات العادية بمساحة (٢٠٠٠٠٠) م^٢.

٥. مساحة مبلطة للطرق المعبدة والابنية والخدمات بمساحة (٤٠٠٠٠٠) م^٢.

٦. سايولو لخرن الحنطة بحجم (٥٠٠٠٠) م^٣.

لذا سيكون مجموع ارسفة الحاويات (٤٦) رصيفاً لاستقبال (٢٥) مليون حاوية سنوياً وطول الرصيف الواحد بين (٢٥٠-٤٠٠) م. ومجموع طول ارسفة الحاويات (١٨,٤٠٠) كم. اما ارسفة البضائع الفل فهي (١٦) رصيفاً بقدرة استقبال (٥٥) مليون طن سنوياً وطول الرصيف (٣٠٠) م ومجموع اطوالها (٤,٨٠٠) كم.

وهناك ارسفة المشتقات النفطية فهي (٦)

الجدول رقم (٢). وهو رقم ليس بالكثير على دولة مثل العراق، نظراً لحجم موارده الاقتصادية الكبيرة.

جدول رقم (٢) كلفة تشييد الميناء

ت	الفقرة	المبلغ /م/د
١	التعبئة	٢٠١
٢	الارصفة	٢,١١٨
٣	تقوية ارصفة الحاويات	٥٣٠
٤	ارصفة الصب الجافة	١٧١
٥	كاسر الامواج	٢١٤
٦	الحفر	٧٩٩
٧	المعدات	١,٢٦٦
٨	الاتصالات	٢٧٧
٩	التخيف البيئي	٤٤
١٠	الحالات الطارئة ٥%	٢٧٩
١١	التصاميم والمسوحات	٢٣٤
١٢	ادارة المشروع والاشراف على الموقع	٢٦٧
١٣	مصرفات عامة	٢٩٣

١٤	نفقات اضافية	٥٨٦
	اجمالي كلف عناصر انشاء ميناء الفاو الكبير	٧,٢٧٩

المصدر: نبيل جعفر الموسوي وحسن حيدر محمد الجزائري، المصدر السابق، ص: ١٢.

القناة الجافة: يحتل العراق موقعاً استراتيجياً مهماً في منطقة الشرق الاوسط. اذ يعد اقصر طريق بري يربط قارتي اسيا وافريقيا باروبا عن طريق البحر الابيض المتوسط وتركيا. لذا وانطلاقاً من هذا الواقع الجغرافي فان تطوير الطرق المارة عبر العراق ستكون له انعكاسات اقتصادية وسياسية هامة على مكانة العراق الدولية وعلى تطوير اقتصاده في المستقبل. ولاسيما اذا علمنا ان العراق سيكون حلقة مهمة في طريق الحرير البحري الصيني. وهذا يعطي لميناء الفاو الكبير اهمية ولاسيما في التجارة والمواصلات الدولية.

ولكي تحقق طرق المواصلات العراقية دورها المنشود لا بد من تطويرها بالشكل الذي يتلائم مع مكانة العراق الدولية واهمية ميناء الفاو الكبير. فالسكك الحديدية الحالية ذات خط مفرد للذهاب والاياب. والطرق البرية لا تفي بالعرض المطلوب، رغم وجود بعض طرق المرور السريع. كما ان فقدان الرقابة على هذه الطرق عرضها الى اضرار بليغة.

وأما النقل بالسكك الحديدية فهو يكتسب اهمية في نقل الحمولات الثقيلة ولمسافات طويلة وبسرعة تفوق سرعة بقية وسائط النقل. وتعود بداية انشاء خطوط سكك الحديد العراقية الى عام ١٩١٤. ثم تطورت بعد ذلك، إذ ربطت فيما بعد بالشبكة الاوربية عن طريق اسطنبول. وتعرضت السكك الحديد العراقية الى نكسات عديدة بسبب الاحداث التي مرت بالعراق، الا ان السلطات المختصة اولتها اهتماماً منذ عام

٢٠٠٩ واعد ربطها بالخطوط التركية.

وعندما يتم انشاء ميناء الفاو الكبير فان شبكة السكك الحديدية العراقية الحالية سوف لن تكفي لتلبية متطلبات نشاط الميناء. لذا يخطط الان لبناء خط سكك حديد مزدوج بطول اجمالي (١٥١٠) كم يربط الميناء بالبحر الابيض المتوسط، منها (٩٢٠) كم في العراق.

اما النقل عن الطرق البرية. ففي العراق عدة طرق سريعة، اهمها طريق زاخو- ام قصر بطول (١٢٣١) كم وطريق الموصل- الفاو بطول (١١٤٣) كم وطريق خانقين- الرطبة بطول (٢٨٤) كم وطريق بغداد كربلاء- عرعر بطول (١٢٠٠) كم. ولكن هذه الطرق تحتاج الى تحسين ونصب محطات وزن عند المنافذ الحدودية وابعاد مرور الشاحنات بالمدن.

ان تطوير القناة الجافة العراقية فيه فوائد اقتصادية جمة للعراق تتعدى تعرفه المرور عبر تلك الطرق الى تنشيط حركة الموانئ العراقية وما تدره من عوائد السفن والوكالات البحرية وفرص العمل لعمال الشحن والتفريغ ويؤدي الى تقليص المسافات البحرية وتخفيض كلف النقل والتأمين.

التحديات التي تواجه المشروع: هناك تحديات عديدة تواجه نجاح مشروع ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة، يمكن اجمالها بما يأتي:

التحديات الداخلية: يعتبر الفساد الاداري والمالي اهم التحديات التي تواجه المشروع. ويتجلى ذلك في مظاهر عديدة، اولها قلة التمويل المرصود للمشروع في الموازنات العامة للدولة. فضلاً عن الروتين الاداري المعقد المتمثل في التأخير في دفع مستحقات الشركات وسوء الادارة ومنح سمات الدخول وفرض الضرائب والرسوم رغم قرار مجلس الوزراء اعفاء الشركات العاملة من هذه الضرائب والرسوم. وانعدام البيئة الامنية المناسبة.

التحديات الخارجية: هناك عدد من التحديات

الخارجية المتمثلة بمنافسة بعض المشاريع في المنطقة لنشاط ميناء الفاو الكبير في المستقبل، اهمها:

١. **ميناء مبارك:** أقرت دولة الكويت بناء ميناء جديد في خور عبدالله على جزيرة بوبيان عام ٢٠٠٧. ومعلوم ان لدى الكويت ثلاثة موانئ بحرية على مناطق بحرية مفتوحة على الخليج العربي. وهذه الموانئ تكفي لسد حاجة الكويت للتجارة مع العالم. ومع ذلك قررت بناء ميناء جديد في ارجح منطقة على خور عبدالله. ويبدو ان فكرة بناء هذا الميناء جاءت لاستباق انشاء ميناء الفاو الكبير ومنافسته عن طريق ربط الميناء الكويتي بشبكة سكك الحديد العراقية. ورغم عدم سلامة النية في بناء الميناء الكويتي في هذا المكان الا انه لا يمكن ان ينافس الميناء العراقي العملاق وذلك لان ميناء الفاو الكبير يرتبط مباشرة في القناة الجافة العراقية وسيكون في المستقبل حلقة مهمة و اساسية في طريق الحرير البحري الصيني المزمع انشاءه. كما ان المرحلة الرابعة في بناء ميناء مبارك تغلق الممر الملاحي المتوجه الى مينائي ام قصر وخور الزبير العراقيان، وهذا يخالف احكام قراري مجلس الامن رقمي ٦٨٧ و ٨٣٣ الذين اكدا على سلامة الملاحة في خور عبدالله. فضلاً عن ان النقل عن طريق ميناء مبارك سيكلف الناقل وقتاً وكلفة تزيد على كلفة ووقت النقل عن طريق ميناء الفاو الكبير.

٢. **القناة السعودية:** قررت المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٥ انشاء قناة ملاحية عبر الصحراء من الخليج العربي الى البحر الاحمر بعمق (١٦) م وبكلفة تقدر بـ (٥٠) مليار دولار. والغرض من حفر هذه القناة هو لتحويل الملاحة المتجهة الى الفاو نحو البحر الاحمر وقناة السويس او ميناء ايلات الاسرائيلي او ميناء العقبة الاردني. ومعلوم انه لا تتوفر الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع بهذه الكلفة العالية وما تؤدي اليه من اطالة طريق الشحن. فضلاً عن زيادة كلفة الشحن على الناقل بسبب المرور في قناة السويس والموانئ المختلفة

البحار، جامعة البصرة، مجلة ابحاث البصرة، العدد ٣٨، ٢٠١٢.

- حسين حميد كريم، ظاهرة تعدد الاخوار في الجزء الشمالي من الخليج العربي: مركز علوم البحار، جامعة البصرة، ١٩٨٦. صلاح خضير العيداني: دراسات طبيعية واقتصادية للموانئ والمياه العراقية، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٨.

- علي حسين خميس حسن العنزي: تطور النقل البحري لموانئ العراق، دراسة في جغرافية النقل، جامعة البصرة، كلية الاداب، ٢٠٠٤.

- كاظم فنجان حسن الحمامي: نحو تطوير الموانئ العراقية والارتقاء بها، بحث منشور على الموقع الالكتروني [http:// www. basrahcity.net](http://www.basrahcity.net)

- محمد الحاج حمود: القانون الدولي للبحار، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١.

- محمد الحاج حمود: المفاوضات الدولية والسيادة الوطنية، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٩.

- مصطفى فهد محسن: الحاويات واثرها على سلامة وامن النقل البحري، الشركة العامة لموانئ العراق، ٢٠١٠.

- نبيل جعفر الموسوي وحسن حيدر محمد الجزائري: ميناء الفاو الكبير، الاهمية والموقع والتحديات. مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، البصرة بدون تاريخ.

- هشام المدفعي: ميناء الفاو الكبير واعمار منطقتي الفاو والزبير - البصرة، مجلة الحوار، العدد الثامن والعشرون،

- هشام صلاح محسن: الموانئ العراقية ودورها في حركة النقل البحري (ميناء ام قصر الواقع والافاق المستقبلية) دراسة حالة، مجلة كلية التربية الاساسية، البصرة، العدد الثالث والسبعون، ٢٠١٢. وثيقة الامم المتحدة: استعراض النقل البحري لعام ٢٠٠٥، رقم E.II.D.٠٥، ١٤، ص ٤.

وكذلك: francios ODER: La circulation maritime et la conference sur le droit de la mer, R.I.R.I., Nos ١١. ١٩٧٨، ١٢.

والطرق الطويلة عبر اسرائيل او الاردن، الامر الذي يكلفه المزيد من رسوم الكمارك والتفريغ والشحن، فضلاً عن المزيد من الوقت والجهد. لذا فلا يمكن لهذا المشروع من منافسة ميناء الفاو الكبير.

٣. قناة السويس: لا يمكن لقناة السويس ان تتنافس ميناء الفاو الكبير وذلك للمسافة الطويلة التي تحتاجها السفن للوصول الى البحر الابيض المتوسط وما تستغرقه من وقت ونفقات. اذ على السفن ان تمر عبر بحر العرب ومنطقة بحر الصومال الموبوءة بالقرصنة البحرية، ثم الى مضيق باب المندب والبحر الاحمر. كما ان القناة الجافة المصرية المتمثلة بمد خط سكة حديد عبر سيناء لا يمكن ان تؤثر على افضلية ميناء الفاو الكبير لنفس الاسباب اعلاه.

الخلاصة: ان مشروع بناء ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة يعتبران من المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي ستوفر للعراق مركزاً اقتصادياً وسياسياً فريداً. ولاسيما وان اعتماد العراق على واردات النفط في الوقت الحاضر سوف لن يدوم مع نزوب النفط في المستقبل رغم ضخامة الخزين النفطي العراقي.

ان هذا المشروع سينشط الاقتصاد العراقي ويشغل اعداداً كبيرة من الايدي العاملة العراقية. لذا على الحكومات العراقية ان توفر المال اللازم لانجاز المشروع في اقصر وقت ممكن. ويمكن الاعتماد على الشركات العالمية الرصينة للقيام بالعمل المطلوب باسرع ما يمكن، ولاسيما وان الصين ابدت استعدادها الكامل لانجاز المشروع بالشكل والسرعة المطلوبين.

المصادر

- ثائر عبد اللطيف مصطفى: دراسة جدوى مشروع ميناء الفاو الكبير كداعم للاقتصاد العراقي، وزارة النقل الشركة العامة لموانئ العراق، ٢٠١١.

- جميل طاروش العلي واخرين: دراسة التغيرات الطبوغرافية لقناة خور عبدالله، مركز علوم

الهوامش

- * مستشار وزير الخارجية .
- (١) د. محمد الحاج حمود: القانون الدولي للبحار، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١، ص: ١٥.
- (٢) وثيقة الأمم المتحدة: استعراض النقل البحري لعام ٢٠٠٥، رقم E.11.D.05، ص ٤.
- francios ODER: La circulation maritime et la conference sur le droit de la mer, R.I.R.I., Nos. 11-12, 1978, P.296. وكذلك:
- (٣) د. هشام صلاح محسن: الموانئ العراقية ودورها في حركة النقل البحري (ميناء ام قصر الواقع والافاق المستقبلية) دراسة حالة، مجلة كلية التربية الاساسية، البصرة، العدد الثالث والسبعون، ٢٠١٢، ص: ٣٤٧.
- (٤) كاظم فنجان حسن الحمامي: نحو تطوير الموانئ العراقية والارتقاء بها، بحث منشور على الموقع <http://www.basrahcity.net>، ص: ٦-٧.
- (٥) علي حسين خميس حسن العنزي: تطور النقل البحري لموانئ العراق، دراسة في جغرافية النقل، جامعة البصرة، كلية الاداب، ٢٠٠٤: ١٨٠ وما بعدها.
- وانظر كذلك حول تطوير الموانئ العراقية: كاظم فنجان حسن الحمامي: المصدر السابق، ص: ٤٢ وما بعدها.
- (٦) صلاح خضير العيداني: دراسات طبيعية واقتصادية للموانئ والمياه العراقية، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٨، ص: ٤١٣ وما بعدها.
- هشام صلاح محسن: المصدر السابق، ص: ٣٥٨ وما بعدها.
- (٧) للمعلومات حول خور عبدالله، انظر: جميل طارش العلي واخرين: دراسة التغيرات الطبوغرافية لقناة خور عبدالله، مركز علوم البحار، جامعة البصرة، مجلة ابحاث البصرة، العدد ٣٨، ٢٠١٢.
- وكذلك: حسين حميد كريم، ظاهرة تعدد الاخوار في الجزء الشمالي من الخليج العربي: مركز علوم البحار، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص: ٣٩٣.
- (٨) د. هشام صلاح محسن: المصدر السابق، ص: ٣٥٨ وما بعدها.
- (٩) تبلغ الزيادة السنوية لسكان العراق حالياً حوالي ٣٪.
- (١٠) انظر الموانئ الخليجية ومشاريعها المستقبلية: كاظم فنجان حسن الحمامي: المصدر السابق، ص: ٢٦ وما بعدها.
- (١١) هشام المدفعي: ميناء الفاو الكبير واعمار منطقتي الفاو والزبير - البصرة، مجلة الحوار، العدد الثامن والعشرون، ٢٠١١، ص: ٦٠-٦١.
- (١٢) نفس المصدر، ص: ٦٤-٦٥.
- (١٣) الدكتور نبيل جعفر الموسوي وحسن حيدر محمد الجزائري: ميناء الفاو الكبير، الاهمية والموقع والتحديات. مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، البصرة بدون تاريخ، ص: ٢ وما بعدها.
- (١٤) الدكتور نبيل جعفر الموسوي وحسن حيدر محمد الجزائري: المصدر السابق، ص: ١٤-١٥.
- (١٥) المصدر السابق: ص: ١٦-١٨. وانظر ايضاً تفاصيل ملائمة الموقع لدى صلاح خضير العيداني المصدر السابق، ص: ٥٥٩ وما بعدها..
- (١٦) د. محمد الحاج حمود: المفاوضات الدولية والسيادة الوطنية، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٩، ص: ٣٧٥-٣٧٦.
- (١٧) المصدر السابق، ص: ٢٤-٢٥.
- (١٨) الدكتور نبيل جعفر الموسوي وحسين حيدر محمد الجزائري: المصدر السابق، ص: ٢٣ وما بعدها. وكذلك تائر عبد اللطيف مصطفى: دراسة جدوى مشروع ميناء الفاو الكبير كداعم للاقتصاد العراقي، وزارة النقل الشركة العامة لموانئ العراق، ٢٠١١، ص: ٦ وما بعدها.
- (١٩) الحاوية هي وحدة لنقل البضائع صالحة للاستخدام المتكرر ذات مكانة تكفي للمناولة في الموانئ، يمكن رصرتها او مناولتها بسرعة، بحيث تكون مزودة بتجهيزات ركنية لهذه الاغراض. انظر: صلاح خضير العيداني: المصدر السابق، ص: ٤٢٣. وكذلك مصطفى فهد محسن: الحاويات واثرها على سلامة وامن النقل البحري، الشركة العامة لموانئ العراق، ٢٠١٠، ص: ٣١.
- (٢٠) المصدر السابق: ص ٣٠ وما بعدها.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الاستمرار والتغيير

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم (*)

بضرورات الاصلاح والتي قد تتباين من دولة الى اخرى وبالمحصلة تؤثر على المجلس واستمراره ، واخيرا مسألة العلاقات مع ايران التي تتسم بالانفراج حيناً وبالتوتر احياناً اخرى والتي ستؤثر على استمرار المجلس أو تغييره . ان دراسة هذه العوامل يمكن ان توضح لنا ذلك ، ويمكن ان نستشرف مستقبله تبعا لتلك العوامل وتفاعلاتها وسيكون منطلقنا في ذلك الفرض الرئيس الذي مفاده (حصول عوامل عديدة اثرت في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن ان تؤثر على استمراره بشكله التقليدي) . وسنقسم البحث على ثلاث محاور رئيسية وهي :

العلاقات البينية : العلاقات مع قطر

التطورات الداخلية : ضرورات الاصلاح

العلاقة مع ايران : معضلة الامن

المقدمة

شهدت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية كثيراً من التطورات السياسية في الاونة الاخيرة ، منها تطورات داخلية واخرى اقليمية وضعت المجلس على المحك في مدى امكانية استمراره أو اجراء تغييرات عليه تصب في اتجاه تغيير ركائزه الرئيسة أو عطله التام عن العمل في اداء وظائفه الرئيسة المنوطة به والتي تطلعت الى تحقيقها منذ نشأته .

وتتمثل تلك التطورات بثلاثة عوامل رئيسية هي العلاقات البينية فيما بين دول المجلس والتي تنذر بوجود مخاطر على استمرار المجلس لاسيما بين دول المجلس الرئيسة وقطر ، ومن ثم التطورات الداخلية في داخل بلدان المجلس نفسها والتي تنذر هي الاخرى بعدم مقدرة دول المجلس على الايفاء بمتطلبات استمرار المجلس لاسيما تلك المتعلقة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة بغداد

المحور الاول : العلاقات البينية : العلاقات مع قطر

يُقَدِّم تاريخ العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي عدَّة حالاتٍ للخلافات، وبمستوياتٍ مختلفة. فعلى سبيل المثال، لم تُحلَّ عدَّة نزاعاتٍ حدودية طويلة الأمد في المنطقة حتى مطلع الألفية الجديدة، بما في ذلك الاتفاق الحدودي في عام ٢٠٠٣ بين الإمارات وسلطنة عُمان، وتسوية النزاع البحريني القطري على جزر حوار عن طريق محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠١، ووضع اللمسات الأخيرة على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والسعودية في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، لم يُوضع حدٌّ لهذه الخلافات إلا عبر تدخلٍ فعَّالٍ من المؤسسات الدولية، وليس عبر الآليات الداخلية لمجلس التعاون الخليجي. بيد أن بعض المشكلات الحدودية ما زالت قائمة حتى اليوم، بما في ذلك الخلاف بين قبائل من السعودية والإمارات وعُمان على واحة البريمي، والخلاف على الحدود البحرية بين السعودية والإمارات، الذي أدَّى إلى مناوشاتٍ وعمليات احتجازٍ وجيزة حتى مارس/آذار ٢٠١٠. بل وتُعَدُّ الخلافات ذات النداعيات الاقتصادية القوية أشدَّ سخونةً. ويُقدِّم الخلاف المستمرُّ بين السعودية والكويت على إنتاج النفط في "المنطقة المحايدة" المشتركة، وهي منطقة حدودية لم تُرسم الحدود فيها حتى الآن - حالة واضحة للصراع القائم بين التعاون والمخاوف المرتبطة بالسيادة. فعلى مرِّ سنوات، تصادم البُلدان على خلفية بناء مصفاة نفط في هذه المنطقة المشتركة، ومنح حقوق الإنتاج لشركات النفط الأجنبية،

واعتماد العمَّال العاملين في المنطقة، الأمر الذي أدَّى إلى إغلاقٍ مطولٍ لحقلي الوفرة والخفجي بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. فضلاً عن ذلك، لم تُودَّ زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى الكويت في سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، حين كان البلدان يعانيان من أجل زيادة مستويات الإنتاج لتحقيق الاستقرار في سوق النفط - إلى أيِّ نتائج ملموسة في هذا الشأن^(١).

في ٥ حزيران / يونيو ٢٠١٧م فوجئ العالم بقرار ربايعي من السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع العلاقات مع قطر، مع غلق المجال الجوي والبحري والبري أمام قطر عبر الدول الأربعة، وقامت الدول الثلاث الخليجية بطرد المواطنين القطريين ومنعهم من ممارسة أي أعمال في داخل تلك الدول، في تصعيد لم تشهد المنطقة مثله من قبل، لاحقاً قامت حكومة شرق ليبيا والحكومة اليمنية المعترف بهما دولياً وغيرهم من الدول بتأييد قرار الرباعي العربي، ولكن ما هي أسباب هذه التطورات الخطيرة في المنطقة^(٢).

كان هذا التحرك رداً على انتهاك قطر المزعوم لاتفاقٍ أمنيٍّ شاملٍ يعود إلى نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٣، يُطلق عليه "اتفاق الرياض"، ويُحدِّد التزاماتٍ تنصُّ على الامتناع عن دعم الأطراف الفاعلة الإقليمية المُصنَّفة باعتبارها أطرافاً مُزعزعةً للاستقرار، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين وإيران والمجموعات المرتبطة بهما كافة. ثم عاد السفراء المسحوبون إلى الدوحة في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٤، بعد ثمانية أشهر

من سحبهم، بعدما وقّع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني اتفاقاً أمنياً ثانياً، يُعرف بـ“اتفاق الرياض التكميلي“. وقد عزّزت هذه الوثيقة الثانية النقاط المُتَّفَق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٣، والمتمثّلة في تماشي قطر مع سياسات خصومها، وتضمّنت الوثيقة كذلك العديد من إجراءات التنفيذ والمتابعة التفصيلية (٣).

وتمثل حالة العزلة التي تحول إليها الاقتصاد القطري أحد مصادر التهديد بالنسبة لقدراته المالية، وجدارته الائتمانية كذلك، إذ تحد هذه الحالة كثيراً من تدفقات رؤوس الأموال إليه، بسبب توقف أو انحسار الأنشطة في عديد من القطاعات المُدرة للنقد الأجنبي بالنسبة له، مثل: الطيران المدني، والتصدير وإعادة التصدير، والسياحة، والاستثمار الأجنبي. وسينتج عن ذلك حدوث تراجع في احتياطي النقد الأجنبي القطري، ومن ثم لجوء الحكومة القطرية إلى السحب بكثافة من أرصدها المالية، بما في ذلك صناديقها السيادية، من أجل تأمين السيولة المالية اللازمة لتمويل عجز الموازنة العامة، وكذلك من أجل ضخ بعض الأموال في القطاع المصرفي وتمويل الاستيراد (٤).

وعندما ضربت أزمة يونيو/حزيران ٢٠١٧ التوازن الهش في الخليج، بعد أن قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية مع قطر وأغلقت حدودها البرية والبحرية والجوية من جانب واحد، توجهت قطر إلى الجهات الفاعلة المحلية مثل تركيا وإيران، ولم تتجه نحو الغرب الذي تذبذب بين الصمت ودعم دول الحصار في بداية الأزمة، ولاسيما الرئيس الأميركي دونالد

ترامب (٥).

ومن ناحية أخرى، أظهرت الأزمة الخليجية أن قطر ليست وحيدة في عدم الثقة بجيرانها، إذ حاولت الكويت وعمان نزع فتيل الأزمة ورفضتا الرضوخ للقيادة السعودية الإماراتية، ولاسيما أن ما يؤخذ على قطر من تعاملها مع الإخوان المسلمين، أوضح في الكويت والبحرين اللتين لديهما أحزاب إخوانية علنا ورسميا في البرلمان، بحسب الموقع (٦).

عند تحليل الخلافات السابقة بين مكليات مجلس التعاون الخليجي، سواء تلك المتعلّقة بالسياسة أو الاقتصاد أو الأمن، فإنّ هناك عنصراً لافتاً للنظر على نحو خاص، وهو أنّ الاختلافات شائعة، ويجري تجاوزها باستمرار، لكنّها نادراً ما تُحلّ رسمياً وبصورة كاملة. بادئ ذي بدء، وهي النقطة الأهم، لا يُعدّ حلّ الخلافات بين الحكومات مجالاً لتدخّل الأطراف الثالثة، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي نفسه. فلا توجد عملية نظامية أو آلية رسمية مؤسسية داخل مجلس التعاون الخليجي لديها الموثوقية والصلاحيّة لحلّ الخلافات بين أعضاء المجلس. بل كانت وجهات النظر المتباعدة تتفق عبر مفاوضات غير رسمية تضم قلّة من صنّاع القرار ضمن دوائر الحكّام والحكّام أنفسهم في أحيان كثيرة. وكما هو الحال مع معظم المجالات الأخرى، فإن سياسات التفاوض تتسم بطابع شخصي للغاية في مجلس التعاون الخليجي، ومن ثمّ تتسم بالتقلّب وتخضع للنزعات الفردية. لكنّ الزيادة من الاندماج قد أدّى في الواقع إلى زيادة تكلفة الخلافات داخل مجلس التعاون، فإنّ هذا الاندماج نفسه تعرّض لتحديات بسبب

نتيجة مفادها أن البقاء فيه هدر للوقت والجهد وكذلك المال^(٨).

وتحظى الأزمة باهتمام دولي كبير بالنظر إلى دور دول الخليج في الحرب على الإرهاب؛ وهو ما دفع مسؤولون غربيون كثيرون لمطالبة العواصم الخليجية الأربع باللجوء للحوار والحفاظ على تماسك المجلس، كما عرضت عدة دول بينها الولايات المتحدة وفرنسا التدخل لإنهاء الأزمة.

وللحفاظ على أركان «التعاون الخليجي» الذي كانت المشاورات قبل الأزمة تصب في ضرورة تحوله لاتحاد خليجي كوندراي، تقود الكويت وسلطنة عُمان - اللتان فضلنا الحياد- وساطة لحل الخلاف الذي أثار موجة من ردود الأفعال العالمية والإقليمية، بل وعلى مستوى الشارع العربي عموماً والخليجي خصوصاً^(٩)

المحور الثاني: التطورات الداخلية : ضرورات الإصلاح

انطلاقاً من التوترات وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي سادت لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قناعة مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأنًا دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي . وفي هذا الإطار تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لأمن المنطقة في ثلاثة بدائل

وما أكده أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في وقت سابق من إن «استمرار الأزمة الخليجية كشفت إخفاق مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه وتلبية طموحات شعوبنا الخليجية» إشارة إلى مدى الاستياء القطري على المستوى الرسمي قبل الشعبي تجاه هذا الكيان، الذي هرم قبل أن يبلغ الأربعين من عمره، بل وصار في الوجدان القطري أنه لم يعد لوجود قطر فيه أي حاجة، والانسحاب منه لن يضر قطر أكثر مما لحق بها من أضرار نتيجة الحصار.

المراقبون للشأن الخليجي وقد وجد أن تصريحات وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مؤخراً أمام مجلس العلاقات الخارجية أثناء زيارته للولايات المتحدة، بأن «مجلس التعاون الخليجي افتقد القدرة على التأثير، ومن غير المرجح أن يسترد دوره مستقبلاً في ظل الوضع الحالي» إشارة قطرية أخرى للعالم، مفادها أن مستقبل هذا المجلس غامض، فضلاً عن أن «ما يحدث لمجلس التعاون الخليجي أمر مؤسف لأنه كان أكثر الهياكل استقراراً في المنطقة، لكن عندما فُرض الحصار على قطر تغيرت نظرة المواطنين والمجتمع الدولي تجاه مجلس التعاون، وبيّن ذلك كيف أصبح المجلس أداة غير مؤثرة».

هكذا إذن وصلت نظرة قطر الرسمية والشعبية إلى مجلس التعاون الخليجي.. كيان غير مؤثر، وبالتالي يمكن أن يصل المراقب للوضع إلى

العاصفة خلال السنوات الأولى، ممّا يعرف بالربيع [العربي]، أي انطباع سائد بالأمن في الخليج. وشكّل وصول جماعة «الإخوان المسلمين» إلى سدة الحكم في مصر مصدر قلق ولاسيما للإمارات والسعودية. إن استمرار الصراع الدائر بين الفصائل هو بمثابة تذكير دائم ومثير للقلق حول احتمال تعرض الدول الخليجية للاضطرابات.

وتتفاعل هاتان المسألتان الأساسيتان - إحداهما متجذرة في الاقتصاد والأخرى في السياسة - وتتداخلان مع بعضهما البعض لإيجاد تحدٍ ثالث. ويكمن ذلك التحدي في كيفية الاستجابة للعدد المتنامي من شباب الخليج. ويبحث العديد من هؤلاء الشباب عن فرص للمشاركة في الخطاب السياسي، والحصول على معلومات غير محدودة حول التطورات المحلية والإقليمية وأداء الحكومة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على عكس الأجيال السابقة لهم، كما ويبحثون عن وظائف حكومية جيدة بينما تأمل حكومات عديدة أن يُنضموا إلى القطاع الخاص.

وأخيراً، إن ما يزيد من المخاوف الثلاثة هي نظرة [دول] الخليج العربي لمكاسب إيران المزعومة للاستقرار في المنطقة، بما فيها في شبه الجزيرة الخليجية، والتساؤلات الخاصة حول الالتزام الأمريكي الحالي المتعلق بأمن الخليج العربي.

ولمواجهة هذه التحديات، تتبّع معظم دول الخليج العربية مسارين رئيسيين للإصلاح: الإصلاح الاقتصادي الذي يركز على توسيع الاقتصادات

البديل الأول : يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت . ١٩٩١ .

البديل الثاني : ويتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج .

البديل الثالث : تضاعف الاعتماد عليه وهو إعلان دمشق (١١) باعتباره خياراً عربياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج ، ولكنه يظل قائماً .

وتشكل مشاريع الإصلاح الأخيرة في الخليج جزءاً كبيراً من الرد على ثلاثة مخاوف أساسية في السنوات الأخيرة. تتمثل إحداها في انخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤، الأمر الذي عصف بالميزانيات الخليجية التي تعتمد على إيرادات النفط. والأمر الأكثر أهمية هو أن هناك آثار سلبية تترتب على انخفاض الإيرادات، بالنسبة لقدرة الحكومات على تعزيز العلاقات بين الحكام والمواطنين من خلال الإعانات السخية ومزايا الرعاية الاجتماعية. وتعني الموارد المالية المحدودة أنه يجب على الحكومات إيجاد مقاربات تكميلية أو حتى بديلة لتعزيز الدعم الشعبي.

أمّا القلق الثاني فيتعلّق بضعف الحكومات المتأصل تجاه نوع الاحتجاجات الشعبية، والثورات، والحروب الأهلية الناشئة من «الربيع العربي». فقد حطمت الأحداث

الوطنية إلى ما يتخطى قطاع النفط، والإصلاح الاجتماعي الذي ينطوي على توفير الفرص الترويجية والثقافية والترفيهية وغيرها من الإمكانيات للسكان لكي يتمتعوا بحياة سعيدة يحققون فيها طموحاتهم ومن أجل المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني. وبقينا، أن ممالك الخليج كانت تنوي القيام بخطط تنمية مماثلة منذ سنوات، ولكن التحديات الأمنية الجديدة جعلت هذه الجهود أكثر إلحاحاً. وبالمثل، اقترن الجهد الأخير للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ببيئة سياسية أكثر تقييداً^(١٢).

ورغم أن البعض من الكتاب في معالجتهم لمنطقة الخليج يجنحون للقول إن الثروة الطائلة التي جاءت لخزائن المنطقة بفعل عامل النفط وتساعد عائداته قد مكنت هذه الدول من (تحقيق أهدافها وإنجاح صفقاتها السياسية مع مواطنيها) وذلك من خلال جعلهم راضين أو على الأقل غير مستائين منها. أو في قول أخذ كثير من الكتاب المقولة المشهورة والقائلة « أن لا تمثيل دون ضرائب » وبني عليها فكرة أن اختفاء الضرائب عن الحالة الخليجية قد لا تدفع المواطنين نحو المطالبة بالمشاركة السياسية. إلا أن الاحداث التي جاءت على الكويت في النصف الثاني من الثمانينات حتى عودة المجلس المنتخب العام ١٩٩٢، كما هي الأحداث التي جاءت على البحرين في الثمانينات والتسعينات والمطالبة بإصلاح سياسي وإداري، كما هي المخاضات الصعبة التي يمرّ بها النسق السياسي السعودي من تصاعد في مطالب الإصلاح في البيت السعودي، والذي تطور ليأخذ العنف أحد أهم

أشكاله خلال السنوات الأخيرة، كلها أحداث وتفاعلات تشير الى خطأ المبالغة في تبني مقولة أثر المال النفطي على « خمود » أشكال مطالبات الناس في تحسين أحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(١٣).

عملية الإصلاح السياسي هي ضرورة، وينبغي الايمان بها، وتبدأ بمراجعات وانفراجات أمنية وسياسية قادرة على إعادة بناء الثقة بين المواطن الخليجي وحكوماته، والشروع في تنفيذ ما اصطلح على تسميته بـ«العدالة الانتقالية» لتحقيق المصالحات الوطنية في البلدان الخليجية التي عانت من الازمات منذ عقود وتغيب عنها الديمقراطية والتمثيل الشعبي الحقيقي.

إن حجم الإنفاق في قطاعي الأمن والدفاع المتضخم وصاحب الارقام الفلكية، لا يغني البتة عن الشروع في تحقيق الإصلاح السياسي المنشود وفق ما قرره الشرعية الدولية التي تتكثف في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية. فرغم التراجعات التي تعاني منها المنطقة العربية وحالة التنشيط القائمة في بلدان عديدة من هذه المنظومة بدعم من دول اقليمية ودولية كبرى، إلا أن الحاجة ماسة لعملية اصلاح حقيقي في عصر ثورات الاتصالات والتقنيات والتغيرات السريعة. فلا يمكن الحديث عن تطوير بلدان مجلس التعاون الخليجي في وقت تعاني فيه نسبة كبيرة من شبابه من البطالة والتهميش وعدم اشراكهم في عملية التنمية الانسانية التي يكون فيها الإنسان وسيلة وهدف

في أن واحد (١٤).

والإمارات (١٩٩٤) مع الولايات المتحدة (١٧).

المحور الثالث : العلاقة مع إيران : معضلة الامن :

إن أحد أهم تعريفات مُشكلة أمن الخليج، يؤكّد على أن ذلك الخليج المهذّد، في واقع الأمر هو منطقة الخليج العربي، التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي العربية الست والتي تتمتع بموقع إستراتيجي واحتياطيات نفطية وفوائض مالية واستثمارات كُبرى، مع عدم قُدرة دولها على حمايتها بقُدراتها الخاصة، في مواجهة عملاقين إقليميين مُجاورين، هما إيران والعراق ما قبل انهيار نظام صدام حسين (١٥).

لكن العراق وإيران، لم يمثلتا فقط مجرد قوى إقليمية تُهدد أمن وموارد وتماسك الدول الست، رغم أنهما كانتا تفعّلان ذلك طوال الوقت. فقد كانتا أيضاً تتصارعان بعُنْف مما أدى إلى سقوط أكثر من ٧٥٠ ألف قتيلاً خلال حرب الثمانينات، كما كانتا تتعرّضان للاستهداف والتهديد من جانب القوى الكبرى المتواجدة في الخليج، وقد انهارت إحداهما بالفعل تحت وطأة حربين كبيرتين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ (١٦).

ولقد قامت إستراتيجيات دول الخليج العربية في التعامل مع الطرفين، على مبدأين شهيرين، هما توازن القوى في الخليج والتحالفات الدفاعية مع الأطراف الدولية، وأدى هذا الوضع إلى تدويل كامل لأمن الخليج عبر سلسلة من الاتفاقات الدفاعية، التي أبرمتها السعودية (١٩٤٥) والبحرين (١٩٧١-١٩٩١) وعمان (١٩٨٠) والكويت (١٩٨٧) وقطر (١٩٩٢)

ظنت دول الخليج العربية مع بداية الحرب العراقية الإيرانية، أن الخلاص يكمن في تجمع يحفظ لهذه الكيانات وجودها واستقلالها وسيادتها فتولّد مجلس التعاون الخليجي. لكن دول الخليج وقعت في الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية عند تأسيس جامعة الدول العربية. وقد بادرت دول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ايار/ مايو من عام ١٩٨١، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من طموحات إيران ما بعد الثورة في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بفكرة «تصدير الثورة» إلى الجوار الجغرافي القريب ممثلاً في الخليج، فضلاً عن دفع التهديدات العراقية المحتملة آنذاك (١٨).

يعتري العلاقات الخليجية الايرانية قدراً كبيراً من التناقض، سواء على المستوى الثنائي أي بين إيران وكل دولة خليجية على حدة أو على المستوى الجماعي التنظيمي، أي مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي لا تحكمه إستراتيجية موحدة تجاه إيران فالدول الخليجية بعضها تحكمه علاقة تنافر مع إيران (حالة البحرين وإمارة أبو ظبي)، والبعض الاخر تحكمه علاقة تعاون معها (حالة قطر وسلطنة عُمان والكويت وإمارة دبي) والبعض الثالث تحكمه علاقة فتور (حالة السعودية) (١٩).

تقوم العلاقات على المستوى العملي الواقعي بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أبعاد اقتصادية متشعبة، تتوارى

أمام حدة الخلافات السياسية والمخاوف الأمنية التي تظهر على السطح من حين لآخر وتدفع صورة هذه العلاقات إلى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين ، الخليجي والإيراني ، بواقع وروابط اقتصادية فعالة ، بالرغم من الخلافات السياسية . وتطمح إيران إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين لبناء أفضل العلاقات في المجالات كافة ، وتقيم إيران علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما في مجال تصدير الغاز والكهرباء ، وتعتقد أن حجم التبادل التجاري يمكن أن يزداد أضعاف ما هو عليه الان إذا ما استثمرت الإمكانيات والطاقات المتوفرة بصورة أمثل من قبل الطرفين (٢٠).

يمكن القول بأن السبب الرئيس لقيام قطر بتعزيز العلاقات السياسية مع إيران يتمثل في الرغبة القطرية الدائمة في إثبات وجودها الإقليمي ولمواجهة الضغوط الخليجية، وامتلاك أداة سياسية متمثلة في تحالف إقليمي بينها وبين تركيا وإيران بهدف دفع دول المقاطعة للتراجع عن قراراتها بخصوص المقاطعة، أما بالنسبة لإيران، فإنها رأت في المقاطعة الخليجية فرصة ذهبية لاستقطاب قطر إلى صفها في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية التي تواجهها، فيمكن أن تستخدم قطر كأداة لتنفيذ سياساتها الخارجية القاضية بتفكيك دول الخليج لنشر نفوذها في تلك المنطقة الحيوية عبر نموذج تصدير الثورة الذي تبنته منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، ولاسيما وأن قطر لا تزال في مجلس التعاون الخليجي وجامعة

الدول العربية، إلى جانب ذلك فإن إيران قد وجدت أرضاً جديدة يمكن لقواتها أن تتدرب فيها ومع قوات نظامية ذات تسليح أمريكي، ما يزيد من خبرة هذه القوات في الحروب مع الجيوش النظامية تحسباً لاحتمال دخول إيران في حرب مع إسرائيل أو السعودية أو حليفتها الولايات المتحدة (٢١).

وقد تكررت تلك الدعوات منذ عهد الرئيس الإيراني الأسبق رفسنجاني، وبعده الرئيس خاتمي. وإقناع الدول الخليجيّة عملت إيران على بناء إجراءات الثقة لتسهيل تطبيع العلاقات معها، إذ أجرت مشاورات منتظمة مع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، وتم تبادل الملحقين العسكريين، وزارت السفن البحريّة الإيرانيّة بشكل ودي موانئ دول مجلس التعاون الخليجي، وشارك مراقبون من دول مجلس التعاون الخليجي في المنورات العسكريّة الإيرانيّة، وقدمت إيران إخطاراً مسبقاً عند إجراء مثل هذه التدريبات أو اختبار إطلاق الصواريخ الباليستية (٢٢).

تكمُن المعضلة في العلاقة بين دول الخليج العربي وإيران هي اختلاف تصورات كل منهما للأخر. إذ تقوم استراتيجيات دول الخليج الدفاعيّة على اعتبار إيران تهديداً، وبالتالي ضرورة الحفاظ على توازن القوى بالخليج، عبر تطوير القدرات العسكريّة لكل دولة خليجية ومنع تحوّل توازن القوى لصالح إيران عبر تطوير برنامجها النووي، أو تطوير منظومة الصواريخ الباليستية.

في المقابل تقوم الاستراتيجية الإيرانية على

إلى حد يهدد أمن واستقرار الخليج، ولاسيما مع التمدد الإيراني الكبير في المنطقة، ومن هذا المنطلق فإننا سنتناول أبعاد العلاقات القطرية الإيرانية لمعرفة مدى التطور الذي حدث ما بعد المقاطعة (٢٣).

وقد أظهرت الأزمة القطرية خلافات كانت مختفية في السابق نظراً للأخطار الإقليمية المحيطة بهم في ظل التقدم الإيراني المضطر في سوريا واليمن دفع ذلك دول المجلس إلى تحية تلك الخلافات جانباً لحين الانتهاء من الملف الإيراني، إلا أن تطورات الأحداث وتحركات السعودية والإمارات الأخيرة قد أغضبت بعض دول المجلس؛ فلم تعد قطر راغبه في البقاء داخل العباءة السعودية الإماراتية، وصارت تطمح لأن يكون لها نفوذاً قوياً في المنطقة، أيضاً فإن هناك تصاعداً ملحوظاً للدور الإماراتي الذي يبدو أنه هو الآخر بات يبحث عن متنفس له خارج الهيمنة السعودية المطلقة التي شهدها الخليج لعقود، ما يعطي لنا مؤشراً هاماً عن طبيعة التفاعلات داخل المنظومة الخليجية المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي والذي لم تنجح اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي المختلفة في أن تخلق هوية خليجية موحدة وسياسة خليجية موحدة، وبات المجلس على مشارف الانقسام بفضل الطموحات الإقليمية المختلفة لدوله ولاسيما قطر والإمارات اللذان لم يعودا قابليين بهيمنة سعودية خاصة مع القيادة الشابة الحالية، كما أن عمان بدأت تستشعر الخطر بسبب تهور القيادات الشابة في الخليج وسعيها لجر المنطقة نحو حرب إقليمية غير محمودة العواقب، وهو

توسيع مساحة نفوذها، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، واستعراض قوتها العسكرية في الخليج بما يجعلها تعود إلى ممارسة دور شرطي الخليج، لكن بتأييد من الولايات المتحدة وقبول إقليمي (٢٣).

تبعته دول الخليج الرؤية الأميركية بسداجة ودون أدنى تفكير قبل واثناء وبعد احتلال العراق ولم تفكر، ولو قليلاً، في المعطيات الاستراتيجية والجيوسياسية في تكوين علاقة خاصة ومميزة مع إيران، كما لم تتمكن من الانعتاق عن التعليمات الأميركية ورفض الحصار والمقاطعة لإيران كما سبق وأن فعلت دول أميركا اللاتينية (٢٤).

وبالرغم من العلاقات الجيدة بين قطر وإيران في المجال الاقتصادي بشكل خاص، فإن تدهور العلاقات مؤخراً مع دول الخليج دفع قطر لأن تعزز علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع إيران كوسيلة للضغط عليهم، إلى جانب ذلك فإن إيران كانت قد سارعت بتقديم الدعم الاقتصادي لقطر عقب المقاطعة، فسمحت بإرسال الطعام إليها عبر البحر إلى جانب تسيير الرحلات الجوية من إيران إلى قطر، هذا إلى جانب إرسالها لعناصر من قواتها لحماية النظام القطري تحسباً لأي تدخل عسكري من دول المقاطعة لإسقاط النظام، ما دفع قطر لأن تعيد العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل مع إيران، كما استضافت عناصر من الحرس الثوري الإيراني، ما جعل كثير من الباحثين يتحدثون عن تغييرات تجري في العلاقات بين إيران وقطر بعيداً عن المحدد الخليجي الذي ظل لعقود طويلة مقيداً لتلك العلاقات حتى لا تنتع

ما يفسر لنا التحرك العماني غير المعتاد مؤخراً؛ فقد ظلت عمان تحت حكم السلطان قابوس تتبع سياسة الحياد السلبي، فهي لا تتدخل في شؤون دول الخليج وهم لا يتدخلون في شؤونها، حتى تلقت عمان بلقب سويسرا العرب، ولكنها مؤخراً وفي ظل الأوضاع الملتهبة المحيطة بها اضطرت للتدخل للحيلولة دون حرب إقليمية ولاسيما عندما قامت السعودية باحتجاز رئيس الوزراء اللبناني تحت الإقامة الجبرية تمهيداً للدخول في حرب مع إيران في لبنان وهو ما دفع عمان للمساهمة في جهود الوساطة لمنع ذلك الأمر كذلك كانت قد تدخلت مؤخراً بوساطة بين إيران والولايات المتحدة وهي الوساطة التي أعلن بعدها ترامب عن رغبته في الجلوس مع الإيرانيين دون شروط مسبقة، والجدير بالذكر أيضاً أن عمان سبق وأن رفضت دعوة سعودية لتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد سياسي خليجي نظراً لأن ذلك يعد اعتداء على سيادة واستقلال السلطنة (٢١).

وتُعد قضية أمن الخليج من أهم القضايا المؤثرة على العلاقات بين الجانبين حتى الآن، وذلك لاختلاف تصور كل من إيران ودول المجلس لأمن الخليج، انطلاقاً من أن لكل منهما مصالحه الخاصة، فدول المجلس التعاون ترى وجود القوات الأجنبية والعربية التي كانت أثناء تحرير الكويت أمناً لها، في حين ترفض إيران هذا الوجود وتعتبره تهديداً لأمنها، وهذا ما أكده الخطاب السياسي الإيراني أثناء أزمة الخليج الثانية في اب / أغسطس ١٩٩٠، بأن الأزمة أثبتت غياب نظام حقيقي لأمن الخليج

يمكن أن يكون كفيلاً بردع أية دولة تعدي على دولة أخرى، ويعني في الوقت ذاته عن الحاجة لاستدعاء قوات من خارج المنطقة، وتكرر هذا المعنى في تصريح النائب الأول لوزير الخارجية الإيراني انذاك (محمد علي بشارتي) الذي طلب لإيران دوراً مميزاً ولاسيما في أمن الخليج، مؤكداً أن أمنه (أي أمن الخليج) هو مسؤولية الدول المطلية عليه (٢٢).

يمكن إجمال الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج، من خلال الابعاد التالية (٢٣):

١- إن مسألة الأمن في الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد وأن تدخل إيران طرفاً فيه .

٢- ضرورة إبعاد القوى الخارجية والأجنبية عن قضايا الأمن في الخليج .

٣- إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وإذا تمت الموافقة على هذا الاقتراح، فإنه يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية .

٤- تنظر إيران إلى مياه الخليج كمنفذ مهم وحيوي للتجارة العابرة التي تشارك فيها، لذا فإنها تسعى لجعل الدفاع عن مياه الخليج واجهة لمطالبها في ممارسة دور أكثر حيوية وفعالية .

هناك ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الخليجية الإيرانية تتراوح من الصراع إلى التهدة، ولكنها في حقيقتها متداخلة ومتشابكة إلى حد بعيد، تقع على طرفي نقيض، وتتمثل فيما يأتي (٢٤):

الخاتمة

ثلاث قضايا رئيسة وضعت مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المحك في مسألة استمراره من عدمه ، وهي قضية العلاقات البينية ، وقضية الاصلاح ، والعلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، والملاحظ أن كل قضية من هذه القضايا ساهمت بشكل او باخر بطرح اشكالية الاستمرار والتغيير فالعلاقات البينية تتسم بعدم التصالح وبالكثير من الخلافات التي عرقلت عمل المجلس وهاجس الشك من الاخر هي الحالة الطبيعية في تلك العلاقات البينية ، وهو ما بدا واضحا في العلاقات بين دول خليجية وقطر وهو ما أدى الى طرح مستقبل المجلس على طاولة النقاش ، ثم أن مسألة الاصلاح هي الاخرى ادت دوراً مؤثراً على مستقبل المجلس لتباين دوله في التعاطي مع مسألة الاصلاح ، ومن ثم كيف أدت ضروراته الى التباين والاختلاف بين دول المجلس في الطريقة الامثل للوصول إلى اصلاح يرضي الداخل والخارج على حدٍ سواء . واخيرا نرى استنادا الى البحث أن العلاقات مع ايران هي الاخرى اثرت على مجلس التعاون الخليجي في استمراره وضرورات تغييره .

هذه القضايا بمجملها أثرت في استقرار مستقبل مجلس التعاون الخليجي ، ونرى بأن المستقبل سيتراوح بين الجمود /عدم الفاعلية ، وانهييار المجلس ، واستنادا الى معطيات داخلية واقليمية ودولية نرى ان الجمود وعدم الفاعلية سيكون مصير المجلس استنادا الى الرغبة في بقائه أكثر من الرغبة في انهياره بالرغم من عدم

- السيناريو الأول ، هو سيناريو صراعي بالأساس، في حالة استمرار روحاني على نهج أحمددي نجاد. وفي ظل هذا السيناريو ستدخل إيران في مواجهة مع الدول العربية وليس الخليجية فقط.

- السيناريو الثاني: تعاوني وتوافقي، ومن خلاله سيكون هناك علاقات جيدة بين الطرفين عن طريق إيجاد حلول واقعية لكل المشاكل العالقة بينهما، كما حدث في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي. وفي ظل هذا السيناريو ستوقف طهران مساعداتها لكل الخلايا الإرهابية في الخليج، وتهدئة الأقلية الشيعية في البلدان الخليجية، مع محاولة الوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث عبر التحكيم الدولي أو أي حل آخر يرضي الطرفين، وإنهاء الأزمة السورية عبر وقف طهران دعمها لنظام الأسد.

وفي ظل هذا السيناريو سيحدث تبادل تجاري واقتصادي واستثماري بين بلدان الخليج وطهران ؛ مما سيؤدي إلى معالجة المشكلة الاقتصادية الإيرانية، وربما ستقوم دول الخليج بمحاولة رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران إذا استطاعت أن تقدم المزيد من التنازلات في برنامجها النووي.

- أما السيناريو الثالث ، فهو وسطي يقع بين السيناريو هين السابقين، فقد يكون تعاونياً تارة وصراعياً تارة أخرى. وفي ظل هذا السيناريو ستكون العلاقة بينهما قائمة على الشك والريبة، وتميل إلى التهدئة في أغلب الأحيان.

الفاعلية التي ستكون السمة الغالبة على ادائه في المحيط الاقليمي .

المراجع

الكتب

أحمد الباز ، الثورة والحرب : تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٨ .

احمد أمين عبد العال ، العلاقات القطرية – الإيرانية : هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، برلين ، ١٤ اب / اغسطس ٢٠١٨ .

باقر سلمان النجار ، الديمقراطية العسوية في الخليج العربي ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠١٧ .

تاج الدين جعفر الطائي ، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٣ .

رضي الموسوي ، مجلس التعاون الخليجي : بين الهاجس الأمني وضرورات الإصلاح السياسي ، البيت الخليجي للدراسات والنشر ، لندن ، ١٩ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٩ .

سبنزيا بيانكو ، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي : السيادة بين التعاون والمنافسة ، منتدى الشرق ، جنيف ، ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٨ .

عبد الله العمادي ، قطر والانسحاب من مجلس التعاون : بين الرغبة الشعبية والقرار السياسي

، الجزيرة ، الدوحة ، ١٢/٥ ، ٢٠١٨ .

عرفات علي جرغون ، العلاقات الإيرانية الخليجية : الصراع .. الانفراج .. التوتر ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

علي صلاح ، التدايعات الاقتصادية لقطع العلاقات الخليجية – القطرية ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الامارات العربية المتحدة ، الثلاثاء ٦ حزيران / يونيو ، ٢٠١٧ .

لوري بلوتكين بوغارت ، الاصلاح والأمن في السعودية من وجهة نظر الخليج ، (تحليل السياسات) ، معهد واشنطن ، ١٩ حزيران / يونيو ٢٠١٨ .

محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، ٢٠٠٦ .

محمد بحري عيد ، مستقبل العلاقات الخليجية – الإيرانية بعد الاتفاق النووي ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، الخميس ٨ تشرين الاول / ٢٠١٥ .

ممدوح بريك محمد الجازي ، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣ – ٢٠١١ ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠١٤ .

يسري العزباوي ، من الجفاء إلى التهدة سيناريوهات متقلبة للعلاقات الخليجية الإيرانية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، الاحد ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٣ .

الصحف

الإيرانية بعد الاتفاق النووي ، مركز الجزيرة للدراسات
، الدوحة ، الخميس ٨ تشرين الأول ٢٠١٥ .

١٩- تاج الدين جعفر الطائي ، إستراتيجية إيران اتجاه
دول الخليج العربي ، دار مؤسسة رسلان للطباعة
والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٥ .

٢٠- تاج الدين جعفر الطائي ، مصدر سبق ذكره ،
ص ١٦٢ .

٢١- احمد أمين عبد العال ، مصدر سبق ذكره

٢٢- هدى رؤوف ، معضلة ايران في منطقة الخليج ،
انديندنت عربية ، الجمعة ٩ اب / اغسطس ٢٠١٩ .

٢٣- هدى رؤوف ، مصدر سبق ذكره .

٢٤- طراد بن سعيد العمري ، إيران ودول الخليج ..
ماذا بعد ، جريدة العرب (اللندنية) ، الخميس
٢٠١٦/١/٢١

٢٥- احمد أمين عبد العال ، مصدر سبق ذكره

٢٦- احمد أمين عبد العال ، مصدر سبق ذكره ٢٧-
عرفات علي جرجون ، العلاقات الإيرانية الخليجية
: الصراع .. الانفراج .. التوتر ، العربي للنشر
والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١٦١ .

٢٨- أحمد الباز ، الثورة والحرب : تشكيل العلاقات
الإيرانية الخليجية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة
، ٢٠١٨ ، ص ص ١٣٣ - ١٣٤ .

٢٩- يسري العزباوي ، من الجفاء إلى التهذئة سيناريوهات
متقلبة للعلاقات الخليجية الإيرانية ، المركز العربي
للبحوث والدراسات ، القاهرة ، الأحد ٢٩ كانون
الأول / ديسمبر ٢٠١٣ .

<https://alkhaleejonline.net/%D8%D9%B3%https://alkhaleejonline.net/%D8%D9%B3%D8%A7%A%D8>

١٠- ممدوح بريك محمد الجازي ، النفوذ الإيراني في
المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة
الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣ - ٢٠١١ ،
الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ،
٢٠١٤ ، ص ص ٦٩ - ٧٠ .

١١- تبلور الاعلان في اذار / مارس ١٩٩١ وضم كلاً
من مصر وسوريا فضلاً عن دول مجلس التعاون
الخليجي ، عارضت ايران مشاركة دول عربية من
خارج الخليج في ترتيبات أمن الخليج .

ينظر محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد
أزمة الخليج ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٩

١٢- لوري بلوتكين بوغارت ، الاصلاح والأمن
في السعودية من وجهة نظر الخليج ، (تحليل
السياسات) ، معهد واشنطن ، ١٩ حزيران / يونيو
٢٠١٨ .

١٣- باقر سلمان النجار ، الديمقراطية العسوية في
الخليج العربي ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠١٧ ،
ص ٦٢ .

١٤- رضي الموسوي ، مجلس التعاون الخليجي : بين
الهاجس الأمني وضرورات الإصلاح السياسي ،
البيت الخليجي للدراسات والنشر ، لندن ، ١٩ كانون
الأول / ديسمبر ٢٠١٩ .

١٥- أمن الخليج بين رؤية إيرانية وتصورات عربية
وتحالفات دولية ، نقلاً عن الرابط

<https://www.swissinfo.ch/A%D8%-86%D9%8%D9%A3%ara/%D8>

١٦- المصدر نفسه .

١٧- المصدر نفسه .

١٨- محمد بحري عيد ، مستقبل العلاقات الخليجية -

الكويت و"الربيع العربي": الأزمة والمعالجات

أ.د. مفيد الزيدي (*)

إلى الحكم في المنطقة. وتعتبر الكويت صاحبت التجربة البرلمانية الفريدة في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التجربة السياسية والحياة الديمقراطية منذ الإستقلال في ستينيات القرن العشرين، بالرغم مما عرفته من نجاحات، وإخفاقات في تجارب أكثر من مجلس أمة، ومواجهات عدة مع الحكومات الكويتية المتعاقبة، التي أدت في نهاية المطاف إلى تدخل السلطات الحاكمة، أو حل مجلس الأمة، أو إستقالة الحكومة جراء المواجهة مع المعارضة في البرلمان.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إنه يعالج بالسرد، والتحليل، والإستنتاج كيف واجهت الكويت رياح «الربيع العربي»، التي عصفت ببعض الدول العربية بعد عام ٢٠١١ لعوامل بنيوية موروثة تجسدت في فشل الدولة الوطنية، وشهدت الكويت في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ أحداثاً مقلقةً بين المعارضة، والقوى الشبابية من جهة، والحكومة

المقدمة

فوجئت دول مجلس التعاون الخليجي بالإحتجاجات الشعبية التي برزت في عدد من الدول العربية عام ٢٠١١، والتي أحدثت تحولات مهمة في البيئة السياسية للمنطقة، ودفعت الأطراف الإقليمية والدولية، لإعادة صياغة توجهاتها السياسية في التعامل مع الأوضاع المستجدة. وتباينت مواقف دول المجلس تجاه "الربيع العربي". ففي حين أيدت قطر تلك الإحتجاجات، وساندتها سياسياً، وإعلامياً، ومالياً، وتمتعت بعلاقات قوية مع الأنظمة الجديدة التي تولت الحكم في تلك الدول العربية. أتخذت سلطنة عمان، موقفاً محايداً إزاء الأحداث، وعملت سريعاً على إحتواء الإحتجاجات التي شهدتها البلاد عام ٢٠١١. فيما كانت مواقف بقية دول مجلس التعاون (السعودية، الكويت، دولة الإمارات، والبحرين) متباينة من أحداث "الربيع العربي"، وفي السنوات الاخيرة رافضة لها عندما أدركت مقدار التهديد الذي قد تتعرض له مع وصول القوى الإسلامية

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

والبرلمان من جهة أخرى، كادت تعصف بأستقرار البلاد وأمنها.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في التعرف على مسببات، وعوامل ظهور التوتر بين الحكومة الكويتية، والقوى السياسية، والمعارضة. ثم محاولة طرح تساؤلات حول أسباب ظهور الاحتجاجات الشبابية منذ عام ٢٠٠٩، وكيف تم التنسيق بين هؤلاء الشباب مع القوى المعارضة، والنخب الإجتماعية. والتعرف عن الأسباب المباشرة، وغير المباشرة التي دفعت إلى ظهور هذه الاحتجاجات، والتي عرفت بالأدبيات السياسية الغربية "بالربيع الكويتي" عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وكيف استطاع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أن يحتوي بحكمة، وخبرة زخم الحراك الشعبي في البلاد.

فرضية البحث:

تناول البحث فرضية علمية، وموضوعية يسعى إلى أن يثبت صحتها، وهي أن الخلل البنوي في العلاقات بين الحكومة، والقوى والنخب الاجتماعية، أدى الى ظهور الاحتجاجات الشعبية التي وصف بأنها بمثابة «الربيع الكويتي»، إلى أن استطاع صانع القرار في معالجة الأزمة.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسات العلمية الرصينة على فكرة تعدد المنهجيات البحثية التي تسهم في تقديم رؤية متكاملة لكي يصل البحث إلى المستوى العلمي، والأكاديمي الرصين.

وتم الإعتماد في هذا البحث على (المنهج التاريخي) في متابعة، ودراسة، وتحليل نشأة الكويت، وتحولها من الإمارة القبلية إلى الدولة الحديثة في القرن العشرين، فضلاً عن استخدام (المنهج الوصفي) في وصف الأزمة وأسبابها، وتطوراتها، و(المنهج الإستشراقي)، بهدف الوصول إلى رؤى مستقبلية، وإستنتاجات ممكن الإستفادة منها جراء هذه الأزمة .

هيكلية البحث:

يتناول البحث في عدة أقسام ومباحث ضمن الاطار النظري، إلى جانب المقدمة، والخاتمة. في المبحث الأول، يتحدث عن تولي الأمير الشيخ صباح الأحمد الحكم في الكويت عام ٢٠٠٦، والمبحث الثاني يتناول الاحتجاجات الشبابية منذ عام ٢٠٠٩ التي كانت بواكير الأزمة التي وصلت إلى الذروة عام ٢٠١١. ويشير المبحث الثالث إلى أحداث «الربيع العربي»، وماهي إرهابات هذه الاحتجاجات، وتأثيرها على الواقع السياسي الكويتي. وفي المبحث الرابع، يتحدث عن الأزمة، والمعالجات السياسية في عامي ٢٠١٣، ٢٠١٢.

الدراسات السابقة:

أعتمد البحث على عدد من الدراسات العربية، والأجنبية المتخصصة بالشأن الكويتي المعاصر، ومن أبرزها: مريم جويس، الكويت، ١٩٤٥-١٩٩٦، كارين لحود ططر، الاسلام السياسي في الكويت، توبي ماثيسن، الخليج الطانفي والربيع العربي الذي لم يحدث، Jill Crystal, Oil and Political

الى مرحلة النضج في بناء مؤسسة ديمقراطية ليبرالية حديثة. (Salih: ١٩٩١, pp. ٥١-٥٧)

وشهدت مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ضغوطاً داخلية، وخارجية على الكويت دفعت إلى إجراء خطوات إصلاحية ديمقراطية، ترافق في مطلع التسعينيات مع التأكيد على دعم الكويت دولياً للسير في طريق الديمقراطية بعد حرب التحرير من الغزو العراقي عام ١٩٩٠، والحفاظ على سيادتها، وأمنها، وتلمس طريق التحول الديمقراطي في علاقة السلطة مع المعارضة، والبرلمان، ومن أبرزها قيام الأمير الشيخ جابر باعطاء المرأة حق التصويت، والانتخاب، والترشح في عام ١٩٩٩ في إطار دعم الديمقراطية بقرار أمير (Yetiv: ٢٠٠٢, pp. ٢٥٩-٢٦٠)، والتأكيد إن هذا الحق سيطبق في انتخابات البرلمان عام ٢٠٠٣، وجاء بعد مطالبات طويلة من التيار الليبرالي في منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة في مجلس الأمة (Ghabra: ١٩٩٤, pp. ١٠٢-١٠٩) ((Ghabra: ١٩٩٦, pp. ٢٢٩-٢٣١). وتعتقد ماري آن تيترولت، إن حقيقة الصراع حول حقوق المرأة السياسية في الكويت، يعود بالأساس إلى كونه جزءاً من الصراع على المصالح الداخلية أكثر مما هو على أساس شرعي إسلامي، أو محافظ قبلي، أي كسب المقاعد، والأصوات، وغلبة الرأي المحافظ داخل مجلس الأمة، على حساب الأصوات الليبرالية ذات صفة الحداثنة (Tetreault, ١٩٩٣, pp. ٢٩٠-٢٩١)، ويظهر إن حالة الصراع بين الحكومة، والليبراليين من جهة، والإسلاميين من

in the Gulf: Rulers and Merchant in Kuwait and Qatar, J.E. Peterson, "The Nature of Succession in the Gulf, Kristin Kausch," The Promise of Middle Eastern Swing State

أولاً: إستقلال الكويت وتطورها السياسي

١- الكويت: مرحلة الإستقلال وما بعدها

كان إستقلال دولة الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١، حين تبادل الشيخ عبدالله السالم الصباح مذكرتين مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير ويليام لوس، تضمنتا إلغاء معاهدة بين البلدين عام ١٨٩٩، وأن تستمر العلاقات على أساس الصداقة الوثيقة. وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣، أفتتح الشيخ عبد الله السالم (مجلس الأمة) الكويتي، وقدمت الكويت طلباً لعضوية جامعة الدول العربية، وعقد مجلس الجامعة اجتماعاً في ١٦ تموز ١٩٦١ وتم قبولها في الجامعة، وفي ١٤ أيار ١٩٦٣ تمت الموافقة على إنضمام دولة الكويت إلى هيئة الأمم المتحدة لتصبح العضو رقم (١١١) فيها (Peterson, ٢٠٠١, pp. ٥٨٣)

(Long, ١٩٧٨, pp. ٢٣-٢٤), (Berger, Hudson, ١٩٧٨, pp. ١٠-١٢), (١٨٤, p. ١٩٩٥).

وتعتبر التجربة البرلمانية في الكويت الأقدم بين التجارب الخليجية، فقد تم تشكيل أول مجلس نيابي منتخب في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣، وحققت كثيراً من الانجازات على طريق ارساء الحكم الدستوري البرلماني، وتشكيل المجالس البلدية، والنيابية بالاقتراع المباشر. لكنها في واقع الحال لم تصل

جهة أخرى، إذ بقي حول دخول المرأة إلى ميدان المشاركة السياسية بالتصويت، والترشح، والإنتخاب (Longva, 1993, pp. 443-445).

إن الحالة التي شهدتها الكويت بعد عام 1991 من التوتر بين الحكومة، والمعارضة، والتي كانت تعبر عن طموحات المعارضة عندما عادت لبناء سياسة جديدة من أجل ضمان أمن الكويت في الداخل، وعلاقاتها في الخارج، والتأكيد على أن الكويت الدولة الصغيرة إلى جوار دول إقليمية كبرى هي (إلى العراق، السعودية، وإيران)، ولديها ثروة نفطية كبيرة، وتجربة ديمقراطية رائدة، وتسعى إلى إتباع سياسة خارجية أكثر إستقلالية. إلا أنها واجهت تحديات داخلية، وخارجية وظلت تلك الأحداث قائمة حتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والتغيرات التي حصلت في المنطقة، إذ تنفست الكويت الصعداء لإعادة بناء علاقاتها مع حلفائها، وجيرانها (Tereault: 2002, pp. 67-77). ويرى روجر أوين، إن الضغوط على الكويت لإعادة العمل الديمقراطي لم يحقق إصلاحاً حقيقياً، مع بقاء المنافسة التقليدية بين الموالين للحكومة، وقوى المعارضة، والتي تجسدت في الإنتخابات البرلمانية التي حصلت في الأعوام 1992-2003 (Owen: 1992, pp. 239-240).

وفي 15 كانون الثاني 2006، توفي الأمير الشيخ جابر الأحمد، وكانت حقبة حكمه طويلة عرفت فيها البلاد أحداثاً صعبةً داخليةً، وإقليميةً انعكست على الكويت، وأعلن مجلس الوزراء تزكية الشيخ صباح الأحمد الصباح في 24 كانون الثاني 2006، ليكون أميراً للكويت

بعد تنحية الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بتصويت من مجلس الأمة بالإجماع بعد عشرة أيام من المناداة به أميراً للبلاد، وذلك لأسباب صحية، (Crystal: 1990, pp. 24-28)، (جويس: 2001، ص 177).

٢- العهد الكويتي الجديد

أعلن مجلس الوزراء الكويتي «تزكية» الشيخ صباح الأحمد الصباح في 24 كانون الثاني 2006 ليكون (أميراً للكويت) بتصويت من مجلس الأمة بالإجماع، وتولي مقاليد السلطة، وقيامه بعد ذلك بجولة خارجية في دول مجلس التعاون الخليجي، ودولاً أجنبية لتطوير علاقات بلاده الخارجية، وبدأت إنتخابات مجلس الأمة في الفصل التشريعي الحادي عشرة بعد أن قام الأمير بحل مجلس الأمة في الفصل العاشر بحسب صلاحياته في المادة (107) من الدستور، وألقى خطاباً هاماً في إفتتاح دورة الفصل الحادي عشرة لمجلس الأمة في 12 تموز 2006، قال فيه: «إننا أقوياء بثوابتنا المبدئية، ووحدتنا الوطنية، وخيارنا الديمقراطي المتجذر، ودستورنا هو الحكم الفيصل فيما نتفق عليه ونختلف». وقَرَّرَ الشيخ صباح في 23 تموز منه منح كل مواطن كويتي مبلغ (200 دينار كويتي) لتخفيف أعباء المعيشة عليه، وتم صرفها في 13 أيلول من العام نفسه، وأصدر في 7 شباط 2007 أمراً أميرياً بتزكية الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح (لولاية العهد) ضمن أحكام قانون توارث الإمارة، وأدى اليمين الدستوري أمام أمير البلاد، وقام مجلس الأمة بمبايعة ولي العهد بالإجماع في جلسة خاصة. (تقرير عن أهم الأحداث المحلية التي جرت عام 2006/12/2006).

بالفعل. ولكنهن جميعاً لم يفزن بأي مقعد في هذا المجلس. (Herb, ٢٠١١).

وكان قانون الصوت الواحد محل خلاف بين الحكومة، والمعارضة، والإصلاحيين. ففي انتخابات مجلس الأمة في أيار ٢٠٠٦، حاول التيار الإصلاحي في المعارضة البرلمانية خفض عدد الدوائر الانتخابية من (٢٥) إلى ٥ دوائر. في حين أوصت الحكومة إلى خفضها إلى (١٠ دوائر)، وأدى ذلك إلى خلاف مع الأمير الشيخ صباح وحل مجلس الأمة، وفي تموز ٢٠٠٦ وقد مرّر قانون الانتخابات الجديد بسهولة في المجلس، وحظي بموافقة الأمير، وتم تخفيض الدوائر من (٢٥) إلى (٥ دوائر)، والإبقاء على (٥٠ مقعداً) العدد كلي للمقاعد في المجلس، وإعتماد نظام الأصوات الأربعة لكل شخص. وأدى هذا النظام في التصويت إلى أن يكون في مصلحة التحالف الإسلامي-القبلي في المعارضة الجديدة، نتيجة الزخم الذي يحصل عليه المرشح القبلي من تأييد القبيلة له نتيجة التزكية التي يحصل عليها، بل أن القبائل إستفاد من ذلك النظام في إقامة إنتخابات فرعية تمهيدية لكي تختار مسبقاً مرشحينها، والتنسيق مع القبائل الأخرى من أجل التكامل بين الدوائر، واللوائح الإنتخابية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك (العتيقي: ٢٠١٣/٩/١٢).

وبرزت في هذه المرحلة من العمل البرلماني، والحياة الديمقراطية في الكويت، ظاهرة التغيير في الفئات، والقوى الإجتماعية، والسياسية، مع المواجهة المستمرة بين الحكومة من جهة، ومجلس الأمة والمعارضة من جهة أخرى، وظهور تحالفات

وتم تكليف الشيخ ناصر الحمد الأحمد الصباح رئيساً لمجلس الوزراء، وتشكيل أعضاء المجلس، وأصدر الأمير المرسوم رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ في ٩ شباط بتشكيل الوزارة، وهي تعتبر الوزارة رقم (٢٢) في تاريخ الكويت، وضمت ١٥ وزيراً مع ٣ نواب للرئيس، فضلاً عن ذلك صدر في ١١ شباط المرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦، وقضى بتعيين الشيخ ناصر (نجل الأمير) وزيراً لشؤون الديوان الأميري (تقرير عن أهم الأحداث المحلية التي جرت عام ٢٠٠٦: ١٢/٦: ٢٢).

وفي الإتجاه التشريعي، تمت مناقشة مشروع قانون إعادة تحديد الدوائر الإنتخابية في ١٥ أيار لبيان عضوية مجلس الأمة. ولكنها لم تتوصل إلى حلول نهائية، وفي ١٦ أيار وافق المجلس على إحالة مشروع القانون إلى المحكمة الدستورية بموافقة (٣٣ عضواً) من أصل (٣٤ عضواً)، وحضر رئيس الوزراء الشيخ ناصر إلى مجلس الأمة. ولكن لم يتم التوصل إلى حلول، وعلى هذا الأساس تقدم عدد من النواب: وهم، أحمد السعدون، وأحمد المليفي، وفيصل المسلم بشكل رسمي في ١٧ أيار بطلب إستجواب رئيس مجلس الوزراء، وبعدها بأربعة أيام أصدر أمير البلاد مرسوماً بحل مجلس الأمة في ٢١ أيار نتيجة ما أشار إليه من حصول أضرار بالمصالح العليا للدولة. وفي اليوم نفسه تم تحديد موعد إنتخاب مجلس جديد في ٢٩ حزيران، وتقدم (٢٤٩) مرشحاً للحصول على (٥٠) مقعداً برلمانياً في المجلس من خلال (٢٥) دائرة إنتخابية، ولأول مرة شاركت المرأة الكويتية مرشحة، وعضوة، تقدمت (٢٧) امرأة

على ماهو عليه(الريمحي، ٢٠١٠، ص٧٨)
Al-Naser:٦٦، ٢٠٠١-٦-٤٤)).

وجرت الإنتخابات البرلمانية في ٢٧ أيار
٢٠٠٨، والتي أسفرت عن نجاح الإسلاميين
السلفيين، وهزيمة الحركة الدستورية الإسلامية
(حدس) التي تعتبر حركة معتدلة، وتمثل
جماعة الأخوان المسلمين مع تراجع مكانة
التيار الإسلامي نتيجة التصويت على أساس
الإنتماء القبلي، والطائفي، وإستمرار حالة
التوتر بين القوى السلفية الإسلامية بشكل
خاص، والحكومة في داخل مجلس الأمة إلا أن
الإنتخابات كانت تشكل تحولاً إيجابياً من خلال
اقتراع المرأة والجدير بالإشارة إلى أن الموقف
الأمريكي منذ تحرير الكويت عام ١٩٩١، قد
ربط أي أمن، وأستقرار للكويت بإعادة إحياء
الحياة البرلمانية، والإنتخابات، واستمرار دعم
الإصلاح السياسي في البلاد العربية إلا أن
الأزمات الإقليمية أدت بواشنطن إلى التوجه
نحو دعم الدول المستقرة (مثل الكويت)، والتي
كانت تواجه أزمة سياسية بحاجة إلى الدعم
الدولي.

The rise of pragmatic Islamism)
in Kuwait's post-Arab spring
opposition movement: August
٢٠١٥ (بروان: ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)
ينظر عن مجلس الأمة للمدة بين(٣٢٠٠-
٢٠١٣ الجدول رقم(١) أدناه.

الجدول رقم (١)

واقع مجلس الأمة بين ٢٠٠٣-٢٠١٣))

بين السلطة، والقوى الإجتماعية، وبروز القبائل
للوإجهة بقوة عبّرت عن مطالب سياسية،
فضلاً عن قيادات إجتماعية، وسياسية تحولت
نتيجة قربها من (القبائل) في أن تكون أقرب
للمعارضة، وبعض منها قيادات جديدة في
صفوف المعارضة بعيداً عما عُرف فيما
سبق من الدعم القبلي للسلطة.(لمستجدات
السياسية في دولة الكويت ٢٠١٦:٢٠٠٣).
Khalaf:٢٠٠٨، pp. ٤٠-٤٧)). وكانت
التغيرات الاجتماعية لها أثرها في الحراك
السياسي في الكويت، بسبب كون حضور
المعارضة الكويتية حالة قديمة، إذ شهد مجلس
الأمة تقديم (٣٥) استجاباً ضد الحكومة منذ
عام ١٩٦٢. ولكنها تحولت إلى حراك شعبي مع
حالة عدم التفاهم بين الحكومة، ومجلس الأمة في
المشهد السياسي، والديمقراطي في ظل توجيه
إنتقادات إلى الحكومات المتعاقبة بأنها تتبنى
المحاصصة القبلية، والطائفية، والأسرية بدون
اللجوء إلى حكومة التكنوقراط المهنية، وغياب
لظاهرة الأحزاب السياسية. وشهدت الكويت منذ
عام ٢٠٠٦ حالة عدم الاستقرار السياسي، وحل
مجلس الأمة أكثر من مرة بسبب المواجهة
بين السلطة، ومجلس الأمة، والمعارضة(القبليّة
والإسلامية)، وبروز ظاهرة جديدة هي
إستجابات رئيس مجلس الوزراء. وجاءت
إنتخابات حزيران ٢٠٠٦ على أساس
الأختلاف بين قوتين في مجلس الأمة، وهي
(غالبية) تريد تغيير حجم الدوائر الانتخابية
إلى حجم أكبر، تعتقد إنه يخلص المجتمع من
مشكلات الدوائر الصغيرة التي يمكن للتدخلات
المالية، والاجتماعية ان تؤثر على نتائج
الانتخابات. و(أقلية) تعتقد إن الحال يجب أن يبقى

٢٠٠٩، إلى التيار الإسلامي على إنه قوة معارضة حقيقية للحكومة. ولكن الحال تغير في موقف جماعة الأخوان المسلمين، و(الحركة الدستورية الإسلامية/حس) في مواجهة رئيس الوزراء الشيخ ناصر (يعرف بأنه ليبرالي الاتجاه وله خبرة دبلوماسية)، وإتهامه بالفساد منذ توليه منصب رئيس الوزراء أول مرة في شباط ٢٠٠٦، والذي إستقال عدة مرات، وتم حل مجلس الأمة في ٢١ أيار ٢٠٠٦، وحل المجلس أيضا في ١٩ آذار ٢٠٠٨، وحل المجلس في ١٨ آذار ٢٠٠٩، بسبب المواجهة بين الحكومة، والمعارضة في مجلس الأمة، وكثرة الاستجوابات المقدمة ضد رئيس الوزراء والتي تخرج السلطة والحكومة معا. ولكن في كل مرة يتم إعادة تكليفه من جديد، ويظهر بوضوح انه عندما كان مجلس الأمة يقدم طلباً لاستجواب رئيس الوزراء، يقوم أمير البلاد إلى حل المجلس ثلاثة مرات، واستقالة الحكومة سبعة مرات بهدف إفشال استجواب مجلس الأمة. وقد وقفت (الحركة الإسلامية الدستورية/حس) مع كتلة العمل الشعبي في المعارضة ضد رئيس الوزراء في كانون الأول ٢٠١٠، وتحولت إلى مواجهة واحتجاجات، ثم استقال رئيس الوزراء في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١، ووافق أخيرا أمير البلاد على قبولها لإنهاء هذه المواجهة، وليحل بدلاً عنه الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح (كريم: ٢٠١١/١١/١٥).

ثالثاً: الكويت و«الربيع العربي»

تأثرت عدد من دول مجلس التعاون الخليجي «بالربيع العربي»، والحركات الاحتجاجية ومنها الكويت، والتخوف من المشاركة الشعبية في هذه الإحتجاجات، ومن ثم انقسام

التاريخ	انتهاء الدورة
٢٠٠٣	تم انتهاء الدورة
٢٠٠٦	تم حل المجلس
٢٠٠٨	تم حل المجلس
٢٠٠٩	تم حل المجلس
٢٠١١	تم حل المجلس
٢٠١٢	تم حل المجلس
٢٠١٣	انتخابات المجلس الاخير

وأصدر في عام ٢٠٠٩، الأمير الشيخ صباح مرسوماً بحل مجلس الأمة بعد ثلاثة أشهر من إعادته بقرار من المحكمة الدستورية، بعد أيام من دعوة الأمير إلى حل برلمان عام ٢٠٠٩، لتعذر إمكانية عقد جلسات مجلس الأمة بسبب عدم إكمال النصاب، وكانت أعلى محكمة في الكويت قد حلت مجلس الأمة الذي كانت تهيمن عليه المعارضة، ويأتي حل المجلس بعد أيام من رفض المحكمة الدستورية محاولة من الحكومة لتغيير حدود الدوائر الانتخابية في الكويت وانتخب في شباط ٢٠٠٩، وإعادة المحكمة الحكم في حزيران من العام نفسه. ولكن المجلس لم يجتمع بسبب مقاطعة المعارضة، وهذا مهّد الطريق لثاني إنتخابات برلمانية خلال عام ٢٠٠٩ (بروان: ١١ حزيران /يونيو ٢٠٠٩). (Alawadi: ٢٠١٦)). ولم يكن ينظر في المشهد الديمقراطي قبل عام

المجتمع على أساس مذهبي، أو قومي، أو فئوي (الزبيدي: ٢٠١٦، ص ٢٦-٣٤). لقد كانت التظاهرات، والاحتجاجات الشعبية ضد رئيس الوزراء الكويتي منذ عام ٢٠٠٩ قد منحها "الربيع العربي" دفعاُ داعماً، وصفتها السلطة بأنها حركة احتجاجية (قبليّة) على (سكان الحضر) في حين ظهرت الحركة الشبابية تدعو في مجمل طروحاتها إلى تسريع التغيير السياسي، والتحول إلى نظام ملكي دستوري، وتنازل الأسرة الحاكمة عن سلطتها السياسية، وأطلق عليها تسمية (الحركة البرتقالية) بسبب الأعلام والفانيات البرتقالية اللون التي لبسها ورفعها المحتجون الكويتيون في عامي ٢٠١١-٢٠١٢، وكانت أبرز طروحاتهم التي قدّموها هي (ماتيسن، ٢٠١٤، ص ١٣٢-١٣٤).

-منح المرأة حق التصويت.

-خفض عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ٥ دوائر.

-الحد من التلاعب في الانتخابات البرلمانية.

وبالرغم من تعيين رئيس وزراء جديد بعد الأزمة، هو الشيخ جابر المبارك الصباح، وكانت الخطوة هذه بأرقّة أمل للتفاوض مع المعارضة بقيادة مسلم البراك، والحراك الشبابي التي عرضت مطالب لعل من أبرزها، فكرة الحكومة البرلمانية، والحصول على نصف مقاعد مجلس الوزراء. ولكن لم يتحقق التفاهم والتوافق بين الحكومة والمعارضة بالرغم من هدوء الأوضاع في البلاد، وتجنبت الكويت شبح الفوضى باسم "الربيع العربي Khalaf (٢٠٠٨، pp, ٤٠-٧٠).

إن حالة الكويت في مواجهة "الربيع العربي"، والحركة البرتقالية أختلفت عن حالات مماثلة من الاحتجاجات والتظاهرات التي حصلت في (البحرين، السعودية، وسلطنة عُمان) في تلك المرحلة في لغة الصراع الطائفي التي كانت في الكويت الأقل شدةً وخطورةً، بالرغم من مواجهة السلطة لقوى المعارضة السياسية في الداخل، وحتى مع "البدون"، والصراع في جولات الانتخابات البرلمانية بالرغم من ذلك تبقى التجربة الديمقراطية في الكويت الأنموذج على الصعيد الخليجي.

وقرّرت الحركة الإحتجاجية الشبابية في تشرين الأول ٢٠٠٩ التجمع والسير نحو هدف أساس هو اسقاط حكومة رئيس الوزراء تحت شعار "أرحل"، ومن جانب آخر وصلت المواجهة بين الحكومة، ومجلس الأمة وما يعرف "ديوان الحريش" في ٨ كانون الأول ٢٠١٠، إلى حدوث إشتباكات بين قوى الأمن مع نواب، ومواطنين في ندوة سياسية في منزل النائب جمعان الحريش من (الحركة الدستورية الإسلامية)، وتحولت إلى إحتجاجات مطالبية بإسقاط الحكومة، ودعم تقديم إستجواب رئيس مجلس الوزراء، وتقديم كتاب طلب عدم التعاون مع الحكومة. ولكن الأخيرة تجاوزت الإستجواب بأغلبية (٢٦) نائباً، مقابل (٢٢) نائباً لصالح عدم التعاون (لمستجدات السياسية في دولة الكويت ٢٠١٦: ٢٠٠٣) (alzaidi, ٢٠١٥, pp, ٥٥٣-٥٦٥)

وشهدت الكويت مطلع عام ٢٠١١، أزمة سياسية بين الحكومة، ومجلس الأمة تحولت بفعل "الربيع العربي" إلى الشارع، قادها نواب المعارضة في مسيرات إحتجاجية ضمت أكثر

من (١٥) ألف شخص للمطالبة بتتحية رئيس الوزراء الشيخ ناصر، الذي شكّل ست حكومات للأعوام بين (٢٠٠٦-٢٠١١)، وظهرت في هذه المرحلة قضية (الایداعات المليونية)، التي أشارت الى تضخم حسابات نواب عُرفوا بمواقفهم في دعم الحكومة، مما زاد من الضغوط على الحكومة لصالح المعارضة، والتي أتهمت الحكومة بالرشوة لبعض النواب بهدف كسب موافقهم الى جانبها، وقَدّم وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح سفير الكويت في الولايات المتحدة الأمريكية استقالته احتجاجاً على تحويل الكثير من الأموال من وزارته دون معرفته. وقَدّمت المعارضة استجواباً لرئيس الوزراء بشأن هذه الایداعات، وتم إحالة الاستجواب الى المحكمة الدستورية، بدأت المعارضة في كتلة "إلا الدستور" بشكل خاص في طرح مطالب هي حماية الدستور والحريات الأساسية والوحدة الوطنية، ووقف ممارسة الضغوط على الاعلام، مع دعوات للإقالة الصريحة من النواب لرئيس الوزراء على أساس أن محاولات نواب المعارضة لتمرير اقتراحات لن يقبل بها رئيس الوزراء، والتي سوف تجبره على الاستقالة، وتساعدت في حملات المعارضة من الناشطين، والسياسيين المعارضين، والشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولاسيما باستخدام التويتر لحث المواطنين على التظاهرات الحاشدة أمام مجلس الأمة، وهدفها الأساس إيقاف عمل الحكومة ورئيس الوزراء (ديفيدسون: ٢٠١٤، ص ٣٧٢-٣٧٣). وعملت الحكومة على مواجهة هذا التصعيد بزيادة الانفاق العام على المواطنين، وقَدّر حجم الانفاق (٤ مليار دولار) لمنع المواطنين من النزول للشارع والاحتجاج مع متابعة الحكومة

للناشطين من خلال دعاوي قانونية للملاحقة. وأستمرت التظاهرات وتوجهت إلى مقر رئاسة الوزراء، واعترضتهم قوات الشرطة فتحولوا إلى مجلس الأمة، وأقتحموا المبنى لأول مرة في تاريخ الكويت، وتم حل المجلس والدعوة إلى انتخابات جديدة. وقد تشكلت مجموعة شبابية جديدة أطلق عليها تسمية (السور الخامس) إشارة الى الأسوار الأربعة للكويت، التي حتمتها قديماً من الغزوات الخارجية، ودعت الى مناهضة رئيس الوزراء والمطالبة بادخال الاصلاحات السياسية، وكان هذا ايداناً بالتحرك وتحول الشباب الى قوة ناعمة في المشهد السياسي الكويتي، وهم يشكلون الأكثرية من شبيبة جماعة الاخوان المسلمين، مع شباب القبائل الكبيرة. وفي حزيران ٢٠١١ ألقى القبض على أشخاص باستخدام توتير أتهموا بـ"الاضرار بمصالح الدولة"، و"إهانة الاسرة الحاكمة" (أحمد وآخرون: ٢٠١٢، ص ٣٧٣-٣٧٤)، وأسس في العام نفسه عدد من الناشطين الشباب مجموعة سياسية عرفت بأسم (الحركة الديمقراطية المدنية)، التي طالبت بإقامة نظام ملكي دستوري، وتبنت قوى المعارضة، مثل جماعة الأخوان المسلمين، والسياسيين المستقلين مطالب هؤلاء الشباب، وكانت من أبرزها ما يأتي:

تعيين رئيس وزراء منتخب.

تقنين الأحزاب السياسية.

اقامة نظام ملكي دستوري بشكل كامل.
(ماتيسن: ٢٠١٤، ص ١٣٤-١٣٥).

وجرت الانتخابات البرلمانية لاختيار مجلس الأمة الرابع عشر في عمر التجربة البرلمانية

الكويتية، وذلك في ٢ شباط ٢٠١١، وكان عدد النواب الجدد فيه (٢٦) نائباً يُنتخبوا لأول مرة، نائبين من (الحضر)، و(٢٣) نائباً من (القبائل)، وسيطرت قوى المعارضة، ولاسيما الإسلامية على المجلس الجديد، واستفادت من اجواء "الربيع العربي"، وأعتبر أكبر انتصار في تاريخ مجلس الأمة لصالح الإسلاميين، نتيجة الفوز المطلق بمقاعد هذا المجلس مع عوامل داخلية، كالرغبة الشعبية في التغيير البرلماني، وتكتل القوى الإسلامية المنظم لخوض الانتخابات، إذ حصدوا (٢٧ مقعداً) مع ظاهرة جديدة في هذه الانتخابات، تمثلت بصعود الشباب ضمن تحالفات ديمقراطية، وإسلامية، وقبلية، وخسارة التيار الليبرالي، وغياب المرأة عن هذا المجلس، بعد ان كان لها في مجلس عام ٢٠٠٥ (٤ مقاعد). وبالرغم من هذه الملاحظات، حقق الكويتيون الاستمرار في طريق الديمقراطية، والحياة البرلمانية، وصيانة السلم الاهلي في ظل هبوب رياح "الربيع العربي" في عدد من العواصم العربية (عبد الجليل مرهون، "ديمقراطية الكويت الهادئة": ٢٠١٢/٢/١٨). وفي افتتاح هذه المجلس، دعا الأمير الشيخ صباح الحكومة الجديدة، ومجلس الأمة الى التركيز على رعاية الشباب، وتوفير فرص العمل لهم، والمشاركة الفاعلة لهم في المجتمع، وأطلق الديوان الاميري (المشروع الوطني للشباب) تحت شعار "الكويت تسمع"، وتشكيل (مجلس الشباب الدائم) (نصر الدين وآخرون، ٢٠١٥، ص ٣٥٧-٣٥٨). وأكد أمير البلاد انه سيستجيب للمصلحة الوطنية، وامتصاص الخطر الذي آلت اليه الأوضاع، وتمت الدعوة الى اجراء انتخابات

برلمانية جديدة في شباط ٢٠١٢ على اساس مجيء حكومة، ورئيس وزراء جديد منتخب من بين مطالب قوى المعارضة. (ديفيدسون: ٢٠١٤، ص ٣٦٧-٣٧٧). وتفاقت أزمة الاحتجاجات لاسيما مع دخول اعداد من المواطنين الى مجلس الأمة في ١٦ تشرين الأول ٢٠١١، وطالبت الاعتصامات بحل مجلس الأمة وتغيير رئيس الوزراء، واستاء الأمير الشيخ صباح، واطلق عليه (الاربعاء الأسود)، ووجهت النيابة العامة التهم الى سبعين شخصاً منهم نواب سابقين، ونواب حاليين في مجلس الأمة قادوا المظاهرات ضد الحكومة. ونتيجة هذه الضغوط صدر في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١ امراً أميرياً بقبول استقالة رئيس الوزراء، وتم حل مجلس الأمة في ٦ كانون الأول ٢٠١١، والاعلان عن انتخابات برلمانية جديدة في ٢ شباط ٢٠١٢، وهي أول مرة يتم فيها عزل رئيس وزراء تحت مطالب شعبية في تاريخ الكويت (لمستجدات السياسية في دولة الكويت ٢٠١٦: ٢٠٠٣). وفي مواجهة هذا الوضع المتأزم تم إتخاذ تدابير مالية، واقتصادية، فأصدر الأمير الشيخ صباح في شباط ٢٠١٢ قراراً بصرف منحة بمناسبة الذكرى الخمسين لإستقلال دولة الكويت، والذكرى العشرين لتحريرها، والذكرى الخامسة لتولي الأمير مقاليد الحكم، فضلاً عن صرف مواد غذائية مجانية حسب البطاقة التموينية (ديفيدسون، ٢٠١٤، ص ٣٧٢-٣٧٧). (الزبيدي، ٢٠١٩، ص ١٥٩). وأدت الاحتجاجات الشعبية بشكل أو بآخر في زيادة حجم الانفاق العام من قبل الدولة، وأرتفاع معدل النمو العام في الاقتصاد الكويتي. علماً أنه لم تكن هناك دعوات واسعة لتغيير النظام

في ظل وجود مجلس الأمة الذي يعتبر الحالة الوحيدة في دول مجلس التعاون الخليجي (Kausch: ٢٠١٦) ينظر طبيعة التنظيمات السياسية في الكويت الجدول رقم (٢) أدناه

الجدول رقم (٢)

التنظيمات والقوى السياسية في العمل الديمقراطي بالكويت

التجمع الإسلامي السلفي	المنبر الديمقراطي
التحالف الإسلامي الوطني	التحالف الوطني الديمقراطي
ائتلاف التجمعات الوطنية	كتلة العمل الوطني
الحركة الدستورية الإسلامية/حس	الحركة الدستورية الشعبية
كتلة العمل الشعبي	تجمع العدالة والسلام
تجمع الميثاق الوطني	تجمع الرسالة الإنسانية الوطني
حركة التوافق الوطني الإسلامية	الكتلة الإسلامية (مجلس الأمة)

وشارك عشرات الآلاف في مهرجان في (ساحة إرادة) أي (الإرادة الشعبية) مقابل مجلس الأمة في خيام وتجمعات، وألقى النائب مسلم البراك في خطاب ملتهب تحدى السلطة والأمير علناً في حين ألقى الأمير الشيخ صباح خطاباً هاماً قال فيه: "لن نقبل بفوضى الشارع وشغب الغوغاء أن تشل حركة الحياة، والعمل في البلاد، ولن نسمح لبذور الفتنة بأن تنمو في أرضنا الطيبة. لن نقبل

ثقافة العنف، والفوضى أن تنتشر بين صفوف شعبنا المسالم. لن نقبل بتضليل المخلصين بالأوهام والافتراءات، ولن نقبل باختطاف إرادة الأمة بالأصوات الجوفاء والبطولات الزائفة" (ماثيسن، ٢٠١٤، ص ١٣٨-١٣٩). وأزدادت الاحتجاجات الشعبية وشكلت مصدر قلق للحكومة، وأجتمعت الجمعيات والناشطين خارج مجلس الأمة، وهتفوا في شعارات طالبت باستقالة رئيس الوزراء، والحكومة وأزدادت شمولاً في أيلول، ثم في منتصف تشرين الثاني، اقتحموا مجلس الأمة ومنزل رئيس الوزراء، ووصلت الأمور إلى مفترق الطرق في الكويت، وأعتقل عشرات المشاركين منهم، ثم استقال رئيس الوزراء، وأطلق على هذه الاحتجاجات تسمية "الربيع الكويتي"، وبعدها قرّر الأمير حل مجلس الأمة، والدعوة لإجراء انتخابات جديدة في كانون الأول ٢٠١٢، وعدم القبول باستمرار الاحتجاجات، وأصدار الأمير قانون لإعادة قانون الصوت الواحد للمواطن، وتطلب الأمر الحسم بسرعة قبل تفاقم الأوضاع، وانعكاس على استقرار البلاد (الجمال: ٢٠١٢). ولكن نظمت المعارضة تظاهرات كبيرة وصلت الى حوالي ١٠٠ ألف شخص، والتي قرّرت مقاطعة الانتخابات وألقى الخطاب الشهير المعارض (الشعبي) مسلم البراك في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢ في ساحة الإرادة امام مجلس الأمة، استنكر عدم شفافية الحكومة، وانتقد النظام القضائي، ورفع شعار، "لن نسمح لك"، ضمن مطالب المتظاهرين في اشارة الى اعلى السلطة الحاكمة في مسيرات رفعت شعار "كرامة وطن"، والتي نظمت في خريف ٢٠١٢ (ططر: ٢٠١٧، ص ٢٢٣).

يبدو انه بالرغم من التجربة الديمقراطية، والحياة

البرلمانية الناهضة في الكويت مقارنة بشقيقاتها في الدول الخليجية. إلا أن المشكلة المستحكمة هي أن الدستور الكويتي على الرغم من أثره التاريخي في المنطقة، فإنه لا يقدم أية ضمانات لفكرة تأسيس الأحزاب السياسية، وتنظيمها، وبالتالي تطور العملية الديمقراطية في البلاد.

رابعاً: الأزمة والمعالجات السياسية

إتخذت السلطة الكويتية إجراءات سياسية، وبرلمانية تميزت بشكل خاص في عام ٢٠١٢ بإجراء عمليتين انتخابيتين: الأولى في شباط، والثانية في كانون الأول من العام نفسه، وعزز نظام الأصوات الأربعة في هذه الانتخابات من حظوظ القبائل، والإسلاميين. وتم في شباط ٢٠١٢، إجراء انتخابات مجلس الأمة الخامس عشر، وأسفرت نتائجها عن سيطرة أغلبية من المعارضة على مقاعده بواقع (٣٥) نائباً من مجموع (٥٠) نائباً، وهي (المعارضة الإسلامية والقبلية). وحققت القوى الإسلامية فوزاً كبيراً في هذه الانتخابات، وحصل الأخوان المسلمون على (٥ مقاعد)، والتي تعتبر من أقوى فروع الجماعة في دول الخليج العربي (ماتيسن: ٢٠١٤، ص ١٢٦-١٢٧). وفي ٢٠ حزيران ٢٠١٢، قرّرت المحكمة الدستورية إصدار حكم بأبطال عملية الانتخابات التي جرت في الدوائر الخمسة في البلاد، وعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم، وبطلان حل مجلس الأمة السابق، ولم يعقد المجلس جلساته نهائياً، وترتب على هذا الحكم عودة المجلس القديم، مما أدى إلى عاصفة سياسية في الكويت، ثم أصدر أمير البلاد بحكم اختصاصاته الدستورية (مرسوم الضرورة)، وهو قانون

تعديل قانون انتخابات مجلس الأمة بالعدول عن قاعدة لكل ناخب أربعة أصوات ويوزعها كما يشاء، والعودة إلى قاعدة صوت واحد للناخب الواحد، أي لكل نائب صوت واحد، ومرشح واحد من بين (٧٠-١٠٠ مرشحاً) في الدائرة الواحدة، وكل دائرة من الدوائر الخمس تختار (١٠ مرشحين) ليصبح عدد المقاعد (٥٠ مقعداً). وقرّر أمير البلاد حل مجلس الأمة في تشرين الأول ٢٠١٢، ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة في كانون الأول ٢٠١٢، وسادت حالة من عدم القبول في إطار احتجاجات، واعتصامات في ضوء الأرباك بحل مجلس الأمة أكثر من مرة. (الجمال: ٢٠١٢). وسيطرة الائتلاف الإسلامي-القبلي الذي تمثله المعارضة في الانتخابات الأولى في مجلس الأمة، وهزيمة المرأة التي لم تحصل على أي مقعد (ماتيسن: ٢٠١٤، ص ١٣٢-١٣٤).

وعقدت الانتخابات الثانية في كانون الأول ٢٠١٢، وفاز فيها الفريق المقرب إلى الحكومة، وقاطعت المعارضة المؤلفة من الإسلاميين والتجار والليبراليين والقوميين، ومن ابرزهم أيضاً ثلاث قبائل هي المطير والعوازم والعجمان، وقاموا بتظاهرات ومناقشات في الديوانيات، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومنها تظاهرات عقب انتهاء الانتخابات في مهرجان شعبي كبير في ٨ كانون الأول ٢٠١٢، ونظمت الحركة الشبابية اعتصاماً في (ساحة الإرادة) في ١٥ كانون الأول للاحتجاج على مجلس الأمة الجديد، ثم انتقلوا إلى (ساحة البنوك)، واستمرت المواجهة مع السلطات، ومحاولة (كتلة الأغلبية) إسقاط مجلس الأمة والحكومة، إلى أن خفّت حدة هذه الاحتجاجات في ربيع ٢٠١٣ في ظل المعالجات الحكومية الحكيمة

السياسية، والاقتصادية، فضلاً عن تغيير المزاج العام في المنطقة مع تفاقم ظاهرة الارهاب وتدايعات الحركات الاحتجاجية في عدد من الدول العربية مثل (سوريا، ليبيا، مصر، واليمن)، والوضع غير المستقر في الجوار بالعراق. ثم شكّلت في آذار ٢٠١٣ (كتلة العمل الشعبي) من الشباب مع أعضاء مجلس الأمة السابقين، وحددت أهدافها فيما يأتي:

١- تشكيل حكومة منتخبة.

٢- العودة إلى النظام الانتخابي القديم.

٣- الاعتراف بقانونية الأحزاب السياسية.

وأصدر القضاء الكويتي حكماً على (٦٢) شخصاً منهم المعارض مسلم البراك بتوجيه تهم لهم بانتقاد الذات الأميرية، والتشهير بعظمة الأمير، والتحريض على التظاهرات غير المرخصة، وانتقاد السلطة القضائية. وحكم على مسلم البراك في ١٥ نيسان ٢٠١٣ بالسجن خمس سنوات. ولكن الأمير الشيخ صباح في تموز ٢٠١٣ أصدر مرسوماً أميرياً بتبرئة المحكومين بخصوص الانتقادات التي وجهت إليه (مائيسن، ٢٠١٤، ص ١٣٩-١٤٠).

ولكن أقرت المحكمة الدستورية نظام الصوت الواحد في ١٦ حزيران ٢٠١٣ الذي كان قد أعلنه أمير البلاد، وأكدت أن المجلس القائم غير شرعي، ودعت إلى إجراء انتخابات جديدة، وقررت بعض قوى المعارضة السابقة من الليبراليين، والقوى القبلية المشاركة فيها. في حين قررت قوى أخرى مقاطعتها، وجررت الانتخابات في ٢٧ تموز ٢٠١٣ بنسبة إقبال بلغت ٥٢,٥%، وهو مجلس الأمة الخامس عشر في تاريخ التجربة الديمقراطية في الكويت

وسط أزمة سياسية في قضايا تخص كيفية إدارة الدولة، وإعادة النظر في نظام الدوائر الانتخابية. ولكن الحكومة نجحت في تثبيت قوى المعارضة، وتبعثها قبل المشاركة في هذه الانتخابات بين الإسلاميين، والقوى القبلية مما قلل من فرص حصولها على عدد كبير من المقاعد في المجلس من خلال اعتماد نظام الصوت الواحد، وتمكين المستقلين، والمحافظين الأقرب إلى الحكومة أن يكونوا قوة مؤثرة في داخل المجلس، وبالتالي استقرار العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة (العتيقي: ٢٠١٣/٩/١٢). وكانت قوى المعارضة في الكويت عام تضم في عام ٢٠١٣ (الحركة الدستورية) ذراع جماعة الأخوان المسلمين في الكويت القوة الرئيسية في المعارضة، إلى جانب "الحركة السلفية". ولم يكن (التجمع الإسلامي السلفي) موافقاً على عصيان ولي الحاكم المسلم ليكون خارج قوى المعارضة، وإلى جانبه كانت معارضة من الشباب، والليبراليين، والمستقلين الذين التحقوا بالحركات الاحتجاجية، ومنها حركة الشباب (حدم) (الغبرا: ٢٠١٦، ص ٧٦٢).

وقد جرت انتخابات مجلس الأمة في ٢٧ تموز ٢٠١٣ بمقاطعة قليلة من الناخبين، وأختير مرزوق الغانم رئيساً لمجلس الأمة الجديد، وهو شخصية من النخبة التجارية في الكويت. ولكن يؤخذ على المجلس في مجال التشريعات بأنه لم يكن فاعلاً بالرغم من الأدوار التي قام بها على الصعيد المحلي، والخارجي، وبقيت الحاجة لمشاركة المعارضة لكون أغلب القوى الفاعلة فيها ظلت خارج مجلس الأمة مما يعني إستمرار التوتر، والاحتجاجات الشعبية في البلاد. وشهد هذا المجلس نقاشاً محتدماً بشأن (الوثيقة الاقتصادية)، وتشريعات، وقرارات حكومية

تخص تقليص الدعم الاقتصادي، وخفض الصرف الحكومي مع انخفاض أسعار النفط العالمية (الغبر: ٢٠١٦، ص ٧٦٢). وفرض حل مجلس الأمة عام ٢٠١٣ على المعارضة الكويتية الإسراع في اتخاذ قرار المشاركة، وزاد الوضع تازماً خروج حملة من الشباب الكويتي تحت مُسمى "طالبينكم" لحث المعارضة على العودة إلى الانتخابات، فقررت المعارضة ضمن (كتلة الأغلبية) المشاركة في الانتخابات (الغبر: ٢٠١٦، ص ٩٩-١٠٠).

وحدثت أزمات سياسية عدة في عام ٢٠١٤ منها استقالة خمسة أعضاء من مجلس الأمة في آيار احتجاجاً على موافقة المجلس بالأغلبية على شطب طلب استجواب رئيس الوزراء الشيخ جابر تقدموا به، وظهور خلاف في النخبة السياسية بين الشيخ أحمد الفهد الصباح وجاسم الخرافي (رئيس مجلس الأمة السابق) وتبادل الاتهامات العلنية وتدخل القضاء بينهما. ونشوء جبهة معارضة من قوى سياسية وشخصيات اجتماعية في نيسان ٢٠١٤، أعلنوا (وثيقة الإصلاح الكويتية)، أنتقدت التجربة الديمقراطية في الكويت، والخدمات، والتعليم العالي، والدعوة إلى الانتقال إلى حكومة برلمانية، وتعديل الدستور، والسماح بقيام الأحزاب السياسية وفق قانون عصري، فضلاً عن قيام الحكومة بإلغاء ترخيص (صحيفة عالم اليوم) وقناة (اليوم) الفضائية المقربتين من قوى المعارضة التي تمثل جماعة الأخوان المسلمين بعد سحب الجنسية الكويتية عن صاحبها بتهمة التحريض على الفوضى، والخروج عن النظام. وعلى صعيد حركة الاحتجاجات الشعبية قامت الكتلة البرلمانية في مجلس الأمة (كتلة العمل الشعبي) بقيادة عبدالعزيز

السعدون، ومسلم البراك بالاعلان عن تنظيم سياسي جديد أسمه (حشد)، كان لها مؤيدين وهدفها إعادة احياء الحركة الإصلاحية، وأطلقت عليه (تحالف المعارضة)، تأسست في ربيع عام ٢٠١٤ من مجموعة من المعارضة الشبابية مثل (حشد)، و(حدم) والأخوان المسلمين، والهدف منها إجراء تعديلات وتغييرات دستورية، والانتقال إلى نظام برلماني، والاشارة إلى اصلاحات أمير البلاد مع تطوير استقلالية القضاء. أما جماعة (حدم) فهي مجموعة شبابية لها أثرها في الحراك السياسي في الكويت تحالفوا مع الأخوان المسلمين في إطار الإصلاح، في ظل ما وصفوه بارتفاع وتيرة الخطاب الديني بعيداً عن الخطاب الاصلاحى الحقيقي (الغبر: ٢٠١٦، ص ٧٦٣).

وفي دورة مجلس الأمة في ١٦ كانون الأول ٢٠١٤، وجّه الأمير الشيخ صباح رسالة إلى الشباب الكويتي طالبهم أن يكونوا أشد وعياً، ونضجاً وبصيرة في قناعاتهم ومواقفهم، وان هناك آراء واجتهادات عن حق التعبير، والاختلاف في ظل النظام الديمقراطي دون مخالفة القانون، وحذّر الشباب من الحماسة الزائدة (أحمد وآخرون: ٢٠١٢، ص ٣٥٨-٣٥٩). وفي كانون الأول ٢٠١٥ تم إقرار مجلس الأمة قانون جمع الاسلحة غير المرخصة لتأمين الجبهة الداخلية، والتحسب لأي تداعيات بسبب الأحداث في العراق، وسوريا، وتمدد تنظيم داعش فيهما، وقررت وزارة الشؤون الاجتماعية اغلاق مقار جمعيات بسبب خروجها عن أهداف تأسيسها، هما فرعان لجمعية الإصلاح الاجتماعي (واجهة الأخوان المسلمين) بالبلاد (اللاركيا: ٢٠١٦، ص ٩٣-).

٩٤) وأثبتت تجارب السنوات الأخيرة بعد "الربيع العربي" أن الكويت واجهت في واقع الحال معارضة شديدة، وامتلاك المواطنين من الشباب، والمعارضة المزيد من الثقة للمطالبة بإجراءات ديمقراطية، ودستورية، وسياسية، واثبت هؤلاء المحتجون أنهم نجحوا في إخراج السلطة، بل استطاعوا أن يضغطوا لتغيير رئيس الحكومة بشخص آخر، ليحل محله وهي سابقة لم تحصل في هذه البلاد من قبل (ديفيدسون: ٢٠١٤، ص ٤٠٣).

الخاتمة:

لقد شهدت الكويت في عهد الأمير الشيخ صباح عديداً من الأحداث والأزمات، لعل من أبرزها «الربيع العربي»، وأزمات داخلية، وخارجية، فضلاً عن تداعيات «الربيع الكويتي» على البلاد بعد عام ٢٠١١، التي تم تجاوزها من قبل القيادة الكويتية بحكمة، وصبر، والتعامل بحكمة مع مختلف القوى الاجتماعية، والسياسية بهدف عبور الازمة، والحفاظ على أمن وأستقرار الكويت، والاستمرار بخطط التنمية، والبناء، والعمران، والرفاه الاجتماعي، والاقتصادي، وتجاوز أزمة هبوط أسعار النفط العالمي، وتجنيب الكويت أية مشكلات خارجية تنعكس على داخل البلاد في حاضره ومستقبله، إذ نجحت قيادة الأمير الشيخ صباح في تحقيقها لتكون الكويت واحة الأمان، والاستقرار، والتنمية والمكانة الدولية.

إن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على العامل الخارجي، ربما سيؤثر بمرور الزمن على تفكك دول المجلس، وعدم قدرتها على

مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية نظراً لاهتمامها بأمنها الوطني أكثر من الأمن التعاوني، أو الجماعي بين دول المجلس. وان تركيبتها لم تصل إلى مرحلة الاتحاد أو الوحدة في ظل عدم الاتفاق بين الدول نفسها على هذه الصيغة، مما يجعل موقفها ليس بالضرورة موحداً تجاه قضايا عدة ومنها قضية الديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة البرلمانية (Nuruzzman: ٢٠١٥، pp. ٥٣٥-٥٥٠).

ويرى ميكائيل هادسون، ان التحول الديمقراطي في الكويت وبعض دول الخليج العربي جاء بعد مخاض طويل وشاق للانتقال من القبيلة الى الدولة، ومن شيوخ القبائل، الى الشباب المتعلمين في ظل بناء سياسي، واقتصادي جديد، وهي عملية لازالت مستمرة في التحديث السياسي في المجتمع من القبيلة الى الحداثة (Hudson: ١٩٩١، pp. ٢٤٢-٢٤٦).

ويجب عدم تجاهل الضغوط الإقليمية، والخليجية ولاسيما امام السلطة في الكويت لمواجهة الانفتاح السياسي والديمقراطي. الا ان الحركات الاحتجاجية الشعبية اثمرت في تحقيق قدر من مطالب المعارضة، وتحجيم قرارات السلطة، وتغيير في بنية القوى الاجتماعية، وبروز الشباب قوة جديدة ستبرز على المدى القادم في المشهد الاجتماعي، والسياسي في الكويت.

ربما عدم التوافق بين أغلب الحكومات الكويتية المتعاقبة ومجلس الامة كان قائماً في تاريخ الكويت المعاصر. الا ان التجربة البرلمانية ظلت المتنافس السياسي، والاجتماعي الذي يمنح مزيداً من الاستقرار الداخلي في ظل النمو الاقتصادي، والمالي الذي شهدته البلاد

المصادر والمراجع

ج.ج. لوريمر، الكويت في دليل الخليج، السفر التاريخي، ج ١، ط ١، جمع وتنسيق خالد سعود الزيد، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨١.

أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١١-١٠١٢، معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٢.

ازمة الكويت انحلت: الشيخ سعد تنحى عن الإمارة وتزكية الشيخ «،» ٢٥/١/٢٠٠٦

www.alriyadh.com\١٢٥٥٧٣

”حكّام آل الصباح في الكويت“، مركز البحوث والدراسات الكويتية ٢٠١٤، www.crsk.edu.kw، www.edu.kw، محمد عبيد، السياسة الخارجية الكويتية حيال الازمات في مجلس التعاون الخليجي(الازمة القطرية انموذجا)، بحث ترقية مقدم الى معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، ٢٠١٩.

عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٨.

حسن علي الابراهيم، الكويت دراسة سياسية، ط ٣، (الكويت: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٠)

توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

شفيق ناظم الغبرا، «مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت»، أحمد يوسف أحمد وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، بحوث ومناقشات

منذ السبعينيات من القرن العشرين، ومع الدور الرقابي لمجلس الامة على عمل الحكومة والوزارات فقد ظلت حالة التوتر بين الطرفين لعقود عدة ولا زالت حتى اليوم. (Holliday: ٢٠٠٠، pp. ٤٣-٤٥).

وبالرغم من حالة التعثر في التجربة الديمقراطية الكويتية. ولكنها تبقى هي الأفضل بين التجارب السياسية والدستورية، والديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي تلك الدول الريعية التي يقدم فيها الريع النفطي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والى حدما السياسي، ويرسخ الاستقرار الداخلي. وربما يؤخذ على التجربة الكويتية غياب طويل للأحزاب السياسية رغم وجود الجمعيات والتنظيمات والكتل السياسية (Herb: ٢١١١)، ويصف ميكائيل هادسون، الكويت بانها محطة الحياة الديمقراطية في الخليج العربي وبالرغم من انها اوقفنها اكثر من مرة. ولكنها بقوله، ”ديمقراطية قبلية“، تسعى الاسرة الحاكمة عبرها للاحتفاظ بالمكانة من خلال حق الانتخاب، وتحولت الى نسيج جديد من ”الديمقراطية الصحراوية“، والبرلمان هو مجلس شورى القبيلة“ (Hudson: ١٩٩٥، pp. ٨٣-٨٤).

وان السلطة في الكويت ظلت طوال القرون السابقة، وحتى اليوم تتبع سياسة الحلول الوسط، وعدم الوصول الى خيارات المواجهة واللاعودة في الازمات السياسية الداخلية، وهذا اعطى دعما معنوياً لديمومة التجربة البرلمانية، وبالرغم من التعثر التي حصلت في بعض الاحيان. (محروس: ٢٠١٥/٥/١٢).

والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية، الخليج بين الثابت والمتحول (٥)، تنسيق وتحرير عمر هشام الشهابي وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٧).

محمد الرميحي، أولويات العرب.. قراءة في المعكوس، خمسون مقالاً يبحث عن الحقيقة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

العربي. مفيد الزبيدي، «الحروب الأهلية العربية ومستقبل الدولة الوطنية»، مجلة دراسات شرق اوسطية، س٢٠، ع٧٦٤، عمان، ٢٠١٦،

نathan بروان، «الانتخابات البرلمانية في الكويت عام ٢٠٠٨: هل تمثل تراجعاً للقيادات الإسلامية الديمقراطية»، مركز كازنيغي للشرق الاوسط، ١١ حزيران /يونيو/ ٢٠٠٩.

منى كريم، «رئيس وزراء كويتي جديد والفضل يعود للإخوان المسلمين»، Carnegieendowment.org، ٢٠١١/١٢/١٥.

مي محروس، «حكام الكويت والمعارضة: كيف يمكنهم الخروج من المعادلة الصفرية ونصف الديمقراطية»، www.alkhhaleejaafairs.org، ٢٠١٥/٥/١٥

كريستوفر م. ديفيدسون، مابعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية، الطبعة الاولى،، بيروت، مركز اوال للدراسات والتوثيق، ٢٠١٤، ص٣٧٢-٣٧٧.

مفيد الزبيدي، الخليج العربي دراسات في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية، الطبعة الاولى، بيروت، ابن النديم للنشر والتوزيع

الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالاسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦.

فيحان محمد العتيبي، «مبارك الصباح والدولة العثمانية: تابعاً لها ام تائراً عليها» (١٨٩٦-١٩١٥)، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد ١٤١، السنة ٣٦، جامعة الكويت، شتاء ٢٠١٨.

مريم جويس، الكويت، ١٩٤٥-١٩٩٦، ترجمة مفيد عبدوني، دار امواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١

تقرير عن أهم الاحداث المحلية التي جرت عام ٢٠٠٦، وكالة الانباء الكويتية(كوتا)، ٢٠٠٦/١٢/٢٢، www.ktuf.Net.Kw.

السادس من ٢٠٠٦ والمعارضة تطلب بمرسوم الدعوة للانتخابات»، جريدة الايام،

www.Alayam.Com \alayam Hesham Alawadi، «Kuwait: New Faces, Same Potential for Trouble»، Carnegieendowment.org-Sada-Fa=٢٣١٨٩.

سليمان العتيقي، «قانون الصوت الواحد»، ١، Carnegieendowment.org-٢/٩/٢٠١٣؛ fa-Sada=٢٢٩٤&lang=ar

«المستجدات السياسية في دولة الكويت ٢٠٠٣»، مركز الخليج لسياسات التنمية.

www.gulfpolicies.Com

لؤي اللاركيا، «المستجدات السياسية في دولة الكويت»، أن الكندي وآخرون، الخليج

reform attempts in Saudi Arabia», contemporary Arab affairs, vol.4, numbur4, October–december2015, pp.553–562.

Dived Along, The Persian Gulf: An International to Its People, Political and Economic, Westview Special Studies on the Middle East, 2ed, (Boulder, Co; Westview Press, 1978), pp.23–24.

Gilda Berger, Kuwait and the Rim of Arabia: Kuwait, Bahrain, Qatar, Oman, United Arab Emirates, Yeman, People Domestic Republic of Yeman, A First Book, (New York: Watts, 1978), pp.10–12.

Michal C. Hudson, "Obstacles to Democratization in the Middle East", Contention, vol.5, no.2, (winter, 1995).

J.E. Peterson, "The Nature of Succession in the Gulf", Middle East Journal, vol.55, no.4, (Autumn, 2001).

Jill Crystal, Oil and Political in the Gulf: Rulers and Merchant in Kuwait and Qatar, (Cambridge: UK, New York Press, 1990).

Longva Nga, "Kuwait Woman

ودار الروافد الثقافية-ناشرون، الجزائر- بيروت، ٢٠١٩.

عبد الجليل مرهون، "ديمقراطية الكويت الهادئة"، ٢٠١٢/٢/١٨، www.aljazeera.net.

ابراهيم نصر الدين وآخرون، حال الامة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥: الاعصار من تغيير النظم الى تفكيك الاول، وقضية جمال عبد الناصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.

كرستوفر م. ديفيدسون، ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للممالك الخليجية، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠١٤.

يحيى الجمل، "غليان في الكويت"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٥/١٠/٢٠١٢.

Sulaymn Khalaf, »The Nationalization of Culture: Kuwaits Invention of a Pearl–Divan Heritage«, In: Popular Culture and Political Identity in the Arab Gulf State, (ed), Alanoud Alsharekh & Robert Springborg, SAOI, (London, 2008),

Kristin Kausch, »The Promise of Middle Eastern Swing State«, May 12, 2016, <http://carnegieeurope.eu/2016/05/12/promise-of-middle-eastern-swing-mufeed-alzaidi>, »political

Kuwait Protected Spaces and Womans Rights»,middle East Journal,vol.47,no,(spring 1993 Halliday,Fred.»Letter from Kuwait»,middle East Report,no.215(summer2001) Yetiv Steve,Kuwait's Democratic Experiment in Its Boarder International Context, middle East Journal.vol.56,no.2(Spring2002), pp.259–160.

Ghabra Shafeeq,»Democratization in a middle East State: Kuwait,1993»,middle East Police,vol.3,no.1,(march1994).

Owen Roger,State,Power and Politicas in the Making of the Modern Middle East,London,Mew York,Routledge.

Tetreault Mary Ann ,»Kuwait's Unhappy Anniversary»,middle East Policy,vol.7,no.3,(June2000).

Ghabra Taghreed Alqudsi,»Woman in Kuwait»,in:Suha Sabbagh,ed,Arab Woman: Between Defance and Restraint and Bestraint,New York:Olive Branch Press,1996.

«The rise of pragmatic Islamism in Kuwait's post-Arab spring opposition movement»,

at a Crossroads Privileged Development and the Covstraints of Ethnic Stratifications”,Journal of middle East Studies,vol.25,1993

Michal Herb,» Parliaments in the Gulf Monarchies: A Long Way from Democracy”, Carnegieendowmnet– Sada=21111.

Mohammed Nuruzzman, “Gulf Cooperation Council (GCC), Qatar and dispute mediation: ,a critical Investigation” Contemporary Arab Affairs, volume8,Number4,October– December2015,pp.535–552.

,AL–Naser,Fahed,»The Diwaniah:A Tradition Kuwai Social Institution in a Political Rol»,Digest of Middle East Studies(DOMES)vol.4,no.2,(winter2001),pp.6–14.

Hesham Alawadi,»Kuwait New Faces, Same Political for Trouble», Carnegeendowmen– Lorg–Sada–fa=23189

Salih Kamal Osman,»Kuwait Political Consequences of Modernization,1750–1986»,Middle East Sudies,vol.27,no.1,(Janua ry1991)

Ann Mary,»Civil Society in

stance towards the events, and quickly worked to contain the popular protests that the Omani street witnessed in 2011. The rest of the Cooperation Council countries (Saudi Arabia, Kuwait, United Arab Emirates, and Bahrain) opposed the events of the “Arab Spring” and took negative attitudes towards it, because they realized the amount of threat they might face with the arrival of the Islamist forces to rule in the region.

Keywords: Kuwait, the Arab Spring, Kuwaiti protests.

* Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Iraq.

Kuwait Programme, BROOKINGS INSTITUTION, (August 2015).

Kuwait and the “Arab Spring”:

The Crisis and Treatments

*Mufeed Al-Zaidy

ABSTRACT

The countries of the Gulf Cooperation Council were surprised by the popular protests that swept the region in 2011, which brought about important transformations in the political environment of the region, and prompted regional and international parties to reformulate their political orientations in dealing with the emerging situations “While Qatar supported all these protests, and supported them politically, medially, and financially, which enjoyed strong relations with the new regimes that took power in (Tunisia, Libya, Egypt, and Syria), From the beginning, it took a strongly supportive stance in the Syrian and Libyan crises, the popular movements in them, and the military operations that sought to topple their regimes. The Sultanate of Oman took a neutral

البرنامج النووي الباكستاني

أ.د. ستار جبار علي (*)

الباحثة هبة صباح جابر (**)

باكستان بنجاح تجربة الصاروخ غوري، وقد لعب رئيس اركان الجيش دوراً مهماً في قرار الحكومة القيام بالتجارب النووية يومي ٢٨ و ٣٠ ايار (مايو) ١٩٩٨. وكان القرار نموذجاً واضحاً لتأثير المؤسسة العسكرية.^(٣)

وقد عدت التجارب النووية مؤشراً على تخلي باكستان عن سياسة الغموض النووي التي انتهجتها في الثمانينيات من القرن العشرين، والتي انكرت بموجبها باكستان ولم تعلن صراحة امتلاكها للأسلحة النووية. وكان الدافع وراء التصرف الباكستاني يتمثل بالدرجة الاولى من تجارب مشابهة اجرتها الهند في ١١ و ١٣ من الشهر نفسه، وأخذ القرار بشأن ذلك التصرف من قبل اجهزة الدولة المسؤولة عن صنع قرار التسلح النووي في باكستان، والتي تتألف من المؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية، بمن فيها من العلماء النوويين. وقد طالبت باكستان عقب اجراء التجارب بمنحها وضع الدولة النووية، فقد اعلن رئيس الوزراء نواز شريف ذلك بقوله: "سواء اعترف بأننا قوة نووية او لا، فنحن قوة نووية".^(٤) وكان القرار الباكستاني باجراء التجارب نقطة تحول رئيسية

واجهت باكستان منذ قيامها في عام ١٩٤٧ كثيراً من الازمات الخطيرة والمتتالية، وتعود حالة انعدام الاستقرار الدائمة هذه الى اسباب داخلية وخارجية. واذا كانت التحديات الداخلية كثيرة، فان العوامل الخارجية تسببت في كثير من هذه الازمات واستمرارها. وتشترك باكستان بأطول حدود لها من جهة الشرق مع الهند، وفي نزاع معها على اقليم كشمير، ولباكستان حدود غربية وعرّة وممتلئة بالثغرات بطول ٢٥٠٠ كم مع افغانستان دائمة الاضطراب.^(١)

ومثل ظهور باكستان بداية لمرحلة جديدة في حياة شبه القارة الهندية، إذ اصبح هناك دولتين جديدتين ليبدأ الصراع بينهما، لتفقد باكستان في هذا الصراع المستمر الكثير عندما خاضت ثلاث حروب مع الهند في الاعوام ١٩٤٨، و١٩٦٥، و١٩٧١، وفي الحرب الاخيرة هزمت باكستان عسكرياً وفقدت شطرها الشرقي (بنغلاديش) الذي اصبح دولة مستقلة بدعم سياسي وعسكري هندي.^(٢) وبرزت قضايا الامن القومي لتكون معياراً لقدرة باكستان في الدفاع عن مصالحها، ففي نيسان (ابريل) ١٩٩٨، اجرت

(*)(**) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

في برنامجها النووي، وبرزت ثلاثة خيارات امام صانعي السياسات الباكستانيين وهي: (٥)

١. تبني سياسة علنية للتسلح النووي، تشمل تطوير وتجميع ونشر هذه الاسلحة ونظم اطلاقها.

٢. الابقاء على الوضع القائم الجديد، وهو الاحتفاظ علناً بقدرات التسلح النووي دون التوجه الى نشر الاسلحة النووية ونظم اطلاقها.

٣. التراجع عن برنامج التسلح النووي وقبول الاتفاقيات الدولية التي تنص على منع انتشار الاسلحة النووية، إذ برز ذلك في تحرك رئيس الوزراء نواز شريف في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٩، وتأكيده بأنه يدرس مسألة التوقيع على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، وكان تحرك رئيس الوزراء موضع رفض المؤسسة العسكرية وقادتها ولاسيما مع استمرار التهديد الهندي ورفض الهند التوقيع على الاتفاقية.^(٦)

وكان قبول ايأ من هذه الخيارات او رفضها، يتحدد بعدد من المتغيرات ذات العلاقة بالوضع المحلية والاقليمية والدولية. لتظل العوامل الاقليمية، ولاسيما علاقات باكستان مع الهند، تؤدي دوراً رئيساً في تحديد المسار النووي لإسلام آباد. وقد ساعدت ايضاً المستجدات الدولية والعوامل الاقليمية وغير الاقليمية المؤثرة على صوغ سياسة باكستان النووية، وسوف تستمر في التأثير فيها، ويشمل ذلك تحالفات باكستان الرسمية وغير الرسمية مع الولايات المتحدة الامريكية وانحلال هذه التحالفات، وروابط باكستان العسكرية مع الصين وتأثير اجواء الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة في منطقة

جنوب آسيا. وهنا تبرز اهمية برنامج التسلح النووي في باكستان ودور المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية في تحديد الخيارات النووية التي تتبناها. ومستقبل برنامج التسلح النووي الباكستاني وتداعياته المختلفة. وكالتالي:

المطلب الاول، بداية البرنامج النووي الباكستاني

بدأ البرنامج النووي الباكستاني منذ عام ١٩٥٦ بتأسيس مجلس الطاقة الذرية الباكستانية بهدف تمكين البلاد من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وتنفيذ محطات الطاقة النووية والبحث العلمي وتعزيز الاستخدامات السلمية للتقنية النووية في الزراعة والطب والصناعة، وتحول المجلس الى هيئة الطاقة الذرية الباكستانية في عام ١٩٦٥،^(٧) وكان البرنامج بأكمله رد فعل على التطورات الجارية على الجانب الهندي،^(٨) وفي عام ١٩٥٨ تولى الجيش السلطة بالتحالف مع البيروقراطية المدنية وبرز دوره كحامٍ للامن القومي وبدأ بجني ثمار السياسة، وكان هناك قبول عام بين اغلب قطاعات الشعب للسياسة الامنية التي استندت الى ركيزتين هما مواجهة التهديد الهندي والاعتماد على الجيش كأداة لمواجهةها^(٩) وعين ذو الفقار علي بوتو رئيساً لما سمي بلجنة الطاقة الذرية في باكستان، ويؤكد بوتو (لقد ارتبطت بشكل نشيط بالبرنامج النووي لباكستان منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٨ الى تموز (يوليو) ١٩٧٧ وهي فترة امتدت لمدة ١٩ سنة وقد كنت معنياً بشكل مباشر بهذا الموضوع بصفتي وزيراً للخارجية ووزيراً للوقود والطاقة والموارد الطبيعية، ووزيراً مسؤولاً عن الطاقة الذرية، وعندما توليت مسؤولية هيئة الطاقة الذرية الباكستانية لم تكن الهيئة اكثر من لافتة

معلقة على باب دائرة. لقد كانت اسماً فقط وقد كرس كل امكانياتي بنشاط وتصميم لا يلين من اجل مهمة الحصول على القدرة النووية لبلادي.

وقد أرسلت المئات من الشباب الى اوربا وامريكا الشمالية للتدرب على العلوم النووية. وكلفت أورد ستون ببناء معهد باكستان للعلوم النووية والتكنولوجية (بنيتش) ووضعت الحجر الاساس له. وقمت بالمفاوضة لعقد اتفاقية خاصة بتجهيز مفاعل البحوث بطاقة ٥ ميغاواط الموجود في بنيتش. ووقفت بوجه معارضة وزير المالية شعيب ونائب رئيس هيئة التخطيط سعيد حسن فقد اجريت مفاوضات ناجحة للحصول على محطة كراتشي للطاقة النووية ذات قدرة ١٣٧ ميغاواط من كندا وتوليت مراسيم افتتاحها. وفي منتصف عام ١٩٧٦ وافقت على اقامة محطة للطاقة النووية في غاشما. وبالطبع فقد فاضت وابرمت اتفاقية وحدة المعالجة النووية مع فرنسا عام ١٩٧٦).^(١٠) وبفضل السيد بوتو وقليل من مساعديه، أمكن انشاء لجنة الطاقة الذرية الباكستانية وتم وضع هيكلها التنظيمي واهدافها القومية كما تم البدء في تنفيذ تلك الاهداف يترافق هذا مع صدور قرار بوتو التاريخي ببناء معهد باكستان للعلوم النووية والتكنولوجية "بنيتش" في احدي ضواحي اسلام آباد العاصمة في عام ١٩٦١. وكان هناك محاولات لتطوير المواد الانشطارية حيث دخلت باكستان في اتفاقية مع شركة بلجيكية (بلكونيوكلير) لإقامة وحدة إعادة معالجة (خلية ساخنة) في بنيتش قبل اقامة محطة كراتشي بوقت طويل وحتى قبل اقامة الهند لوحدة إعادة المعالجة في ترومباي عام ١٩٦٥، واقامت وحدة تجريبية في روالبندي، فضلاً عن الخبرة

التي اكتسبها العلماء الباكستانيون في إعادة معالجة البلوتونيوم، وامكانية تطوير معرفتها وخبرتها الى حد كبير في اقامة نموذج على مستوى تجاري بامكانياتها الخاصة.^(١١)

وتعاونت باكستان مع كندا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا والمانيا والصين، واقيم اول مركز بحثي امريكي عام ١٩٦٥ شمل مفاعلين نوويين بقدرة ١٦,٥ ميغاواط، وبحلول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ اعلن بوتو بأنه إذا طورت الهند قنبلة ذرية فعلى باكستان ايضا ان تقوم بذلك بسبب عدم وجود بديل تقليدي، وواجه قادة باكستان تحديات داخلية جديدة واكثر جدية بعد الحرب مع الهند عام ١٩٦٥، وبالرغم من الرغبة في تطوير الخيار النووي، كانت اولوية العسكر الرئيسية هي استعادة الروابط الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية، والحصول على الاسلحة الامريكية، والتي قطعت بعد حرب ١٩٦٥، وقاد عقد السبعينيات الى تغيير في السياسة النووية وواجه صناع القرار تحديات جديدة مترابطة داخلياً وخارجياً.^(١٢) فقد عززت حرب عام ١٩٧١ مع الهند العداء الباكستاني لها والشعور بعدم الامن والاستقرار، واعتقدت القيادة الباكستانية بتقصير الولايات المتحدة عن المسارعة لنجدة باكستان، بينما تلقت الهند دعماً معنوياً وعسكرياً من حلفائها السوفييت.

لقد بررت الهند امتلاكها للأسلحة النووية بردع الآخرين عن استخدام هذه الاسلحة ضدها، وفي حال اقدمهم على استخدامها ضدها أي في حالة انهيار الردع فانها تؤكد على قدرتها على الرد على الضربة الاولى. وبالطبع فان ذلك يتطلب عدداً كافياً من الاسلحة النووية ونظاماً قوياً للقيادة والسيطرة ونظاماً

فعالاً للرقابة الانذار المبكر وتخطيطاً وتدريباً شاملاً يتفق مع الاستراتيجية المعلنة والقدرة على توظيف القوات والاسلحة النووية، كما ان فعالية القدرات العسكرية التقليدية لا تقل اهمية عن فعالية القدرات النووية^(١٣) كان بوتو متحمساً لحصول باكستان على القنبلة النووية، إذ حاول بوتو استغلال الاختبار النووي الهندي عام ١٩٧٤ لتعزيز القوة العسكرية لباكستان، وتأكيد ان الخيار الوحيد هو تحول باكستان الى دولة نووية.^(١٤)

ولهذا اقامت باكستان بعيد التفجير النووي الهندي العام ١٩٧٤ برنامجاً للتسلح النووي مستقلاً عن لجنة الطاقة الذرية الباكستانية، لكن هذه اللجنة وبرنامج التسلح النووي بقيا متلازمين، والحقيقة ان العلماء المدربين في لجنة الطاقة الذرية هم الذين تكون منهم طاقم مؤسسة التسلح النووي، وقامت هيئة من كبار الموظفين الاداريين بتنسيق انشطتهم. وقد ترأس البرنامج الجديد مهندس علم المعادن عبد القدير خان. وعلووة على ذلك اقامت البيروقراطية المدنية والاستخبارات العسكرية شبكات سرية للحصول على التقنيات والمعدات اللازمة لألات الطرد المركزي الفائقة السرعة من مصادر في اوروبا الغربية.^(١٥)

وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ قدمت باكستان مشروع قرار الى الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤيد من ناحية مبدأ المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا، ويطلب من السكرتير العام الدعوة الى مؤتمر لدول جنوب آسيا لهذا الغرض، لكن العرض افتقد للاجماع الاقليمي عند تقديمه، ولعل دافعه الحقيقي كان تفجير الهند النووي في ايار (مايو) ١٩٧٤، إذ كان

الحدث مؤشراً لانضمام الهند الى النادي النووي مما يعني تهديداً لأمن باكستان، ومحاولة وضع حظر شامل على أية نشاطات نووية اخرى للهند من خلال الهيئة الدولية والسكرتير العام. وقد استخدمت باكستان المحافل الدولية مثل حلف السنتو والمؤتمر الاسلامي لإثارة موضوع أخطار التفجير النووي الهندي وبعد ذلك استخدمت محفل الامم المتحدة لمواجهة الهند.^(١٦)

وحصلت باكستان على البنية الاساسية والامكانيات اللازمة للقدرة النووية، إذ ليس شرطاً ان يكون البلد غنياً فقط ليمتلك قدرة نووية، فالبنية البشرية من المتطلبات الاساسية وقد امتلكت باكستان القدرة بالعقول التي دربت في الدول الاجنبية، فضلاً عن وحدة الطاقة النووية في كراتشي، وكانت باكستان على عتبة الحصول على قدرة نووية كاملة عندما حدث انقلاب ٥ تموز (يوليو) ١٩٧٧^(١٧) وبالرغم من توجهات البرنامج العسكرية الا ان السلطات الباكستانية أصرت على طبيعته السلمية في محاولتهم الحصول على التكنولوجيا والمعدات الضرورية من المصادر الخارجية، ومنها مفاعل إعادة المعالجة النووي الفرنسي، وفي الوقت نفسه حاولت باكستان تبرير برنامجها النووي بمواجهة الهند واقترحت إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا، والتي رفضتها الهند، كما عرض المسؤولون نزع السلاح الاقليمي ولكنه رفض من قبل الهند، مما عزز الادراك العام الباكستاني بالتهديد الهندي، ولم يقدموا سوى القليل من التأكيد للولايات المتحدة عن النوايا النووية السلمية الباكستانية.^(١٨)

كان عام ١٩٧١ بداية لتشغيل محطة كراتشي النووية لتزويد خمسة ملايين باكستاني من

سكان المدينة بالطاقة الكهربائية وقد حصلت عليها بعقد مع شركة جنرال الكتريك الكندية عام ١٩٦٥،^(١٩) وبقدرة ١٣٧ ميغاواط، ثم محطة توليد كهرباء نووية بتكنولوجيا فرنسية، ثم مفاعل فرنسي قادر على انتاج اليورانيوم عام ١٩٧٥، ثم مفاعل كاهوتا بقدره ١٢٠ ميغاواط عام ١٩٧٦ ويكفي لانتاج قنبلة نووية عيارية ٢٠ كيلوطن كل عام، ثم مفاعل ابحاث صيني بقدره ٥٠ ميغاواط، فضلاً عن كميات من الوقود النووي لها القدرة على انتاج ١٠ قنابل عيارية بقوة ٢٠ كيلوطن، واستفادت باكستان من السعودية وليبيا في تمويل مشروعها النووي. واستعمل الرئيس بوتو تعبير القنبلة النووية الاسلامية في بداية البرنامج النووي العسكري، وكان التعبير لاغراض سياسية واقتصادية.^(٢٠) ويؤكد البروفسور عبد السلام عالم الذرة الباكستاني الحائز على جائزة نوبل والذي كان مستشاراً علمياً للحكومة الباكستانية ان قرار باكستان بالحصول على القنبلة النووية اتخذ في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢ في اجتماع عقد في جليستين وحضره خالد حسن سكرتير رئيس الوزراء الصحفي والبروفسور عبد السلام، والدكتور عصماني رئيس هيئة الطاقة الذرية الباكستانية، وس.أ. بهات وهو دبلوماسي، ووسيطاً للحصول على المواد النووية في اوروبا. وبدأت باكستان طرقاتاً متشعبة للحصول على المواد الانشطارية الضرورية للقنبلة- أما البلوتونيوم ٢٣٩ أو اليورانيوم ٢٣٥ أو كلاهما، ولم يصبح طريق اليورانيوم ممكناً بشكل واضح الا في منتصف ١٩٧٤ عندما قامت المخبرات الباكستانية بالاتصال بالدكتور عبد القدير خان في هولندا ولم يستبعد تماماً احتمال

ثالث للحصول على اليورانيوم المخصب من الخارج بطريقة ما.^(٢١) وبذلك وضع السيد بوتو الخطوط العريضة لمشروع باكستان النووي المتقدم وعرف بمشروع ٦٠٧، وحصلت باكستان على ٩٥٪ من التصاميم الخاصة بالمصنع فضلاً عن استمرار بعض الشركات الغربية بالعمل في الموقع، وعين احد علماء الذرة الباكستانيين رئيساً لمفاعل كاهوتا.^(٢٢)

ويعد العالم النووي عبد القدير خان^(٢٣) صاحب الفضل الاكبر في تطور البرنامج النووي الباكستاني، إذ درس الفيزياء النووية في هولندا، وعمل في شركة هولندية كانت تتولى تطوير الدراسات والتصميمات النووية لمصلحة الدول الاوروبية. ومن خلال التدرج العلمي والوظيفي في تلك الشركة، اصبح خان مسؤولاً عن برنامج متقدم لتطوير تقنيات حديثة للطرد المركزي، التي تعد عملية جوهرية لتخصيب اليورانيوم اللازم لانتاج السلاح النووي. وقد نقل سراً التصميمات الكاملة للمفاعلات الاكثر حداثة الى بلاده، وانطلق منها البرنامج النووي الباكستاني، واستفاد خان من عمله في هولندا في الحصول على قائمة بالشركات المتخصصة في المجالات النووية، وحصل ايضاً على المواصفات التجارية للقطع اللازمة لانتاج السلاح النووي. وساهم مساعد خان ويدعى اكرم الحق خان في تنفيذ برنامج واسع النطاق لاستيراد ما عجزت باكستان من الدول الصديقة، ومنذ عام ١٩٧٧ أسس اكرم الحق شركات وهمية عديدة في المانيا تعمل كواجهة لشراء المعدات النووية، وفي اثناء هذا الاسلوب، قام اكرم الحق بتجميع القطع اللازمة للمفاعل النووي المطلوب قطعة بعد اخرى. الى جانب اعتماد البرنامج على تهريب بعض

الاجهزة المتطورة من الخارج، فضلاً عن قدرة خان على اقناع اعداد كبيرة من الخبراء النوويين الباكستانيين في الخارج بالعودة الى البلاد للمساهمة في البرنامج النووي الباكستاني.^(٢٤)

جرى وصف عبد القدير خان بأنه أبو القنبلة النووية الباكستانية، وقد تمثلت مهمته في إمداد باكستان بقدرة محلية على إنتاج اليورانيوم المخصب اللازم لصنع قنبلة ذرية. ويذكر أنه في أعقاب التجربة الهندية النووية عام ١٩٧٤ أبدت الدول، التي تشكل جهات العرض بالسوق النووية قدراً أكبر من التردد حيال بيع التقنيات الحساسة للدول المشتبه في سعيها وراء تحقيق طموحات نووية. ومثل جزء من مهمة خان في التغلب على القيود المتزايدة المفروضة على التقنية النووية، بحيث تتمكن إسلام آباد من الحصول على الواردات التي يحتاج إليها برنامجها النووي. وقد منحت الحكومات الباكستانية عبد القدير خان قدراً كبيراً من الاستقلالية وحرية اتخاذ القرارات، الأمر الذي يعود بصورة جزئية إلى طبيعة عمله بالغة الحساسية والمخاوف بشأن تعرض البرنامج النووي الباكستاني لعمليات استهداف من قبل وكالات الاستخبارات الأجنبية وتزايد مستوى السرية المتبعة. ونظراً لعدم خضوعه للمساءلة من قبل أي جهة داخل البلاد، بدأ خان في إصدار الأوامر بشراء عناصر أكثر بكثير مما يحتاجه البرنامج الباكستاني لتخصيب اليورانيوم. ومع تحول إسلام آباد إلى تصميم أكثر تطوراً للمعدات الطرد المركزي خلال الثمانينيات، أصبح لدى خان مخزون ضخم من العناصر ومعدات الطرد المركزي الأقدم، الأمر الذي منحه وشركاؤه خارج البلاد فرصة عقد صفقات تجارية مربحة من خلال استكشاف

الأسواق التصديرية.^(٢٥) حاولت باكستان خلال عهد بوتو لعب دور قيادي في العالم الإسلامي، وقد سمي بوتو القنبلة النووية بأنها سيف الإسلام وهي اداة رئيسة في الاستراتيجية الباكستانية وتعزيز مكانتها كزعيمة للعالم الإسلامي، وقد لباكستان ان تلعب هذا الدور بسبب تكوينها العسكري والتكنولوجي المتطور نسبياً ووجود نخبة بارزة في السياسة الخارجية. ونتيجة غياب القدرة العربية وغياب بديل لتطوير قدرة عربية نووية لمواجهة الترسانة النووية الاسرائيلية، قامت مصادر عربية بتمويل وتشجيع باكستان على أمل الحصول على التكنولوجيا والخدمات النووية من باكستان لاستخدامها ضد الاعداء، والحقيقة ان تحقيق تطور نووي يتطلب موارد تمويل ضخمة ونفوداً كبيراً في المجال النووي الغربي والحصول على المواد والمعدات، وقد درت علاقة باكستان الاسلامية مكاسب كثيرة في هذا المجال.^(٢٦) الا ان طموحات السيد بوتو اثار الخلاف مع الولايات المتحدة حول قضية المفاعلات النووية، ففي عام ١٩٧٦، وبعد موافقة فرنسا على تزويد باكستان بمفاعل اعادة المعالجة، وصل وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك هنري كيسنجر لزيارة باكستان في اب (اغسطس) ١٩٧٦ وطلب من السيد بوتو وقف نهجه والتخلي عن المفاعل النووي، الا انه رفض ذلك فأجابه كيسنجر (سوف نجعل منك مثلاً مروعاً).^(٢٧) ولذلك يرى كثير من الباكستانيين ان هناك صلة وثيقة بين معارضة الولايات المتحدة لصفحة محطة اعادة المعالجة النووية والانقلاب العسكري عام ١٩٧٧ واعدام نو الفقار علي بوتو بعد ذلك. اذ اصبح برنامج التسليح النووي الباكستاني مرادفاً

للسيادة الوطنية والهبة القومية، حتى عندما كان يديره العسكريون انفسهم الذين اقصوا اكثر سياسيي باكستان شعبية.^(٢٨) ويؤكد السيد بوتو ذلك بتحريك الولايات المتحدة ومحاولة اجراء محادثات معها، وبيان تدخلها في شؤون باكستان الداخلية وقد فتحت التحركات الامريكية الباب امام حركة الاحتجاج الشعبية التي بدأت في باكستان في ربيع عام ١٩٧٧.^(٢٩)

وبعد انقلاب ٥ تموز (يوليو) ١٩٧٧ بقيادة الجنرال محمد ضياء الحق، أصبح البرنامج النووي اكثر من كونه رمزاً للهبة والسيدة الوطنية الباكستانية، ولاسيما عندما خضعت فرنسا للضغوط الامريكية والاوروبية ووقفت سريان عقد مفاعل إعادة المعالجة النووية وسحبت كل الفرنسيين من باكستان،^(٣٠) وانكر الجنرال ضياء الحق وجود أية استخدامات عسكرية، وكان حذراً بعدم استبعاده احتمال القيام بتفجير، واستمرت الجهود النشيطة نحو تحقيق قدرة فنية لاجراء التفجير، فيما بقيت باكستان تصر في سياستها المعلنة بأن برامجها مخصصة للاغراض السلمية.^(٣١) وتعرضت باكستان لقطع المعونات الاقتصادية الامريكية وخصوصاً القمح بعد عام ١٩٧٩، وهو الامر الذي دعا باكستان لطلب معونة الدول الاسلامية والعربية.^(٣٢) وبحلول ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨١ اكد الجنرال ضياء الحق ان باكستان لديها برنامج متواضع جداً لمحاولة تخصيب اليورانيوم بعملية الطرد المركزي، وفي مرحلة بدائية جداً، وهذا سوف لن يعطي قنبلة، وهناك اشياء عديدة اخرى ضرورية لانتاج قنبلة نحن لا نسعى اليها، اننا نسعى فقط للحصول على منشآت لتخصيب اليورانيوم لنستطيع ان نملك مفاعل الماء الخفيف، ولم نفكر في اجراء أي

تفجير سلمي كان أو غير سلمي ونحن لا نسعى الى صنع سلاح لا بد ان يفجر سواء ألبسته رداء التفجير السلمي أو الرداء العسكري.^(٣٣) وقامت الولايات المتحدة الامريكية بتعديل موقفها المعارض لاستمرار البرنامج النووي الباكستاني عقب الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ثم الاجتياح السوفيتي لافغانستان واستمرار وجود نظام ماركسي تابع للسوفييت في أفغانستان، وكذلك عقب اندلاع الحرب بين العراق وإيران في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ فقد اصبحت باكستان هي خط الدفاع الاول في جنوب الاتحاد السوفيتي السابق وصارت القوة الوحيدة والقادرة في المراحل الاولى من وقف أي زحف من أفغانستان الى سواحل الخليج العربي وبحر عمان، والقادرة على احداث التوازن بين القوى المتصارعة في تلك المنطقة من العالم. وارتبط بذلك أيضاً تعزيز القدرات الدفاعية لباكستان في مجال الاسلحة التقليدية بحيث يمكنها تعطيل ووقف الزحف السوفيتي نحو الخليج وبحر عمان، ووافقت حكومة الولايات المتحدة على تزويد باكستان بـ ٤٠ طائرة مقاتلة قاذفة حديثة طراز أف ١٦ (E-١٦) وبدأ تسليمها اعتباراً من العام ١٩٨٣.^(٣٤) وبحلول عام ١٩٨٤ بدأ انتاج اليورانيوم عالي التخصيب والعمل الجدي بصمت اعتماداً على الذات بدرجة كبيرة، وقدرتها على انتاج السلاح النووي في أي وقت ترغب في ذلك،^(٣٥) وبحلول آذار (مارس) ١٩٨٧ اكد عبد القدير خان رئيس برنامج تخصيب اليورانيوم الباكستاني ان بلاده امتلكت قدرات نووية، وبدا البرنامج النووي في نظر الباكستانيين وسيلة مطلقة لضمان أمن باكستان ضد نوايا الهند العدائية، ورمزاً للهبة والسيدة الوطنية، ووضح الجنرال ضياء

الحق ان بلاده من بين خمس دول في العالم التي تعرف وتمارس هذه التكنولوجيا، وهي التي تنتج يورانيوم مخصب من مفاعلات اعادة المعالجة، وكرر الدكتور خان تصريحاته بان باكستان كسرت احتكار الدول الغربية في تخصيب اليورانيوم.^(٣٦) ونجحت في عام ١٩٨٧ باجراء تفجير نووي بارد، وتطوير القدرات النووية العسكرية ليصل في عام ١٩٩١ لانتاج ١٠ قنابل نووية حسب بعض التقديرات. وبعد قيامها بالتفجيرات النووية في ٢٨ و ٣٠ ايار (مايو) ١٩٩٨ أصبحت باكستان قوة نووية، وقدر ما تملكه ما بين ١٥ - ٢٠ قنبلة نووية ذات اعيرة مختلفة (٥ - ٤٠ كيلوطن)^(٣٧) واعلنت باكستان ان نجاح التجارب هو الذي برهن على قدراتها في مجال التسلح النووي. واعلن رئيس الوزراء نواز شريف في خطابه للشعب الباكستاني "لقد انتصفنا اليوم من الهند وفجرنا خمساً من قنابلنا النووية"، و اضاف قائلاً: لقد ردنا عليهم.^(٣٨)

وبعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٩٩. بدأت القيادة الباكستانية تعيد تقويم خياراتها النووية، وكان قلقها بسبب المضاعفات الداخلية السلبية للتفجيرات وقلقها من جراء وطأة العقوبات على الاقتصاد، فهي تدرك أخطار العجز عن الوفاء بالالتزامات في حال مضي الولايات المتحدة قدماً في حجب التمويل المتعدد الاطراف. وبالرغم من أن القيادة العسكرية العليا غير مستعدة للتراجع عن البرنامج النووي، فهي مدركة ايضاً أن باكستان لا تملك الوسائل الاقتصادية والتقنية اللازمة لصنع ونشر اسلحتها النووية على نطاق واسع، ذلك أن كلا الامرين يتطلب نفقات اضافية، كالتفقات اللازمة مثلاً لاقامة بنية تحتية ملائمة للقيادة

والسيطرة والاتصالات، وهذا ما لا يستطيع- على الأرجح- اقتصاد الدولة المنهك تحمله.

لقد اسهم الانقلاب العسكري في عدم تنفيذ بنية القيادة والسيطرة التي وضعها رئيس هيئة الاركان. وفي ٢ شباط (فبراير) ٢٠٠٠، صدق مجلس الامن القومي على إنشاء هيئة القيادة القومية للسيطرة على السياسة النووية، وهي مسؤولة عن وضع سياسة نشر القوات الاستراتيجية وتطويرها، وتجمع الهيئة لجنة التحكم في التوظيف، ولجنة التحكم في التطوير، ويقوم فرع الخطط الاستراتيجية بدور السكرتارية. ويتراأس رئيس الحكومة لجنة التحكم في التوظيف، وتضم وزير الشؤون الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ورئيس لجنة هيئة الاركان المشتركة، وقادة الاسلحة، والمدير العام لفرع الخطط الاستراتيجية (مقرراً)، والمستشارين الفنيين، واخرين كلما اقتضى الامر ذلك، أو طلبه الرئيس.^(٣٩)

ولم تعلن باكستان عن مبادئ نووية، بل اوجدت استراتيجية بخطوط عريضة للظروف التي قد تستخدم فيها الاسلحة النووية، دون اعلان رسمي متماسك لسياسة ذلك الاستخدام وكيفية تنفيذها. إذ ركزت هذه الاستراتيجية على الرد على تهديد الهند لوجود باكستان كدولة وطنية، فالاسلحة النووية تستهدف اهدافاً هندية فقط، وتحديداً مدن الشمال، ويمكن التفكير في الضربات النووية في حال مهاجمة الهند لباكستان وغزو جزء كبير من اراضيها، أو قيامها بتدمير جزء كبير من القوات البرية أو الجوية الباكستانية، أو خلق باكستان اقتصادياً عبر حصار اقتصادي، أو عبر تحويل مياه نهر السند، أو احداث تحريب

داخلي ضخم من خلال زعزعة الاستقرار السياسي، ومنذ منتصف عام ١٩٩٩ وضع نظام القيادة المركزية الباكستانية للسيطرة على استخدام التقنية النووية وتقنية الصواريخ، وقد تضمن النظام اربعة مكونات كبيرة هي: (٤٠)

١. إنشاء هيئة قيادة قومية.

٢. هيئة حاكمة للسيطرة على تطوير الاسلحة النووية.

٣. قيادة القوات الاستراتيجية.

٤. أمانة أو سكرتارية لكل الهيئات الثلاث.

ولغرض صرف الانظار عن التطور المتسارع لبرنامجها للأسلحة النووية، عرض الزعماء الباكستانيون مقترحاً تلو الآخر لنزع السلاح النووي اقليمياً دون استجابة من الهند، فالرفض الهندي عزز الدبلوماسية الدفاعية الباكستانية واستخدام مضي الهند بذلك في البعد الدولي وعززت التوافق الداخلي لصالح القدرة النووية الباكستانية. وقد تضمنت المقترحات الباكستانية التهديد بالاعلان عن الاسلحة النووية، واتفاق مع الهند للتفتيش المتبادل لمنشآتهم النووية والاتفاق في الوقت نفسه على التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي مع الهند، وقبول مشترك من الهند وباكستان لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحظر ثنائي للتجارب النووية، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح اقليمياً وبموافقة الهند. (٤١)

المطلب الثاني، محطات الطاقة النووية الباكستانية

تحصل باكستان على وقودها النووي من الوقود الخام من كل من الولايات المتحدة وكندا

وفرنسا والنيجير والصين، فضلاً عن جنوب أفريقيا كمصدر مهم، فضلاً عما تستخرجه من خام الفوسفات من يورانيوم كما في الاسلوب الاسرائيلي، هذا فضلاً عن توافر اليورانيوم في منطقة بلوشستان الباكستانية، ولدى باكستان حوالي ٢٥٠ طناً من الوقود المحترق، فضلاً عن انتاجها حوالي ٢٢ طناً سنوياً، وتفيد المصادر الغربية أن باكستان لديها القدرة على انتاج من ١٠-٢٠ قنبلة نووية قدرة كل منها من ٥-١٠ كيلوطن أو عشر قنابل عيار ٢٠ كيلوطن.

واستفادت باكستان من الاسلوب الصيني في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم - ٢٣٥ وليس فصل البلوتونيوم - ٢٣٩، مما يسهل تماماً عمليات التعاون النووي والعلمي والفني والهندسي والكيميائي والالكتروني بينهما. إذ شكل التعاون مع الصين حجر الزاوية في تطوير القدرات الباكستانية، وارتكز التعاون على الندية والشراكة وتبادل المنافع، غير هذا التعاون لم يكن كافياً لتلبية جميع الاحتياجات الباكستانية، فالقدرات النووية الصينية كانت متخلفة الى درجة لم تسمح لباكستان ببناء المفاعلات اللازمة لتحقيق الطرد المركزي أو الحصول على المادة الكيميائية الخام لليورانيوم، أو هيكسافلوريد، كما ان التقنية النووية الصينية كانت متخلفة بالقياس الى التصميمات التي احضرها العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان معه من هولندا. ولذلك اضطرت باكستان الى المزوجة بين التعاون مع الصين والاعتماد على مصادر التوريد الاجنبية. (٤٢) كما تستخدم باكستان الطاقة النووية في توليد الكهرباء منذ عقود، وفيها محطتان عاملتان، ولهيئة الطاقة الذرية الباكستانية خبرة طويلة في مجال المفاعلات النووية، وكانت

السلامة هي السمة الأبرز للقطاع النووي الباكستاني. وتلبي المحطات النووية الطلب المتزايد على الكهرباء، ومصادر الطاقة المحدودة، وقد وافقت الحكومة الباكستانية على خطة لأمن الطاقة تكون الطاقة النووية جزءاً منها، ويرمي البرنامج الى تحقيق قدرة نووية تبلغ ٨٨٠٠ ميجاواط بحلول عام ٢٠٣٠^(٤٣) وأبرز محطات الطاقة في باكستان هي:

١ - محطة كراتشي للطاقة النووية

في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، دخلت باكستان عضوية نادي النخبة للدول المستفيدة من الطاقة النووية في توليد الكهرباء، بتشغيل محطة كراتشي للطاقة النووية عام ١٩٧١، وهي من بناء شركة جنرال إلكتريك الكندية، ونجح العلماء الباكستانيون في تصنيع الوقود النووي وإنشاء منظومة دعم تقني للمحطة، وتم تطوير المنشآت لتصنيع بعض قطع الغيار الضرورية للمحطة، فأصبح من الممكن الاستمرار في تشغيل المحطة دون دعم من أي بائع.^(٤٤) وقد تضمن مفاعل الأبحاث الوحيد فيها والذي بدأ تشغيله عام ١٩٦٥، والمحطة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية التي تعمل باليورانيوم الطبيعي والماء الثقيل، وهو مشروع كراتشي للطاقة النووية لاجراءات السلامة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).^(٤٥) وجرى توقيع عقد هذه المحطة في عام ١٩٦٥ مع شركة كندية، وهي مفاعل للماء الثقيل المضغوط بطاقة ١٣٧ ميجاواط كهربائياً. واعتمدت باكستان على كندا في توريد الوقود وقطع الغيار والخدمات التقنية. الا ان اجراءات الحظر التي فرضت على باكستان في عام ١٩٧٦ ادت الى سحب دعم

كندا للمحطة. لكن المحطة استمرت في العمل دون أي حوادث، لكن الحظر قلص امكانية الاستفادة من عمرها الافتراضي لتقليل عامل السعة، وبحلول عام ٢٠٠٢ انتهى عمر المحطة التصميمي، وباشرت هيئة الطاقة الذرية الباكستانية بالعمل على تمديد عمر المحطة، ودلت مراقبة المحطة وعمليات التفطيش الدورية على ان معدات المحطة الرئيسية كانت بحالة جيدة، وبعد متابعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمحطة أكدت انها مشروع نموذجي، ليصبح هو مشروع مميزات السلامة المتطورة (ISF) لمحطة كراتشي للطاقة النووية. وأخيراً أعيد تشغيل المحطة في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤، وبعد وضع سقف للمحطة بحد أقصى للتقدير الكهربائي بـ ٩٠ ميجاواط كهربائياً، وهي تعمل بشكل آمن.^(٤٦)

٢ - محطة غاشما-١

تعود بداية فكرة هذه المحطة الى مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين، الا ان الظروف الدولية غير المواتية ونقص الامكانيات الفنية والصناعية الحقيقية أخر انجاز المحطة لعقدين، وتحركت باكستان نحو الصين إذ ابرمت عقداً مع الشركة الوطنية الصينية للطاقة النووية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، لتشييد مفاعل ماء مضغوط بقدرة ٣٢٥ ميجاواط كهربائياً، وسميت محطة غاشما-١ للطاقة النووية. وتتميز محطة غاشما-١ بأنها اول محطة طاقة نووية تصدرها الصين، واول مفاعل ماء مضغوط في باكستان، وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراجعة التصميم الاساس للمحطة، والمساعدة التقنية في الانشاء والتشغيل. وبدأت المحطة في

العمل في ١٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠. (٤٧)

٣- محطة غاشما-٢

أدى نجاح المحطة الاولى الى تحرك باكستان لغرض اقامة وحدة ثانية بالتعاون مع الصين. إذ وقع البلدان عقد لإنشاء محطة للطاقة النووية بجوار المحطة الاولى، وبقدرة توليد اجمالية ٣٤٠ ميغاواط كهربائياً. وقد وضع الحجر الاساس لها في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥، وكان المقرر وفق الجدول الزمني ان يبدأ التشغيل التجاري للمحطة في عام ٢٠١١. (٤٨) وهي ثالث محطة للطاقة النووية في باكستان. وتحتاج باكستان الى توليد الكهرباء ولذلك كان لا بد من توسيع برنامج الطاقة النووية لتحقيق القدرة على توليد طاقة نووية بقوة ٨٨٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠١٣. (٤٩)

وقد اعترف العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان بدور الصين الاساس في تأمين الاسلحة النووية لبلاده، وتقديمها ٥٠ كغم من اليورانيوم المخصب، وتصميم الاسلحة النووية، وتوفير اطنان من سادس فلوريد اليورانيوم للاجهزة النووية في باكستان. الى جانب ذلك، اكدت السلطات الصينية ان منظمة التعاون النووي الوطني الصيني وقعت اتفاقاً مع باكستان لتقديم مفاعلين نوويين جديدين في موقع غاشما الثالث والخامس. في رد على اتفاق التعاون النووي بين الولايات المتحدة والهند، ورفض توقيع هكذا ميثاق مع باكستان، وقد بررت الولايات المتحدة ذلك بسجل باكستان المرعب في التخصيب النووي، والمتمثل في شبكة عبد القدير خان. (٥٠)

المطلب الثالث، برنامج الصواريخ الباكستانية

لم يقتصر السباق مع الهند على المجال

النووي حيث برز الى جانبه سباق الصواريخ، وقد احتل هذا السباق حيزاً كبيراً في سياسات التسلح، واعتماداً على القدرات الوطنية، الى جانب المساعدة التقنية من الدول الاخرى، ولاسيما بتقديم النظم الفرعية والمكونات الفنية والتسليحية، وكان الجزء الالهم هو الاعتماد على الشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات المنتجة للسلاح، من اجل تجميع المكونات الرئيسية والثانوية للصواريخ الباليستية من العديد من الشركات الدولية متعددة الجنسيات المنتجة للسلاح، عبر عملية معقدة للتجميع والتكيب والابتكار والهندسة العكسية في آن واحد معاً. (٥١)

فقد بدأ برنامج الصواريخ الباكستانية في عام ١٩٧٤ من قبل رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو الذي كان طموحه بأن تصبح باكستان قوة صاروخية ونووية، ومن خلال اعطاء الاولوية لتطوير برنامج الفضاء وبالتوافق مع المتطلبات العسكرية، التي بدأت في عام ١٩٦١ بإنشاء لجنة بحوث الفضاء والطبقات العليا الباكستانية (SUPARCO) وبإدارة بوتو. وبرزت اهمية الصواريخ في تطورات الوضع الاقليمي، وكان ذلك بوضوح خلال الحربين الافغانية والعراقية- الايرانية، عندما استخدمت على نطاق واسع من قبل الاطراف المتحاربة وبفاعلية مهلكة، وتعرضت عديداً من المدن الباكستانية الى ضربات صاروخية في اواخر الثمانينيات من القرن العشرين. وطورت اللجنة صاروخين هما شاهبور (٧ متر) بوقود صلب وبمرحلتين وبحمولة ٥٥٥ كغم وبمدى ٤٥٠ كم، وراهنوم ويحمل ٣٨ كغم وبمدى ١٠٠ كم، وفي عام ١٩٩٢ انشأت هيئة تطوير الصواريخ لغرض انتاج الصواريخ، وهدفها توفير الاموال والمواد واختيار الصواريخ وتطويرها

وطنياً، ووضعها تحت اشراف عسكري، وبعد سنوات اظهرت الهيئة عدداً من الصواريخ بعضها طور وطنياً وبمساعدة خارجية والاخرى وردت وجمعت في باكستان.^(٥٢)

وبرزت قدرات باكستان الصاروخية في ثلاثة مكونات رئيسية، تشمل المكون الاول الصواريخ القصيرة المدى (هاتف-١) التي يتراوح مداها بين ٦٠-١٠٠ كم، و(هاتف-٢) الذي يبلغ مداه ٢٨٠ كم، وبتصميم وتركيب باكستانيين. ويقوم المكون الثاني على سلسلة صواريخ شاهين التي تستخدم الوقود الصلب الذي استوردته لجنة الطاقة الذرية الباكستانية من الصين. واجريت التجارب عليها في منتصف عام ١٩٩٨، وهي تناظر الصواريخ الصينية من طرازي أم-٩ ودي أف-١٥ على التوالي. ويتعلق المكون الثالث باستيراد صواريخ نودونج الكورية الشمالية، واختبارها تحت مسمى غوري، وصواريخ تايبودونج الاطول مدى. وتكمن اهمية صواريخ غوري في الزيادة الكبيرة في مداها وشحنتها الانفجاريين اللذين يمكن نظرياً أن يهددا سائر ارجاء الهند تقريباً.^(٥٣)

ومنذ عام ١٩٨٤، بدأت باكستان في انتاج اليورانيوم المخصب اللازم لانتاج رؤوس نووية لصواريخ قصيرة المدى في عام ١٩٨٩، وهذا ما دفع وزير الخارجية الباكستاني الى التصريح في عام ١٩٩٢، بأن باكستان اصبحت تملك المكونات كافة التي تؤهلها في الاقل لتصنيع وامتلاك السلاح النووي. اعلنت باكستان في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٨ انها جربت صاروخين احدهما بمدى ٨٠ كم

والاخر بمدى ٣٠٠ كم، وهي صواريخ هاتف ١ و٢ وبحمولة ٥٠٠ كغم، الا انها اظهرت نقصاً في وظيفة التوجيه والسيطرة، وفقدان القدرة التكنولوجية المطلوبة لتجاوز تفوق صاروخ سكود. وطورت باكستان صاروخ هاتف ٣، وجرت تجربته في عام ١٩٨٩ وهو بمرحلتين ويعمل بالوقود الصلب وبمدى ٦٠٠ كم، وبحمولة ٥٠٠ كغم، واستندت الى صواريخ M٩ و MII الباليستية الصينية. وبحلول نيسان (ابريل) ١٩٩٨ جربت باكستان صاروخاً باليستياً متوسط المدى غوري (هاتف-٤) وهو قادر على حمل رؤوس نووية، وبمدى ١٥٠٠ كم وحمولة ٧٠٠ كغم. وفي العام نفسه جربت باكستان صاروخ تارموك متوسط المدى قادر على حمل رؤوس نووية لحد ٧٠٠ كم وصاروخ شاهين-٢ بعيد المدى ولمسافة ٢٠٠٠ كم ويعملان بتكنولوجيا الوقود الصلب لحمل رؤوس نووية الى اهداف منتقاة^(٥٤) وتوحي الادلة المستقاة من التجارب النووية والصاروخية الباكستانية بانها يمكن ان تزود صواريخ شاهين وغوري الباليستية برؤوس حربية نووية بمدى يتراوح بين ٦٠٠-٢٥٠٠ كم، مما يجعل جميع المدن الهندية الكبرى في مدى هذه الصواريخ باستثناء كالكوتا، ومدراس.^(٥٥) ولذلك يؤكد الدكتور عبد القدير خان ان باكستان لديها (سلسلة من هذه الصواريخ وفي مراحل مختلفة من الانتاج وان اجزاءها تم شراؤها من مختلف انحاء العالم، وانا لا احدد من اين اشترينا هذه الاجزاء لتلك الصواريخ فهي متوفرة في كل انحاء العالم. وان باكستان قد طورت توابع لـ غوري في

شكل صاروخ غزنوي بمدى ٢٠٠٠ كم).^(٥٦) وكان الإنجاز الأكبر في تجربة الصاروخ (جوهرى) الذي يبلغ مداه ١٥٠٠ كم ويستطيع حمل رأس نووي. وتم في عام ١٩٩٩ إجراء أول تجربة للصاروخ هاتف- ٤ المعروف باسم شاهين ١ وهو صاروخ باليستي متوسط المدى. وعرض في اليوم الوطني الباكستاني يوم ٢٣ آذار (مارس) ٢٠٠٠ صاروخان من نوع هاتف- ٦ ويسمى شاهين ٢ أو غزنوي، وكان ذلك مؤشراً بأن الفرق الباكستانية قد انخرطت كذلك في سباق لإنتاج صاروخ ذي قوة نووية. لقد أنجز فريق البلوتونيوم صفقة مع الصين لامتلاك صاروخ ٨٨ - ١١ (المعروف في باكستان بالشاهين) وقام فريق تخصيب اليورانيوم مع كوريا الشمالية، فأحرزت مطورة صاروخ سكود، النودونغ (والذي يدعى الغوري في باكستان، وهو مقاتل مسلم انتصر على منافسه الهندوسي بريثقي، وهو اسم صاروخ الهند المقابل) ويذكر أن السعودية وليبيا كانتا الظهير المالي لجهود نشر السلاح النووي الباكستاني.^(٥٧)

اعتمدت باكستان بشكل كبير على التعاون مع الصين في مختلف المجالات العسكرية عموماً، وانصب التعاون على تطوير صاروخ أم- ١١ وهو صاروخ باليستي تكتيكي يعمل بالوقود الصلب، ومداه حوالي ٣٠٠ كم، ويحمل رأس واحد يتراوح وزنه بين ٧٥٠ - ٨٠٠ كغم، وتعاون البلدين في تنفيذ تصنيع الصاروخ الباكستاني من طراز هاتف- ٢ ارض- ارض، فضلاً عن تطوير صاروخ

باليستي بعيد المدى من طراز غوري- ٢، وهو قادر على حمل رؤوس نووية، ويصل مداه الى حوالي ٢٣٠٠ كم،^(٥٨) وقد ظهر ذلك واضحاً عندما اجرت باكستان تجاربها النووية في أيار ١٩٩٨، وفي مدة لا تكفي فنياً لاستكمال أي نقص في البرنامج النووي الباكستاني. فقد تضمنت التجارب قنابل نووية انشطارية (يورانيوم مثرى) ذات أعيرة (٥) كيلوطن و(١٠) كيلوطن و(١٨) كيلوطن و(٣٥-٤٠) كيلوطن وتضم الترسانة النووية الباكستانية في تموز ١٩٩٨، ١٥-٢٥ رأس قنبلة نووية ذات أعيرة نووية من ٥-٤٠ كيلوطن.^(٥٩)

سعت الصين الى ابراز سياستها من خلال القنادة الباكستانية ليس فقط في جنوب آسيا بل لغرب آسيا ايضاً التي اصبحت مركزاً للتنافس الدولي، وبدت حساسية الصين تجاه مخاوف باكستان الامنية عامي ١٩٦٥ و ١٩٧١، والدعم الصيني لباكستان بالمعدات ومنشآت الانتاج العسكري دون مقابل، وفي الرؤية الصينية فقد يكون لباكستان النووية زاوية سوفيتية ايضاً، إذ تتصور الصين ان باكستان ستستطيع يوماً ما سد الفجوة في جنوب غرب آسيا في احتواء نووي الاتحاد السوفيتي: حيث يغطي الحلف الاطلسي والصين الخاصرتين السوفيتيتين وتغطي الولايات المتحدة الجانب الشمالي واسرائيل الجانب الجنوبي. أما الفجوة الجنوبية الغربية التي يروج عنها بأنها هدف للاندفاع السوفيتي سعياً للحصول على موانئ في المياه الدافئة فسوف تبقى بدون غطاء بدون قنبلة باكستانية. فضلاً عن ان رؤية الصين

لباكستان نووية قد يساعد في تحويل جزء من اهتمام الهند النووي من مبرره الوحيد وهو مواجهة السلاح النووي الصيني.^(٦٠)

وتبرز المصالح القومية والاحتياجات الاستراتيجية وراء تدعيم العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بين باكستان والصين. فالصين تحتاج الى باكستان في سياستها الاقليمية، لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على الامن والاستقرار الاقليمي، وكبح أو تحجيم الطموحات الهندية. ويشكل التحالف بين الصين وباكستان نقطة ارتكاز استراتيجية تمكن الاولى من مد نفوذها الاقليمي في جنوب آسيا والمحيط الهندي. كما يلعب دوراً مهماً في موازنة علاقات الصين الاقليمية مع كل من الهند والولايات المتحدة. فعدم باكستان هو نوع من المواجهة المحكومة مع الهند مما يقلل من ضغط الاخيرة استراتيجياً على الصين. ومن ناحية اخرى، فان الصين تنظر بعين الريبة الى الوجود الامريكي في افغانستان، بوصفه جزءاً من الاستراتيجية الامريكية لتطويقها. كما ترى في الضغط الامريكي المتصاعد على باكستان، في اطار الحرب على الارهاب، خطراً يهدد مصالح الصين الاقتصادية هناك، ومحاولة لزعزعة تمركزها الاستراتيجي على شاطئ المحيط الهندي. ولذلك تتزايد اهمية باكستان مع صعود الهند الاقتصادي، والتقارب الهندي- الامريكي، ومحاولة تدعيم الوجود الامريكي في شرق آسيا، فضلاً عن جنوبها.^(٦١)

المطلب الرابع، باكستان والانتشار النووي

ان التوسل بمنجزات العلم الحديث وتطوير الطاقة الذرية لخدمة اهداف وتطور ورفاه المجتمع، وصيانة أمنه وردع الاعداء هو امر مرهون بما يملكه المجتمع من اسباب النهوض على الاصعدة سياسية واقتصادية وعلمية كافة، فالطموح الى بناء أو استيراد جزيرة نووية (سابقة التجهيز) تسبح وحيدة في بحر زاهر بمظاهر التخلف والبؤس والتأخر هو ليس الا نوعاً من التفكير الخرافي لا عائد منه سوى تكريس فقدان القدرة وتبديد الامكانيات في طلب المستحيل.

ويرتبط بالحديث اعلاه ما طرح من شعار القنبلة النووية الاسلامية تارة والقنبلة النووية العالمية تارة اخرى، فقد ظهر الاول وحقق رواجاً كاسحاً مع نجاح باكستان في تفجير قنبلتها النووية الاولى في ايار (مايو) ١٩٩٨، الا ان ذلك لم يظهر أي علامة على ان نجاح بلد مسلم في حيازة سلاح نووي يمكن ان يضيف شيئاً الى رصيد القوة العربية. كما ان شعار القنبلة النووية العالمية التي برز بعد نجاح كوريا الشمالية في تفجير قنبلتها النووي، الا ان الشعارين يثيران مشكلة مزدوجة، فهذا الحجم الفادح من السذاجة يتجاهل حقائق السياسة الدولية والقوانين التي تحكم العلاقات بين الدول بما لا يسمح أبداً بافتراض ان يتبرع طرف لطرف آخر بما لديه من وسائل قوة، لاسيما القوة النووية، تحت إلهام أو إخراج روابط معنوية مهما كانت متانتها وعمقها. فالقنبلة الباكستانية ستظل باكستانية ومظلة ردها ستبقى محدودة بحدود مصالح باكستان واهداف استراتيجيتها

عندما حدثت التجارب النووية في ايار (مايو) ١٩٩٨، وجاءت الادانة العالمية الاقوى تجاه باكستان، التي اصبحت اول دولة اسلامية تمتلك القنبلة النووية، وبالتأكيد فان أي دولة يمتلك خصمها الرئيس القنبلة النووية كانت ستفعل ما فعلته باكستان. وقد رفضت باكستان المشاركة في الاجراءات العالمية للسيطرة على التسليح النووي، وبتزايد الضغط الدولي على باكستان لإعادة النظر في برنامجها للأسلحة النووية، استمرت سلطات صنع القرار في رفض هكذا مطالب مبررة سياستها النووية على اساس طبيعتها الدفاعية والردعية لمواجهة التهديدات الفعلية والكامنة من الهند، وهي الحجة ذاتها التي تبرر بها القيادة الباكستانية الدعم الداخلي برنامجها للطاقة النووية، الذي يحظى بدعم اغلبية الشعب، ولا سيما في مرحلة الغموض النووي التي ميزت مرحلة جميع المواد النووية دون اعلان أو امتلاك الاسلحة النووية. وقد نجحت باكستان في تحقيق ترابط وثيق بين سياستها الرسمية والادراك العام في القضية النووية والقضايا المتعلقة بالامن.^(٦٥)

ومنذ العام ٢٠٠٢ ظهرت معلومات مهمة حول التعاون النووي بين باكستان كوريا الشمالية، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الى فرض عقوبات على مختبرات ابحاث عبد القدير خان فقط (معهد الدكتور خان)، وفي اواخر العام ٢٠٠٣ وجد في سفينة تسمى (ب. بي. جاينا) في عرض البحر المتوسط مكونات حساسة لطرد المركزي مرسله من ماليزيا الى ليبيا. وتبين ان الاجهزة في

الأمنية فقط، وهذه هي الحقيقة التي تنطبق على ايران كما باكستان وعلى كوريا الشمالية من باب أولى.^(٦٦) فيما تعد تقنية إعادة معالجة الوقود النووي المستنفد لإنتاج البلوتونيوم من اجل الاسلحة النووية هي الهم، وإذا أتقنت دولة تقنية تخصيب اليورانيوم الى ما يقارب ٤٪ على مقياس صناعي، فإنها يمكن ان تخصب حتى ٩٠٪ واعلى من ذلك، وذلك قريب من درجة الاسلحة. وبتزايد القلق من ان الانتاج المتزايد والمتاجرة في اليورانيوم المخصب الملازم للاعتماد الاكبر على الطاقة النووية ربما يزيد خطر إنتاج الاسلحة وتحويل اليورانيوم، ويجب ان تتخذ إجراءات فعالة لكي تضمن ان كل المادة النووية داخل حدودها وعبرها تبقى في أيدي تتمتع بالصلاحية لمنع الاطراف الذين لا يتبعون دولة من اقتناء المادة النووية لكي يصنعوا قنابل قذرة.^(٦٧) فسوء استخدام المنشآت النووية المدنية لإنتاج مواد انشطارية بقصد صنع قنبلة نووية يمكن ان تمثل احد اسلحة التدمير الشامل، فقنبلة واحدة يمكن ان تودي بحياة ١٠٠ الف من البشر أو اكثر، تبعاً للكثافة السكانية في المدينة المستهدفة.^(٦٨)

وتبدو منطقة جنوب آسيا هي منطلق الشرارة النووية التي تهدد العالم. ومنذ ان التحقت باكستان بالنادي النووي بعد ان فعلت الهند ذلك، بدأ العالم يحبس انفاسه قلقاً عند كل مواجهة بين البلدين. ان هذا الموقف اسوأ بكثير من الحرب الباردة التي كانت تجري عن بعد على الاغلب بالنيابة. فالواقع النووي الخطير الذي يكمن في هذه المواجهة قد تم تأكيده

ماليزيا كانت مرتبطة بالدكتور خان. وقالت ليبيبا بان باكستان هي مصدر التقنيات واجهزة لطرد المركزي. وهذا ما جعل باكستان تبدو المصدر الناشر للتكنولوجيا النووية المحظورة الى بعض اكثر انظمة العالم خطورة. (٦٦)

وشكل نشاط شبكة خان في السوق النووية السوداء معضلة للسياسة الامريكية التي لم تمارس ضغطاً يذكر على الحكومة الباكستانية يتجاوز وقف نشاط الشبكة، والحصول على معلومات بشأنها، في ظل حاجة الولايات المتحدة للدعم العسكري والامني الباكستاني في افغانستان، وضد القاعدة، وبما اوضح الطابع البراجماتي لسياسة الانتشار النووي الامريكية (٦٧) وكان انكشاف دور خان في نشر المعلومات النووية ربما كان يمثل واحدة من اكبر الازمات التي واجهت باكستان. فالغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة كان يطالب برأس خان، ولكنه كان يمثل للشعب الباكستاني بطلاً واسماً محبباً ومصدر اعتزاز، أي انه كان يعد قنبلة الشعب الباكستاني النووية، والحقيقة هي انه كان عالم معادن ومسؤولاً عن حلقة واحدة فقط في سلسلة التطور النووي، غير انه تمكن ان يكون لنفسه صورة بين البرت انشتاين وروبرت اوبنهايمر. (٦٨)

لقد بات واضحاً، ان التوجه الى السلاح النووي من قبل الدول النامية، يتعارض مع الامكانات السياسية، والموقع العسكري لهذه الدول على خارطة الصراع الدولي. بمعنى اخر ان امتلاك احدي دول العالم الثالث، مثل باكستان والهند وكوريا الشمالية، انما هو افلاس

استراتيجي. فالمحطة الاولى لهذه الحالة، ان الدول النامية التي تمتلك السلاح النووي، تصبح في مصاف الدول «المشاغبة» او التي تهدد الاستقرارين: الاقليمي والدولي. وهذا ما يثير تساؤلاً مهماً، فحواه هل يعتقد العسكريون في باكستان بإمكانية استخدام سلاحهم النووي ضد الهند في الصراع القائم حول كشمير؟ بالمقابل، هل يتصور احد في امكانية ان تقاى الهند باكستان باستخدام السلاح النووي كما استخدمته الولايات المتحدة في العام ١٩٤٥ ضد اليابان في هيروشيما وناجازاكي؟

وهذا ما يثير سؤالاً مهماً، عن من ساعد الهند في موضوع التسليح النووي أو ليست اسرائيل هي التي زودتها بالأجهزة الرئيسية وعلوم السلاح النووي؟ هل كانت الولايات المتحدة بعيدة عن هذا القرار الاسرائيلي بتسهيل دخول الهند النادي النووي؟.

ويكمل ما تقدم هل كانت واشنطن جاهلة لما يجري على ارض مؤسسات النظام العسكري الحليف لها في باكستان من توجهات لدخول النادي النووي؟.

فالتجربة التاريخية، توضح ان امتلاك الاطراف المتصارعة للسلاح النووي من شأنه، ان يقود الى توازن ما يسمى بالرعب النووي. وهو الرعب الذي يؤدي الى نوع خاص من الصراع، اطلق عليه اصطلاح «الحرب الباردة» بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في النصف الثاني من القرن الماضي. (٦٩) كما ان باكستان تواجه خسارة في

٤- سمينة احمد.برنامج التسليح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية.دراسات عالمية. العدد٣٩.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابوظبي.الطبعة الاولى.٢٠٠١.ص٧.

٥- سمينة احمد.مصدر سابق.ص٧-٨.

٦- ستار جبار علاي.التجربة الباكستانية،الديمقراطية وبناء النظام السياسي.العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.الطبعة الاولى.٢٠١٨.ص١٨.

٧- لقد ضمت هيئة الطاقة الذرية معهد باكستان للعلوم النووية والتكنولوجيا(بينتتش)،ويضم مفاعلان مخصصان للأبحاث،ومنشآت انتاج مواد صيدلانية مشعة،ومراكز طب نووي مختلفة،ومراكز للأبحاث الزراعية والتقنية الحيوية والهندسة الجينية،ومنشآت تشيع الأغذية،ومجمعات التصنيع الميكانيكي،وورش الاجهزة والتحكم،ومراكز تطوير الموارد البشرية،فضلاً عن الإنشاء والتشغيل لمحطات طاقة نووية وتطوير دورة الوقود.وللمزيد انظر:انصار بارفيز و غلام رسول آثار.أوضاع الطاقة النووية وفرصها في باكستان. في جمال سند السويدي(معداً).الطاقة النووية في الخليج. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى.٢٠٠٩.ص٣٦٣-٣٦٤.

٨- احمد ابراهيم محمود.التجارب النووية الهندية-الباكستانية:الآثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط. في محمد ابراهيم منصور(محرراً). الخيار النووي فيالشرق الاوسط. مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت) ومركز دراسات المستقبل(القاهرة).الطبعة الاولى.٢٠٠١.ص٤٧٦.

9-SaminaAhmed,Public

مجال تقنية المعلومات. وتحظى الهند بفرصة الكسب من الاحداث الحالية، وهناك مساعي للاستفادة من قوتها الفنية وخبراتها وتقنياتها في مجال المعلومات. وهذا ما ظهر في بعض دول الخليج العربي وآسيا الوسطى واوروبا الغربية، وعززه تزايد المشاعر المعادية للمسلمين بسبب الارهاب^(٧٠) فالاستراتيجية الامريكية بعد احداث ١١ ايلول(سبتمبر) ٢٠٠١ تسامحت مع باكستان بخصوص خطاياها النووية،بسبب تعاونها في الحرب على الارهاب،كما تغاضت الادارة الامريكية عن انتهاك الهند الصارخ لمعاهدة الحد من الانتشار النووي،وبات من الصعب ان تجعل الادارة قضية مكافحة الانتشار النووي على رأس أولوياتها وهي تتغاضى في الوقت نفسه عن عمليات الانتشار النووي،أو مساءلة الدول التي تنتهك الاتفاقية الدولية الخاصة بذلك.^(٧١)

الهوامش

١- نعيم احمد ساليك.التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة.سلسلة محاضرات الامارات. العدد١٣٦.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابوظبي.الطبعة الاولى.٢٠١٠.ص٣-٦.

٢- ستار جبار علاي.باكستان،دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية.دار الجنان للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الاولى.٢٠١٣.ص٥.

٣- ستار جبار علاي.باكستان،دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية.مصدر سابق.

ص١٨٧.

- ٢١- ب.ك.س.فامبوديري.مصدر سابق. ص٢٠١.
- ٢٢- ستار جبار علاي.تطور النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧-١٩٩٩).مصدر سابق.ص١٥٣.
- ٢٣- ولد عبد القدير خان في مدينة بوبال الهندية في ١ نيسان(ابريل)١٩٣٦ ودرس في باكستان ثم في ألمانيا الاتحادية،وخلال اعوام ١٩٦٣-١٩٦٧ درس علم المعادن في جامعة دلفت للتكنولوجيا،وواصل دراسته في لوفين حتى ايار(مايو)١٩٧٢ حيث حصل على الدكتوراه من هناك عام ١٩٧١،دخل في خدمة(FDO)وهي احدى شركات المقاوله الكبرى في يورينكو(وهو مركز يضم شركاء وهم كل من ألمانيا،وهولندا،والمملكة المتحدة،ويعمل على تخصيص اليورانيوم داخل حدودها،وتكنولوجيا الطرد المركزي) في ايار(مايو)١٩٧٢ في مشروع النابذة الغازية،واستمر خان في عمله حتى مطلع اذار(مارس)١٩٧٦.وللمزيد من التفاصيل انظر: ك.سوبرا همانيام(معداً). مصدر سابق. ص٢٣٥-٢٣٦.ايضاً:نوران طالب وشاش ولطفي حاتم. العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية. مركز الكتاب الاكاديمي. عمان. الطبعة الاولى.٢٠١٥.ص١٣٣.
- ٢٤- احمد ابراهيم محمود،التجارب النووية الهندية-الباكستانية:الأثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط. في محمد ابراهيم منصور(محرراً).مصدر سابق.ص٤٧٧-٤٧٨.
- ٢٥- اشرف عبد الغفار. الانتشار النووي. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة.٢٠٠٨. ص٢٧.
- ٢٦- ب.ك.س.فامبوديري.مصدر سابق.ص٢٠٨-٢٠٩.

opinion,democratic governance and the making of Pakistani nuclear policy,In Eric Arnett(ed),Nuclear Weapons and Arms control in South Asia After the Test Ban,Stockholm International Peace Research Institute,1998,p58.

- ١٠- نقلا عن:ب.ك.س.فامبوديري.موقف باكستان النووي. في ك.سوبرا همانيام(معداً). اساطير وحقائق نووية. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد.١٩٨٧.ص١٩٨-١٩٩.
- ١١- ب.ك.س.فامبوديري.موقف باكستان النووي. في ك.سوبرا همانيام(معداً).مصدر سابق. ص. ص٢١٣.
- ١٢- المصدر نفسه. ص١٩٩.
- ١٣- صدقي عابدين، القوة العسكرية الهندية، في الهند دولة دولة الالفية الثالثة، ص١. المصدر: WWW.aljazeera.net/in-depth/india/htm.
- ١٤- ب.ك.س.فامبوديري.مصدر سابق. ص٢٠٠.
- ١٥- سمينة احمد. مصدر سابق. ص١٤.
- ١٦- ب.س.جايارامو.المناطق الخالية من الاسلحة النووية ومعاهدة المنع وجنوب آسيا. في ك.سوبرا همانيام(معداً). مصدر سابق. ص١٢١-١٢٢.
- ١٧- ب.ك.س.فامبوديري.مصدر سابق. ص١٩٩.
- ١٨- Samina Ahmed,٩٠,٩٠,٩٠-cit,pp٦٠.
- ١٩- ستار جبار علاي.تطور النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧-١٩٩٩).دار امجد للنشر والتوزيع.عمان. الطبعة الاولى.٢٠١٩.ص١٥٣.
- ٢٠- محمد نبيل فؤاد طه. مصدر سابق. ص٣٦٢.

- منصور (محرراً) مصدر سابق. ص ٤٧٧.
- ٤٣- انصار بارفيز و غلام رسول آثار. أوضاع الطاقة النووية وفرصها في باكستان. في جمال سند السويدي (معداً). الطاقة النووية في الخليج. مصدر سابق. ص ٣٧٢.
- ٤٤- انصار بارفيز و غلام رسول آثار. مصدر سابق. ص ٣٥٣.
- ٤٥- ينظر: سميئة احمد. مصدر سابق. ص ٩-١١.
- ٤٦- انصار بارفيز و غلام رسول آثار. مصدر سابق. ص ٣٦٤-٣٦٦.
- ٤٧- المصدر نفسه. ص ٣٦٦-٣٦٨.
- ٤٨- المصدر نفسه. ص ٣٧٠-٣٧١.
- ٤٩- كانت نسبة الكهرباء المولدة من النفط خلال عامي ١٩٨٠-١٩٨١، وزادت الى أكثر من ٢٠٪ بحلول عامي ١٩٨٩-١٩٩٠، وارتفعت الى ٤٠٪ بحلول عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، وارتفعت حصة توليد الكهرباء بالاعتماد على الغاز الى ٥٠٪ خلال عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وللمزيد انظر: انصار بارفيز و غلام رسول آثار. مصدر سابق. ص ٣٥٣-٣٥٦.
- ٥٠- رضا محمد هلال، الصين وباكستان.. علاقات وثيقة. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٨٣. يناير ٢٠١١. ص ١١٩.
- ٥١- احمد ابراهيم محمود. التجارب النووية الهندية- الباكستانية: الآثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط. في محمد ابراهيم منصور (محرراً). مصدر سابق. ص ٤٧٩.
- ٥٢- راجيتا براي. برنامج الصواريخ الباكستانية. ترجمة ستار جبار علي. محطات استراتيجيات العدد ٥٨. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. ٢٠٠١. ص ١-٣.

- ٢٧- ستار جبار علي. تطور النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧-١٩٩٩). مصدر سابق. ص ١٧٦.
- ٢٨- سميئة احمد. مصدر سابق. ص ١٤.
- ٢٩- ستار جبار علي. ذو الفقار علي بوتو ودوره في الحياة السياسية الباكستانية ١٩٢٨-١٩٧٧. دار امجد للنشر والتوزيع. عمان. ٢٠١٩. ص ١٦٠-١٦١.
- ٣٠- Samina Ahmed, op, cit, p ٦٠.
- ٣١- ب.ك. بن. فامبوديري. مصدر سابق. ص ٢١١.
- ٣٢- وللمزيد ينظر: ممدوح حامد عطية. اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط. بين الشك واليقين؟ الدار الثقافية للنشر. القاهرة. ٢٠٠٤. ص ٥٦.
- ٣٣- ب.ك. بن. فامبوديري. مصدر سابق. ص ١٩٧.
- ٣٤- ممدوح حامد عطية، مصدر سابق، ص ٥٨-٥٩.
- ٣٥- محمد نبيل فؤاد طه. مصدر سابق. ص ٣٦٣.
- 36-Samina Ahmed, op, cit, p 60.
- ٣٧- محمد نبيل فؤاد طه. مصدر سابق. ص ٣٦٣-٣٦٤.
- ٣٨- سمية احمد. مصدر سابق. ص ٢٨-٢٩.
- ٣٩- كريس سميث. الاسلحة النووية في جنوب آسيا. سلسلة محاضرات الامارات. العدد ٩٨. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى. ٢٠٠٦. ص ١٩.
- ٤٠- كريس سميث. مصدر سابق. ص ١٨-١٩.
- ٤١- Samina Ahmed, op, cit, p ٦١-٦٢.
- ٤٢- احمد ابراهيم محمود. التجارب النووية الهندية- الباكستانية: الآثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط. في محمد ابراهيم

- ٥٣- كريس سميث. مصدر سابق.ص١٤- ١٥.
- ٥٤- راجيتا براي.برنامج الصواريخ الباكستانية.مصدر سابق.ص٣- ٩.
- ٥٥- كريس سميث. مصدر سابق.ص١٥.
- ٥٦- ستار جبار علاي.الصواريخ الباليستية في آسيا رؤية في القدرات.محطات استراتيجية.العدد٧٢. مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.٢٠٠١.ص٦.
- ٥٧- مأمون كيوان.السلح النووي الباكستاني:التحديات والمصير.معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات. واشنطن.المصدر: [http://siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/022.htm](http://siironline.org/alabwab/derasat(01)/022.htm).
- ٥٨- احمد ابراهيم محمود.التجارب النووية الهندية- الباكستانية:الأثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط. في محمد ابراهيم منصور(محرراً).مصدر سابق.ص٤٧٩.
- ٥٩- سميحة احمد.مصدر سابق.ص٢٨.
- ٦٠- ب.ك.س.فامبوديري.مصدر سابق.ص٢٠٦- ٢٠٨.
- ٦١- رضا محمد هلال. مصدر سابق. ص١١٦.
- ٦٢- جمال فهمي.مصدر سابق. ص٣٦.
- ٦٣- هانز بلكس.مصادر الطاقة النووية:نظرة عالمية وإقليمية. في جمال سند السويدي(معداً).الطاقة النووية في الخليج.مصدر سابق.ص٣٤- ٣٥.
- ٦٤- تشارلز دي.فيرجسون.البنية التحتية الأمنية ومعايير عدم انتشار الاسلحة النووية.في جمال سند السويدي(معداً).الطاقة النووية في الخليج.مصدر سابق. ص١٧٩.
- ٦٥- Samina Ahmed,op,cit ,pp53- 54.
- ٦٦-وللمزيد ينظر: برويز مشرف. على خط النار,
- مذكرات الرئيس الباكستاني. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠٠٧.ص٣٧٢-٣٦١.
- ٦٧- محمد عبد السلام.السياسة الامريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الاوسط.مصدر سابق.ص٥.
- ٦٨-وللمزيد ينظر: برويز مشرف، مصدر سابق، ص٣٧٢-٣٦١.
- ٦٩- عثمان العثمان.الحرب الامريكية ضد افغانستان دور الـ C.I.A. في احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. مطابع دار الوحدة الوطنية. ابوظبي. الطبعة الاولى. ٢٠٠٢.ص٥٢-٥١.
- ٧٠- مقصود الحسن النووي.مستقبل باكستان بعد احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحرب الولايات المتحدة الامريكية في افغانستان. سلسلة محاضرات الامارات.العدد٦٨. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى.٢٠٠٣.ص٣٢.
- ٧١- راي تاكيه.ايران الخفية.عرض وتعليق مجدي كامل.دار الكتاب العربي.دمشق- القاهرة.الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص٣٤- ٣٥.

التمويل السياسي في العراق

أ.د. باسم علي خريسان (*)

ما يحتويه من عيوب إلى أن يكون خطوة إلى الأمام في مؤسسة الحياة الحزبية في العراق. فالقانون في مواد عديدة قد فصل في طريقة تأسيس الأحزاب، وسعى من جهة أخرى إلى تنظيم سلوكها الحزبي وعمل على إخضاعها إلى مراقبة ومحاسبة مؤسسات الدولة الرقابية، ومن الفضاءات السلوكية للأحزاب السياسية التي سعى القانون إلى تنظيمها للحد من مظاهر الفساد فيها هو موضوع التمويل السياسي، فالأحزاب كغيرها من الفواعل السياسية بحاجة إلى المال لإدامة وجودها السياسي قبل الانتخابات من خلال تأسيس مقرات حزبية وكسب الأنصار والمؤيدين وتعزيز حضورها الإجتماعي والسياسي في المجتمع، وكذلك هي بحاجة إلى الأموال أثناء الانتخابات إذ وجود الأموال يساهم في تعزيز حضورها الإعلامي والدعائي في المجتمع، ما يعزز من فرصها الانتخابية ولا يقتصر الأمر على مرحلة الانتخابات، بل حتى بعد إنتهاء الانتخابات تبقى الأحزاب بحاجة إلى المال، إما للمحافظة على نصرها الانتخابي أو لمعالجة فشلها الانتخابي.

المقدمة

يعد موضوع تنظيم العمل الحزبي في مختلف مجالاته من المواضيع المهمة في البلدان التي تسعى إلى مؤسسة العمل الديمقراطي وذلك لأهميته في بناء تجربة ديمقراطية مستقرة ومن أهم مجالات العمل الحزبي التي تحتاج إلى التنظيم والمأسسة هو مجال التمويل السياسي الذي تحصل عليه الأحزاب السياسية لذلك لا بد من وجود اطر قانونية ومؤسسية تعمل على تحقيق ذلك ، والعراق مع حداثة تجربته الديمقراطية ما بعد ٢٠٠٣ كان بحاجة إلى اطار قانوني ومؤسسي يتعلّق بتنظيم العمل الحزبي عموماً والتمويل السياسي للأحزاب والمرشحين خصوصاً، لذلك يعد قانون الأحزاب العراقي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، نقطة تحول في المسار الديمقراطي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، لدوره في بناء إطار قانوني حاكم ومنظم لتأسيس العمل الحزبي في العراق، فمن عمل حزبي اتصف بالعشوائية وسوء التنظيم إلى عمل حزبي يسعى ليكون أكثر تنظيماً ومؤسسياً، فمن يقرأ القانون سوف يجد بأنه سعى مع كل

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

أولاً: مفهوم التمويل السياسي:

تعريف التمويل السياسي، أو ماهو التمويل السياسي؟ التعريف الضيق يعرفه بـ(المال الانتخابي)، أي المال الذي يصرف من قبل المرشحين للوصول للمناصب العامة، وايضا من قبل أحزابهم السياسية أو من قبل الأفراد الاخرين أو المجموعات المنظمة للمؤيدين. وهو يستخدم بصورة خاصة لتنافس في الانتخابات ولدفع تكاليف الاستجابة إلى القوانين التي تحكم التمويل السياسي. المال الانتخابي غالباً يعرف كتمويل للحملة، منذ ان بدأت الأحزاب السياسية تعتبر جزءاً أساسياً في الحملات الانتخابية في عديد من اجزاء العالم، ومنذ ذلك برزت صعوبة رسم الحدود الفاصلة بين تكاليف الحملة ونفقات منظمات الحزب والنفقات العادية، وأموال الحزب يمكن ان تكون تعبير عن التمويل السياسي بصورة اوضح، وتمويل الحزب يشمل ليس فقط نفقات الحملة، ولكن ايضاً تكاليف مكاتب الحزب الدائمة^(١). وايضا تتضمن القائمة الكاملة المرتبطة بالتمويل السياسي، وكذلك الموارد المالية للحزب، والمنح المقدمة للمسؤولين المنتخبين، والموارد المالية للمنظمات السياسية، والموارد المالية لجماعات الضغط، والموارد المالية للضغط السياسي، والموارد المالية للتقاضي في القضايا السياسية ذات الصلة، والموارد المالية لوسائل الإعلام المناصرة، وموارد مالية سياسية فاسدة، ومبالغ غير رسمية مدفوعة إلى المسؤولين المنتخبين، ومبالغ غير رسمية مدفوعة إلى الموظفين العموميين، ومبالغ غير رسمية مدفوعة إلى وسائل الإعلام، ومبالغ الغرض

منها تطوير العملية الانتخابية بأكملها^(٢).

لذلك فالتمويل السياسي مصطلح يشمل تمويل الأحزاب وتمويل الحملات الانتخابية، فتعتبر الأنظمة البرلمانية مدفوعة بتأثير الحزب في الغالب فيما تتأثر الأنظمة الرئاسية كما في الولايات المتحدة الأمريكية بالمرشح أكثر، وسواء مثل المرشحين ام الأحزاب الجهة المانحة والمنفقة للمال من اجل تمويل العملية السياسية في نظام ديمقراطي، فان أهمية المال في كل نظام لا تتغير. لذا فان المصطلح المعتمد في الأنظمة البرلمانية هو التمويل الحزبي، اما في الانظمة الرئاسية فالمصطلح هو تمويل الحملات^(٣).

والتمويل السياسي يتأثر ويؤثر بالعلاقات بين الأحزاب، والسياسيين، وأعضاء الحزب والناخبين، المسائل المالية مهمة للديمقراطية والسبب يعود لكون أغلب النشاط الديمقراطي لايمكن حدوثه بدون المال. التعاريف الضيقة للتمويل السياسي تركز على تمويل العملية الانتخابية والأحزاب، ولكن في الحقيقة، هنالك كثير من الناشطين الإضافين الذين يعملون خارج الحزب ولهم دور كبير في النشاط السياسي وتشكيل الاجندة السياسية العامة، والتأثير على التشريع أو المنافسات والنتائج الانتخابية^(٤) والتمويل السياسي له تأثيرات حيوية على صحة الديمقراطية، فالنتافس الانتخابي بحاجة إلى المال، المرشحون والأحزاب السياسية هم بحاجة إلى التمويل من اجل طباعة برامجهم الانتخابية، وإجراء لقاءات سياسية، والاعراض الأخرى، وكذلك البحث عن مساهمات لتمويل هذه النشاطات يمكن ان يؤدي إلى تشويه

المنافسة بين المرشحين وبين الأحزاب^(٥).

ثانياً: أشكال التمويل السياسي :

تتعدد أشكال التمويل السياسي المقدم الى الأحزاب السياسية باختلاف الدول حيث نرى لكل دولة نظامها الخاص في تحديد الكيفية التي تحصل بها الأحزاب على التمويل، فالبعض منها يعتمد طريقة التمويل العام الذي تقدمه الدول للأحزاب ودول أخرى تعتمد التمويل الخاص الى جانب التمويل العام، تقليدياً الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الليبرالية كانت تمول من القطاع الخاص أكثر من القطاع العام، من خلال تبرعات الأفراد والشركات، ومساهمات الأعضاء. هذا الشكل من تمويل الحزب يعكس مفهوم الأحزاب كروابط خاصة وتطوعية، مع ذلك تعد الأحزاب جزءاً كبيراً من الديمقراطيات الليبرالية ويمكنها الوصول إلى التمويل العام، إذ نلاحظ بان (٧٧٪) من الأحزاب في الديمقراطيات الليبرالية القديمة تتسلم معونات مباشرة من الدولة. أما في الديمقراطيات الجديدة في الجنوب وغرب ومركز أوربا، توفر الدولة (٩٠٪) من المعونات إلى الأحزاب، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية (٧٨٪) من الدول تقدم معونات مالية إلى الأحزاب. أما في أفريقيا (٤٤٪) من الدول الديمقراطية تقدم معونات مالية^(٦). التمويل سواء العام المقدم من الدول أو الخاص المقدم من المجتمع (افراداً ومؤسسات) قد يكون تمويل مباشر من خلال تقديم الاموال للأحزاب أو يكون تمويل غير مباشر الذي يشمل جميع أشكال الدعم غير المالي الذي

تحصل عليه الاحزاب من الدولة أو المجتمع وقد تشمل الوصول المجاني أو المدعوم إلى الإعلام وتأمين أماكن للتجمعات وتنظيم الاحداث وخفض التكاليف البريدية وغيرها من المساهمات غير النقدية. واما الاسباب الكامنة وراء اللجوء إلى التمويل العام هي العمل على تأمين الموارد الأساسية للأحزاب والمرشحين للعمل بشكل صحيح، ويقلل من احتمال الفساد المتبادل بين المساهمين والسياسيين، ويعد التمويل العام مصدر للشفافية المال السياسي، والتمويل العام أيضاً يشكل قوة في الازعان إلى نظم التمويل السياسي إذ كلما كان هنالك الالتزام بالشفافية من قبل الأحزاب كلما زاد التمويل العام وفي نفس الوقت يكون له دوراً رادعاً ضد من يتجاوز نظم تمويل السياسي ونظم الحملات^(٧) أما الجهة المسؤولة التي تتولى الاشراف على إدارة التمويل العام فهي تختلف باختلاف الدول، فبعض الدول تضع هذه المسؤولية بيد هيئة الانتخابات الوطنية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حالات أخرى نجد بان الجهة المسؤولة هي وزارة المالية والإدارة، أو يتم ذلك من قبل مجلس خاص من القضاة يتم تعيينهم من البرلمان للاشراف على التمويل العام^(٨). أما في العراق فالجهة المسؤولة عن ادارة التمويل العام هي مفوضية الانتخابات عن طريق دائرة الاحزاب فيها.

ثالثاً: التنظيم القانوني للتمويل السياسي في العراق:

إذا كان المال يحمل تأثيراً كبيراً في واقع ومستقبل الأحزاب السياسية من جهة، ولنزاهة

العملية الإنتخابية الديمقراطية من جهة أخرى، يصبح أمر تنظيمه ومراقبته هو الآخر أكثر أهمية، من هنا عند البحث في التنظيم القانوني للتمويل السياسي في العراق سنجد قانون الأحزاب العراقي رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥ لم يغفل أمر التمويل السياسي للأحزاب فهو سعى إلى تنظيمه ، إذ أفرد له فصلاً كاملاً وهو الفصل الثامن، وحددت المادة (٣٣) مصادر تمويل الحزب وهي كل من: (أولاً: إشتراكات أعضائه، ثانياً: التبرعات والمنح الداخلية، ثالثاً: عوائد إستثمار أمواله وفقاً لهذا القانون، رابعاً: الإعانات المالية من الموازنة العامة للدولة بموجب المعايير الواردة في هذا القانون)^(٩)، لكن نجد القانون عند تحديد مصادر تمويل الحزب لم يتناول التمويل غير المباشر بصورة واضحة وإنما اقتصر على التمويل المباشر الذي يحصل عليه الحزب ما ترك موضوع التمويل غير المباشر الذي ربما يكون مجال واسع لحصول الأحزاب على الأموال بصورة غير مباشرة والتي تتمثل بالدعم الإعلامي والخدمي والتطوعي... الخ. الأمر الذي يفسح المجال لممارسات فاسدة في عملية تمويل الحزب، كذلك أشار القانون إلى موضوع إشتراكات الأعضاء في الحزب كمصدر من مصادر تمويله إلا أنه لم يحدد سقف محدد لهذه الإشتراكات^(١٠). كما نصت عليها المادة (٣٥) / ثانياً): (لا يتحدد الدخل الكلي المستحصل من إشتراكات أعضاء الحزب السياسي بسقف معين). ما يجعل البعض من الأحزاب تحصل على أموال كبيرة تحت مسمى (إشتراكات الأعضاء). كذلك القانون في المادة (٣٨) فسح المجال للأحزاب للحصول على الأموال من

خلال الإستثمار في عدة مجالات وهي كل من: (أولاً: نشر وإعداد وتوزيع المطبوعات والمنشورات أو غير ذلك من مواد الدعاية والنشرات السياسية والثقافية، ثانياً: النشاطات الإجتماعية والثقافية، ثالثاً: الفوائد المصرفية، رابعاً: بيع وإيجار الممتلكات المملوكة له)^(١١).

وفي كل مجال من هذه المجالات يمكن للأحزاب الحصول على أموال من داعمين محليين وأجانب، حيث يمكن لهذه الأطراف القيام بشراء مطبوعات الحزب بكميات كبيرة بغرض دعم الحزب، وكذلك الحال في المجالات الأخرى المتعلقة بالفوائد المصرفية، إذ يمكن أن تمنح المصارف فوائد كبيرة للأحزاب أو تعمل هي أو أي طرف آخر على شراء ممتلكاتها بأثمان مرتفعة، وهذه الممارسات سوف تساهم في تعزيز دور المال الفاسد في العملية الإنتخابية الديمقراطية. أما ما يتعلق بالتمويل العام من الموازنة العامة للدولة فقد جاء في المادة (٤٢) (تتسلم الأحزاب السياسية إعانة مالية سنوية من ميزانية الدولة، ويتم تحويلها إلى حساب كل حزب من قبل وزارة المالية)^(١٢).

لكن المشكلة في الأمر ترك أمر الموافقة على التقدير السنوي للإعانة إلى وزارة المالية، وترك أمر البت فيه إلى مجلس الوزراء ومن ثم إلى مجلس النواب عند المصادقة على الموازنة وهذا الأمر يحمل خطورة، ربما تأتي هذه الإعانات أما كبيرة أو محدودة تبعاً للظروف السياسية والإقتصادية للبلاد وتخضع للمصالح السياسية ما يجعل منها ورقة سياسية بين الأحزاب، وهذا ما أشارت له المادة (٤٣) من القانون (تختص وزارة المالية بالموافقة على

التقدير السنوي للمبلغ الكلي للإعانة المالية المقدمة من الدولة للأحزاب، وتقدم اقتراحاً بذلك إلى مجلس الوزراء للبت فيه وتضمينه في مشروع الموازنة العامة للدولة). أما أمر توزيعها للأحزاب نجد بأن القانون قد اعتمد طريقة التوزيع على أساسين: الأول: المساواة بين الأحزاب المسجلة في دائرة الاحزاب، إذ منح جميع الأحزاب نسبة (٢٠٪) والثاني (٨٠٪) يتم توزيعها على أساس مقاعد كل حزب من الأحزاب في مجلس النواب العراقي، كما جاء في المادة (٤٤): (تتولى دائرة الأحزاب توزيع المبلغ الكلي للإعانة المالية على الأحزاب السياسية وفقاً للنسب الآتية: أولاً: (٢٠٪) عشرون بالمائة بالتساوي على الأحزاب السياسية المسجلة وفق أحكام هذا القانون)^(١٣). وهذا الأمر كذلك جعل توزيعها قد يتأثر بالبعد السياسي في حالة خضوع المفوضية ودائرة الأحزاب للتأثير السياسي بواسطة حزب أو أحزاب مؤثر فيها. ثانياً: (٨٠٪) ثمانون بالمائة توزع على الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وفقاً لعدد المقاعد التي حاز عليها مرشحوها في الانتخابات النيابية ما يعطي الأرجحية للأحزاب الفائزة في الانتخابات.

أما ما يتعلق بموضوع استلام الحزب للمعونة من طرف أجنبي جاءت في القانون مادتين تتناقض أحدهما الآخر ففي المادة (٣٧/ثانياً) منع القانون ذلك إذ أشارت المادة في نصها (تمنع كل التبرعات المرسلة من أشخاص أو دول أو تنظيمات أجنبية)، لكن في المادة (٤١/ أولاً) نجد القانون يسمح بذلك ولكن يشترط موافقة دائرة الأحزاب (على الحزب الإمتناع عما يأتي

أولاً: قبول أموال عينية أو نقدية من أي حزب أو جمعية أو منظمة أو شخص أو أية جهة أجنبية إلا بموافقة دائرة الأحزاب)^(١٤)، وهذا الأمر سوف يخضع للمزايدات والضغوط السياسية، وسوف يفسر القانون وفقاً لمصالح طرف على حساب الطرف الآخر. لذلك لا بد من معالجة هذا الموضوع أما عن طريق تعديل القانون أو إصدار تعليمات تنظم ذلك من دائرة الأحزاب.

من جهة أخرى، قانون الأحزاب بحاجة إلى الكثير من الفقرات للحد من الفساد في التمويل السياسي، إذ لم يكن القانون واضحاً كثيراً فيما يتعلق بموضوع (الكشف والشفافية)، إذ لا يمكن الحد من الفساد في التمويل السياسي بتحديد مصادر التمويل السياسي فقط، ولكن لا بد من أن تكون هنالك منظومة رقابية تفرض على الأحزاب الكشف عن مصادر تمويلها بصورة تتسم بالشفافية^(١٥) إذ أشار القانون في هذا المجال إلى موضوع الكشف في المادة (٣٦) (أولاً: عند إستلام التبرع، يتم التحقق من هوية المتبرع وتسجل في سجل التبرعات الخاص بالحزب، ثانياً: يتم نشر قائمة أسماء المتبرعين في جريدة الحزب). ولكنه إكتفاء بالإشارة إلى هوية المتبرع فقط، ولم يشترط تسجيل مبلغ التبرع من جهة، ومن جهة أخرى، لم يحدد سقف للتبرعات إذ جعل الباب مفتوحاً وهذا يساهم في قيام الأشخاص والشركات بدعم حزب معين في الانتخابات من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، ما يعزز من ظواهر الفساد السياسي والإقتصادي في البلاد عند وصول تلك الاحزاب المدعومة بواسطة تلك الأطراف. كذلك طلب من الحزب أن ينشر أسماء

المعتبر عين وليس حجم تبرعاتهم وأن يتم ذلك في جريدة الحزب وهنا أكثر من مشكلة فبعض الأحزاب لا تمتلك جرائد أو توزع عدداً محدوداً وذلك يخل بمبدأ الشفافية المطلوبة فيما يتعلق بالتمويل السياسي في المجتمعات الديمقراطية. ومن جهة أخرى جعل المشرع موضوع الكشف من مسؤولية الحزب عن طريق تقديم كشف سنوي بحساباته إلى ديوان الرقابة المالية وهذا ما نصت عليه المادة (٣٩/ ثالثاً): (يقدم الحزب تقريراً سنوياً بحساباته يعده مكتب محاسب قانوني مرخص ويرفع تقريره إلى ديوان الرقابة المالية)، ولكن المشكلة أن ديوان الرقابة المالية هو جهاز تدقيقي أكثر منه جهاز مسؤول عن الكشف عن الفساد في التمويل السياسي وفي ذات الموضوع الزم القانون ديوان الرقابة المالية برفع تقريره إلى ثلاث جهات سياسية أكثر منها قضائية وهي كل من مجلسي النواب والوزراء ودائرة الأحزاب كما نصت المادة (٣٩/ رابعاً): (يرفع ديوان الرقابة المالية تقريراً ختامياً عن الأوضاع المالية للأحزاب إلى مجلسي النواب والوزراء ودائرة الأحزاب)^(١٦)، وكان من الأجدر أن يتم نشر التقرير عبر وسائل الإعلام الرسمية من أجل تعزيز مبدأ الشفافية في التمويل السياسي.

وأخيراً، لم يعالج القانون مسائل عديدة تحمل من الأهمية في موضوع مكافحة الفساد في التمويل السياسي، الأمر الذي يتطلب تعديل للقانون وبالأخص في موضوع مكافحة

الفساد في التمويل السياسي الذي تحصل عليه الأحزاب من مصادر غير قانونية ومنها:

- ١ - تحديد سقف المساهمات : تستلم الأحزاب اشكالاتاً مختلفة من المساهمات سوء كانت عينية او غير عينية من جهات مختلفة في المجتمع سواء كانت مساهمات من اعضائها او الافراد والمؤسسات الخاصة لكن المشكلة في الموضوع ان القانون لم يحدد سقف لهذه المساهمات وهذا يعتبر قصور واضح في القانون.
- ٢- تحديد سقف الانفاق: لم يحدد القانون سقف للانفاق الحزبي، ولاسيما في موسم الانتخابات ما يخل بمبدأ المساواة النسبية بين الأحزاب في امتلاك القدرات المادية للمشاركة في التنافس الانتخابي ويجعل الأحزاب التي تنفق اكثر يكون لها حضوراً واسعاً بين الناخبين وهذا يعتبر قصور ثاني في القانون يعكس صورة من صور الفساد في التمويل السياسي.
- ٣- لم يعالج القانون موضوع التمويل غير المباشر الذي تقدمه جهات مرتبطة بصورة غير مباشرة بالأحزاب او غير مرتبطة مثل المؤسسات الاعلامية والشركات التجارية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني إذ تشكل مساهماتها مبالغ كبيرة للأحزاب.
- ٤- لم يعالج القانون المساهمات مجهولة الهوية التي قد ترسل الى الأحزاب والمرشحين والتي لا بد من تحديدها .

٥- لم يشير القانون الى الهيئة المسؤولة عن إلزام الاحزاب والمرشحين بتطبيق القانون فيما يتعلق بالتمويل السياسي .

٦- لم يتناول القانون موضوع التمويل السياسي المقدم الى المرشحين المستقلين او الذين لهم ارتباط غير مباشرة بالاحزاب ما يوفر للاحزاب مصادر تمويل غير مباشرة ، ومن جهة اخرى اكتفى القانون بمعالجة موضوع التمويل السياسي للاحزاب ولا توجد اي اشارة الى التمويل السياسي للمرشحين كفراد .

٧- لم يشير القانون الى الكشف عن مطلوبات الحزب وهي كل ما يتعلق بالقروض والسلف وغيرها التي يتطلبها عمل الحزب .

٨- لم يذكر القانون موضوع موجودات الحزب وهي تشمل محتوى الحسابات المصرفية واحجام خطوط الائتمان وقيم استثمارات راس المال مثل الممتلكات والعقارات والسيارات .

٩- العقوبة المتعلقة بالتمويل السياسي يشوبها الغموض واقتصرت على المادة (٤٩) (اولاً): يعاقب بالسجن كل مسئول او اي عضو من اعضاء الحزب اذا قبل أو تسلم مباشرة أو بالوساطة مالا أو حصل على ميزة أو منفعة بدون وجه حق من شخص عراقي طبيعي أو معنوي لممارسة أي نشاط يتعلق بالحزب. ثانياً: تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن (٦) ست سنوات ولا تزيد على (١٠) عشر سنوات إذا كان المال أو الميزة أو المنفعة من شخص

أجنبي طبيعي أو معنوي. ثالثاً: تقضي محكمة الموضوع بمصادرة كل الاموال المنقولة وغير المنقولة المتحصلة من هذه الجريمة^(١٧).

رابعاً: آليات مكافحة الفساد في التمويل السياسي:

التوصيات لايمكن القضاء على الفساد في التمويل السياسي في المجتمعات التي قطعت شوطاً طويلاً في التجربة الديمقراطية إذ يشوب العملية السياسية والانتخابية كثيراً من ظواهر الفساد السياسي لكن مع ذلك تعد نسبة محدودة بالمقارنة مع حجم الفساد في المجتمعات التي تعيش فترة انتقالية ولا تزال التجربة الديمقراطية فيها وليدة ، والعراق منها إذ حداثة التجربة الديمقراطية في العراق والصعوبات المادية والذاتية التي واجهتها ولا تزال تواجهها، جعل التجربة العراقية في مجال التمويل السياسي خجولة حيث لا يزال هنالك قصور كبير في مختلف المجالات المطلوبة في ما يتعلق بموضوع التمويل السياسي من قلة المعرفة حول موضوع التمويل السياسي لدى مؤسسات الدولة والاحزاب والشعب والاعلام ومنظمات المجتمع المدني ولا تزال المنظومة التشريعية والقانونية فقيرة جداً فيما يتعلق بالقوانين المطلوبة للحد من الفساد في التمويل السياسي ، واذا كان قانون الاحزاب الجديد يعد خطوة من اجل الحد من الفساد في التمويل السياسي عن طريق تنظيم جزء منه

،فلا بد من تعزيز هذه الخطوة بخطوات اخرى تتعلق بموضوع التمويل السياسي والتي يمكن اجمالها كالتالي^(١٨):

١- تعديل قانون الاحزاب رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥ بالشكل الذي يوسع من الاحكام التي تتعلق بتنظيم التمويل السياسي للاحزاب .

٢- العمل على تشريع قانون مستقل للتمويل السياسي يكون اكثر تفصيلاً لمجمل المجالات المتعلقة بالتمويل وبالاخص موضوع تمويل المرشحين المستقلين .

٣- الاهتمام اكثر بموضوع التمويل العام كوسيلة للحد من تأثير الفاسد لتمويل الخاص على الاحزاب والمرشحين والعملية السياسية في البلاد.

٤- العمل على تضمين قانون الاحزاب او تشريع قانون جديد يتضمن المواضيع التي تتعلق بتحديد سقف للمساهمات المقدمة للاحزاب والمرشحين المستقلين من جهة ومن جهة تحديد سقف الانفاق في الانتخابات .

٥- تطوير وسائل الكشف عن مصادر تمويل الاحزاب والمرشحين بالشكل الذي يعزز من الشفافية من خلال الزام الاحزاب والمرشحين بتقديم كشوف دورية للايرادات التي يحصلون عليه .

٦- تأسيس هيئة تتعلق بموضوع الالزام والالافاذ او تكليف دائرة الاحزاب او هيئة النزاهة او القضاء بذلك .

٧- تعزيز دور الجهات الرقابية للكشف عن مظاهر الفساد التي تشوب مصادر تمويل الاحزاب والمرشحين .

٨- تشريع قانون يتعلق بالجرائم التي تتعلق بالفساد في التمويل السياسي.

٩- تعزيز دور القضاء في موضوع الفساد في التمويل السياسي من خلال توسيع صلاحية (الهيئة القضائية للانتخابات)

والتي تعتبر محكمة الموضوع كما اشار الى ذلك قانون الاحزاب في الفصل الاول - المادة (٢-ثانياً) محكمة الموضوع: (الهيئة

القضائية للانتخابات) المشكلة بموجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ (المعدل).١٠- تعزيز دور

الاعلام ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالرقابة على الفساد في التمويل السياسي.

١١- تعزيز المعرفة العلمية من خلال دعم المشاريع البحثية في الجامعات ومراكز الابحاث التي تتعلق بالتمويل السياسي واليات معالجة الفساد فيه.

١٢- تعزيز الثقافة السياسية لدى الاحزاب والمرشحين فيما يتعلق بتمويل السياسي القانوني.

١٥- نشر ثقافة السياسية المتعلقة بالتمويل السياسي بين جمهور الناخبين بالشكل الذي يعزز الرقابة الشعبية ويساهم في الحد من اشكال الفساد التي تشوبه.

النزاهة والسلطة القضائية في الحد من انتهاك الاحزاب للقانون في ما يتعلق بالتمويل السياسي.

الهوامش

١- مركز دراسات الاستراتيجية والدولية-
جامعة بغداد

2-IFES,Enforcing political finance laws:
Iraing Handbook-June. 2005. p4.

٣- د. ماركين واليكي، التمويل السياسي والفساد، ترجمة المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات، سلسلة الاوراق البيضاء للتمويل السياسي الخاص، المؤسسة الدولية لنظم الانتخابية، تاريخ بلا، ص ١.

٤- الوكالة الاميركية للتنمية الدولية، كتيب عن دور المال في السياسة: دليل إلى زيادة الشفافية في الأنظمة الديمقراطية الناشئة، سلسلة المنشورات التقنية، ٢٠٠٣، ص ٩.

5- DR. Marcin walec;I,political money and corruption, IFES,www. google. com.

6 -Michael pinto-Duschinsk, poltical financing in Commonwealth,Britain, Newnorthe print limited,p7. Www. the commonwealth. org.

7-Ingrid Van Biezen, Party regulation and constitutionization: Acompartive Overview, <http://www.partylaw.leidenuniv>.

١٦- العمل على تطوير الرقابة المؤسساتية على الاحزاب السياسية بحيث لا تترك الاحزاب في مختلف مجالات عملها دون رقابة تساهم في ضبط سلوكها وفقاً للقانون^(١٦).

الخاتمة

يعد موضوع التمويل السياسي من المواضيع المهمة التي تحتاج الى جهد مؤسساتي كبير وبالاخص في الدول التي تعيش تجربة ديمقراطية حديثة إذ لا تتوفر البنى المؤسساتية والبشرية لمطلوبة لتحقيق ذلك ، والتجربة العراقية في العمل الحزبي تعيش ذات الحال وهي بحاجة الى جهد مؤسساتي كبير للانتقال بها من حالتها الراهنة إذ لا يزال العمل الحزبي يتسم بالضعف المؤسساتي من جهة ومن جهة اخرى لا تتوفر المؤسسات الرسمية الكفوة المسؤولة على مأسسة العمل الحزبي وتنظيمه بالشكل الذي يساهم في استقرار وتطور التجربة الديمقراطية ، مع ذلك يمكن النظر الى قانون الاحزاب رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥، كخطوة نحو معالجة ذلك الخلل في العملية الديمقراطية من خلال مأسسة العمل الحزبي عموماً ومؤسسة التمويل السياسي خصوصاً وتكليف المفوضية المستقلة العليا للانتخابات وبالاخص دائرة شؤون الاحزاب مسؤولية الموافقة على تأسيس الاحزاب ومراقبة سلوكها خلال الانتخابات وما بعدها في مختلف المجالات ومنها المجال المالي، فضلاً عن مسؤولية ديوان الرقابة المالية وهيئة

١٩- المصدر السابق، المادة (٤٩)، للتوسع أكثر حول

الموضوع انظر: سامر ناهض خضير ، مصدر سبق ذكره.

٢٠- د. باسم علي خريسان، دور ضبط التمويل السياسي في مكافحة الفساد : قراءة في قانون الاحزاب السياسية العراقي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، مركز حوكمة السياسات العامة، بغداد، ٢٠١٧.

٢١- مع صدور قانون المفوضية الانتخابيات الجديد رقم (٣١) في العام ٢٠١٩، ووفقا للمادة (١٩-١) تم تشكيل هيئة قضائية للانتخابات لتحل محل الهيئة القضائية السابقة حيث اشارات المادة (١٩-١) ما نصه

أولاً: يشكل مجلس القضاء الاعلى هيئة قضائية للانتخابات تتألف من ثلاثة قضاة غير متفرغين لا يقل صنف اي منهم عن الصنف الاول للنظر في الطعون المحالة اليها من مجلس المفوضين أو المقدمة من المتضرر من قرارات المجلس مباشرة الى الهيئة القضائية)-جريدة الوقائع العراقية - وزارة العدل - العدد ٤٥٦٩- في ٣٠-١٢-٢٠١٩- ص ٩.

٢٢- للمزيد حول الرقابة المؤسساتية انظر: د. باسم علي خريسان، الرقابة على الاحزاب العراقية : قراءة- في قانون الاحزاب رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، موقع <https://kitab.com/٢٠١٨>، كتابات، ٢٠١٨

nl/uploads/, pp25-47.

8-Dr. Kevin Casas –Zamora, Public funding solutions for political parties in muslim-majority societies,U. S.A: IFES,2008,p17.

9-Magnus Ohman, practical solutions for the public funding of political parties and election campaigns, political finance regulation: the global experience,IFES,u. s. a,2010,p2.

١٠- قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٦-٢٠١٥، موقع مجلس النواب العراقي. <http://arb.parliament.iq/> <http://archive.٢٠٢١٨/٢٧/٠٨/٢٠١٥/>

١٢- أ.د. باسم علي خريسان، التمويل السياسي: قراءة في قانون الاحزاب العراقي، شبكة النبا المعلوماتية، ١١ ٢٠١٨ <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/١٤٤٠١>

١٣- قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٦-٢٠١٥- المادة (٣٨).

١٤- نفس المصدر-المادة (٤٢).

١٥- المصدر السابق-المادة (٤٣-٤٤).

١٦- المصدر السابق -المادة (٤١).

١٧- للمزيد حول موضوع الكشف انظر : سامر ناهض خضير ، التمويل السياسي: دراسة في تمويل الاحزاب والحملات الانتخابية، دار السنهوري ، بيروت، ٢٠١٨.

١٨- قانون الاحزاب السياسية-مصدر سبق ذكره- المادة(٤/٣٩).

ما بين التطرف والارهاب (الفكر والفعل)

مجموعة باحثين (*)

الوضع الامني المتسارع وغير المتوقع واحتلال تنظيم (داعش) الارهابي لثلاث محافظات وقعاً مدوياً على مسامعنا إذ كان مؤلماً جداً على ضمير العسكريين والقوات الامنية والاكثر تأثراً على مناطق شمال بغداد إذ كانت تعيش حالة من التوتر وعدم الاستقرار بعد سقوط النظام في العام ٢٠٠٣ وبتأثير من توغل التطرف (كفكر) وتحوله بشكل سريع الى الارهاب (كفعل) ، ادى هذا الانهيار الى اثار سلبية على المؤسسة العسكرية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام واصبح يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها من المواضيع المهمة التي تتناول ظاهرتي التطرف والارهاب وتأثيراتها السلبية على الدول بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص وعدم وجود معالجات علمية وعملية تحد من تنامي هذه التأثيرات مما يتطلب الوقوف بشكل جدي

المقدمة

التطرف ظاهرة نفسية اجتماعية عالمية تتشكل نتيجة العديد من الاسباب منها (الجهل , الفقر , الظلم , التهميش , الانحلال , التفسخ المجتمعي) كما ترتبط بالظروف الاجتماعية والسياسية , وان انتشار الفكر المتطرف في عديد من الدول بات يهدد وحدتها الوطنية ووحدة مجتمعاتها بخطر الانقسامات والفوضى التي تهدد السلم الأهلي والمجتمعي .

جميع الاديان السماوية تحرم الاعتداء على الانسان وكرامته , والدين الاسلامي يدعو الى السلم والتعايش والاحترام المتبادل بين شعوب العالم , وقد أشارت القوانين والتشريعات على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي الى دور المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في التعامل مع هذه الظاهرة من خلال حضرها وتجريم من يمارس ذلك للحد من اثارها على المجتمع من جميع النواحي . لقد كان لأنهبان

(*) جميل كامل عبد الله ، عقيل مصطفى مهدي ، احمد عمران عبد ، د.نائر سعد عبدالله ، دقيس كريم ناقل، د.حيدر طه عسكر / جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

على حالة التطرف كونه يمثل الباب الاوسع للإرهاب وتسليط الضوء على اسبابه واثاره والعمل على الحد من تسريه الى المجتمع لما يشكله من تهديد للامن الوطني .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي , ماهي طبيعة العلاقة بين التطرف والارهاب ؟ وما هي الاسس السليمة لمواجهة مساحة الفجوة الإستراتيجية للوصول الى تحول مرحلة التطرف كفكر الى مرحلة الارهاب كفعل ؟ .

فرضية الدراسة :

هناك علاقة ترابط بين الانتقال من حالة التطرف الى ظاهرة الارهاب من خلال طبيعة المعالجات للتعامل مع المرحلة الانتقالية (الفجوة الاستراتيجية) وصولاً الى المستوى المطلوب للحد من التطرف . وهذه الفرضية ستقتضي التعامل مع ما يأتي :

تنامي التطرف وتحوله الى الإرهاب صار عدواً فرض واقعاً وتهديداً جديداً للمجتمع الدولي بشكل عام وللعراق بشكل خاص .

إن التحول من التطرف الى الإرهاب يمثل تحدياً مستمراً للسلام والأمن .

هناك علاقة بين التطرف والارهاب والتدخلات الاقليمية والدولية وعدم الاستقرار السياسي

والامني والاجتماعي والاقتصادي في العراق . هناك علاقة إيجابية بين زيادة الوعي الثقافي ، والسياسي ، والقانوني والاعلامي للتخفيف من الآثار السلبية للتطرف والإرهاب على الأمن الوطني العراقي .

التعامل مع التطرف والإرهاب ضمن رؤية شاملة تبدأ بالمواطن البسيط وتنتهي في التدابير الشاملة .

وعلى فرض ما تقدم ، يمكن تسليط الضوء على المطالب التالية :

المطلب الأول : المنظمات المتطرفة

يمكن دراسة التطرف والإرهاب من خلال مجموعة من الفقرات الأساسية التي تميز بينهما ويأتي في مقدمتها :

تعريف التطرف والإرهاب

كمفردات يختلف تعريف التطرف عن الإرهاب إلا أنها تؤدي الى نفس النتيجة والضرر للمجتمع , فالتطرف يعني المغالاة والإفراط والعصبية وهي عكس الوسطية والاعتدال في جميع نواحي التفكير تجاه المعتقدات والأفكار , وعلى هذا الأساس فان التطرف هو مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تجاوزت المتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً داخل الدول ومن هنا تنشأ ظاهرة الإرهاب لأن التطرف هو مقدمة حتمية للإرهاب .

أما الإرهاب كتعريف اصطلاحى , هو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة والناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم الفردي أو الجماعي للخطر . ويهدف الإرهاب إلى إلقاء الرعب بين الناس وزعزعة أمن الدولة , حتى لو كلف ذلك تنفيذ مشروع إجرامي, فالإرهاب إذاً هو ظاهرة ولدت منذ ولادة المجتمعات الإنسانية وتطورت كما الظواهر الأخرى , مستفيدة من التقدم العلمي لتفعيل أساليبها ووسائلها, ونتيجة لذلك تعددت أهدافها وتوسعت جغرافيتها لتشمل العالم بأسره , دونما تمييز بين الدول المتقدمة أو التي في طور النمو, وسواء كانت الدولة فقيرة أو غنية, أو أنها تطبق النظام الديمقراطي أو غيره من الأنظمة, إذ بات وقوع العمل الإرهابي في أية دولة محتملاً في أي زمان ومكان , ولم تعد القوة مانعاً لوقوعها, وكان من بين أهدافها ما هو سياسى ووسيلة تحقيقه نشر الرعب والذعر باستهداف المدنيين وغيرهم , للضغط على السلطات القائمة لتغيير مواقفها والرضوخ لمطالب الإرهابيين. وبالتالي فقد فرض الإرهاب نفسه على المسرح الدولي فشغل صنّاع القرار وعلماء السياسة والقانون وغيرهم كلا حسب اختصاصه.

أوجه الاختلاف ما بين التطرف والإرهاب :

إذاً من خلال ما تحدثنا سالفاً فالتفريق بين

الإرهاب والتطرف هو مسألة شائكة جداً , وذلك لشيوع التطرف والإرهاب لهدف واحد , إذ يمكن رسم معادلة الاختلاف بينهما من خلال أن التطرف يرتبط بالفكر والإرهاب يرتبط بالفعل . إذ أن التطرف يرتبط بأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً , دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة , فالتطرف دائماً في دائرة الفكر , أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب , كما أن التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يُعد جريمة بينما الإرهاب هو جريمة يعاقب عليها القانون , فالتطرف هو حركة اتجاه القاعدة القانونية ومن ثم يصعب تجريمه , باعتبار أن القانون لا يعاقب على النوايا والأفكار , في حين أن السلوك الإرهابي وإجرامه هو حركة عكس القاعدة القانونية ومن ثم يتم تجريمه^(١).

كما يختلف التطرف عن الإرهاب , من خلال طرق معالجته فالتطرف في الفكر يكون وسيلة علاجه هو الفكر والحوار , أما إذا تحول التطرف إلى تصادم فهو يخرج عن حدود الفكر إلى نطاق الإرهاب مما يستلزم تغيير التعامل معه الى الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة .

أسباب التطرف وإشكاله :

توجد عدة أسباب مهمة داخل عجلة التطرف وهي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وفكرية وإيديولوجية, فأعداد كبيرة من شباب العرب والمسلمين هم فقراء عاطلون عن العمل يعيشون في فراغ كبير ولا تتاح لهم أي فرص للمساهمة في معالجة مشاكل الخدمات والمرافق العامة المحلية المحيطة بهم, ويتعرضون بنفس الوقت لخطاب ديني متطرف وثقافة ترفض التسامح فيجدون أنفسهم في حالة تدفعهم دفعا نحو التطرف والعنف, فثقافة عدم التسامح التي يتم اكتسابها أحيانا في المجتمعات العربية الإسلامية في المنزل والمدرسة وأجهزة الإعلام والمسجد والشارع تتفاعل مع وجود خطاب ديني "مسيح" ومتطرف يقدمه بعض الوسطاء في المجتمع وينبئ رؤية خاصة وتفسيراً خاصاً للمشاكل الداخلية والخارجية في المجتمعات العربية والإسلامية, ويساعد على تنمية التطرف والعنف والإرهاب بين الشباب. والوسطاء الذين يقومون بنشر الخطاب الإيديولوجي والديني المسيح الذي يحض بشكل مباشر وغير مباشر على التطرف والإرهاب وهم عديدون ويوجدون في مواقع كثيرة في المجتمع, ومن أمثلتهم بعض علماء الدين وأئمة المساجد, وبعض الأساتذة والإداريين ومسؤولي النشاط الرياضي والاجتماعي والثقافي في المدارس والنوادي وأصحاب الديوانيات والمجالس والمكتبات

والمختصين في فن الكلام وزعماء بعض النقابات والجمعيات المهنية والفنية والتعاونية والخيرية وزعماء الدور الثقافية وبعض الكتاب والمفكرين (٢).

ومن الأسباب أيضاً التعليم والتنشئة الاجتماعية على ثقافة الاستعلاء ورفض الآخر والتسفيه منه وتراجع التفكير النقدي وانتفاء ثقافة المشاركة, فضلا عن الخطابات الدينية المتعصبة التي تستند إلى تأويلات وتفسيرات خاطئة, تجانب الفهم الصحيح للإسلام ومجاوية لروح الأديان كلها من الحفاظ على القيم الروحية النبيلة التي تعتمد على المحبة والرحمة والتسامح, وتنبذ التعصب والكرهية, يضاف إلى ذلك ثلاثية الفقر والأمية والجهل التي تدفع الشخص إلى الانسياق وراء خطاب ديني مشوّه وفتاوى وتأويلات مغلوطه, وآراء ضيقة الأفق, ومناخ معادٍ لثقافة الاختلاف, وفي أحيان كثيرة تكون "المرأة" في مقدمة ضحايا التطرف نتيجة لتعثر مسيرة التنمية الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربية (٣).

ويزيد الشعور بالقهر نتيجة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية تجاه قضايا العرب والمسلمين، والتي يأتي في مقدمتها استمرار القضية الفلسطينية, واحتلال الأراضي العربية والاندفاع نحو الحلول المتطرفة خاصة في ظل تنامي دور قوى فاعلة، سواء كانت دولاً وجماعات في إذكاء التطرف, وأمام غياب قادة ورموز الفكر القادرين على مواصلة مسيرة

٣. العنف في التعامل والخشونة في الأسلوب دون التعامل بالحسنى والحوار والاعتراف بالرأي الآخر.

٤. سوء الظن بالآخرين والنظر إليهم نظرة تشاؤمية لا ترى أعمالهم الحسنة، وتضخم من سيئاتهم، فالأصل هو الاتهام والإدانة، وقد يكون مصدر ذلك هو الثقة الزائدة بالنفس التي قد تؤدي في مرحلة لاحقة بالمطرف إلى ازدياد الغير.

٥. يبلغ هذا التطرف مداه حينما يسقط في عصمة الآخرين ويستبيح دمايهم وأموالهم، وهم بالنسبة له متهمون بالخروج عن الدين، إذ تصل دائرة التطرف مداها في حكم الأقلية على الأكثرية بالكفر والإلحاد، أي إن هذه الظاهرة متكررة وليست وليدة العصر، بل وقعت في مختلف العصور وفي كل الديانات السماوية.

٦. العزلة عن المجتمع، والعزلة تؤدي إلى وظيفتين؛ الأولى تجنب المتطرفون (المنكرات) التي تملأ جوانب المجتمع وحمايتهم من أن يشاركوا في نهج الجالية، والوظيفة الأخرى تكوين مجتمع خاص بهم تُطبق فيه أفكارهم ومعتقداتهم، وتتسع دائرة هذا المجتمع شيئاً فشيئاً حتى تستطيع غزو المجتمع من خارجه، وكما هو واضح فإن الوظيفة الأولى فكرية دينية، بينما الوظيفة الأخرى سياسية حركية. وعلى هذا الأساس نستطيع رصد أغلب إن لم يكن جميع مظاهر التطرف أعلاه لدى

سابقهم من رواد النهضة والتنوير في العالم العربي، والذين قدموا اجتهادات ملهمة نجحت في المزج بين الأصالة والمعاصرة وتحديث بنية المجتمعات العربية تراجع تيار التحديث وتصاعد خطابات متممة فكرياً، متطرفة دينياً، سلطوية سياسياً، منغلقة اجتماعياً، ويضاف إلى كل هذه المعطيات الآثار السلبية للموروثات والعادات الاجتماعية والقيم الثقافية التي أنتجت تشوهات ثقافية واجتماعية وانتشار العديد من المنابر الإعلامية المحلية، والإقليمية التي تبث رسائل تحض على التطرف والكراهية، وتسيء إلى وسطية الفكر الديني المعتدل.

أما أشكال التطرف فهي تتكون من :

التطرف الديني وينقسم إلى (٤) :

١. التعصب للرأي تعصباً لا يعترف للآخرين برأي، وهذا يُشير إلى جمود المتعصب مما لا يسمح له بروية مقاصد الشرع ولا ظروف العصر، ولا يسمح لنفسه بالحوار مع الآخرين، فالمتطرف يرى أنه وحده على الحق، وما عداه على الضلال، كذلك يسمح لنفسه بالاجتهاد في أدق القضايا الفقهية، ولكنه لا يجيز ذلك لعلماء العصر المتخصصين منفردين أو مجتمعين، ما داموا سيصلون إلى ما يخالف ما ذهب هو إليه.

٢. التشدد والغلو في الرأي، ومحاسبة الناس على الجزئيات والفروع والنوافل، كأنها فرائض، والاهتمام بها والحكم على إهمالها بالكفر والإلحاد.

التطرف الاجتماعي

إن تهديد السلم الاجتماعي داخل المجتمع، ليس رهينا بانتشار الجريمة ومظاهر العنف وحدها، بل أيضا وجود تنظيمات دينية متشددة، تطلق فتاوى وآراء وأحكام دينية، تزرع معها الفتنة والرعب داخل المجتمع، خاصة مع فتاوي القتل وتكفير المواطنين وما يترتب عنها من حلية دمهم ومالههم، والتشدد في تفسير الأحكام الإسلامية، وفرضها بشكل فردي أو عن طريق جماعة دون الرجوع للحاكم والنظام السياسي. فيؤدي ذلك إلى نخر السلم الاجتماعي وضرب مقوماته، كما أن الآثار السلبية بتهديد السلم الاجتماعي داخل أي مجتمع، نتيجته واضحة وصورتها جلية، فهو من الأکید لن يحافظ على تعاضده وتزكية حالة الوثام داخله، بل مصيره التفرقة والنزاع. لذلك فإن التطرف والتشدد الديني، هو خطر على المجتمع ومصالحه، فلا يمكنه أن يخدم تطوره واستقراره، بل هو يسهم في تدهور الأمن فيه وزعزاعه. فالأمن العام يحقق الطمأنينة في النفوس، وترتفع به الهمم^(١)

التطرف الأمني

يشكل التطرف السلوكي، أكثر أنواع التطرف الديني سلبية، من خلال تحوله من التطرف الفكري المبني على الأفكار والآراء، إلى تطرف مبني على العنف والإرهاب، من أجل فرض تلك الأفكار بالقوة. وهذا النوع من السلوك، هو الذي يجر أخيرا إلى الخطر

الجماعات الدينية المتطرفة التي تحاول فرض معتقداتها على باقي أفراد المجتمع أدعاءً منها أنها تقوم بحراسة الدين وتطبيق شرائعه، وهذا يعد من أشد أنواع التطرف خطورة حيث تُجيز هذه الجماعات لنفسها تكفير فئة أخرى أو مذهب أو طائفة، ومصادرة حق أبنائها في الحياة من خلال إطلاق فتاوي التكفير وإهدار الدماء، وقد انتشرت هذه الجماعات بكثرة في الدول العربية، بعد "الربيع العربي".

التطرف الطائفي

كما أن خطر التطرف الطائفي فلا يقل عن خطر التطرف الديني، فالحركات الطائفية تعيد كتابة تاريخ الوطن والأمة لتبني تاريخاً أسطوري الأبعاد يقوم على الخطاب الإنفعالي ويستتفر الصراعات ويشعل المحن ويعلي من شأن الطائفة على حساب الوطن ويدمر النسيج المجتمعي ويشيع الفوضى والخراب. فقد غابت الهوية الجامعة التي تتقبل الاختلافات وتجعلها مصدر قوة وتتأسس على جدل معرفي بين اللغة والدين بأبعاده الحضارية، وحلت الهويات الفرعية أو الهويات القتالة، بديلاً عنها، والهوية ليست معطى جاهزاً أو جامداً، إنها تبنى وتتغير وتغتني بمركبات جديدة، كما أنها تتحول على امتداد رحلة الفرد المعرفية، لكن الهويات الفرعية تنطوي على أبعاد طائفية مدمرة^(٢).

تصادر حقوق الإنسانية الأساسية.

٤. مطلب تحقيق المصير الذي يواجه دائما بالرفض.

٥. عجز مجلس الأمن الدولي من اتخاذ موقف قانوني جاد إزاء ما يحدث من انتهاكات لبعض الفئات على مستوى العالم، مما يبرز استخدام هذه الفئات للعنف للدفاع، عن وجودها إزاء حملات الإبادة التي تتعرض لها.

٦. الصراعات العرقية في مختلف المناطق والتي تأخذ الطابع المسلح ضد مصالح بعض العرقيات، أي استخدام الإرهاب كبديل عن الحرب التقليدية بوصفه أسرع تأثيرا وأقل تكلفة للحصول على مكاسب وامتيازات سياسية على المستوى الدولي كما تؤثر الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي بشكل أو بآخر على اتجاه بعض الجماعات والدول نحو الإرهاب، والدليل على ذلك هو ظهور المنظمات اليسارية الشيوعية قصد القضاء على الأنظمة الرأسمالية بوصفها تمثل الاحتكار وانعدام العدالة والمساواة وفي المقابل ظهرت تيارات تقادم هذه المنظمات وتعتمد للحفاظ على الأوضاع القائمة في المجتمع بما يولد العنف والعنف المضاد.

في ضوء ما تقدم، يمكن ان نضع مجموعة من المعالجات التي تصب في زيادة الفجوة الإستراتيجية ما بين التطرف وكفكر والإرهاب كفعل وهي ترد في المطالب الآتية:

الأمني، من خلال تهديد أمن وسلامة المجتمع والدولة، عبر التخطيط للعمليات المسلحة، والتفجير والقتل، انطلاقا من أفكار جهادية، بغية الوصول إلى إقامة الدولة الإسلامية، أو إعلان الولاء لتنظيمات إرهابية خارجية، كما وأن الأثر الأمني، يمتد خطره إلى كل المستويات الأخرى، إذ أن زعزعة استقرار الدولة وأمنها، تكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد الوطني من خلال هروب المستثمرين ورؤوس الأموال خوفا على مصالحهم الاقتصادية، فضلا عن ضعف المردود السياحي، وتعرض مؤسسات الدولة خاصة ذات البعد الخدماتي ومصالح المواطنين الى الضرر نتيجة الهجمات الإرهابية (٧).

أسباب الإرهاب وإشكاله

يمكن استنتاج العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تنامي الإرهاب والسلوكيات الخطرة في المجتمعات فهي متعددة وتتجلى في .

١. الجهل بين الأفراد والجماعات ومماسه بعض الدول للإرهاب من الأعلى .

٢. الفقر والبطالة التي يعاني منها الناس وأحيانا التعمد من قبل الدولة في خلق هذه الحالة بهدف التخلص من عرق أو جماعة معينة غير موالية للنظام السياسي القائم.

٣. الظلم والعدوان، واستعمال القسوة ضد البشر وخصوصا في الأنظمة الدكتاتورية التي

المطلب الثاني : المعالجات الفكرية

قد يكون مهماً أن ندرك مجموعة من الأفكار الأساسية تجاه موضوع الإرهاب فهو قديم ، وكما اعدت قضية الإرهاب من المشكلات التي طالما لحقت بالمجتمعات لاسباب مختلفة ومتداخلة ، تسبب في تدمير بنى المجتمعات واسس استقرارها ولعل عصرنا الحاضر من اكثر العصور التي ابتليت بها المجتمعات بانواع جديدة من الإرهاب ، لم تشهدها اكثر الفترات التاريخية ، وشغلت جميع دول العالم في الوقت الحاضر ، وبعد العمليات العسكرية الموجهة ضد الارهاب وتحقيق النصر العسكري عليه في العراق والعمل بروح الفريق لكافة القوات الامنية (الجيش العراقي ، الشرطة الاتحادية ، جهاز مكافحة الإرهاب ، الحشد الشعبي والعشائري، قوات البيشمركة) وبمساندة التحالف الدولي كان لابد من وضع معالجات لفكر داعش المتطرف بشكل مكمّل للمعالجات العسكرية ومنها^(٨) :

١. الاظهار الفعلي لقضايا التسامح والمحبة واحترام حقوق الانسان في الفكر الاسلامي من خلال توحيد الخطاب الديني بين الطوائف والابتعاد عن الاسلام السياسي او المتشدد في المواقف المتعلقة بالحياة العامة والسياسية .

٢. العمل على مواجهة طرق التفكير التي تؤدي الى التطرف من خلال طرق ووسائل تعليمية مبنية على مناهج علمية حديثة وتحاكي

الا افكار التي تؤدي الى بناء المجتمعات السلمية المتطورة والابتعاد عن آراء وأفكار المتعصبين ودعم أفكار المحبة مابين الاديان .

٣. مواجهة الفكر المتطرف من خلال وضع خطط آنية ومستقبلية مبنية على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية والثقافية .

٤. الاشتراك الفعلي لوسائل مكافحة التطرف والارهاب فكربا مع الوسائل العسكرية والاعلامية والقانونية .

٥. تفعيل دور الرأي العام حول القضايا المتعلقة في الغلو بالتطرف سواء على مستوى التفكير الديني والسياسي والاجتماعي والثقافي والاجتماعي .

٦. مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجابهة التفكير المتطرف من خلال اللقاءات والمحاضرات والمعارض الفنية والترفيهية والرياضية التي تجتذب الشباب وتحقق رغباتهم

٧. معالجة التطرف الفكري العقائدي من خلال توجيهه عن طريق الدروس اليومية والخطب الاسبوعية في دور العبادة .

المطلب الثالث : المعالجات القانونية

تعددت وازدادت أنشطة الجماعات الإرهابية في العصر الحديث فلم تعد تقتصر على شراء الأسلحة والمعدات وغيرها من الأدوات

والوسائل التي تستخدم في ارتكاب الجريمة الإرهابية ولكنها شملت أموراً شتى كانت التشريعات الدولية والوطنية حريصة على امتداد تجريم عمليات الأنفاق إليها بقدر المستطاع , وشهدت الأفكار الإرهابية تطوراً ملحوظاً كونها من قبيل الصور الإجرامية المستحدثة والتي تعد نتاجاً للتطور الذي شهدته المجتمعات ، التي هزت العالم وغيرت كثيراً من أوجه العلاقات الدولية بمختلف المجالات، إذ تطورت صور الإرهاب انعكاساً لتقدم المجتمعات وتطورها بعد التقدم التقني والتكنولوجي، والطفرة الكبيرة في وسائل الاتصال الحديثة على المستويات كافة، حيث ساهمت الأخيرة بدور كبير في بث كثير من الأفكار الإرهابية^(١).

باتت تشكل جرائم الإرهاب بصفة عامة، وجرائم الأفكار الإرهابية أحد التهديدات التي لها مخاطر كبيرة والتي تهدد كيان الدول والمجتمعات ، ولذلك اهتمت التشريعات العراقية سواء على المستوى الدستوري أم القانوني وغيرها من التشريعات المقارنة بمكافحة الجرائم الإرهابية المادية والأفكار كافة التي تبثها الجماعات الإرهابية، والسعي نحو إقرار المسؤولية القانونية ضد مرتكبيها ، علاوة على المسؤولية الدولية أن وجدت . وعلى أساس ذلك يقوم التنظيم الإرهابي على عنصرين أساسيين هما: العنصر البشري والعنصر المالي(التمويل)، فضلاً عن ذلك فإن

الفكر المتطرف يمثل الجانب المعنوي لأي تنظيم إذ تساهم السيطرة الفكرية المتطرفة على أعضاء التنظيم الإرهابي إلى اتجاه العديد من الشباب للقيام بجرائم إرهابية تكلفهم وأرواحهم في أحيان كثيرة^(١٠) .

المعالجات القانونية على المستوى الوطني :

تناول المشرع العراقي مكافحة الأفكار الإرهابية على الصعيد الدستوري والقانوني ، وقد حرص الدستور العراقي الصادر سنة ٢٠٠٥ على مكافحة الأفكار الإرهابية كافة ومدلولاتها المختلفة التي تحث على التطرف الفكري ، وهو ما أكدته المادة (٤٢) من الدستور (لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة) ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة (٣٧) منه على أن (تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني) ، والمادة (٣٨) على أن (تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والأداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل). كما تضمنت الفقرة أولاً من المادة (٧) حضر كل كيانٍ او نهجٍ يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير أو التطهير الطائفي^(١١) .

وساهمت كثير من القوانين والتشريعات العراقية ، بالعمل على مكافحة الأفكار الإرهابية ، مثل قانون المطبوعات رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨ المعدل ، قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل ، قانون الإرهاب رقم (١٣)

لسنة ٢٠٠٥ المعدل , قانون إصلاح النزلاء رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ المعدل .

كما وساهم قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ في السعي نحو مكافحة الأفكار الارهابية، إذ نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه على انه: (تعتبر بوجه خاص الافعال التالية من جرائم امن الدولة كل فعل ذو دوافع ارهابية من شأنه تهديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع ويمس امن الدولة واستقرارها او يضعف من قدرة الاجهزة الامنية في الدفاع والحفاظ على امن المواطنين وممتلكاتهم وحدود الدولة ومؤسساتها سواء بالاصطدام المسلح مع قوات الدولة او أي شكل من الاشكال التي تخرج عن حرية التعبير التي يكفلها القانون) .

المعالجات القانونية على المستوى الإقليمي والدولي إن مكافحة اعلام داعش الارهابي وفكره جماعياً تتطلب التعاون والتنسيق بين الدول على أعلى المستويات كما تتطلب الاستعداد التام لتبادل الاستخبارات والبيانات الأمنية القائمة على التعاون الدولي، وتبني القرارات الصادرة من هيئة الأمم المتحدة لتطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب ، وينبغي مكافحة اعلام داعش وفكره اللجوء الى قرارات مجلس الأمن المرقمة ٢١٥٠ - ٢١٧٠ - ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٢٢ - ٢٣٣١ (٢٠١٦)

و ٢٣٤١ - ٢٣٤٧ - ٢٣٥٤ - ٢٣٦٧ - ٢٣٦٨ - ٢٣٧٠ - ٢٣٧٩ (٢٠١٧) .

اما على المستوى الاقليمي والعربي فقد صادق العراق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بموجب القانون الرقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٨، والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المصادق عليها بالقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٣ .

المطلب الرابع : المعالجات الإعلامية :

ان الاعلام عملية بث للمعلومات تستهدف احداث تأثيرات متباينة بين الجمهور المستهدف باستخدام الوسائل المتاحة ضمن نطاق زمني معين مع وجود تصورات حول طبيعة ردود الافعال اذ تعد عملية متكاملة تتضمن مدخلات واجراءات ومخرجات وتغذية عكسية ضمن نطاق البيئة المفترضة ويجب ان يكون هادف لاحداث تأثير نسبي مع تشخيص الجمهور المستهدف . إما الأساليب والطرق لمعالجة التطرف فهي :

التحصين الإعلامي المضاد :

أصبح الإعلام الوسيلة الأساس الذي تستخدمه الجماعات الإرهابية في الترويج لعقائدها المتطرفة و لتجنيد المتعاطفين مع أفكارها , وليس لمنطقة جغرافية محددة ولا لشريحة معينة او لمكون معين وإنما يروج لها عالميا وللشرائح والمكونات كافة, وقد رأينا

شقين في كل حرب ، شق عسكري يتمثل باستخدام الخطط والجنود والاسلحة ، وشق اعلامي ودعائي يتمثل بالحرب النفسية التي تسير متوازية مع العمل العسكري ، إذ يمكن ان يسهم الجيش الالكتروني في استباق الاشاعة قبل ان تأخذ تأثيرها في المجتمع و توجيه جيوشها الالكترونية لمواجهة (عصابات داعش الارهابية) اعلاميا ودعائيا ، وبالإمكان الافادة من خبرة التحالف الدولي اذ ان لديهم خبرة وباع طويل في الحرب الالكترونية ، فعلى سبيل المثال وبتاريخ ٢٠ / ٢٠ / ٢٠١٧ قام فريق التواصل الالكتروني الامريكي بنشر خبر على موقعه في الفيس بوك وهو (طائر تويتير الداعشي نقص جناحاته وينتف ريشه كي لا ينشر الحقد والكرهية ولا يدعو للموت والخراب) حيث تم اغلاق (٣٦٠,٠٠٠) الف حساب داعشي على تويتير (١٤) .

الخاتمة

ان القضاء على ظاهرة التطرف بمختلف اشكاله وصوره وأساليبه امر مرهون بالمقام الاول بالوقوف على الاسباب والدوافع الكامنة وراءه ، إذ اثبتت الدراسات ان التطرف ذو نتائج كارثية واثار خطيرة على الدول كافة وندعو الدول كافة للوقوف صفاً واحداً ضد جميع اشكال التطرف والارهاب ونبذ كل اشكال التعصب والانغلاق الفكري، وأن مكافحة التطرف يحتاج الى وقت يتطلب كسب ثقة الفرد

كيف أن رسالتهم عبر الإعلام وصلت إلى قلب المجتمعات الغربية و شهدنا ظاهرة لافتة للنظر هي التحاق مواطنين من بلاد اجنبية شتى بصوف (عصابات داعش الارهابية) ، وهذا يتطلب القيام بدور فعال في مواجهة الإرهاب بشكل (معرفي و تنويري) ، والدور المعرفي يتمثل أساسا في التشخيص الدقيق لظاهرة الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع حتى تتبين أبعاده المختلفة ، و بناء على هذا التشخيص يمكن وضع سياسة متكاملة لمواجهته ، ومن ناحية ثانية لا بد للإعلام العربي على وجه الخصوص من معالجة موضوع تجديد الخطاب الديني بوصفه ضرورة حتمية في مواجهة الثقافية للإرهاب (١٢) .

إستراتيجية إعلامية وطنية :

محاربة توجهات عصابات داعش الارهابية وتفنيد أيديولوجيتهم وأفكارهم المتطرفة واستخدام الإعلام من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بحرفية للوصول إلى الشباب لإثارة شكوكهم حول أهداف التنظيم الخبيثة من استقطابهم ، من خلال بناء استراتيجيات اعلامية يجب ان تكون فعالة من خلال خطة ترشد الجمهور للتفاعل مع الاعلام بإيجابية ، كما انها تساعد على ضمان ان تكون الرسائل الاعلامية متماسكة ومنظمة وهادفة (١٣) .

بناء جيش الكتروني إعلامي :

ضرورة اعطاء الجانب الاعلامي والدعائي اهمية كبيرة في الحرب ضد (عصابات داعش الارهابية) ، اذ ان هناك

والمجتمع ودعم قطاعاته الواسعة ويعني بذل جهود ضخمة لبناء مؤسسات الدولة من خلال برامج التشريع والإصلاح والمصالحة الوطنية والتي تعد جزءاً من الجهد الشامل لمكافحة التطرف العنيف في البلاد .

المصادر

١- عبد الحميد صيام ، مانيفستو حول جدلية العلاقة بين العنصرية والإرهاب: دعوة للحوار، مجلة القدس العربي، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٥ .

٢- محمد حنين علي المعاضدي، التطرف والإرهاب أسباب ومعالجات الحوار المتمدن العدد ١٢٥٣-١٩/٠٢/٢٠١٣ .

٣- نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية، (دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٨)، ص٢٣ .

٤- أدونيس العكرة ، الإرهاب السياسي، (دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٣)، ص١٣٦ .

٥- جان بودريار- روح الإرهاب – مجلة الفكر العربي المعاصر عدد ١٢٠-١٢١-ص٨ .

٦- روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام، (دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٩)، ص٣٤ .

٧- جمال نصار، نظرات في الفكر والسياسة، المركز الحضاري للدراسات المستقبلية، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص ٢٢٥ .

٨- أحمد فلاح العموش ، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، ضمن أعمال ندوة تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض ، ١٩٩٩ ، ص ٩٨ .

٩- علاء شنون مطر، مفهوم الإرهاب الفكري في الفكر الإسلامي والعقلية الغربية، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، العراق، العدد ٤١، سنة ٢٠١٦ .

١٠- عصام سليمان، اللهجات العامية في وسائل الاتصالات الالكترونية، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد ٢٠٠٠ .

١١- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

١٢- عبد العزيز بن سلطان الضويجي ، التخطيط الاعلامي ودوره في مواجهة الكوارث والازمات ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٤ .

١٣- محمد حمدان ، الحرب الناعمة ، بيروت ، ط١ ، دار الولاة للطباعة ، ٢٠١٠ .

١٤- علي عبد الفتاح ، ادارة الاعلام ، عمان ، الاردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ .

داعش بعيون عراقية الفعل ورد الفعل

أ.م. رقية اياد احمد (*)

ظهور هذه العناصر والبحث في كيفية واسباب جذب الافراد وانخراطهم في هكذا مجموعات اجرامية. اما القسم الثاني فقد صب في استراتيجية وسياسة هذه الجماعات وماهي ردة فعل الشعب تجاهه او المنطقة المسيطر عليها من قبلهم وكيفية استدراج الافراد لخدمتهم والاندماج معهم سواء بالعمل او المصاهرة لاسيما مع الشعب العراقي .

اخيرا المحور الثالث ويهدف الى البحث في وسائل الاعلام العربية والعالمية وماهو دورها في انتشار او تقليص هذه الجماعات وموقفها من الحرب القائمة ضدهم .

ويُختم البحث في النتائج التي يمكن الاخذ بها للنهوض بالافكار التي مازالت مؤيدة للوجود الداعشي او على الاقل ليست معارضة له.

من هم داعش

بعد ان مضى عام ونيف على ارجاع الموصل لاحضان العراق ، واستقرت المنطقة لانقل

المقدمة

كل مامر ويمر به العراق من احوال ارهابية اجرامية فتكت بالعراق واهله ، لم تكن في حقيقة الامر الا نتيجة حتمية للظلم الواقع على الشعب سواء من الحكومات المتعاقبة التي لا تتمتع بمفاهيم سياسية واعية لخدمة الشعب ، وارضائه عن طريق العدل والاعتدال في توزيع الثروات ، كون المنطقة اولا وقبل كل شيء تتمتع بمخزون نفطي هائل مما يتيح لها ولشعبها العيش برفاهية واكتفاء ، مما يؤدي الى انتشار الامن بصورة مرافقة للازدهار الاقتصادي ومن ثم الثقافي وتأتي تباعا كل مرافق الحياة ، كل ما تقدم واكثر من الاسباب التي تؤسس لظهور واحتضان الجماعات الاجرامية على اختلاف مسمياتها .

قسم البحث على ثلاثة محاور ، اهتم اولها بالبحث في ماهية هذه الجماعات وكيف خدمتها التسمية التي اطلقت عليها مثل (الارهاب _ داعش) ، وماهي الاسباب التي دعت الى

(*) كلية اللغات - جامعة بغداد

بشكل نهائي انما لم يعد لداعش من اثر ، الا في بعض الجيوب المنتشرة على الحدود العراقية السورية ، وهي لاتعدو ان تكون مخابيء قديمة كان يستخدمها داعش مثل خطوط خلفية او خنادق تأويه بعد أي هجمة مضادة من قبل الجيش ، او بالاحرى بعد هزيمته في الموصل والانبار ، ووفقا لما تقدم وبعد ان وضعت الحرب اوزارها ، بدت الصورة اكثر وضوحا عند العامة من الشعب فضلا عن المسؤولين واصحاب القرار ، ونبدأ اولا بالتسمية وصولا الى الفكر والاهداف . لعل تسمية داعش بالمجموعات الارهابية تنطوي على كثير من الفهم الخاطيء على نحو ما ، ذلك ان الاعلام يطلق تسمية الارهاب على هذه التنظيمات الاجرامية او تلك ، وهو في الحقيقة يروج لها لاعليها ، بلفظ الارهاب المأخوذ من الاية الكريمة ”ترهيون به عدو الله وعدوكم يعطيه الشرعية بصورة علنية وان احتوت على مغالطات تحاول الصاقه بالاسلام عنوة ، بالرغم من ان الاسلام دين يقدر الانسان بوصفه قيمة عليا ويعمل للحياة مثلما يعمل للموت . اذن نحن امام المشكلة الاولى مشكلة التسمية ، وقد تكون من اعقد المشكلات التي تواجه المفكرين والاعلاميين على حد سواء ” لارتباط الارهاب بالبيئة التي تولده وتعمل على اتساع نطاقه وانتشاره سواء كانت بيئة محلية او دولية فالفعل الارهابي لاينطلق من فراغ انما يرتبط بهوية الاطراف القائمة به فضلا عن السياق السياسي والاجتماعي والفكري

الذي ينطلق منه والذي يختلف من لحظة تاريخية الى اخرى^(١).

ولاننا اعرف باللغة العربية وتعدد توصيفاتها ومدلولات الفاظها ، فأن لفظة ارهاب لصيقة بالتخويف أي انها تعتمد على الوقع النفسي اكثر من كونها تحتوي على كل الاعمال الاجرامية المرتبطة بداعش من سلب ونهب وقتل وتهجير ونخاسة واغتصاب ومصادرة اموال..... الخ ، في حين ان كلمة ارهاب تعني ” تركز الاثر كله في الاثر النفسي الذي ينتهي ويرتد في نهاية المطاف الى الحالة الادراكية للمتلقي^(٢).

اذن اذا كان تنظيم داعش يمارس كل ما ذكر انفا ، فالاولى تسميته بالتنظيم الاجرامي وليس التنظيم الارهابي ، ولنرجع بالذاكرة الى بداية الازمة والاحتقان الحاصل مع هجمات ١١ ايلول وبدء الحرب الاعلامية الباردة وانتشار تسمية الهجمات الارهابية الذي قد يكون قد تسرب واتسع تداوله مع الترجمات الفورية قيادات ذات توجه فكري تكفيري ونحن امام ازمة التسمية نجد ان تنظيم داعش عرف بانه ” تنظيم مسلح ارهابي يتبنى الفكر السلفي الجهادي التكفيري ويعرفون انفسهم ب(تنظيم الدولة الاسلامية) اذ كانوا يسمون انفسهم (تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام) الذي يعرف اختصارا بداعش وهي مجموعة من المرتزقة تعمل تحت قيادات ذات توجه فكري تكفيري ولها علاقات استخباراتية مع بعض الاطراف المتصارعة في المنطقة^(٣)،

وقد تبنت هذا التعريف معظم القنوات الفضائية الكبرى ممن لهم اليد الطولى في التأثير على المستمع والمشاهد العربي خصوصا والعالمي عموما ، لذلك اصبح من الصعب تغيير هذا التعريف المتداول ، غير اننا نستطيع ان نخرق هذا التعريف مبدأياً بتسميته ب(التنظيم الاجرامي) او (التنظيم القاتل).

ولاننكر ان التنظيم الاجرامي لداعش قد بدأ اراهيبا اذا سلمنا ان "الارهاب حالة نفسية او رد فعل نفسي على عمل قد لا يكون ماديا أي يتركز الاثر كله في الاثر النفسي الذي ينتهي ويرتد في نهاية المطاف الى الحالة الادراكية للمتلقي^(٤)، كما لاننكر مدى تأثيره الذي يعمل عمل السحر على عقول كان من المفترض بها ان لاتستسلم ببساطة لمثل هكذا ميول اجرامية مثلتها داعش وغيرها من التنظيمات .

وإذا كان التنظيم قد ابدى براعة في التأثير وادواته ، فهناك من يتحمل تبعه اجرام التنظيم بالانتماء له ومسارته اما قناعة باهدافه وفكره واما خوفا منه واما طمعا بما يغنم ، ومن المثير ان فكر داعش كثيرا ما يجد صده عند طبقة المثقفين باستخدامهم كقيادات وايضا عند طبقة المراهقين من ذوي العواطف الهشة وغير المستقرة ، فيخلق بذلك طبقة من المتعصبين والمتشددين والمروجين لاهداف داعش واكبر حجة كان يسوقها لمثل هؤلاء ، ان التنظيم هو الوحيد الحامل للواء الاسلام ومبادئه .

وبتصوري المتواضع اعتقد ان الانضمام

لداعش سببه الوحيد هو الاحباط الحاصل في حياة الفرد ، وعدم قدرته على تغيير واقعه المتردي يوما بعد اخر ، وهذا ما دعا للتنظيم الى اختيار الموصل والانبار المعروفتين بتشدهما الديني قاعدتان لاحتضانه و انطلاقه ، بوصفهما نقطتا الضعف التي استطاع التنظيم وضع اليد عليها وبكل سهولة ، ودون تقديم الخسائر ، الا بعد الدخول بمواجهات عسكرية مع الجيش الحكومي ووقوع المعركة على الارض .

لاشك ان حرب داعش حربا فكرية قبل كل شيء ، استغل بها جانب " الجهل سواء كان جهل الافراد او الجماعات او جهل قيادة الدولة التي تمارس (ارهاب الدولة) والفقير والبطالة الذي يعاني منه الشخص او الاشخاص او الجماعات او قيام الدولة بتعمد خلق ظروف الفقر والبطالة بهدف ابادة الجنس البشري او الاشخاص او الجماعات^(٥) ، وهنا نتعرض لجانب خفي هو تعمد الدولة ابادة شريحة خاصة من المجتمع يقطنون منطقة ما ، بهدف تغيير طوبوغرافي متعمد .

وهناك ايضا استبعادا متعمدا لقيادات سابقة في الجيش العراقي ، ومنتفذة في الحكم ، تعمدتالحكومات اللاحقة ابادتها عن طريق خلق كافة الاسباب والظروف لدفعها للاندماج مع التنظيم ، مما يجعل المنطقة في تازم دائم وتذمر مستمر بسبب سياسة القمع هذه ، مما يجعل الحرب حرباً سياسية مجتمعية ولاسيما

بعد ان استطاعوا اختراق النسيج الاجتماعي .

وسواء بدخول داعش النسيج المجتمعي قسراً او طوعاً ، ام بخروج داعش وترك عوائلهم لمصير مجهول ، تتحول الحرب من صراع بين جيشين مرئيين بأسلحة عينية ، تتحول الحرب الى تحطيم النسيج الاجتماعي لمنطقة ما ، وهذا ما عبر عنه برتران بديع في كتابه زمن المذلولين ، يقول فيه ” لقد حل صراع المجتمعان محل صراع الدول وجيوشها واصبح العنف الدولي اجتماعيا ولم يعد للعنف علاقة كبرى بالحدود بل راح يشكل استمرارية متعلقة بين الداخل والخارج ويرتبط بحالة الحرمان وإذ ان العنف الاجتماعي منتشر ومتشظ لايمكن لمنطق الدولة ان يمسك به ويحتويه (٢)، واذا كان التنظيم قد حصل على نوع من الترحيب من بعض اهالي الموصل مع بداية دخوله اليها فذلك راجع الى الاحباط الذي اصاب الاهالي اولا ، لاسباب انفة الذكر ولان الموصل اصلا ارضا وافرادا يضربون بجذورهم الى بداية ظهور الديانات سواء المسيحية ام الاسلامية فكان التنظيم ذكيا في استغلال هذا الجانب جانب الالتزام الديني ، لكن ما حصل وقلب الامور وجعل اهالي الموصل والانبار طبعاً ، هي ازدواجية التعامل من جهة التنظيم الاجرامي ، فهو تارة يدعو الى الالتزام بتعاليم الاسلام واخرى يستولي على البنوك ويسرق عقارات المواطنين ، ويتوعد كل من لم يدع من الاهالي بمزيد من القسوة والقتل والتهجير ، مما فجر الوضع

فصار الموصليون يستنجدون بالحكومات العالمية للخروج من الازمة .

التأسيس للتنظيم والايقاع به :

يبدو غريبا ان امريكا وهي المسيطر الاكبر على العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتواصلها ، قد خدعها التنظيم ودخل متسللا الى سوريا والعراق ، والاغرب من ذلك ان امريكا بعد ان حاولت التدخل ، تدخلت لكن بتؤدة وحكمة ، وحتما الامر مثير للسخرية ، لتبقى المصالح هي الامر النهائي في ختام الامر ، ويبقى العدو المشترك(تنظيم داعش) فيما يتفق المتنافسون على اجراء الحرب ضد هذا التنظيم ولكن يبدو ان حماسة كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا تتفاوت بحسب قراءة المصالح المحركة للطرفين(٣).

ولننظر كيف اسس التنظيم نفسه وروج لها ، اذ ان بداية التأسيس كانت مع تنظيم القاعدة واحمد بن لادن، وبداية رد الفعل تأتي بعد ضرب برجي التجارة ، اما كل مامضى من تمدد ترافقه تحركات مشبوهة ، كان على مرأى ومسمع من امريكا لخلق حجة اخرى تحارب بها الشرق ، هذا ما اثبتته الاعلام المرئي وباختصار ، اما اذا دخلنا في مضامين التنظيم وتأسيسه ، فأن اول ما يلفت الانتباه ان التنظيم لم تكن له حرب على ارض الواقع وان الدعوة للدخول في صفوفه بدأت بالترويج على القنوات الفضائية الكبرى ثم قنوات التواصل الاجتماعي ، ومازالت ، أي اننا امام حرب

السياسية إذ يروج تنظيم ما يعرف بالدولة
الإسلامية لايدولوجيا سياسية^(٩).

اذن نحن امام مؤسسة اعلام حربية لها
ايدولوجيا خاصة تتميز بالهجوم واصدار
البيانات تقوم على المساومة ، هدفها جمع المال
لتؤسس دولة من مكون انساني له مثله الخاصة
والمرشنة لكل شيء، اذ يضمن التنظيم لنفسه
البقاء .

اننا في العراق نتلمس كل ما سبق واقعا ،
فعندما استولى التنظيم على الموصل ، صادر
المؤسسات الحكومية ، واستصدر لها اوراقا
تحمل اسم الدولة الاسلامية ، لابل ان لوحات
السيارات ايضا تحمل اسم الدولة الاسلامية
، مما يعني ان كل ماسبق كان مخطط له ،
هذا يدل على ان قيادات التنظيم لم تأت من
فراغ ، ولذلك جاء عملها منظما غير متخبط ،
لاعتمادها قيادات مؤهلة اصلا ، ذات ماض
عسكري مميز ، مما ادى الى دخول المدينة
بسلاسة وارضاء اهلها ، وطمأنتهم وامساك
الارض بكل السبل ، ثم العمل على تحقيق
اهداف التنظيم لاحقا ، ولعل ابرز ما اعتمده
التنظيم هو ” اسلوب الاشاعة في بث قوانينه
إذ يقوم عناصره ببث اشاعات قبل تطبيق او
فرض أي قانون وتكون هذه الاشاعات بالونات
اختبار لمعرفة مدى تقبل الناس للامر وكان
يرافق الاشاعة كتب توزع على الجوامع
الا انها غير ملزمة في البداية ليقوم التنظيم
بعد ذلك بفرض تعليماته بالقوة بعد ان تأخذ
الاشاعة مداها في المدينة^(١٠) .

افتراضية تكمن قوتها في اجتذاب المزيد من
المؤيدين والمناصرين كل ما حصل يقع في
اطار الكلام فقط ، كان هذا مع بداية التأسيس
واتصور ان الخطورة تكمن خساراتها ، بذلك
نجد تفسيرا واضحا في تهيئة العقول قبل
الارض لكي يجنب نفسه (التنظيم) الدخول
في حرب يخوضها على الارض ، لذلك كان
يبحث عن مكان صالح يستخدمه كبداية انطلاق
للتنظيم وربما عاصمة له ، وبالتحديد ارضا
رخوة لكي تكون السيطرة عليها سهلة وانسيابية
، وليس ارضي من بعض سوريا وشعب يعاني
ضغط النظام ومصادرة الحريات ، اما العراق
فلا مزيد من التوضيح اذ لا يوجد اوهن من بقايا
بلد محتل .

واذا وضعنا نصب اعيننا فكرة ان ”
الاستراتيجيات التي تقوم عليها ظروف هذا
التنظيم هي البحث عن المزيد من التوسع
وان اخفقت في جانب فانها تبحث عن بيعات
اعلامية^(٨) كبيرة تعوض بها خساراتها ، بذلك
نجد تفسيرا واضحا لتحركات داعش . ، فضلا
عن التمدد على ارض الواقع والاستيلاء على
المزيد من المدن فان اعلانات التنظيم تحاول
ان تحقق لها نوعا من الاطمئنان والثقة عند
مؤيديها ولجلب المزيد من المؤيدين ، ولا بد
ان نذكر هنا ان حرب التنظيم في حقيقة امرها
حرب مساومة قائمة على (الفعل ورد الفعل)
لذلك ف” ان فهم الجاذبية الايدولوجية لتنظيم
الدولة الاسلامية امر ضروري للاحق الهزيمة
به ليس من الناحية العسكرية وانما من الناحية

ثم بدأ التنظيم بوضع قوانينه الخاصة مستهدفاً قطع الموصل التام عن العراق ، وطرد كل من لا ينتمي للإسلام فضلاً عن تهجير وسيي لكل قومية غير عربية ، بحجج ايات اقتطعها التنظيم من القران ووظفها لضعيفي الثقافة من العامة لاقتناعهم بكل الجرائم الحاصلة من التنظيم ، وبذلك نجح في تمزيق النسيج الاجتماعي للموصل ، مما يضعف المواطنين والمدينة تدريجياً ، ثم قطع الاتصالات بكل اشكالها ، واذا كان هناك ثمة اتصال فهي مجرد اعلانات تبث لصالح التنظيم ، تشكل هذه الاعلانات والافلام الوثائقية احد اهم وسائل الترويج لداعش ف" لقد اوجد داعش مكانا له في شبكات التواصل ، باحثا عن نشر هويته ولديه مقومات عديدة ليجد اتباعا له في الفكر والعقيدة وهذا يعني ان الحرب على داعش هي حرب معلوماتية واعلامية قبل ان تكون عسكرية وفضلاً عن هذا فاي غفلة من أي من الطرفين ستكون وخيمة^(١١).

ولنقف قليلاً عند كلمة غفلة وماتعنيها وعند عاقبتها وخيمة وماتعنيها على الارض ، معلنين مبدئياً ان التنظيم لم يجد من يردعه عسكرياً واعلامياً ، وهذا ما شجعه على الاستيلاء على الكثير من الاراضي حتى وجدناه على مشارف العاصمة بغداد وفي المحور التالي سوف نبحث عن ماهية رد الفعل على التنظيم وكيف حورب ومتى .

ومن اللافت ان نعترف ان الايقاع بالتنظيم

ليس سهلاً ، فضلاً عن مؤيديه وامساكه بزمام الامور على الارض بقوة ، فان المؤيدين له في الخفاء اقوى .

الاستراتيجية الاعلامية العربية والعالمية :

أصبح الاعلام بكل وسائله وهو يكرس لمحاربة داعش ، يستخدم الدعاية للسياسي الفلاني او المحلل الفلاني ، والترويج لفكرة سياسية او طائفية معينة ، يراد من كل ماسبق تفتيت ما تبقى من المجتمع العراقي ، وتغيير الطبيعة المجتمعية المتعددة الطوائف ، لذلك صارت المعارك التلفزيونية اشبه بمقاطع تلفزيونية سرعان ماتنتهي بانتهاء بثها ، وبعد ان تكون قد زرعت مازرعت من فتنة .

واذا اعتمدنا قول الدكتور جمال زرن « يغلب اليوم على تحليل مخرجات الاعلام العربي طابع عاطفي سطحي لا يرقى الى معايير البحث العلمي بل هو في الغالب استجابة حينية لرهان سياسي او امني سرعان ما تتراجع قيمته مع اهتمام رجل الامن او السياسة به^(١٢).

نستنتج من القول السابق ان الاعلام بكل مفاصله تعامل مع التنظيم بعد احتلال الموصل والانبار واجزاء من سوريا ووصوله الى بغداد ، تعامل ببرود غير متوقع فلا يتعدى موقفهم من اعمال التنظيم الاجرامية سوى ترديد(استنكر ، شجب ، ادان ...) وفي حقيقة الموقف ان المؤسسات الاعلامية ليست الا ابواقا معتمدة تتجاذبها المواقف السياسية الكبرى لطرفي العالم

الامنية والسياسية فمن الناحية الامنية ادى هذا الهجوم الى فضح هشاشة المؤسسات الشرطوية في المدينة وكشف خورها وضعفها اما على الجانب السياسي فقد كانت تداعيات هذا الهجوم اشد وطأة إذ اضطرت حكومة نينوى المحلية الى طلب المساعدة العسكرية من قوات البيشمركة الكردية (١٤).

هذا ولا زالت الحكومة العراقية تأخذ وضع المتفرج الساكت وليس المعلق ، فلا ادانة ولا تأييد لابل ان بعض الجهات المتحزبة مدعومة ببعض المتنفذين حاولوا استغلال الموقف ببث اشاعات لاصحة لها ، الغرض منها اشاعة الفتنة والدعوة الى الطائفية وكأنهم يعملون لصالح التنظيم لاعليه ، من هذه الاشاعات ان اجرام داعش موجه ضد الطائفة الشيعية وانه يبحث عن الافراد الشيعة ويحاول قتلهم والتكبل بهم وبأسرهم على غرار ما فعل باليزيدية والمسيح وباقي الاقليات ومن كل من يعارضهم من اهل الموصل ، وفي حقيقة الامر ان السنة هم هم من عانوا من التنظيم فلا ننس ان المناطق المستهدفة للتنظيم هي الموصل ذات الاغلبية السنية ، اذن ما يبث من دعايات ليست الا تفرقة طائفية من نوع اخر واثارة طائفية لطلما تربص لها العملاء ،، اذ يبدو ان خيارات اللاعبين بشكل خاص تتجه نحو زيادة التعقيدات الداخلية واضعاف التجانس الاجتماعي داخل العراق ، اذ ان «سياسات التوحش التي تمارسها جماعات داعش في الانبار والموصل تدفع نحو مزيد من التباعد

روسيا وامريكا ولان التنظيم في حقيقته تنظيم امريكي_ روسي يخدمهم في تحطيم اطراف القوى في العالم العربي ولا بد للعراق ان يكون له نصيب الاسد مما يحصل ، ويبقى الموضوع الأهم ان الدول الكبرى لم تصب بسوء يذكر ، وان كل ما يردده زعماء العالم مجرد شعارات فارغة فـ“ ببساطة شديدة تقول كبيرة المدعين فاتو بينسودا في المحكمة الجنائية الدولية في ٢٠١٥/٤/٨ انها غير مستعدة بعد لفتح تحقيق في الجرائم التي يتهم تنظيم الدولة الاسلامية بارتكابها في العراق وسوريا ومن بينها جرائم الابدادة لانها لاتملك الصلاحيات القضائية للقيام بذلك (١٣).

ان موقفاً اعلامياً عربياً وعالمياً يمتاز بكل ما سبق لا يمكن اعتماده في مطاردة التنظيم وهزيمته او اختراقه على اقل تقدير ، ولان السياسة الجديدة المتبعة في الحكومة الامريكية تقضي بعدم دخولها في حرب اخرى بعد خوضها الحرب على العراق ، ذلك انها ليست على خط المواجهة المباشر او بمعنى ادق ليس هناك من ضرر مباشر بالمصالح العالمية ، ولان نتائج الدمار الواقع على العراق يصب في صالح الدول الكبرى برعاية امريكية حتما ، ولاسيما وانها (حرب التنظيم) حرب اباداة وفتنة فهي الهادئة الصاخبة لابل ان الاعلام المحلي يتعمد اخفاء الحقائق ولا اعرف سببا محددًا لذلك ، منها مثلا تجاهلها لاحداث ٢٠١٤/١١/١١، اذ ” كان لها تداعيات خطيرة على الوضع في مدينة الموصل من الناحيتين

بين المكونات الاجتماعية وتعيد رسم الحدود النفسية للشعور بالموطنة حيال الهويات المنتشرة في العراق وهذا ما يساعد في اضعاف استمرار التماسك الاجتماعي^(١٥).

اما بعد وقوع المعركة على ارض الواقع وتحشيد الجيش الحكومي وبناء العشائر والحشد الشعبي ، تحول الاعلام الى معلق بعد ان كان ناقلا ، ولكنه يبقى مجرد ناقل لاكثر ، في حين ان المفترض بها ان يكون مديراً ، ناضجا للارزما ، لابل قد تحولت بعض القوات الاخبارية الى ابواق تروج لحزب معين او لطائفة معينة مستخدمين ما يبيته التنظيم من افلام وثائقية وبيعض التقنيات التصويرية المتواضعة تعيد مونتاج الفلم لصالح جهة معينة ، كي يحصلوا على تايبيد جماهيري وتحشيد اكثر عدد ممكن من الاراء التي بدورها تساند طائفة ضد اخرى ، هذه هي حقيقة الاعلام المحلي والعربي والعالمى المتداول اذادت "الى ما يمكن تسميته (خصخصة الدبلوماسية) التي تم التعبير عنها بالاعتماد المتنامي على اعضاء جماعات الضغط لتحقيق مصالح وطنية في الخارج^(١٦)، وقد يصدق ذلك مع أي دولة الا العراق ، فحالة التخبط السياسي الذي يعيشه البلد وضعف الجهاز الدفاعي المتمثل بالجيش والشرطة ، فتح الباب لمن هب ودب من عناصر تخريبية للعبث بالبلاد كما لانس انعدام المسؤول التكنوقراط الذي يمكنه القيادة والتخطيط للخروج من الازمة وللأسف يجب مواجهة حقيقة مفادها ان العراق بعد حربه مع

التنظيم ، يكتشف مدى ضعف قوته العسكرية عدة وعددا ، كما ان السياسات المعتمدة في الهجوم ليست واحدة ، فالتصدي للتنظيم في سوريا غير التصدي له في العراق ، مما يعزز موقف التنظيم بعمليات الكر والفر التي يتبناها ، حتى وان شخصت هذه الحقائق بعد الانتصار على التنظيم ، اذ تبقى المصالح المشتركة صراعاً قائماً بذاته ، بالرغم من ان هناك صراعاً اكبر هو صراعنا مع التنظيم فقد " كان من المتوقع ان تؤدي اخطار تنظيم داعش على المنطقة الى قيام سياسة مراجعة استراتيجية من البحث عن الاخطار ولو بشكل مؤقت لكي تكون هناك نتائج سريعة لكن بوصلة الخلافات الاقليمية تعلق بشكل واضح وعقدة القلق التاريخي متلازمة واضحة لصانع القرار الشرقي .

النتائج :

وجوب تغيير لفظة ارهاب اللصيقة بالتنظيم الى لفظة اجرام .

بدل اللجوء الى التصدي لكل الكفاءات العسكرية المنتمة للجيش السابق ، وجب ضم هذه الكفاءات تحت لواء الجيش الجديد والاستفادة من الخبرات والكفاءات للاعتماد عليهم في بناء جيش قوي ومنظمة عسكرية وتعتمد التقنيات والفنيات الحديثة على غرار جيوش العالم ، بعد ان تفتت القوة العسكرية على ايدي الاحتلال .

المصادر

١- ابحاث استراتيجية ، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، العدد الخامس عشر اب ٢٠١٧ ، ادوات القوة الامريكية في التعامل مع القوى الصاعدة ، الصين انموذجا ، أ.م.د نوار جليل هاشم ، ص١١٢ .

٢- مستقبل الحملة الامريكية لمكافحة الارهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٩ ، عبد الله الاشعل ، يناير ٢٠٠٥ ، ص٢٤ .

٣- ابحاث استراتيجية ، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، العدد الخامس عشر اب ٢٠١٧ ، داعش في الادراك الاستراتيجي الصيني ، د. باهر مروان مذخور ، ص١٢١ .

٤- الخليج والربيع العربي ، الدين والسياسة ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، الامارات العربية المتحدة ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص١٦٣ .

٥- مستقبل الحملة الامريكية لمكافحة الارهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٩ ، عبد الله الاشعل ، يناير ٢٠٠٥ ، ص٢٤ .

٦- زمن المذلولين ، باثولوجيا العلاقات الدولية ، برتران بديع ترجمة جان ماجد جبور ، المركز العربي للابحاث والدراسات بيروت الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص٢٢٧ .

النظر بعين الاهتمام والرعاية لمحافظة الموصل والانبار اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لاسيما بعد الخروج من ازمة داعش كونهما اكبر محافظتين عراقيتين وتحملان تأريخا سياسيا لا يستهان به .

توظيف محللين سياسيين من جهة الحكومة ، يكون اختصاصهم مراقبة ومتابعة تحركات التنظيم وتحليلها والتكهن بالخطوة التالية ، وموافاة الجهة العسكرية بكل ما هو جديد وطاريء .

كان لا بد للدولة ان تحارب التنظيم بالمثل أي استخدام القوات السمعية والمرئية واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز مكانتها عند الفرد الموصل وطمأنتهم بكل ما استطاعت من سبل ، واتصور ان الاعلانات السريعة التي تروج لمكانة الدولة تعبر خير تعبير عن الاسنادات التي توفرها الدولة لتأهيل الموصل وهي اشبه باعادة تأهيل ثقافي وايدولوجي للعقل الموصل .

تقوية الشعور بالمواطنة ونشر الالفة بين مكونات المجتمع العراقي بنشر برامج تثقيفية تعيد تماسك الطوائف والقوميات .

في خندق مقاومة التنظيم يجب ان نضع نصب اعيننا الافراد المختصين لهكذا مواجهات ، مثل اعتماد مسؤولين ذوي خبرات خاصة بالتنظيم والقدرة على التحليل وقراءة التوقعات .

- ٧-منطقة الفراغ في العلاقات الدولية ، الرهاب الامريكى الروسى في عالم متغير ، دياسر عبد الحسين ، اصدارات مركز بلادي للابحاث الاستراتيجية ، بغداد الطبعة الاولى ، ص١٧٥ .
- ٨-المصدر السابق ، ص١٧٧ .
- ٩-الملاحقة القضائية ضد تنظيم داعش في القانون الدولي الجنائي ، تحديات الاسس وعوائق التطبيق ، د. محمد عباس محسن ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد ٢٠١٦ ، ص١٨ .
- ١٠-النزوح الكبير ، ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش ، مجموعة من الباحثين خالد اسماعيل ، علي يوسف ، امور عادل محمد ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٦ ، بغداد ، ص٩٧ .
- ١١-داعش النساء والبنية والاهداف ، د. سيد رضا الحسيني ، ترجمة ايهم علي حسون ، محمد عبد اللطيف علي ، مراجعة الدكتور نزار بني المرجة ، د.حسام شعيب ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ٢٠١٨م، ص٥٩ .
- ١٢ - مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية الاعلامية العربية لمكافحة الارهاب ، غموض الرؤية وقصور المقاربة ، دجمال زرن ، بحث . نت .
- ١٣-الملاحقة القضائية ، مصدر سابق ص١٨ .
- ١٤-النزوح الكبير ، مصدر سابق ص٢٨ .
- ١٥- ابحاث استراتيجية ، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، العدد العاشر ٢٠١٥ ، مأزق العراق تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الاقليمية ، د.علي فارس حميد ، كلية العلوم السياسية جامعة النهدين ، ص١٥٢ .
- ١٦-تأريخ الدبلوماسية ، جيرمي بلاك ، هيئة ابو ضبي للسياحة والثقافة ، مشروع كلمة ، الامارات العربية المتحدة ، ترجمة احمد علي سالم ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص١٦ .
- ١٧-العراق ، الازمات المتموجة ، والحرب على الارهاب ، د. ياسر عبد الحسين ، ابحاث استراتيجية ، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، العدد الثالث عشر تشرين الاول ، ٢٠١٦ ، بغداد العراق ص٣٥ .

الدور الامريكى الجديد فى الخليج العربى فى ضوء التحولات الاقليمية

أ.م.د. شذى زكى حسن (*)

وتجنب التورط فى مشكلاته. وتحولت لعبة النفوذ فيها الى لعبة إقليمية أطرافها القوى الفاعلة من داخل اقليم الشرق الاوسط . ومع وصول الرئيس ترامب سدة الرئاسة وضعت ادارته رؤى استراتيجية لاعادة صياغة اهداف جديدة ووسائل تنفيذها تجاه الخليج العربى من أجل تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الأوسط والتوجه نحو تمكين مقومات الهيمنة على العالم من جديد باعادة هبة القيادة العالمية التى استمدتها من مكافحة الارهاب الدولى وتوظيف هذا الدور فى اعادة توازنات القوى فى المنطقة فى وسط توسع النفوذ الروسى وتوتر العلاقات الأمريكية - الإيرانية، والتقارب الروسى- السورى، والانفتاح على السعودية ومصر. ؛ وهومن الصعوبة بمكان فى ظل متغيرات القوة والتحولات الاستراتيجية فى البيئة السياسية الدولية المرتبطة بالبيئة الإقليمية وتوازاناتها الثنائية (روسيا وإيران ، تركيا والسعودية ، إيران وسوريا ، والعراق وإيران) . فالتوازنات الإقليمية على هذا المنوال باتت مرتبطة بشكل كبير بمفهوم القوة النوعية لكل طرف ومدى

المقدمة

لعقود طويلة كان يتم تفسير الدور الأمريكى فى منطقة الخليج العربى انطلاقاً من اعتبارها القوة المهيمنة ، فقد شهدت المنطقة مرحلة تراجع لهذا الدور منذ عهد الرئيس السابق أوباما عندما تغيرت اهداف الاستراتيجية الامريكية لمعالجة الخلل الناتج عن سحب القوات الامريكية من العراق وثورات الربيع العربى وتمدد ايران مما اصبح الخليج معه ساحة صراع نفوذ للقوى الاقليمية .فضلا عن انخفاض احتياج الولايات المتحدة لنفط الخليج العربى بسبب تنوع مصادر استيراد النفط أو ما يتعلق باكتشافات ما يسمى «النفط الصخرى» وهو ما أثر على درجة اهتمامها بالمنطقة والى تراجع الجانب المرتبط بالضمان الأمنى لدولها مع تزايد القناعة لدى صناع القرار الأمريكى بأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير على مجريات الامور أصبحت محدودة، وغير مرحب بها من غالبية القوى السياسية بهذه المنطقة وبالتالي لاداعي للقيام بمثل هذا الدور. هذه الأسباب مجتمعة دفعت الولايات المتحدة لتقليل ارتباطها بالخليج العربى،

(*) مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية

تأثيره في تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الأوسط ، وهو مشهد في غاية التعقيد مع الأخذ بالحسبان دور روسيا وتوظيف قدراتها العسكرية والاستراتيجية للتأثير في النسق الدولي العام ، وبالمحصلة النهائية أدى ذلك إلى التراجع عن الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة ، والسبب في ذلك ظهور بوادر تلاشي تبعية منطقة الشرق الأوسط لصالح طرف واحد (الولايات المتحدة الأمريكية حصراً)

فرضية البحث :- ان سياسة الرئيس ترامب تجاه الخليج العربي مغايرة لسلفه وترتكز على الوسيلة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية بهدف عودة قوة نفوذ التحالف الأمريكي مع زيادة المنافع وتقليل التكاليف وتحجيم التحالف الروسي - الصيني - الإيراني

اشكالية البحث :- متأتية من دراسة التغيير في الدور الأمريكي وانعكاسه على الامن الخليجي.

في ضوء ما تقدم فإن هيكلية البحث تقوم على المحاور التالية:-

اولاً:- مرتكزات الدور الأمريكي في الخليج العربي :

تستند استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة في عهد الرئيس ترامب على تقييم واقعي للمصالح الأمريكية على الساحة الدولية والعزم على مواجهة التحديات ؛ وتعد استراتيجية واقعية تستند إلى المبدأ الحاكم بأن السلام والأمن والرخاء يعتمد على الدول القوية ذات السيادة.

وتقوم الاستراتيجية الجديدة على حماية الوطن الأمريكي، وتعزيز الرخاء للاقتصاد الأمريكي، والحفاظ على السلام العالمي من

خلال القوة، وتعزيز الدور الأمريكي على الساحة الدولية كقوة أحادية، وتهدف لنشر قيم ومبادئ النظام السياسي الأمريكي بالخارج. وتحدد الاستراتيجية ثلاثة أنواع من التحديات؛ تتمثل في القوى الساعية لتغيير النظام العالمي، كالصين وروسيا، قوى تنافسية على الساحة الدولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، و"الأنظمة المارقة"، مثل كوريا الشمالية وإيران وهي تهديدات اقليمية، والمجموعات الإرهابية التي لأعمالها تأثير دولي، مثل تنظيم الدولة الإسلامية(داعش)، ومواجهة التهديدات في مصدرها^(١).

والسعي لاستعادة الدور والتأثير الأمريكي في العالم من خلال القوة يتطلب إعادة بناء القوة العسكرية الأمريكية لضمان بقائها في الصدارة عالمياً وتتعد الاستراتيجية الجديدة بتعزيز القدرات الأمريكية في مجالات عدة فضلاً عن تعزيز مصالحها حول العالم انطلاقاً من التعاون المبني على تحالفات قوية مع القوى الإقليمية الفاعلة التي تتقاسم مع الولايات المتحدة قيمها ومصالحها^(٢).

تنظر الادارة الامريكية وجود ثلاثة تهديدات في منطقة الخليج العربي ، الأولى تنامي دور التنظيمات "الإرهابية" وتصدير الإرهاب حول العالم، والثاني هو التوسع الإيراني في المنطقة بما في ذلك دعم "الإرهاب" والتخريب، والثالث هو التهديدات التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي المعتمد على الطاقة، عبر تحقيق الاستقرار من خلال تعزيز القوة الأمريكية ، وتؤكد إدارة الرئيس ترامب أن الدور الأمريكي الجديد يبدأ من تعزيز وجودها بالمنطقة. لكنها ستقوم بدعم الأنظمة

اختار ترامب السعودية في أيار ٢٠١٧، كمحطة أولى في مستهل رحلاته الخارجية بعد وصوله إلى البيت الأبيض. هذه الزيارة أثمرت عقوداً ضخمة بلغت ٣٦٠ مليار دولار، منها ١١٠ مليارات في مجال بيع أسلحة أمريكية للسعودية؛ بهدف التصدي لما يرونهما تهديدات مشتركة من إيران والتنظيمات "الإرهابية".^(٧)

وشكلت القمة الأمريكية الخليجية في مايو ٢٠١٧، محطة فارقة في تاريخ العلاقات بين الطرفين للخروج من دائرة سياسات أوباما تجاه المنطقة. كما أكدت تلك القمة حالة الاقتراب الزائد من وجهة النظر الأمريكية ورؤيتها لمصالحها في المنطقة، وفق "شراكة استراتيجية جديدة" تخدم أمنها القومي، وتعزز قدراتها الاقتصادية، من خلال صفقات التسليح وصفقات أخرى بمجالات عدة، تسهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل للأمريكيين.

أما بخصوص الرؤية الأمريكية لإيران اثناء فترة حكم الرئيس ترامب، فهي مختلفة تماماً عن الرؤية السابقة التي رأت في الاتفاق النووي مع إيران فرصة لإحداث تغيير ذاتي من قبل إيران لسياساتها في المنطقة، في حين ترى إدارة ترامب فشل ذلك النهج وتنتقد الاتفاق مع إيران وتعتبره خطأ كبيراً وتتطالب بتغييره أو الخروج منه^(٨). وتعد إدارة الرئيس ترامب (إيران باعتبارها من الأنظمة المارقة وانها أكثر دولة تمثل تهديداً لمصالح أمريكا في الشرق الأوسط كما وصفها بـ"النظام الدكتاتوري" الذي يزعزع استقرار المنطقة، ويدعو نظامها علناً إلى تدمير الولايات المتحدة، ويدعم الجماعات إرهابية ويمولها في أنحاء العالم، فضلاً عن أنه يتعامل بالقسوة والعنف

مع شعبه).^(٩) وأشار واضعوا الاستراتيجية الجديدة إلى أن واشنطن "تقوم بنشر المنظومة المضادة للصواريخ المتعددة المستويات" بغية الدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة التي مصدرها إيران وكوريا الشمالية. ، ويتسق هذا مع الرغبة الأمريكية في ضمان عدم هيمنة أي قوة غيرها على الأوضاع في أحد الأقاليم، إذ ترى الاستراتيجية أن الاتفاق النووي مع إيران لم يردعها عن ممارسة بعض الأعمال العدائية داخل الإقليم.^(١٠)

بما يعني أن رؤية إدارة ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط عادت للسياسة التقليدية وفق النظرية الواقعية الكلاسيكية التي تؤكد على المصالح القومية والقوة في إدارة العلاقات الدولية. وبدراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ناتجة عن متغيرات المنطقة، إلا أنها تتمتع بعدد من الثوابت منها:

- أن الولايات المتحدة تعمل على تأمين استمرار تدفق النفط العربي إلى باقي دول العالم
- ضمان استقرار المنطقة النفطية، وعدم خلق نزاعات من شأنها التأثير سلباً على تدفق الطاقة
- ضمان استقرار وأمن إسرائيل، كحليف رئيس للولايات المتحدة في المنطقة، وضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية.
- ارتكاز السياسة الأمريكية، في منطقة الخليج العربي على عدد من القواعد العسكرية الأمريكية، القابلة للزيادة، وفقاً للأجندة الأمريكية، والتي من شأنها تغطية جميع الاتجاهات العسكرية في المنطقة.
- ضمان تواجد حجم عسكري مناسب في

المنطقة يسمح بالتدخل السريع وفقاً للمواقف الطارئة، ودعم هذا التواجد بعناصر إضافية تمكنها من السيطرة العسكرية على الموقف في أي من مناطق الاضطرابات في الشرق الأوسط.

• ارتكاز السياسة الأمريكية في المنطقة على عدد محدد من الدول يتراوح بين ٤ - ٥ دول، تعتمد عليهم في تنفيذ سياستها في المنطقة على أن تكون إسرائيل إحدى دول الارتكاز.

• التحكم في دول المنطقة عن طريق اعتمادهم على التسليح الأمريكي بما يضمن استمرار استنزاف موارد هذه الدول في شراء الأسلحة الجديدة.

• ضمان توازن العلاقات السياسية مع دول النفط في المنطقة، مع العمل على وجود تهديد مستمر لها، لضمان استمرار اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في توفير الحماية.

• عدم السماح بالتغلغل الأجنبي للسيطرة على دول المنطقة، ولاسيما من روسيا والصين.

• ضمان استقرار الميزان العسكري في المنطقة بعدم السماح بوجود قوات عسكرية متفوقة فيها.

• متابعة النشاط العسكري لدول المنطقة وعدم السماح بظهور قوة نووية غير إسرائيل^(١١) تلك هي الثوابت الأمريكية لاستراتيجيتها نحو الخليج العربي والتي طرأ عليها بعض التعديلات مثل تعديل دول الارتكاز في عهد الرئيس ترامب.

حيث كانت الإدارة السابقة، تعتمد على كل من تركيا وقطر، بجانب إسرائيل، في ارتكازها في المنطقة، مما أتاح لدولة صغيرة بحجم قطر لأن يصبح لها مكانة في المنطقة. وهو ما قام الرئيس ترامب بتغييره، فاستبدل قطر وتركيا، بمصر والسعودية، لادراكه مكانتهما

في المنطقة. الأمر الذي دفع قطر للسعي جاهدة لاستمالة الرئيس ترامب، مرة أخرى عن طريق توقيع عقود لصنقات جديدة بمليارات الدولارات، إلا أن ذلك لم يغير من سياسته بضرورة استبدالها بالسعودية^(١٢) أما فيما يخص تركيا، وبعد محاولة الانقلاب العسكري الأخير فقد رأى ترامب، أن تركيا لم يعد لها دوراً حيوياً في المنطقة مقارنة بدور مصر التاريخي وما لها من وضع جيوستراتيجي ومكانة معنوية وقاتلية عالية. وهو ما أيده كل من البنتاجون والاستخبارات الأمريكية من ضرورة الارتكاز على مصر بدلاً من تركيا كدولة محورية لتقلها السياسي والعسكري^(١٣).

وبالرغم من تحفظ البنتاجون على رفض مصر السابق للطلب الأمريكي بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة رأس بناس على البحر الأحمر، والتي كانت الإدارة الأمريكية تتوقع لها أن تكون أهم قواعدها العسكرية في المنطقة، إلا أن البنتاجون رجح كفة مصر على تركيا^(١٤).

وفي ظل محاولة تحقيق التوازن بين الحد من النفوذ الإيراني، مع استمرار تدفق البترول العربي إلى دول الغرب واليابان من خلال مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ خطتها القائمة على مد خط أنابيب بترول عبر الصحراء السعودية، وصولاً إلى سلطنة عمان ومن موانئها يتم نقله على سفن، إلى أوروبا والشرق الأقصى من خلال باب المندب وقناة السويس، بما يقطع الطريق أمام إيران للتدخل في سير صادرات النفط من الخليج العربي^(١٥).

ولتأمين تدفق البترول العربي وفقاً لتلك الخطة، سيتم إنشاء قاعدة أمريكية جديدة في

سلطنة عمان، يطلق عليه اسم قاعدة الدقم، لتكون الأكبر في الشرق الأوسط. وباكتمال تلك الخطة الأمريكية، ستتتهي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وستقتصر أهميته على نقل البضائع من وإلى دول الخليج العربي.

المبحث الثاني :- تحولات توازنات الإقليمية في الخليج العربي :

باتت منطقة الخليج ساحة للتفاهات الإقليمية والدولية بحكم أهميتها في صياغة هيكل النظام الدولي وإعادة ترتيبات موازين القوى العالمية بما يحقق لكل قوة مصلحتها القومية وحساباتها الاستراتيجية وفق الأطر والمصالح المتبادلة دولياً وإقليمياً.

التنافس التركي - الإيراني في الخليج العربي:

اضحت منطقة الخليج العربي ساحة تنافس تركي - إيراني كقوى إقليمية للهيمنة عليه، باعتبارهما الأكثر قدرة على تبوء القيادة فيه وذلك يعود لموقعهما الجغرافي الاستراتيجيين، وقوتهما العسكرية والاقتصادية، وإرثهما الإمبراطوري العريقين، فضلاً عن مؤسساتهما السيادية المتمرسه. كما انهما حظيتا بأدوار محورية في صياغة النظام الأمني والسياسي لمنطقة الخليج العربي على مدار تاريخهما الحديث. فقد أثرت كل من سياسة "تصفير المشكلات مع الجيران" التركية، وبرنامج إيران النووي على شكل التحالفات الإقليمية، وعلى توازن القوى في المشرق في العقد الأول من الألفية الثانية^(١٦).

تبنت كلا القوتين خطاباً سياسياً خاصاً متميزاً سعت من خلاله لتعزيز مساحة نفوذها الإقليمية. فعلى الصعيد الأيديولوجي، تبنت تركيا نموذج ديمقراطي غربي تسعى للتبشير

به في المنطقة، وتبني إيران نموذج ثيوقراطي تحاول تصديره إلى جيرانها، وتتنافس كلتا الدولتين في تغليب عقيدتها السياسية الخاصة لصياغة هوية مما اضفى مركباً جديداً على حسابات العداوة والصداقة بين الدول الإقليمية. ففي حين غاب الخليج العربي عن حسابات السياسة الخارجية التركية، قبل أن تلتفت إليه حكومات العدالة والتنمية المتعاقبة، اعتبرته إيران جزءاً من رصيدها الاستراتيجي وحجر أساس في مشروعها الاقليمي. أما على صعيد الأدوات فلقد تبنت أنقرة أساليب القوة الناعمة وإقامة الشراكات الاستراتيجية مع دول الجوار من أجل تحرير مكنونها الاستراتيجي في المنطقة، في حين اعتمدت طهران على إبراز قوتها العسكرية، واعتماد الحرب بالوكالة لتعزيز مكانتها الإقليمية^(١٧).

وفي الوقت الذي لا تملك لا إيران ولا تركيا مقومات الانفراد بقيادة المنطقة، إلا أن حظوظها تنمو بدرجة نجاحها في نسج شبكة من العلاقات المحلية وتوظيفها لصالح تحقيق مصالحها الاستراتيجية. فتبدو إيران أكثر قدرة على الحفاظ على مكتسباتها على المدى القصير باستثمارها وكلاء محليين مكنها من التكيف سريعاً مع تغيرات الربيع العربي، في حين أخفقت تركيا في ترتيب أولوياتها وأصاب رصيدها الدبلوماسي التراجع^(١٨).

ويمكن إجمال أبرز وأهم المصالح التنافسية التركية - الإيرانية في الخليج العربي بما يأتي:

١- ملء الفراغ الاستراتيجي: ثمة عامل مهم يدفع كلا من تركيا وإيران إلى التحرك صوب الخليج تحديداً وهو محاولة ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة، فالمتغيرات الإقليمية

الراهنة التي تواجه النظام الإقليمي العربي من إنقسامات حادة في المواقف والتصورات لنزاعات ومشكلات المنطقة، والاختلالات في التوازن الاستراتيجي في ظل النزاعات وكون المنطقة العربية باتت رخوة، تدفع لدور لكلا من تركيا وإيران في الخليج العربي.

٢- إعادة التمرکز والإنتشار: وذلك لكلا الدولتين بفعل المستجدات والتطورات السياسية التي أعقبت ولاسيما أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، فقد وجدت كلا من تركيا وإيران أنفسهما أمام تحديات ومخاطر وأمام فرص في آن معاً لموقعهما ودورهما في منطقة الخليج، وذلك في إطار سياسات التمدد من ناحية تواجد إيراني في العراق، ومن ناحية أخرى أصبحت تركيا فاعلة دبلوماسياً واستراتيجياً عبر نشاطها في إعادة التمرکز أو التوضع اقتصادياً وسياسياً لممارسة ولعب دور فاعل ومؤثر في الخليج والمنطقة.

٣- التأثير في التحولات السياسية ومستقبل منطقة الخليج العربي: يتأتى لكلا من تركيا وإيران إدراكاً أنه كلما زاد تأثير ونفوذ إياهما في منطقة الخليج العربي التي تعد نقطة توازن إقليمي ودولي وتشكيل للنظام الدولي، ولاسيما أن كلا الدولتين من أكبر اقتصاديات المنطقة، كما أن التمدد لكلا من تركيا أو إيران في منطقة الخليج العربي سوف يعود على أي منهما بأن يصحبا ضمن أية معادلات وتوازنات وترتيبات طرفها الخليج العربي وتخص القوى الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تحديداً وقادرتين على ممارسة دور مؤثر وشركاء في تفاعلات منطقة الخليج العربي^(١٩).

في ضوء ذلك يمكن تفسير شكل العلاقات

بين تركيا مع كل من السعودية وقطر، فحين التقارب القطري التركي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية بغرض أن يتكامل دور تركيا لتحقيق التوازن في الخليج العربي يخفف من التصعيد الإيراني وردود الأفعال الدولية، فإنه عقب الاحتجاجات الواسعة وثورات الربيع العربي فتحركت السعودية لإحتواء مد الحكومات الإسلامية والتغيير الثوري والذي تدعمه تركيا وقطر، فرض هذا الواقع الجديد مزيد من التقارب والتفاهم السعودي - التركي^(٢٠).

وهكذا أن إحتواء تمدد إيران في الخليج العربي يقع في أولوية المصالح الحيوية التركية في هذه المنطقة ولاسيما مع دورها في العراق والصراعات المسلحة في سوريا، وهكذا أن السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربي تكتسب ميزة نسبية من عمقها الطائفي المشترك ولاسيما مع السعودية وتطلعاتها الإقليمية، وتجدر الإشارة إلى أن تركيا قد طورت علاقات متينة مع قطر، وهي قريبة جغرافياً من إيران وهو ما قد يشكل تهديداً حقيقياً للمصالح الحيوية الإيرانية ونفوذها في الخليج. إذ أن التهديدات التي تمثلها إيران عبر دعمها للتيارات المتواجدة في بعض دول الخليج العربي تدفع بقوة نحو تعميق العلاقات الخليجية - التركية

في المقابل، يبدو أن الصعود التركي الاقليمي الذي حققته تركيا اثناء المحافظة على مستوى منخفض من التوتر الاقليمي عبر ممارسة أدوار الوساطة، وسياسة تقريب وجهات النظر، وهو ما أسهم في تقوية اقتصادها الذي شكل العمود الفقري للسياسة الناعمة للبلاد أخذ بالتراجع . مع تفجر أزمات المنطقة بعيد الثورات العربية. فلقد فشل الترك أولاً في إسقاط بشار الأسد، وتمرد

حزب العمال الكردستاني من جديد وحظي أخيراً بدعم أمريكي متواصل، كما وجدت نفسها في مواجهة حلف الثورات المضادة (الامارات، السعودية، مصر) نتيجة علاقة أنقرة بختيار الاسلام السياسي ورويتها الديمقراطية لمستقبل المنطقة. ويعود هذا التراجع بشكل عام لثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، افتقار تركيا لرصيد استراتيجي في المنطقة وذلك بسبب التفاتتها المتأخر للمنطقة والتي بدأت فعلياً مع مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة؛ وثانياً، محاولات تركيا المتكررة ولفترات طويلة لتمييز هويتها عن الشرق الأوسط؛ وثالثاً، مساومة تركيا على موقعها المشرف على الشرق الأوسط مقابل التقارب مع الغرب، مما أفسح المجال أمام إيران لملاء الفراغ أثناء ذلك^(١).

أثرت هذه العوامل مجتمعة على فرص تركيا في مدّ نفوذها خارج أراضيها بما يتناسب مع حجمها ومكانتها الإقليمية وتعتبر الظروف التي تسود فيها حالة من الاستقرار والأمن البيئة الأكثر ملاءمة لتركيا من أجل ممارسة قوتها في المنطقة المعتمدة على الوسائل والآليات الناعمة. ولذا ربما يكون من الأنسب لمصالح تركيا الحيوية العودة لممارسة دورها كوسيط بين الأطراف المتنازعة للتوصل لتسويات تعيد حالة الاستقرار أو الاستقرار النسبي للمنطقة، وهذا ربما ما التفت إليه مجدد الترك مؤخراً من خلال الانخراط في محادثات أستانا والتي تبحث عن حل سياسي للأزمة السورية وإنشاء مناطق آمنة للاجئين. وربما يشكل هذا التوضع لاحقاً - إذا ما أحسن الترك إدارة تحالفاتهم - رصيذاً استراتيجياً يمكن البناء عليه لإعادة صعود تركيا مجدداً، وتعزيز نفوذها الإقليمي.

وبالرغم من احتدام التنافس بين أنقرة وطهران في المنطقة، ومن وقوعهما في محاور إقليمية ودولية متباينة، إلا أنهما تجنّبتا المواجهة المباشرة فيما بينهما حتى الآن؛ وذلك إدراكاً منهما أن أي مواجهة مباشرة من شأنها أن تضرّ بمصالحهما معاً. فتوصلتا معاً إلى أراضيات عمل مشتركة، كعملهما على حل أزمة البرنامج النووي الإيراني، ومواجهة الحركات الانفصالية الكردية، وسعيهما الأخير في التوصل إلى صيغة اتفاق وقف إطلاق نار في سورية بالتشارك مع موسكو في مسار الأستانا. ولكن لا يلغي وجود هذا "التفاهم" جنوح إيران المستمر للتوسع بشكل أكبر وأعمق على حساب تركيا في المنطقة وبشكل أخص في العراق وسورية^(٢).

تقف تركيا على مفترق طرق، فيما يضيق هامش مناوراتها مع احتدام جهود المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب وتعزيز الأنظمة القمعية العربية التي وقفت ضدها أنقرة. وإذا تبدو فرص اعتماد أمريكا عليها في محاربة داعش شبه معدومة، لا تجد الحكومة التركية مفرأً من التقرب من موسكو لحماية مصالحها المتأكلة في سورية. ولكن لا يخلو هذا التكتيك من مخاطر، فأفق التعاون الاستراتيجي مع روسيا مسدود فضلاً عن كلفته العالية، كما أن تركيا حريصة على عدم بلوغ مرحلة القطيعة الكاملة مع أمريكا. ومن التطورات الاستراتيجية الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط اعلان الولايات المتحدة الأمريكية قرار الانسحاب من سوريا في العشرين من كانون الأول عام ٢٠١٨ (وكذلك الانسحاب من افغانستان)، والتي تُعد من التطورات النوعية والمفاجئة التي ستسمح لتركيا في أن يكون لها الدور المحوري

امن الخليج :- كان ولا يزال أمن منطقة الخليج العربي يستحوذ على جل الاهتمام الدولي والاقليمي انطلاقاً من أهميتها الاستراتيجية الممثلة بالموقع الجغرافي الذي يضم عدداً من الممرات الحيوية للتجارة العالمية، فضلاً عن استمرار الأهمية النفطية لتلك الدول، بالرغم ما يردد بشأن اكتشافات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فقد تصدت القوى القوى الكبرى لكافة المحاولات التي استهدفت تغيير موازين القوى القائمة في تلك المنطقة، وذلك بانتهاج استراتيجيات عديدة بلغت حد استخدام القوة العسكرية عندما تطلب الأمر ذلك. ومن جانبها ومع التسليم بأن الدول الصغرى دائماً ما تسعى لبناء شراكات دفاعية مع القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي، فإن ذلك الأمر كان أكثر إلحاحاً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا تكمن مخاوفها في صغر مساحتها فحسب، ولكن في كونها دولاً لديها ثروات نفطية وتقع ضمن محيط إقليمي يشهد حالة من الاضطراب المزمن، نتيجة استمرار الصراع الإقليمي-الإقليمي، والإقليمي الدولي على تلك المنطقة وعجزها عن التحول لمفهوم القوة الموازنة ضمن تلك التفاعلات، ومن ثم فقد حرصت دول مجلس التعاون على بناء سلسلة من الشراكات الدفاعية على مستوى العالم سواء مع الدول أم المنظمات الكبرى. وبالرغم من أهمية تلك الشراكات لجهة الحفاظ على أمن دول المجلس من ناحية والحفاظ على معادلة التوازن الإقليمي الخليجي التقليدية من ناحية أخرى، فإن ثمة تغييراً شهدته البيئتان الإقليمية والعالمية، ولاسيما بعد عام ٢٠١١ ومن ذلك تغيير استراتيجيات بعض الدول الكبرى تجاه أمن منطقة الخليج العربي، الأمر

اثناء المرحلة القادمة في ظل الترتيبات التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية معها ، من أجل تنفيذ قرار الانسحاب والسماح للقوات التركية في إعادة الانتشار ضمن مثلث الأزمات المجاور لحدودها (الشمالي الشرقي - والشمال الغربي من سوريا يقابله الجنوب الشرق التركي) الذي تروم فيه تركيا إعادة الاستقرار وضبط محاور الحركة فيه .

لذا فلن نلحظ أي تغيير جوهري يطرأ على الدور الامريكى خلال المرحلة الراهنة إلا بالقدر الذي يتوافق ومصالحها في المنطقة ، مع الأخذ بالحسبان إن الأخيرة ستكون عرضة لمتغيرات تدريجية نسبية في استخدام أدواتها الاستراتيجية في التعاطي مع ملفات المنطقة الأكثر خطورة . أما الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) فسواجه تحديات مُضافة أخرى تتعلق بتداعيات الانسحاب من سوريا مع استثمار فرص تواجدتها على الأراضي العراقية كي تكون منطلقاً في الرد السريع حيال أزمات المنطقة غير المتوقعة ، لتبقى مسألة إدارة العلاقات الأمريكية مع القوى الإقليمية (وإيران وتركيا) ضمن حسابات إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط من جديد اثناء السنوات القليلة القادمة ، مع مراقبة جميع أنماط التفاعلات البيئية الحاصلة في مناطق التوتر والصراع والتي تدخل ضمن اهتمامات المدرك الاستراتيجي الأمريكي حاضراً ومستقبلاً . أما على الصعيد الإقليمي فلقد اجتهدت تركيا في إعادة الدفاء لعلاقتها مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي تناوب على زيارتها الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته شاووش أوغلو رغم الازمة القطرية^(٣).

الذي يستدعي ايجاد تحالفات دفاعية دولية لدول مجلس التعاون تتأثر "بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية رغم ان تعدد تلك الشراكات سيكون عبئاً عليها قبل ان يكون ميزة استراتيجية لها^(٢٤) في ظل تشابك وتعدد مسار العلاقات بين القوى الإقليمية ودول المجلس وكذلك طبيعة العلاقات بين القوى الدولية والإقليمية فوجود العداء المستحكم بين الإدارة الأميركية الحالية وإيران، فضلاً عن عدم التيقن من الأدوار التي تريد كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند وإيران ذاتها أن تلعبها في مستقبل المنطقة، فإن من غير الممكن معرفة الأنواع والأوضاع الدولية والإقليمية التي ستطرأ مستقبلاً، وكيف يمكن لدول الخليج العربي المعنية أن تتكيف وتكيف مصالحها الوطنية المستقبلية واستراتيجياتها العظمى مع مصالح القوى الفاعلة، ولاسيما الولايات المتحدة، وسيبقى مسار أمن الخليج العربي لغزاً محيراً يحتاج إلى دراسات أمنية واستراتيجية متعمقة لفك تشابكاته.^(٢٥)

الاتفاق النووي :

لم تكن إيران بمحاولة تشكيل محور "ممانعة" إقليمي بقيادتها لأجل تعزيز نفوذها الإقليمي وصيانة أمنها القومي فحسب، بل سعت لإحياء برنامجها النووي وتطوير صواريخ بالستية بعيدة المدى لزيادة رقعة استهدافها "الصاروخي". وقد بلغ تحدي إيران للمجتمع الدولي ببرنامجه النووي ذروته مع مجيء الرئيس أحمدي نجاد إلى السلطة (٢٠٠٥-٢٠١٣) إذ أعلن في كانون الثاني يناير ٢٠٠٦ عن إعادة فتح مجمع "ناتناز" لتخصيب اليورانيوم بعد توقف دام أربعة عشر شهراً. وتصريح نجاد عن

قرب اكتمال دورة انتاج الوقود النووي، وعزم بلاده على دخول "نادي الدول النووية" رافضاً التفاوض حول حقها الطبيعي في ذلك.^(٢٦)

لم يكن لواشنطن أن تسمح طوعاً لإيران بتطوير قدراتها النووية، ولقد حظي هذا الموقف على اجماع جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة انتهاءً بالرئيس ترامب، وذلك انسجاماً مع استراتيجية الولايات المتحدة الدولية في الحد من الانتشار النووي في العالم. في المقابل، اختلفت مقاربة الرؤساء الأميركيين في التعامل مع طهران حول سبل تحقيق هذا الهدف. ولقد سخرت طهران هذا الاختلاف لتوظيف برنامجها النووي في نزع اعتراف أمريكي بإيران كقوة إقليمية لا يمكن تجاوزها في أمن الإقليم، وتجلّى هذا الاعتراف في التعامل المرن معه في سوريا.

ووقف العقوبات الاقتصادية على طهران، ولقد لقت نجاحاً محدوداً في هذا السياق إذ يشكل عودة الجمهوريين عقبة رئيسية في رفعها بشكل كامل. وإعادة فتح القنوات الدبلوماسية مع أوروبا التي ترنو وتطمح للاستثمار في إيران بدعوى التفاوض على النووي الإيراني، ولقد شهدت طهران ارتفاعاً في عدد الزيارات الدبلوماسية بعد إبرام اتفاق لوزان.

وفي هذا السياق، يمكن الاستدلال بأداء الدبلوماسية الإيرانية في مفاوضاتها مع ما يعرف بمجموعة الـ ١+٥ على براغماتيتها العالية في التعامل مع تحدياتها الخارجية والداخلية، إذ اعتبرت الاتفاق مخرجاً لمأزقها المحلي المتنامي من تبعات العقوبات الاقتصادية عليها، ومن تصاعد وتيرة الصراع مع الإصلاحيين الإيرانيين. ولقد نجحت طهران في تحويل اتفاق لوزان ٢٠١٥ إلى إنجاز دولي

لتأسيس حقبة جديدة من العلاقات مع الغرب، وإلى إنجاز داخلي في الاستجابة إلى مطالب شريحة واسعة من أبناء المدن، فيما حافظت على الإمساك بأوراقها ضغطها الإقليمية دون المساومة عليها أو التنازل عليها.^(٢٧)

المبحث الثالث :- الدور الامريكي في ترتيب الاستقرار الخليجي :

يبدو واضحا أن إدارة الرئيس ترامب ستعمل اثناء الفترة المقبلة على تفكيك التحالف أو التفاهم بين كل من تركيا وروسيا ويران في الخليج كما أن السلوك السياسي للإدارة الأمريكية يقدم تصوّرًا عن مؤشرات الرؤية الأمريكية في التعامل مع الشرق الأوسط، ومن أبرز هذه الملامح اثناء المرحلة المقبلة هو تغذية الخلافات الإقليمية وتفكيك التحالفات المنافسة ومحاصرة القوى الصاعدة في المنطقة والاستثمار في التنظيمات الإرهابية ودعم مشروع التقسيم.

بناءً على مرتكزات سياسة خارجية فاعلة تقوم الدور الامريكي ب:

١- التركيز على إيران وتحييد التأثير المزعزع للاستقرار للحكومة الإيرانية وكذلك تقييد عدوانيتها، ولا سيما دعمها للإرهاب والمسلحين، من خلال نبذ السلوك الإيراني في الإقليم ومغامراتها في مناطق تتجاوز حدودها الجغرافية وتحديدا في لبنان واليمن والعراق وسوريا. وذلك عبر إعادة تنشيط تحالفاتها التقليدية وشركاكتنا الإقليمية كمصد ضد التخريب الإيراني واستعادة أكبر لاستقرار توازن القوى في المنطقة، ما يعنى إعادة التزام أمريكا بأمن منطقة الخليج العربي على عكس ما كان يفعل الرئيس الأمريكي باراك أوباما.^(٢٨)

٢- تلتزم إدارة الرئيس ترامب بالعمل على حرمان النظام الإيراني من تمويل أنشطته ، وهو ما تؤكد بالفعل اثناء توقيع وزارة الخزانة الأمريكية عددا جديدا من العقوبات على مجموعة من الشركات المنضوية تحت إطار عمل اقتصاديات الحرس الثوري.

٣- تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمواجهة تهديدات الصواريخ الباليستية والأسلحة غير المتماثلة الأخرى الموجهة ضدها وحلفائها، وهنا إشارة إلى التجارب الصاروخية الباليستية التي تجربها إيران دورياً والمرفوضة بالإجماع أمريكا وأوروبا.

٤- العمل على حشد المجتمع الدولي لإدانة انتهاكات الحرس الثوري لحقوق الإنسان واحتجازه غير العادل للمواطنين الأمريكيين وغيرهم من الأجانب بتهم زائفة، ما يعنى أن هناك تحركات في أروقة العمل الدبلوماسي الأمريكي واتصالات مكثفة لإدارة الرئيس ترامب لاستخلاص مواقف أوروبية ودولية مؤيدة للخط الأمريكي حول إيران.

٥- التزام واشنطن بحرمان النظام الإيراني من جميع المسارات المؤدية إلى سلاح نووي بما فيه ذلك استراتيجية "حافة الامتلاك النووي" أو استراتيجية "المعرفة النووية" التي تنتهجها إيران للحصول على السلاح النووي بعد انتهاء أمد خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد تسبب ما يعرف بـ"بند الغروب" الوارد في الاتفاق تنص على أن بعض القيود التقنية المفروضة على الأنشطة النووية تسقط تدريجيا بعد عشر سنوات من توقيع الاتفاق وتحديدا في العام ٢٠٢٥، وهو ما يرفضه ترامب لأنه يرى أن الاتفاق أجاز امتلاك إيران السلاح النووي فقط ولم يمنعها.

٦- وضع عقوبات أمريكية إضافية على النظام الإيراني لمنع تمويل الإرهاب، فضلاً عن مواجهة قيام النظام في طهران بنشر الصواريخ والأسلحة التي تهدد جيرانه، وتهدد منظومة التجارة العالمية، وتقوض حرية الملاحة في منطقة الخليج وفي منطقة شمال بحر العرب وجنوب البحر الأحمر. مثل منع إيران من مواصلة تسليح نظام الأسد"، ومنع مواصلة تزويد إيران وكلاءها وشركاءها بالصواريخ والأسلحة لمهاجمة المدنيين في المنطقة، وتحديدًا للحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان" وذلك لإعادة ترتيب ميزان القوى بخصوص حجم القوة المهيمنة في سوريا، وأن يكون الحل هناك على طريقها ووفق نظرتها في توزيع القوة على أطراف الأزمة السورية، ولعل استهداف قاعدة حميميم الجوية الروسية في سوريا كانت ضمن مخطط لتفكيك التحالف الثلاثي (تركيا وروسيا وإيران).^(٢٩)

٧- محاصرة القوى الصاعدة :- تعتبر تركيا من أقوى وأكثر الدول الصاعدة في المنطقة تاهيلاً في قيادة سياسة خارجية تجعل منها دولة مؤثرة في قضايا الإقليم، وهذا ما يزعج أمريكا لاختلافها مع بنية النظام التركي، وقد أثبتت تركيا من خلال عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون أنها دولة ذات سيادة لا تسامح على قضايا أمنها القومي، مع تبني برنامج في السياسة الخارجية يتسم بالحيوية والنشاط، فضلاً عن استخدامها القوة الذكية التي تجمع بين القوة الخشنة والناعمة.

٨- مواصلة الاستثمار في التنظيمات الإرهابية بما يخدم تصوراتها ومصالحها في المنطقة، فتلك التنظيمات وفرت لواشنطن غطاءً لدعم

مشاريعها في الشرق الأوسط وتستخدمها بين الفترة والأخرى، وتنقل الميليشيات الإرهابية من مكان لآخر حسب الوظيفة والمصلحة، بما يحقق هدفها في إعادة رسم الخريطة الجديدة للمنطقة وإحياء الصراع القومي والإثني بين سكان المنطقة حتى تستنزف أكثر ويلحق بها الدمار الوابل، والهدف من هذه السياسة تقسيم المقسم لأغراض تتعلق بتطلعات الجيوبولتيك الأمريكي للمنطقة. فأمريكا لم تفتأ في مخططاتها بمحاصرة القوة التركية الصاعدة، فعملت على دعم المحاولة الانقلابية الفاشلة قبل عامين، ودعمت مشروع استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق عن العراق- وكانت تركيا المستهدفة من وراء هذا المشروع لما يمثله هذا الكيان الناشئ من أخطار على الأمن القومي التركي- وما زالت المساعي الأمريكية في محاصرة تركيا متواصلة ولعل آخرها إعلانها نيتها بتأسيس ما يسمى بجيش الشمال من التنظيمات المتطرفة لضبط الحدود السورية التركية حسب زعمها، وأغلب تشكيلات هذا الجيش من تنظيم بي واي دي الإرهابي.^(٣٠)

الخاتمة

ونخلص إلى القول ان استراتيجية الامن القومي الأمريكي في عهد الرئيس ترامب تركز على مبدأ أمريكا أولاً، وعلى أساس نظرية المعاملة بالمثل في إطار تحديدها إليه التعاون مع الشركاء الدوليين، لأن مصالح أمريكا وفق رؤية إدارة ترامب فوق كل اعتبار ولها الأولوية حتى على حساب الأيديولوجيا والقيم والأفكار، وتحاول استراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عهد ترامب الحفاظ على وضعية الأحادية القطبية، وذلك من خلال منع ظهور أية قوة مساوية،

، alkhalcejonline.net

٣ - إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغيير
- مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات
الاستراتيجية ، على الرابط

aspx.11970/www.siyassa.org.eg/News

٢٠١٧/٠١/٢٢

٤ - د محمد كمال ، شرق اوسط بدون الولايات المتحدة
، الاهرام اليومي ، على الرابط :- <http://www.ahram.org.eg/NewsQ.aspx.625481>

٥ - عبد الخالق عبد الله : أمريكا ترامب غير أمريكا
أوباما.. وبينهما السعودية ودول ...

<https://arabic.cnn.com/middle-east-trump-obama-2017/05/20/oped-trump-obama-2017/05/20>

gcc

/٠٥/٢٠

٦ - حيدر علي حسين ، أمريكا والشرق الاوسط
، ادارة الصراع ومسار التوازنات ، مطبعة العدالة،
بغداد، ٢٠١٦، ص ١٨.

٧- نزار بوش ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه
الشرق الأوسط لا تتغير بتبديل الرؤساء على
الرابط :- <http://www.ahram.org.eg/NewsQ.aspx.625481>

٨- شرق أوسط بدون الولايات المتحدة - الأهرام
اليومي

[aspx.625481/www.ahram.org.eg/NewsQ](http://www.ahram.org.eg/NewsQ.aspx.625481)

- ٢٠١٧/١١/٣٠

٩ - خضر عباس ، تحولات القوة واتجاهات الصراع
في النظام الدولي ، المستقبل العربي ، العدد ٤٧٢،
١٣٣، ٢٠١٨، ص.

١٠- نفس المصدر.

١١- عمر الدايدي، مصدر سبق ذكره.

١٢- عبد الوهاب القصاب ، صافي الخسارة الاستراتيجية
لدول مجلس التعاون الخليجي ، الازمة القطرية
نموذجاً، ورقة بحثية مقدمة لمنندى الخليج العربي ،
المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات ،

أو حتى تطمح لأن تكون على قدم المساواة
مع الولايات المتحدة، مثل الصين والاتحاد
الأوروبي وروسيا، وربما الهند. وتسعى ألا
تهيمن أي قوة صاعدة على أي منطقة في
العالم، في إطار استمرار هيمنة القطب الواحد
على النظام الدولي، لكن هذه الاستراتيجية
تمثل انقلاباً على سياسات الولايات المتحدة
الأمريكية اثناء العقود الأخيرة، ولاسيما تجاه
أقرب حلفائها الدوليين، بما يعني أن رؤية إدارة
الرئيس ترامب تجاه العالم بما فيها منطقة
الشرق الأوسط عادت للسياسة التقليدية، وفق
النظرية الواقعية الكلاسيكية التي تؤكد على
المصالح القومية والقوة في إدارة العلاقات
الدولية ولكن المؤكد أن أهمية المنطقة للولايات
المتحدة في تراجع مستمر، ومن ثم فإن رغبتها
في التورط في شؤونها أو لعب دور قيادي
بشأن قضاياها هي أيضاً في تراجع مستمر.

هذا التراجع الأمريكي يمثل فرصة للدول
الخليجية للتحرك في اتجاهين. الأول هو
الانفتاح بشكل أكبر على القوى الكبرى
المختلفة و منها الصين و روسيا والاتحاد
الأوروبي فضلاً عن للولايات المتحدة في
إطار النظام الدولي الجديد الذي يتجه نحو
ترسيخ التعددية القطبية. التوجه الثاني يتعلق
بتبني رؤية ومشروع عربي لمواجهة المشاريع
الاقليمية الساعية للهيمنة على المنطقة، وملء
الفراغ الناتج عن تراجع الدور الأمريكي.

الهوامش

- ١- احمد سيد احمد ، ترامب والشرق الاوسط .. حدود
التغيير، السياسة الدولية، العدد ٢٠١٧، ٢٠٧، ص ٤٧
- ٢- محمد الهاجري ، ترامب يحاول إصلاح ما أفسدته
سياسات أوباما بالمنطقة.. فهل ينجح؟ على الرابط

الدوحة، ٢٠١٧.

١٣- احمد سيد احمد، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

١٤ - كيف ستكون سياسة ترامب الخارجية تجاه ايران

...

[/https://www.facebook.com/Oatheq/posts](https://www.facebook.com/Oatheq/posts)

/٦٤٣٦٢٠٤٤٥٨٤٠٦٧٢

١٥- محمد الهاجري، مصدر سبق ذكره.

١٦- مصطفى محمد صلاح، الدور التركي الجديد

في الشرق الاوسط في ظل مفهوم العثمانية

الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز

الديمقراطي العربي، برلين ، ٢٠١٧

١٧- ميثاق جلود، السياسة التركية تجاه الخليج العربي

بعد عام ١٩٩١ وافاقها المستقبلية، مركز الدراسات

الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ٢٦٥

١٨- تركيا وايران بين التحالف والتنافس - جريدة الحياة

www.alhayat.com/article/٨٤٦٣٦٧/تركييا-

وايران-بين-التحالف-والتنافس

٢٠١٧/٠٨/١٨

١٩- صحيفة الاتحاد - ماذا وراء التقارب التركي

الإيراني؟

<https://www.alittihad.ae/>

/٩٥٩٦٣/wejhatarticle

٢٠١٧/١٠/٠٩

٢٠- نظير محمود أمين، موقف تركيا من أحداث

التغير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية

والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة

ديالى، العدد الثاني، ٢٠١٣، ص ٢

٢١-مرات يشلتاش، من أجل فهم الاستراتيجية التركية

تجاه ازمة الخليج الثانية، مركز الجزيرة للدراسات

٢٠١٧/٦/١٩،

٢٢- محمد عبد الهادي، التنافس التركي - الإيراني

في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد

٢٠١٦، ٢٠٤، ص ٧٦

٢٣- ايمان زهران، التغير في الاستراتيجيات الدولية

وسياسات تركيا الاقليمية، السياسة الدولية،

العدد ٢٠٩، ٢٠١٧، ص ١١٩

٢٤- مستقبل العلاقات العربية الأمريكية بعد فوز ترامب

www.politics-dz.com < المنتديات > موسوعة

العلاقات الدولية > تحليل السياسة الخارجية

-- ٢٠١٨/٠١/٣٠

٢٥- عبد الله الحاج، مسار امن الخليج

العربي، <https://www.alittihad.ae/>

/١٠٠٢٧٠/wejhatarticle

٢٠١٨/١٠/١٩

٢٦- ستار جبار، الاتفاق النووي بين ايران والقوى

العربية ٢٠١٥، دراسة في الابعاد، دراسات سياسية

واستراتيجية، العدد، ٢٠١٨، ٣٦، ص ٥٧

٢٧- مها شكرو عبد علي كاظم، ايران والسعودية، صراع

النفوذ والمكانة، دار روافد للطباعة والنشر

والتوزيع، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٧، ص

٣٩٨

٢٨- ماجد هديب، استشراف مستقبل الخليج العربي

في ظل التحديات المفروضة ...

<https://democraticac.de> < الدراسات البحثية >

الخليجية

-٢٠١٨/٠١/٢٥

٢٩- محمد كمال، شرق أوسط بدون الولايات المتحدة -

الأهرام اليومي

[www.ahram.org.eg/NewsQ](http://www.ahram.org.eg/NewsQ.aspx.٦٢٥٤٨١)

- ٢٠١٧/١١/٣٠

٣٠- محمد كمال، مصدر سبق ذكره.

مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية - المصرية

أ.م.د. منى حسين عبيد (*)

تتبع إشكالية هذه الدراسة من طبيعة وحجم الأثار السياسية والاقتصادية السلبية المحتملة على مصر والسودان، ولاسيما على الامن المائي ومن ثم الامن القومي، من جراء بناء سد النهضة الاثيوبي، وهو ما استوجب البحث والدراسة بهدف الوصول الى حلول ناجعة لتلك الاشكالية .

تتطلق الدراسة من فرضية مفادها :ان التغير السياسي الذي فرضته مشكلة سد النهضة، والذي يرجح انه سيطل التوجهات الاساسية للسياسية الخارجية المصرية والسودانية على حد سواء، سيقود اثناء المرحلة القادمة نحو درجة من التطور في العلاقات بين البلدين.

وفي اطار تحقيق هذا الفرض ستحاول الدراسة الاجابة على عدة تساؤلات، منها:-

١- ما هي محددات العلاقة والاسس التي تبني عليها العلاقة ؟

٢- ما هي تأثيرات سد النهضة على كل من مصر والسودان؟

٣- ما طبيعة ودور المتغيرات الخارجية لاسيما

مقدمة

أتسمت العلاقات السودانية -المصرية على مر الزمن بتفرد واضح وخصوصية عميقة، وذلك لتوافر عوامل التلاقي والتلاحم بين البلدين، فالإرث التاريخي، والواقع الجغرافي، والتداخل الحضاري، والارتباط القيمي، والمصير المشترك، فضلا عن الانتماء القومي/ الثقافي الواحد تفاعلت جميعها لتدفع البلدين بقوة كبيرة نحو التضامن والتكامل والوحدة فالعلاقة بينهما هي علاقة التوأم إذ ارتبطت المسألة السودانية منذ زمن بعيد في الفكر السياسي المصري بمفهوم الامن القومي الذي يرى أن أي تهديد لوحدة السودان يعد تهديداً لأمن مصر، وحتى ان تأرجحت العلاقات بينهما ما بين الشد والجذب، فمن ناحية تتجه الحكومات السودانية الى اتباع سياسات أكثر استقلالية ومختلفة عن نظيرتها المصرية، ومن ناحية اخرى تحرص الحكومات المصرية على تأمين مصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والمائية في السودان كل هذه الروابط جعلت من السودان بوابة مصر لأفريقيا وجسر التواصل مع العمق الافريقي.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

تدخل بعض القوى الدولية والاقليمية ؟

٤- ما هو الاطار القانوني للمشكلة وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات ؟

٥- كيف تعاملت الحكومتان المصرية والسودانية مع تلك المشكلة؟

٦- هل يحمل المستقبل لتلك العلاقات اتجاهها نحو التعاون وتلاقي المصالح أو استمرارية للصراع؟

تهدف الدراسة الى رصد وتحليل طبيعة العلاقات المصرية -السودانية بصفة عامة ، ثم تبيان الاثار السياسية والاقتصادية المحتملة لسد النهضة على كل من مصر والسودان، من خلال الوقوف على طبيعة المشكلة وأبعادها المختلفة، وتوضيح طبيعة أدوار القوى الاقليمية والدولية في تلك المشكلة، و عرض البدائل والحلول لها.

ولبيان طبيعة تلك العلاقات فقد تم الاعتماد على بعض المناهج التحليلية، ومنها المنهج التاريخي للوقوف على العلاقات التاريخية التي ربطت كلا البلدين فضلا عن المنهج الوصفي لوصف طبيعة تلك العلاقات الى جانب المنهج المقارن وذلك لغرض المقارنة بين السياسات التي إعتمدها كلا البلدين في معالجة قضية سد النهضة.

اولاً:- العلاقات المصرية- السودانية ١٩٨٩-

٢٠٠٥

وثقت الحكومة المصرية علاقتها بحكومة الانقاذ الوطني الذي جاء بانقلاب عسكري

في ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٨٩ بقيادة الفريق عمر حسن البشير، فقد كانت من المؤيدين لتلك الحكومة حتى قيل ان الرئيس المصري قام بتقديم قادة الثورة لبقية الزعماء العرب (١).

إلا أن العلاقة الحميمة بين الجانبين لم تستمر طويلاً لاسيما بعد ان أتضح لمصر أن النظام الجديد له ارتباط بالجبهة الاسلامية القومية ، ولعل هذا مادفع مصر لان تفتح ابوابها لقوى المعارضة السودانية من الاحزاب والشخصيات المستقلة لان تعمل بحرية في القاهرة وان تمارس نشاطها ضد حكومة الانقاذ، وبالرغم من الزيارة التي قام بها الرئيس السوداني عمر حسن البشير الى القاهرة في شباط ١٩٩٠، إلا أن العلاقات بين البلدين أخذت بالتدهور. ففي الثاني من اغسطس/آب عام ١٩٩٠ عندما قامت القوات العراقية بأحتلال الكويت عقدت في ١٠ اغسطس/آب ١٩٩٠ مؤتمر القمة العربية بالقاهرة إذ أنقسم الموقف العربي بين مؤيد ومعارض فكان السودان مؤيداً لعملية الاحتلال بعكس الموقف المصري الذي كان رافضاً لذلك. ويعد ذلك الموقف من الحالات النادرة التي يقف فيها السودان بوضوح في الجانب الاخر من مصر مما ادى ذلك الى توتر العلاقات بين البلدين ومما زاد العلاقة سوءاً اتهام مصر للسودان بأخفائه بعض اسلحة الدمار الشامل العراقية(٢).

ولم تتوقف الأزمة بين البلدين الى هذا الحد بل عمدت الحكومة المصرية الى اتخاذ إجراءات عدة منها وقف الرحلات الجوية والبحرية فضلاً عن تطبيق العمل بنظام التأشيرة وحرمان الطلاب السودانييين من الالتحاق

بالجامعات المصرية . الامر الذي دفع الجانب السوداني بالرد على تلك الاجراءات وذلك بقيامها بسودنة جامعة القاهرة فرع الخرطوم وأغلاق البعثة التعليمية المصرية فضلاً عن تخفيض الوجود المصري في السودان بصورة كبيرة .

الى جانب ذلك ، فقد قامت الدولتان بتخفيض التمثيل الدبلوماسي من خلال أغلاق القنصليات، إذ ظلت السفارة المصرية بالخرطوم دون سفير لمدة طويلة^(٣).

وشهدت العلاقات السودانية – المصرية عام ١٩٩٢ ادرجة عالية من التوتر لم تشهدها تلك العلاقات منذ عام ١٩٥٨ وذلك على اثر قيام مصر بفرض سيطرتها على مثلث حلايب الحدودي^(٤) الواقع داخل الحدود المصرية .

ومما زاد من تدهور العلاقات بين البلدين، قيام الحكومة السودانية بتقديم المأوى للكثير من اعضاء الحركات الاسلامية المعارضة للنظام المصري ومنحهم التسهيلات التي تساعد على التنقل والاقامة، الى جانب ذلك فان محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في اديس ابابا في يونيو/حزيران ١٩٩٥ عند حضوره مؤتمر القمة الافريقي زاد من حدة الاتهامات بين الطرفين إذ اتهمت الحكومة المصرية السودان بتلك المحاولة ، فضلاً عن اتهامها بأبواء بعض العناصر المصرية التي شاركت فيها^(٥) .

وبالرغم من التقاء الرئيس المصري حسني مبارك مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في يونيو/

حزيران ١٩٩٦ إلا أن ذلك لم يؤد الى أنفراج في العلاقات بين البلدين حتى عام ١٩٩٨ إذ أخذت العلاقات بالتحسن بعد ان وقع الطرفان مذكرة تفاهم لتنشيط التجارة والاستثمار بين البلدين وأنشاء غرفة اقتصادية مشتركة لتنمية التعاون الاقتصادي في مجالات عدة^(٦) .

فضلاً عن قيام مصر بدور مهم في مشكلة جنوب السودان اثناء طرحها للمبادرة المشتركة عام ١٩٩٩ ، والتي تهدف الى إيجاد حل شامل لقضايا السودان ، فالمعروف ان الحكومة المصرية كانت ترفض دائماً مسألة فصل جنوب السودان عن شماله وتسعى للحفاظ على وحدة السودان واستقراره السياسي^(٧) . ولعل هذا ماجعلها تقف بالصد من اتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢ ، والذي نص على فصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير لمنطقة جنوب السودان^(٨) .

وتكمن المخاوف المصرية من مسألة فصل جنوب السودان في التالي^(٩) :-

اولاً :- قد يؤدي الانفصال الى إفراز حالة عدم استقرار في جنوب الوادي وسيشعل الحروب الاهلية مما يؤدي الى حدوث انفلات أمني شامل في القرن الافريقي وحوض النيل وهذا بالطبع يزيد من التدخلات الاجنبية التي لاتخفى نواياها الاستعمارية وعلى رأسها اسرائيل بمشروعها الرامي الى الاحاطة بالوطن العربي .

ثانياً :- لاجود لمصر بلا نيل ومادامت مصر هي «هبة النيل» يههما إذن ان يكون في الخرطوم حكومة مركزية قادرة على الحفاظ على مجرى النيل من منبعه في اقصي الجنوب

وصولاً الى أسوان وقضية المياه تركز أساساً على أمن دول الحوض ومجرى النيل .

ثالثاً :- تتداخل في شمال السودان جاليات من ذوي اصول مصرية ولهم مصالح في السودان فضلاً عن إنتمائهم الموروث بالمنطقة فاذا ماوضعنا في الحسبان مشكلة الانفجار السكاني التي تعاني منها مصر في مستقبلها المنظور فأن السودان سيكون المنقذ الوحيد للتوسع السكاني جنوباً مما يعني ان هذا التداخل و« العلاقة التاريخية» هي عامل منعة يساعد على التوغل المصري جنوباً إذ تمتد المساحات الزراعية الشاسعة واحواض المياه الجوفية والسطحية .

رابعاً :- تخوف النظام المصري من قيام نظام اسلامي يحكم بالشريعة الاسلامية على حدود مصر الجنوبية مما يشكل خطراً على النظام المصري .

خامساً :- يخشى النظام المصري من أن يؤدي ظهور الدولة الجديدة الى مزيد من الضغط على موارد النيل .

فضلاً عن تخوفها من تنامي العلاقات بين الدولة الجديدة والكيان الصهيوني مما قد يضع الكيان الصهيوني في موقع المسيطر على مياه نهر النيل .

ويبدو أن المخاوف المصرية، دفعتها لان تقوي علاقتها بالحكومة السودانية من خلال الزيارات المتبادلة بين البلدين ، إذ قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة السودان في الاول من مايو/ايار ٢٠٠٣ بعد مدة انقطاع دامت اكثر من ثلاثة عشر عاماً، واثناء تلك

الزيارة اتفق الرئيسان عمر البشير وحسني مبارك على تفعيل مؤسسات التكامل بين البلدين، على ان تقوم اللجنة العليا بمهام المجلس الاعلى للتكامل، مع انشاء لجنة دائمة من مجلس الشعب في مصر والمجلس الوطني في السودان لتكون البديل عن البرلمان المشترك (١٠) .

فضلاً عن قيام الرئيس السوداني عمر حسن البشير بزيارة مصر في ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، تم خلالها عقد مجموعة من الاتفاقات منها الاتفاق على اصدار قانون يقر العمل بحريات التملك والتنقل والاقامة والعمل بين مصر والسودان في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

فضلاً عن الاتفاق على قيام امانة عامة للتكامل يتبعها صندوق التكامل بأمانات متفرقة تكون مهمتها اإجازة المشروعات التكاملية والتوصيات والقرارات كافة التي تصدر عن التكامل ممثلة في الرئيسين او اللجنة العليا سواء الوزارية فيها او القطاعية الى جانب الاتفاق على افتتاح وحدات صحية ومشاريع خدمية في الجنوب اسهاماً في خلق الاستقرار وتثبيت السلام (١١) .

وكان لتلك الزيارات اثرها في تحقيق التقارب بين البلدين إذ كان للحكومة المصرية حضوراً في المفاوضات التي حدثت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي انتهت بالتوصل لاتفاق سلام نهائي في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ (١٢) .

فضلا عن ذلك ، فقد كان لمصر دوراً مهماً في عقد المصالحة مع المعارضة الشمالية المتمثلة بالتجمع الوطني المعارض والحكومة السودانية

في القاهرة عام ٢٠٠٥، والذي نتج عنه عودة المعارضة الشمالية من الخارج والمشاركة في الحكومة الانتقالية^(١٣). وهو الامر الذي اسهم في إيجاد صيغة توفر الحد الأدنى من الاستقرار في المعادلة السياسية الداخلية في السودان .

ثانياً:- العلاقات المصرية- السودانية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بادر السودان بتقديم أشكال مختلفة من الدعم السياسي والاقتصادي للنظام الوليد في مصر. إذ سارع الرئيس البشير لزيارة القاهرة ليكون أول رئيس عربي يزور مصر بعد نجاح الثورة. ففي فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك كانت الصفة التي لازمت العلاقات المصرية السودانية معظم سنوات الانقاز هي التوتر بدرجات ترتفع فيها وتيرته أحياناً، وتخبو أحياناً أخرى، حتى بلغت قمته في منتصف تسعينات القرن الماضي بعد اتهام السودان بمحاولة اغتيال الرئيس السابق حسني مبارك^(١٤).

أجرى المشير عمر البشير اثناء هذه الزيارة مباحثات مع رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصري المشير محمد حسين طنطاوي وعدد من أعضاء المجلس. تناول اللقاء العلاقات السودانية المصرية، وتنسيق المواقف الإقليمية والدولية، والأوضاع في ليبيا. وفي الجانب الاقتصادي، تناولت المباحثات التعاون والتنسيق بشأن اتفاقية مياه النيل، وموضوع الأمن الغذائي الذي استحوذ على جزء كبير من المباحثات^(١٥).

اختار رئيس الوزراء المصري عصام شرف السودان ليكون أول دولة يزورها بعد تكليفه في استشارة لا تخطئها عين على التوجه الإستراتيجي الجديد لمصر بعد الثورة تجاه عمقها الإستراتيجي المتمثل في السودان خصوصاً، وأفريقيا ودول حوض النيل عمومًا. كانت الزيارة في يومي ٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠١١، فقد أجرى اثناءها رئيس الوزراء المصري مباحثات رسمية مع رئيس الجمهورية عبر اللجنة الوزارية العليا المشتركة وقّع الجانبان السوداني والمصري اثناء هذه الزيارة ٢٧/٣/٢٠١٨ على تسع اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وبرامج تنفيذية للتعاون بين البلدين في مجالات تحقيق الأمن الغذائي، والاستثمار، وحماية البيئة، والإصلاح الإداري، والوقود الحيوي، والإعلام والثقافة^(١٦).

وشهدت المدة التي تولى فيها الرئيس محمد مرسي حكم مصر في اعقاب ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، والتي أطاحت بنظام حسني مبارك تطوراً ملموساً في العلاقة بين البلدين في المجالات كافة واثناها بدأت تفاهات جادة حول إيجاد حل نهائي لموضوع استحواد مصر على مثلث حلايب حتى لا يبقى ذلك الامر كواحد من العقبات التي تقف حائلاً دون تطور العلاقات بين البلدين^(١٧).

وأكدت الحكومة المصرية في عهد الرئيس مرسي على أهمية العلاقات السودانية المصرية فقد أوضح بأن السودان هو الامتداد الطبيعي لمصر، وأن علاقات البلدين علاقات تاريخية، لم يطورها النظام السابق بما يفرضي إلى إحداث علاقات حقيقية، وأكد أن البلدين لا بد أن يكون

لهما دور مهم وقوي لكونهما بوابه أفريقيا، فضلاً عن مسألة تأمين مياه النيل^(١٨).

وعلى كِـل، فإنه يمكن أن نستخلص خمس نتائج لهذه الزيارة^(٢٠).

بإدارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى زيارة جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٦-١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ وهي أول زيارة للرئيس البشير إلى مصر بعد تولي محمد مرسي مقاليد الرئاسة في مصر، وتأتي تقديرًا من القيادة السودانية للقيادة الجديدة في مصر، وتمهيدًا لإقامة علاقات استراتيجية بين البلدين في أثناء هذه الزيارة عقد الرئيسان عمر البشير والدكتور محمد مرسي مباحثات مشتركة بالقاهرة في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ م، إذ تطرقت المباحثات إلى العلاقات الثنائية وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين، كما تبادلوا وجهات النظر حول القضايا المشتركة وركزت المباحثات على قضية الأمن الغذائي في البلدين، كما اتفقا على سرعة تفعيل المشروعات الكبرى، وفي مقدمتها المزرعة المصرية بالولاية الشمالية في السودان، ومزرعة الإنتاج الحيواني، بجانب زيادة استيراد اللحوم السودانية. كما بحث الرئيسان قطاعات التكامل المشترك كافة على صعيد توسيع نطاق تبادل الخبرات بين البلدين، وذلك عبر إقامة مراكز تدريب متخصصة تعزز من قدرات الموارد البشرية في البلدين^(١٩).

- كانت الزيارة تعبيراً سياسياً مباشراً وقويًا عن الرغبة في فتح صفحة جديدة للتعاون، ولاسيما في مجال استثمارات الأمن الغذائي.

هناك توافق كبير خرج به الطرفان في الرؤية حول القضايا الإقليمية، ولاسيما الوضع الصومالي والفلسطيني.

- اتفق الطرفان على الموقف من حكومة الجنوب الوليدة وعلى جعل الجنوب جزءاً من منظومة التوافق الإقليمي، ومساعدة الجنوبيين على تأسيس دولتهم.

- اتفقا على رفع مستوى الإدارة والتشاور بين مصر والسودان إلى مستوى وزراء الخارجية في البلدين، وهي المرة الأولى التي ينتقل فيها شأن العلاقات مع السودان من جهاز المخابرات المصرية إلى وزارة الخارجية المصرية، وهو تقدم مهم يتجاوز الهواجس الأمنية.

- لم يحدث تقدم ملموس يستحق الإعلان عنه في قضايا الحريات الأربع (التنقل-الإقامة-العمل-التملك).

ثالثاً:- البعد المائي في العلاقات المصرية - السودانية

١- الاتفاقيات والمعاهدات المائية

-بروتوكول روما ١٥ أبريل/نيسان ١٨٩١ وقعته كل من بريطانيا وإيطاليا، التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت بشأن تحديد

تعد هذه الزيارة عبارة عن رسالة تأكيد على استعادة مصر لتوجهها

الطبيعي للتعاون بصورة جديدة مع القارة الأفريقية ودول حوض النيل والسودان بشكل خاص.

عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

-إطار تعاون يوليو/تموز ١٩٩٣

وُقِعَ في القاهرة في أول يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصري آنذاك محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي في هذا التوقيت ميليس زيناوي، وكان لهذا الإطار دوراً كبيراً في تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية، وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وإثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل في النقاط التالية:

-عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.

-ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.

-احترام القوانين الدولية.

-التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

-اتفاقيتان بين مصر والسودان^(٢١):-

-اتفاقية ١٩٢٩:

وقد جاءت الاتفاقية بين مصر وبريطانيا - التي كانت تنوب عن السودان وأوغندا وتنزانيا - متناغمة مع جميع الاتفاقيات السابقة، فقد نصت على أن لا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أية أعمال ري أو كهرومائية أو أية إجراءات أخرى على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها.

مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا الشرقية -، وقد تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تدفقات مياه نهر النيل إلى الدول الأخرى.

-اتفاقية أديس أبابا ١٥ مايو/ايار ١٩٠٢

وقعتها بريطانيا نيابة عن مصر وإثيوبيا، وأهم ما فيها المادة الثالثة التي تنص على: "أن الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني يعد بالأبيني أو يسمح ببناء أي أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو السوبات من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل، إلا بموافقة الحكومة البريطانية والحكومة السودانية مقدماً"^(٢١).

- اتفاقية لندن ١٣ ديسمبر/كانون الاول

:١٩٠٦

وجرى التوقيع عليها بين كل من بريطانيا - نيابة عن مصر والكونغو - وفرنسا وإيطاليا. وينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أية إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

-اتفاقية روما ١٩٢٥:

وهي عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في ١٩٢٥، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أي إشغالات

-اتفاقية ١٩٥٩ :

التي اجريت على حوض النيل الازرق (أبيي) وانتهت بتحديد ٢٦ موقعاً لإنشاء السدود اهمها أربعة على نيل الازرق الرئيس: كارادوبي ، ماويل ، ماندايا ، وسنر ، الحدود ، احتفظت اثيوبيا بسرية عزمها لإنشاء سد بوردر^(٢٥).

وبعد ان اعلنت الحكومة الاثيوبية تدشين المشروع واسناده الى شركة ساليبي الإيطالية بالأمر المباشر ، اطلقت عليه اسم مشروع (إكس) بديلاً للاسم القديم (بوردر) و تم اعلان عنه رسمياً في ٣١ اذار ٢٠١١ ، وترى اثيوبيا ان هذا المشروع سوف يعد قاطرة التنمية لأثيوبيا^(٢٦).

واعلنت اثيوبيا عن تغيير اسم المشروع مرة اخرى من إكس الى سد الالفية العظيم، وتم وضع حجر الاساس في اليوم التالي لتوقيع العقد في ٢ نيسان ٢٠١١ ، بسعة تخزينية أكبر تصل الى ١٧ مليار متر مكعب. وسمي بالالفية (طبقاً لرئيس الوزراء الاثيوبي) لأنه سوف يكون اكبر سد تشيده اثيوبيا على نهر النيل كما انه سوف يحتل صدارة المشروعات الاثيوبية^(٢٧).

ثم قام بعد ذلك مجلس الوزراء الاثيوبي بتغيير الاسم مرة اخرى وبالتحديد في ١٥ نيسان ٢٠١١ ليصبح اسم المشروع الجديد (سد النهضة الاثيوبي الكبير)^(٢٨).

ويبدو ان لأثيوبيا اهدافاً عدة لإنشاء هذا المشروع منها :-

انتاج الطاقة الكهرومائية بنحو (٦٠٠٠ ميكاواط) التي تعادل ما يقرب من ثلاثة

وقعت هذه الاتفاقية في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها، إذ تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعلى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان.

وقد حددت لأول مرة اتفاقية نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٩ بين مصر والسودان كمية المياه ب ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا لمصر و ١٨,٥ مليارا للسودان. أهم الاتفاقيات بين مصر ودول حوض النيل «كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندي^(٢٣)»

رابعا- سد النهضة الاثيوبي :

يقع سد النهضة في نهاية النيل الازرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول جوموز بين جبلي (Libiyatand Neqor) ، وعلى بعد حوالي ٤,٥ كم من الحدود السودانية على مسار النيل الازرق ١٠,٥ كم من اقرب نقطة على الحدود السودانية ، ٣٥ كم من شمال النقاء نهر ببليس بالنيل الازرق ، ٧٥٠ كم شمال غرب اديس ابابا، وعلى ارتفاع حوالي ٥٠٥ متر فوق سطح البحر عند قاعدة السد^(٢٤).

وقد اطلقت عدة تسميات على سد النهضة منها (سد بوردر) وهو الاسم الاصلي الذي جاءت به دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي

اضعاف الطاقة المستخدمة حالياً، بغرض تصديرها الى الدول المجاورة.

لتخليص دول الحوض من الجفاف الذي يقتل سكانها وذلك من خلال اعتماد نظام الزراعة المروية.

تهدف الى تنظيم تدفق المياه والوقاية من الفيضانات المدمرة التي كانت تكتسح مدن بأكملها .

توفير مخزون استراتيجي من المياه في حالة انخفاض منسوب المياه والوقاية من مواسم الجفاف^(٢٩).

قلة التبخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع حوالي ٦١٠ الى ٦٥٠ متر فوق سطح البحر ، اذا ما قورن بالبحر في بحيرة السد العالي(١٦٠-١٧٦ فوق سطح البحر)

تنشيط منطقة السد سياحياً

زيادة الثروة السمكية في اثيوبيا^(٣٠).

اكادت اثيوبيا على تحملها تكلفة بناء السد والتي تبلغ نحو ٤،٨ مليار دولار امريكي ، أي نحو ١٢٪ من الناتج القومي الاجمالي لاثيوبيا. والمقدر بنحو ٤٣،٣ مليار دولار في العام ٢٠١٢ والتي يمكن ان تصل في نهاية المشروع الى نحو ٨ مليارات دولار أي نحو ١٧٪ من الناتج القومي الاجمالي للتغلب على المشكلات الجيولوجية التي سوف تواجه المشروع كما هو معتاد في جميع المشروعات الأثيوبية السابقة^(٣١).

ويبدو ان سبب تحمل اثيوبيا تلك التكلفة يعود الى

احجام البنك الدولي عن تمويل بناء ذلك السد ، وذلك اتساقاً مع السياسة العامة التي ينتهجها البنك الدولي في السنوات الاخيرة بالعزوف عن تمويل السدود الكبرى، نظراً لعدم جدواها الاقتصادية. فضلاً عن انها في الغالب تكون محل إثارة للمشكلات السياسية في حالة السدود المقامة على انهار دولية ، وذلك اعلن البنك الدولي عن انه لن يقدم أية مساعدات مالية او فنية لأي مشروع مائي على نهر دولي الا بعد موافقة الدول المشاطنة لهذا النهر كافة (أي بعد أعمال شرط الأخطار المسبق)^(٣٢).

ومن جانبه ، اتهم البنك الدولي الخطة الأثيوبية للتوسع في توليد الطاقة ، واصفاً إياها بأنها غير واقعية ، وانصبت اتهاماته في قطاع الطاقة الى التوسع في نطاق شبكات التوزيع ، واصلاح القطاعات الجارية^(٣٣).

خامساً:- موقف مصر من قيام سد النهضة

حرصت اثيوبيا بقيادة ميليس زيناوي ، على احاطت امر انشاء السد بتكتم شديد ، الى ان تم وضع حجر الاساس للسد في الثاني من نيسان ٢٠١١ ، أي بعد قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ في مصر وتحديدأ بعد شهرين اثنين فقط. وكان من الواضح ان هذا قد تم بقصد وبتخطيط وواع ، يهدف الى السعي لاستغلال حالة الارتباط الداخلي ، وحالة السيولة السياسية التي تمر بها مصر ، لكي تستطيع اثيوبيا تمرير هذا المشروع ، لتحقيق اهداف سياسية واستراتيجية بالأساس ، قبل ان تكون اهدافاً تنمية^(٣٤).

وبالرغم من ان مصر لاتتقف ضد أي مشروع

الأثيوبية، لمنع الآثار السلبية للسد، ولكن اثيوبيا لم تلق بالاً لتقرير اللجنة وشرعت في تكملة اعمال التشييد والبناء مما وتر العلاقات بين البلدين^(٣٧).

وفي المرحلة الثانية التي تولى فيها محمد مرسي رئاسة الجمهورية، تعامل الاخوان مع أزمة السد بطريقة تتسم بالارتباك والتخبط، إذ بدأ عهد الاخوان بمحاولة التهويد الشديد من الازمة. ومن اضرار السد. وكانت تصريحات الدكتور محمد بهاء الدين وزير الري في حكومة هشام قنديل تتمحور حول ((اننا لا نستطيع الجزم برأي او موقف حول ما اذا كان السد يشكل ضرراً او خطراً على الامن المائي المصري. في الوقت الذي كان يدرك فيه وجود الضرر على مصر))، ومما زاد الامر تعقيداً قيام اثيوبيا بتحويل مجرى النهر في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٣، عقب زيارة مرسي لأديس ابابا مباشرة، في لفتة حملت الاستخفاف الشديد به، استشرع الرأي العام المصري ومعظم شرائح النخبة بتتويعاتها المختلفة، وجود خطر هائل يتهدد مصر، وان السلطة الاخوانية بحكم التكوين الايدلوجي، لا تعطى هذا الامر ما يسد حقه من اهتمام او اولويه الأمر الذي دفع الأخوان وتحديداً الرئيس المصري محمد مرسي الى عقد اجتماع مع بعض حلفائه السياسيين حمل هذا الاجتماع اساءات وتجاوزات بالغة تجاه القارة الافريقية ككل، واساءه الى مصر. وتاريخها ومكانتها ودورها ووظيفته اثيوبيا بطبيعة الحال في خدمة مخططها الرامي الى كسب الوقت فقامت بترجمة الحوارات التي دارت فيه ووزعتها

تنموي في حوض النيل، بل وتسعى لتقديم يد العون والمساعدة، شريطة الا يحدث ذلك ضرراً بمصر التي تعتمد على ٩٥٪ تقريباً من مواردها المائية على نهر النيل، الا انها وقفت ضد مشروع سد النهضة لما له من تأثير كبير على امن مصر المائي. وقد مر الموقف المصري بثلاث مراحل اساسية، المرحلة الاولى كانت اثناء المرحلة الانتقالية الاولى التي كان يردها المجلس العسكري الانتقالي، والتي كانت مصر مشغولة فيها بمحاولة بناء نظامها السياسي الجديد، واتسمت بمجموعة هائلة من التفاعلات الداخلية التي كانت تشغل وتعوق مصر عن الالتفات الجدي الى أي امور اخرى^(٣٥).

وفي هذه المرحلة وافقت مصر على تشكيل لجنة ثلاثية لتقييم السد وتحديد مدى تأثيره على حصة مصر والسودان من مياه النيل جراء بناء ذلك السد. وشكلت تلك اللجنة من خبيرين من اثيوبيا. وخبيرين من السودان، وخبيرين من مصر، فضلاً عن اربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية، والاعمال الهيدرولوجية، والبيئة، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من المانيا وفرنسا وجنوب افريقيا. وقد صدر تقرير عن هذه اللجنة واحتوى على ٤ تحفظات تتعلق بسلامة السد والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الفقيرة في مناطق انشاء السد^(٣٦). وكذلك تحفظات تتعلق بتأثيره على الموارد المائية لدولتي المصب وقلة تدفق المياه اليهما، وهذه امور تحتاج الى مزيد من الدراسات التفصيلية من جانب الحكومة

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والامنية»، كإضافة «إلى الطرفان محوريات نهر النيل كمورد أساس لحياة الشعب المصري وجوده وكذلك أدراكها لاحتياجات الشعب الأثيوبي التنموية»^(٤٠).

وتنوع الأهمية الرئيسية لهذا البيان المشترك من أنه إعادة الإلزام إلى حيز التفاوض، والبحث عن التفاهات المشتركة. بعد أن كادت تنزلق إلى الصراع، بحيث يتحقق لأثيوبيا ما تريده من تنمية، وفي الوقت نفسه ترفع أو تخفف من الأضرار المترتبة على مصر إلى الحد الذي يمكن قبوله أو التعايش معه، وتحافظ على التعاون لمصلحة شعوب حوض النيل.

وبالرغم من ذلك، فإن هناك بعض التحفظات بالنسبة للموقف المصري، إذ لا تعترف أثيوبيا ولا تقر بالحصة المصرية الحالية (٥,٥٥ مليار م^٣)، إذ أنها ليست طرفاً في اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان التي أقرت تلك الحصص^(٤١).

كما أن المشاورات التي جرت في العاصمة السودانية الخرطوم في اب ٢٠١٤ والتي تمخضت عن تشكيل لجنة ثلاثية تحمل اسم ((اللجنة الوطنية للدول الثلاث)) وتتكون هذه اللجنة من أربعة أعضاء من كل دولة، وتقوم بالإشراف على الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة، التي حددتها توصيات اللجنة الدولية لتقييم سد النهضة أيار / مايو ٢٠١٣ : وتم حصرها أثناء اجتماعات الخرطوم في دراستين: الدراسة الأولى هيدرولوجية عن تأثيرات سد النهضة في إيراد النهر لكل من السودان ومصر.

على نطاق واسع وزعمت أن هذا يعد دليلاً على وقوف مصر ضد تنميتها أثيوبيا، وأنه بمنزلة تهديد بالعدوان، في مسعى واضح لحرف القضية عن مجراها الأساس^(٣٨).

وقد أدى هذا الأمر إلى توتر العلاقات وزيادة العداء مع دول حوض النيل. بل وكسبت أثيوبيا المعركة لصالحها مرحلياً، من خلال حصولها على المزيد من التأييد لبناء السد، إذ بين الأمين العام للحركة الشعبية في جنوب السودان ((باقان أموم)) عن عزم بلاده الانضمام إلى الاتفاقية الإطارية لتقسيم مياه النيل ((اتفاقية عنتبي)) مؤكداً دعم بلاده لبناء سد النهضة الأثيوبي^(٣٩).

أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فقد بدأت بعد انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر بأغلبية كاسحة، فبدأ في وضع استراتيجية جديدة تسعى بالأساس إلى الحفاظ على الأطار التعاوني والبحث عن الحلول الوسط. على قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وكان يهدف من ذلك كسر حالة الجمود التي اعتبرت تناول الإلزام، ووصولها إلى طريق مسدود، وقد نتج عن ذلك التوصل إلى إعلان مالابو على هامش القمة الإفريقية المنعقدة في غينيا الاستوائية في أواخر حزيران / يونيو ٢٠١٤ فعقب لقاء مطول بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الأثيوبي، هاييلي مريم ديسالين صدر هذا الإعلان في ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠١٤ على هيئة بيان مشترك نص على: «- أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافها المباشر لتناول كافة جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في

١- تقليل مساحات الزراعات المستهلكة للمياه مثل القصب وبالتالي زيادة فجوة السكر بنسبة ٣٢٪

٢- تملح مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية المصرية بسبب نقص كميات المياه المخصصة للزراعة. وايضاً نقص كميات المياه المخصصة لغسل تراكبات الاملاح من الاراضي الزراعية.

٣- ايقاف جميع مشروعات استصلاح الأراضي و التوسع الزراعي في مصر ، فضلاً عن نقص كبير في كميات مياه المصارف الزراعية .

٤. زيادة الفجوة الغذائية المصرية الى نسبة ٧٥٪ من اجمالي احتياجات مصر بدلاً من ٥٥٪ في الوقت الحالي

٥. تحميل الاقتصاد المصري اعباء اضافية لإنشاء محطات تحلية على البحر المتوسط تخصص للاستهلاك المنزلي و الصناعي والسياحي في المدن الساحلية

٦. ارتفاع نسب البطالة في مصر بسبب نقص المساحة الزراعية لا سيما في الحاصلات التي تتبعها صناعات عديدة مثل قصب السكر وصناعة العسل الاسود... الخ

٧. تراجع معدلات الدخل القومي بسبب النقص الناتج الزراعي، و تراجع معدلات التنمية في الريف ، و توقف برامج محاربة الفقر .

الى جانب ذلك ، فان اقامة السد سوف يؤدي أيضاً الى (٤٦) :-

١-اغراق بعض المناطق التعدينية الواعدة

واثر السد على توليد الكهرباء من السدود السودانية ، ومن السد العالي(٤٦) . اما الدراسة الأخيرة .فهي عن الاثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لسد النهضة على الدول الثلاث اثيوبيا ،ومصر ،والسودان . وتم الاتفاق على آليات حسم الخلافات التي قد تظهر بين الدول الثلاث، من خلال الاستعانة بخبراء دوليين.

ويبدو ان الاجتماعات الخاصة باستكمال الدراسات اللتين تم الاتفاق عليهما اصابهما التعثر وكثرة الخلافات حولهما . لم تتمكن اللجنة التي تم تشكيلها من وضع حد لتلك الازمة(٤٧).

سادساً:- تأثير سد النهضة على مصر والسودان :

ان قيام سد النهضة الاثيوبي ستمخض عنه الكثير من المخاطر التي تحيط بالامن القومي المصري منها على سبيل المثال لا الحصر ، تأثير السد على حصة مصر والسودان من المياه ، إذ ان بناء اثيوبيا لسد النهضة وحده سيؤدي الى نقص حصة مصر من المياه بنسبة ٩ الى ١٢ مليار متر مكعب في العام ، اما اذا قررت اثيوبيا بناء حزمة السدود كاملة فان ذلك سيؤدي لنقص مالا يقل عن ١٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ومن ثم سيتسبب ذلك في بوار من ٤ الى ٥ مليون فدان ، وتشريد من ٥ الى ٦ مليون فلاح(٤٨).

وهذا يعني ان تقليل حصة مصر السنوية من مياه النيل سيترتب عليه نقص المساحة الزراعية بصفة عامه ، ومن ثم تأثر القطاع الزراعي بالشكل الذي يؤدي الى(٤٩):-

٩- فقد مصر و السودان لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح من ١٥ الى ٢٥ مليار م^٣ حسب سعة التخزين الميت ومن ثم فان مياه سعة التخزين الميت يمكن حجزها على مدار ثلاث سنوات . وهذا الفقد يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي ازمة نقص المياه في سنوات الملء^(٤٧).

الخاتمة

يمكن القول ان أهم النتائج التي تترتب على بناء سد النهضة هي:-

١- أن إصرار الجانب الإثيوبي على المضي قدماً في بناء مشروع السد بالمواصفات الحالية، سيقود حتماً إلى نتائج خطيرة تمس الأمن القومي لكل من السودان ومصر.

٢- في حالة المساس بسد النهضة الأثيوبي أو انهياره لأي سبب كان سيعني ذلك فناء لكل السدود على امتداد النهر ، فضلاً عن المياه الهائلة التي ستندفق على مصر والسودان فإن انهيار السد يعني ببساطه حدوث كارثة من شأنها أن تؤدي إلى غرق اجزاء من شمال السودان وجنوب مصر ، وتسبب في تشريد الملايين من جراء ذلك الانهيار.

٣- كما ان مشكله ندره المياه والجفاف لن تكون شيئاً يذكر بجانب ” الترتيبات الأمنية“ اللازم اتخاذها، فمصر ستجد نفسها مضطرة لحماية سد النهضة كما تحمي السد العالي تماما.

بكثير من المعادن المهمة مثل الذهب و البلاتين والحديد و النحاس وكذلك بعض مناطق المحاجر

٢- تهجير نحو ٣٠ الف مواطن من منطقة البحيرة .

٣- قصر عمر سد النهضة والذي يتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ عاماً نتيجة الاطماء الشديد (٤٢٠ الف متر مكعب سنويا) وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجياً .

٤- انخفاض كفاءة سد النهضة في انتاج الطاقة الكهربائية و التي تتراوح بين ٢٨,٥ الى ٣٠ ٪

٥- زيادة فرص تعرض السد للانهييار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الازرق والتي تصل في بعض ايام (اغسطس) الى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد على ٢٠٠٠م نحو مستوى ٦٠٠ م عند السد و اذا حدث ذلك فان الضرر الاكبر سوف يلحق بالقرى و المدن السودانية ولاسيما الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي .

٦- فقد السودان للطمي الذي يخصب الاراضي الزراعية حول النيل الازرق والذي يعد المصدر الرئيس لتغذية النباتات ، وعدم تعود السودانيون على استخدام الاسمدة الزراعية.

٧- تلوث مياه بحيرة السد نتيجة تخزينها اعلى صخور غنية بالمعادن والعناصر الثقيلة .

٨- التوتر السياسي بين مصر و اثيوبيا بسبب هذا المشروع .

٤- اذا كان من الصعوبة ان تقوم اي دولة مستقبلا مثلا بتوجيه ضربة للسد العالي، فبإمكانها اليوم ضرب سد النهضة بمنتهى البساطة، وبالتالي فان انهيار سد النهضة سيتكفل بتدمير السد العالي.

لذا لا بد من:-

١- التحرك السياسي لمحاصرة اثيوبيا اقليميا ودوليا من خلال الترويج لمقولة: ان السلوك الاثيوبي في ازمة سد النهضة يخالف القواعد القانونية في شأن تنظيم الانهار الدولية. والاساءة الى دول الجوار والحاق الضرر بهما. وهو ما يهدد الامن والسلم الاقليمي والدولي.

٢- الاستفادة من تقرير اللجنة الدولية لبحث اثار سد النهضة، وذلك من خلال خلق رأي عام اقليمي ودولي في مختلف المحافل وعلى الاصعدة الرسمية كافة وغير الرسمية لدعم الموقف المصري. وخلق جبهات رفض للسد بموصفاتة الحالية التي من شأنها الحاق الضرر بمصر والسودان.

٣- التحرك السياسي للحيلولة دون توافر التمويل اللازم للسد، وذلك من خلال مخاطبة الجهات المانحة وشرح وجهة النظر المصري والشواغل المصرية ومنعهم من تقديم تمويل للسد بموصفاتة الحالية.

٤- اعادة احتواء السودان وكسب تأييدها. فالسودان هو الشريك السياسي والاستراتيجي في المفاوضات الرسمية، كما يشكل العمق الاستراتيجي لمصر. ومن ثم فان توحيد الجبهة

المصرية-السودانية في التفاوض هو الضمان لقوة مصر واستقرار السودان والمحافظة على كيانه.

المصادر

١- محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، دار هاييل للطباعة، مركز الدراسات الاستراتيجية، السودان، ١٩٨٨، ص ٢٣٩ .

٢- محجوب الباشا، المصدر السابق، ص ٢٣٩-٢٤٠ .

٣- المصدر نفسه، ص ٢٤٠ .

٤- تم الاتفاق في اجتماع القمة العربية المنعقد في القاهرة في ٢٢ تشرين الاول ٢٠٠٠ على جعل منطقة حلايب منطقة تكامل بينهما . لمزيد من التفاصيل انظر عبد العظيم اسماعيل ، تأثير الاسلام السياسي في العلاقات السودانية المصرية ١٩٨٩-٢٠٠١ مجلة دراسات دولية ، العدد ١٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٣ ، ص ١٩٦ .

٥- ممدوح انيس فتحي ، القوة العسكرية المصرية واثار التحولات الاستراتيجية على الدور المصري الاقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، ١٩٩٧، ص ٨٨.

٦- المصدر نفسه، ص ٨٨؛ صحيفة الحياة ، العدد ١٢٧٤٥، ١٩٩٨/١/٢٣ .

- ١٦- الاثيوبي، مجلة دراسات افريقية، دت، ص١٦.
- ١٨- فاطمة إبراهيم محمد مصطفى، ص١٧
- ١٩- المصدر نفسه، ص١٧
- ٢٠- المصدر نفسه، ص١٦-١٧.
- ٢١- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على ابواب سد النهضة، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٢
- ٢٢- مركز هردو ، المصدر نفسه، ص١٢-١٣.
- ٢٣- المصدر نفسه، ص١٣.
- ٢٤- عباس محمد شراقي ، سد النهضة الاثيوبي ، اعتبارات التنمية والسياسية التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠١١- ٢٠١٢ ، الاصدار الثامن ديسمبر ٢٠١٢ ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية .
- ٢٠١٢ ، ص ٨١.
- ٢٥- عباس محمد ، مصدر سابق ، ص ٨٢.
- ٢٦- محمد سالم طابع ، مشروع سد النهضة الاثيوبي من منظور هيدروبوليتيكي ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ٢٠٤ ، ابريل ٢٠١٦ ، الاهرام القاهرة ، ص ٣١.
- ٢٧- عباس محمد شراقي ، مصدر سابق ص ٨٢-٨٣
- ٢٨- ضياء الدين القوسي معادلة مراوغة : دوافع اثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل

- ٧- حسن ابو طالب ، مازق الحل السياسي في السودان ، السياسة الدولية، العدد ١٣٨ ، القاهرة، تشرين الاول ١٩٩٩ ، ص ١٦١ .
- ٨- صحيفة الحياة ، العدد ١٤٣٨٦ ، ١٤٣٨/٩/٢٠٠٢
- ٩- الزين ابراهيم حسين ، الغارة على السودان ، الخرطوم، اذار ١٩٩٧، ص١٢-١٣؛ صحيفة بابل ، العدد ٣٤٥ ، ١٢/٩/٢٠٠٢ .
- ١٠- هاني رسلان ، الموقف المصري في إطار ماشاكوس، السياسة الدولية ، العدد ١٦٠ ، القاهرة، نيسان ، ص ١٥ .
- ١١- هاني رسلان ، المصدر نفسه، ص ١٥
- ١٢- امانى الطويل ، الادوار الخارجية في الازمة السودانية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٣ ، القاهرة كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص ١٢
- ١٣- المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .
- ١٤- فاطمة إبراهيم محمد مصطفى، مستقبل التكامل السوداني المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، جامعة الخرطوم ، ص ١٤ .
- ١٥- المصدر نفسه، ص ١٤-١٥
- ١٦- المصدر نفسه ١٥-١٦ .
- ١٧- فيصل حسن الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة

- ٣٨- هاني رسلان مصدر سابق ، ص ١٣٣ – ١٣٤ .
- ٣٩- ايهاب ابراهيم ابو عيش ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ .
- ٤٠- هاني رسلان مصدر سابق ، ص ١٣٤ .
- ٤١- هاني رسلان ، المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .
- ٤٢- المصدر نفسه ، ص ١٣٤ – ١٣٥ .
- ٤٣- المصدر نفسه ص ١٣٥ .
- ٤٤- ايهاب ابراهيم ابو عيش ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ .
- ٤٥- محمد سالم طايح ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .
- ٤٦- عباس محمد شراقي ، مصدر سابق ، ص ٨٦-٨٧ .
- ٤٧- المصدر نفسه ، ص ٨٧ .
- ٣٨- هاني رسلان ، العدد ١٩١ ، يناير ٢٠١٣ ، ص ٦٦ .
- ٢٩- مصطفى عبد الكريم مجيد ، اثر متغير المياه في العلاقات المصرية الاثيوبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ١٧٠ .
- ٣٠- عباس محمد شراقي ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .
- ٣١- محمد سالم طايح ، مصدر نفسه ، ص ٣٢ .
- ٣٢- محمد سالم طايح ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .
- ٣٣- المصدر نفسه ، ص ٣٢ .
- ٣٤- هاني رسلان ، رؤية نقدية لإدارة أزمة سد اثيوبيا مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٩٩ يناير ٢٠١٥ ، المجلد ٥٠ ، ص ١٣٢ .
- ٣٥- المصدر نفسه ، ص ١٣٣ .
- ٣٦- ايهاب ابراهيم ابو عيش ، الاستراتيجية المصرية تجاه جنوب السودان : دراسة في اثار الانفصال ومحاور التحرك المقترحة للمكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ١٧١ .
- ٣٧- ايهاب ابراهيم ابو عيش ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

الدبلوماسية الشعبية الأمريكية: إدارة السمعة واسترجاع الصورة في منطقة الشرق الأوسط

أ.م.د. عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم(*)

المقدمة

فيشتمل على استراتيجيات متنوعة للتأييد السياسي تهدف الدول منها تحقيق نتائج أبعد مدى، ترسخ أسس التعاون مع الحلفاء، وتعمل على كسب حلفاء جدد للانضمام إلى المعسكر المؤيد لسياساتها.

وفي ضوء المتغيرات التي انتجت صراعات دولية، لم تعد الدبلوماسية التقليدية قادرة على الحد من تفاعلاتها من خلال الاقتراب المباشر من المؤسسات الرسمية، لتتحول إلى الاقتراب غير المباشر قادرة على تطوير رموز ثقافية توظف فيه رموز ثقافية وحضارية قادرة على تطوير مستوى السلوك السياسي الخارجي في بيئة دولية تجعل من الدبلوماسية يبدو أكثر انسجاماً مع قيم وأعراف وعادات المجتمع الآخر، وقادراً على التأثير فيه.

وفي أثناء الحرب الباردة استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسية الشعبية لإقناع شعوب دول أوروبا الشرقية بالأسس التي تقوم عليها الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتعريف بالمؤسسات الرأسمالية التي كانت متفوقة على بدائلها في المعسكر الشيوعي عبر بث مباشر

الدبلوماسية الشعبية هي إحدى أشكال الدبلوماسية المعاصرة التي تجسد ما يمكن أن يؤديه تحرك أوساط شعبية في دعم وحدة القرار السياسي الخارجي في محاولة لكسب رضا وتأييد الرأي العام بالمواقف الدبلوماسية الرسمية عبر عرض مقاربات، ذات طبيعة إنسانية إغاثية، أو تجارية، أو معرفية ثقافية، لم تتمكن وسائل الدبلوماسية الرسمية من تحقيق أهداف السياسة الخارجية في مناطق النفوذ المستهدفة، بهدف تكريس الصورة الذهنية الإيجابية، والتأثير في المجتمعات الأخرى واستمالتهم، لإحداث تحول في السلوك الخارجي المقابل.

وهناك نوعان أساسيان من الدبلوماسية العامة. الأول: ويتم عبر التواصل الإعلامي إذ تحاول الحكومة تحسين صورتها لأي هدف سياسي فوري، أو تعزيز صورة أفضل عن سياسات الحكومة في العالم، والعمل على تفويض دعاية العدو.

أما النوع الثاني من الدبلوماسية العامة،

(*) جامعة الإمام جعفر الصادق

الإذاعة «صوت أمريكا»، وذلك لتبديد مخاوفها تجاه الغرب، وفي الوقت ذاته، قامت وزارة الخارجية الأمريكية ببناء مكاتب في دول الحلفاء احتوت على كتب عن التاريخ والثقافة الأمريكية، كنافذة لتعزيز التعرّف على المبادئ والأفكار الأمريكية لكسب دعم واسع للسياسات الأمريكية.

غير أن تطبيقات الدبلوماسية الشعبية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، قد تعثرت في إحداث الأثر المطلوب في جذب التأييد لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة لما آلت إليها الحرب التي شنت على أفغانستان، وغزو العراق، والميل الواضح للسياسة الخارجية الأمريكية في دعم سياسات الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية، ومنع الشعب الفلسطيني من نيل حقه في العيش الكريم في إطار دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

الدراسات السابقة: استند البحث إلى مجموعة من المصادر التي تناولت موضوع الدبلوماسية الشعبية والقوة الناعمة الأمريكية وتوظيفها في إدارة السمعة وتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية وكانت في أغلبها مصادر أجنبية، ندرج أهمها:

جوزيف س ناي، مفارقة القوة الأمريكية والتساؤل الذي طرحه، لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم في ممارسة قوتها، ٢٠٠٢. وفي كتابه الثاني القوة الناعمة بوصفها وسيلة نجاح في السياسة الدولية، ٢٠٠٤.

نيكولاس كول، الدبلوماسية الشعبية، دروس من الماضي، ٢٠٠٩.

يان ميليسان، الدبلوماسية الشعبية بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠٥.

براين هوكنج، إعادة التفكير، الدبلوماسية الشعبية الجديدة، ٢٠٠٥.

هيكليّة البحث: وزع البحث إلى مبحثين، الأول: وتناولنا فيه مدخل مفاهيمي وتاريخي للدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الأمريكية. وفي المبحث الثاني، تم تفصيل علاقة الدبلوماسية الشعبية الأمريكية مع القوة الناعمة، والتحديات التي تواجهها الدبلوماسية الشعبية الأمريكية التي أدت إلى التراجع في الصورة والسمعة والقدرة في التأثير في مجتمعات دول منطقة الشرق الأوسط. وانتهي البحث إلى عدد من التوصيات.

المبحث الأول :

الدبلوماسية: أداة تحقيق أهداف السياسة

تعد الدبلوماسية الأداة السلمية التي تمتلكها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، فعن طريق الدبلوماسية يتم تسوية المنازعات الدولية، وإشاعة علاقات التعاون الودية، ودرء حالات الصراع التي تنشأ بسبب وجود تعارض في مصالح الدول الاقتصادية، أو السياسية، أو العسكرية، وعن طريقها تستطيع الدولة أن توطد مركزها، وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى. وإذا كانت الدبلوماسية بمفهومها التقليدي تعني التمثيل والتفاوض، فإن الدبلوماسية الشعبية، أو الدبلوماسية العامة، أو دبلوماسية المسار الثالث، أو الدبلوماسية غير السياسية باختلاف مسمياتها، كنوع من أنواع الدبلوماسية المعاصرة، إنما هي أداة لكيفية التعامل مع الآخر المختلف ثقافياً في تعامل هادف يتمثل في سعي الدولة للاتصال بهدف خلق حالة من الجذب نحو أهداف سياستها

الخارجية، وتحسين الصورة لدى الجمهور المستهدف.

المطلب الأول

الدبلوماسية – مدخل مفاهيمي :

ليس ثمة تعريف محدد متفق عليه لمصطلح الدبلوماسية عند علماء علم السياسة والباحثين، إذ تعددت التعريفات وتفاوتت نواحي التركيز فيها. فتستخدم للدلالة على المهنة التي يمارسها الدبلوماسي. (هيف، ١٩٨٧)، أو أنها الموهبة والنباهة، والكياسة والمهارة والحذاقة في تسيير المفاوضات والمحادثات الدولية. (زكي، ١٩٩٢). وقد عرفها الأستاذ (إرنست ساتو) فقد عرف الدبلوماسية أنها «استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات المستقلة» (صابريني، ٢٠٠٢)، وهو ما ينسجم المفهوم التقليدي للدبلوماسية، الذي يعد الدول وحدها التي تملك صفة شخص القانون الدولي.

أما الأستاذ (هارولد نيكلسون) فعرف الدبلوماسية، بالاتساق مع التعريف الذي قدمه قاموس أكسفورد، بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات ” (Nicolson, ١٩٦٩)، وعرفها (ريفيه) بأنها ” علم تمثيل الدول وفن إجراء المفاوضات“، (زكي، ١٩٩٢)، فيما عرفها الأستاذ (ريمون أرون) على أنها ” فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى“، ونظر إلى الوظيفة الدبلوماسية على أنها عملية أساسها الكفاءة في تمثيل الدول وحماية مصالحها وتحقيق أهداف السياسة الخارجية. (فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، ١٩٨٥) وعرفها سموحي فوق العادة بأنها ” مجموعة

القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص الفانون الدولي...“ (سموحي، ١٩٧٣)

وجاء في تعريف (محمد سليم السيد) بأنها ” الأدوات والموارد التي تستخدمها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب“. (سليم، ١٩٩٨)، وقد أعطى تعريفاً واسعاً، أخرج الدبلوماسية من مفهومها التقليدي إلى مفهوم آخر طابعه شمولي، ولا سياسي، في أنها المنهج الذي تسيير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى. (فودة، ١٩٨٩)

وفي تعريفات حديثة للدبلوماسية جاء فيها.. أنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض وليس عن طريق الدعاية أو اللجوء إلى استخدام الأدوات القتالية، وبالوسائل السلمية الأخرى بما فيها توافر حسن النوايا التي تدفع نحو التفاوض، وفي تعريف آخر .. أنها إدارة العلاقات بين الدول وبين غيرها من الأطراف الفاعلة من غير الدول. (Barston, ١٩٧٧)

والتعريف الأخير وقد أعطى الأطراف الفاعلة من غير الدول أهمية، في مقاربة جديدة، في ممارسة الدبلوماسية. وبالرغم من أن تعريفات الدبلوماسية التي أوردها كل من الأستاذ (ساتو)، والأستاذ (نيكلسون) قد ركزت على الدولة بوصفها الطرف الوحيد الذي يمارس الدبلوماسية، واستندت إلى فلسفة لا عنفية في إدارة العلاقات الدولية، فإن التعريفات

المعاصرة قد خرجت عن الإطار الحصري للدولة وأعطت الأطراف الفاعلة من غير الدول مساحة واسعة في ممارسة الوظيفة الدبلوماسية.

وقد عرضت (مادلين أولبرايت) تعريفاً موسعاً للدبلوماسية بالقول: "الدبلوماسية لا تمارس من أجل الدبلوماسية؛ إنها وسيلة لإحداث تغيير في النظام القائم، سواء بإقامة صداقات جديدة أم إصلاح الخلافات مع الأصدقاء القدامى، أم إيجاد طرق سلمية لاستيعاب قوة صاعدة، لكن قد تكون أكثر فائدة عندما يكون الطريق أكثر وعورة؛ فتمهد الطريق لكي يتعايش المتخاصمون". (أولبرايت، ٢٠٠٨)

وبالرغم من الترابط بين وظيفة الدبلوماسية والأدوات السلمية في تنظيم العلاقات بين الدول، فإن الدبلوماسية والحرب ليسا منفصلين تماماً، وحسب (كوفيس رايت)، "إن الدبلوماسية تعمل لخلق ظروف ملائمة للحرب وللمساعدة في كسب الحرب واستخلاص أقصى ميزة لكسب الحرب أو تقليل ما قد يترتب على خسارتها"، وستخلص "إلى أن الدبلوماسية مكمل للحرب، وهي أيضاً، وفي بعض الظروف بديل عنها" (شليبي، ١٩٩٧)، أو كما عبر (ريتشارد هاس) "إن الدبلوماسية يمكن أن تصنع الفارق، لكن إذا أصبحت دولة ما قوية، وراغبة في استخدام قوتها، وإذا أصبحت دولة أخرى ضعيفة، وأقل قدرة على استخدام القوة، أو أقل رغبة في استخدام ما يتوفر لها من قوة، سوف يتضاءل بشكل ملحوظ قدرة الدبلوماسية على ممارسة دور فاعل". (هاس، ٢٠١٨)

وتستمد الدبلوماسية محتواها أيضاً من خلال إطار مؤسسي مثل ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية فيينا للعلاقات والحصانات الدبلوماسية لعام

١٩٦١ التي تقوم على مبادئ السيادة وتقرير المصير والديمقراطية. (العطية، ١٩٨٧)، يطلق عليها "الدبلوماسية البرلمانية" أو "دبلوماسية المنظمات الدولية"، وهي أقرب الدبلوماسية إلى الرأي العام وإلى مزاجه بحكم العلنية التي تسود أعمالها وهي تعمل في نطاق الدبلوماسية، وتخطب الرأي العام الدولي.

والتعريفات المختلفة التي قيل بها للدبلوماسية، وإن اختلفت حسب الزاوية التي يركز عليها صاحب التعريف، إلا أنها تتفق في تحديد مفهوم الوظيفة الدبلوماسية بالأشخاص الذين يتولونها وواجباتهم التي تركز على عنصرين، الأول: أن العلاقات الدولية لا تقوم إلا بين الدول، ويترتب على ذلك أن القواعد التي تحكم الوظيفة الدبلوماسية تخضع لأحكام القانون الدولي العام. أما العنصر الثاني: فيتمثل في مبدأ المساواة والتوفيق بين مصالح أشخاص القانون الدولي العام بطرق سلمية. (سرحان، ١٩٦٨)

وفي مقارنة في الأساليب بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية المعاصرة، يقول (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق: "وإذا كانت الدبلوماسية القديمة قد أخفقت أحياناً في توفير الدعم لقوى سياسية جديدة أخلاقيات، فإن الدبلوماسية الجديدة تخاطر بتدخل مطلق دون تمييز غير معطوف على الاستراتيجية، تعلن شعارات أخلاقية مطلقة لجمهور عالمي". (كيسنجر، النظام العالمي - تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ٢٠١٦)

لقد اقترن دخول القرن العشرين بعوامل مستجدة أثرت تأثيراً على أساليب التفاوض الدولي ونظرياته، كان في مقدمها نمو روح

والتعليم والثقافة، بهدف التأثير على سلوك الحكومات الأجنبية من خلال التأثير في مواطنيها.

إن الدبلوماسية الشعبية التي تعد إحدى أشكال الدبلوماسية المعاصرة، تعبر عن نشاط هادف غير حيادي مركب له مضامين ثقافية وحضارية وأيدولوجية، يرتبط بأبعاد استراتيجية في ممارسة وظيفة الاتصال، وبمصالح سلطوية تتعلق بممارسة عمل يرتبط بنماذج إدارة السمعة بهدف تحسين صورة الدولة، وكسب التأييد والقبول لأهداف سياستها الخارجية لدى مجتمعات الدول الأخرى.

أولاً: نشأة الدبلوماسية الشعبية الأمريكية – مدخل تاريخي.

لا يوجد اتفاق بين خبراء السياسة والباحثين حول تعريف محدد، جامع مانع للدبلوماسية الشعبية، هل هو عملية حشد التأييد لسياسات الدولة من قبل الجماهير الأجنبية؟ أو هل هو الترويج لصورة بلد ما في الخارج؟ وما هي الأنشطة التي تمارس في الدبلوماسية الشعبية؟ قد يتبادر إلى الذهن برنامجان معروفان في ممارسات السياسة الخارجية الأمريكية كانا قد عبرا عن معنى الدبلوماسية الشعبية هما: إذاعة صوت أمريكا، وبرنامج فولبيرايت، أو كليهما. وإذ أن مصطلح الدبلوماسية الشعبية قد نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو متداول العمل به في عموم دول العالم، فإن تطوره التاريخي سيوفر خلفية تعريفه الصحيح وتقدير دوره الحيوي في إنجاح السياسة الخارجية. (Fall Roberts, 2007)

يعد مصطلح "الدبلوماسية الشعبية" حديث

المصالح المشتركة بين الأمم ازدياد التقدير للرأي العام، والزيادة السريعة في وسائل وطرق المواصلات، ورسائل الاتصالات الحديثة التي قربت المسافات، ووسعت من قنوات التواصل بين الشعوب والأمم. (نيكلسون، ١٩٥٧)

والحق، إن فكرة المصالح المشتركة بين الأمم التي نشأت في القرن العشرين جاءت في أعقاب مرحلة كانت فيها الحقوق القومية المطلقة الأساس في بناء النظرية الدبلوماسية، إذ تم إعطاء الرأي العام المكانة والتقدير في مشاركته للسلطة في صناعة القرار السياسي الخارجي، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تبرمها، وإخراجها من طابعها السري إلى سميتها العلنية. ولم يقتصر التحول في محتوى النظرية الدبلوماسية في تركيز الاهتمام بالرأي العام المحلي حسب، بل وتعداه إلى الرأي العام العالمي بعد أن وجدت الحكومات أن سياساتها الخارجية تتوقف على كسب تأييد الرأي العام العالمي، فنشأت ما يسمى بالدبلوماسية المعاصرة التي امتلكت سمات وخصائص أساسية في (العلنية، الجماعية، لا سياسية، الشاملة، والشعبية)، لها من الأهداف والأساليب التي تختلف عن الدبلوماسية التقليدية التي كانت أرسنقراطية في طبيعتها وأهدافها وأساليبها (زكي، ١٩٩٢، الصفحات ٧٠-٧٢)، وهو ما سنتناوله بالبحث في المطلب الثاني.

المطلب الثاني :

الدبلوماسية الشعبية – إطار مفاهيمي ونظري
تفترض الدبلوماسية الشعبية عملية اتصال مفتوحة، تقوم على مبدأ الدعاية ومخاطبة الجمهور، تنوزع أنشطتها في مجال الإعلام

ولتؤسس أحد أسس نشأة فكرة الدبلوماسية الشعبية لاحقاً. وفي القرن العشرين الذي ارتقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المسرح الدولي، فقد أوقعت نفسها بين موقفين متناقضين حيال الدبلوماسية، أولهما: إنها ستستخدم قيمها على أحسن وجه عبر تطبيقها للديمقراطية في عقر دارها، وثانيهما: إن القيم الأمريكية تفرض على البلاد التزاماً في نشرها حول العالم، الأمر جعل الفكر السياسي الأمريكي يتذبذب بين الانعزال والتدخل. (كيسنجر، ١٩٩٥)

لقد شكل انتهاء الحرب العالمية الأولى إيذاناً بمولد تطور جديد في نطاق العلاقات الدبلوماسية أطلق عليها الدبلوماسية الحديثة بعد أن اعترى الضمور الدبلوماسية التقليدية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى، نتيجة لما أصبح لزاماً على الحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام المحلي قبل الإقدام على رسم السياسة الخارجية، فظهرت الدبلوماسية العلنية أو المفتوحة، وعلنية المعاهدات وتسجيلها لدى المنظمات الدولية التي تم التعبير عنه في المادة (١٨) من عصبة الأمم، والمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة، إذ لا يكون لأي اتفاق دولي قوة إلزامية قبل أن يتم تسجيلها وذلك لضمان التمسك بالاتفاق أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة (سرحان، ١٩٧٤، صفحة ٢٢)، وهو ما دفع الحكومات إيلاء الرأي العام أهمية متزايدة، بهدف إضفاء الشرعية على عملية اتخاذ القرار، وأن تتسم سياساتها بالمصداقية والشفافية. (شتال، ٢٠١٩)

يقول (هانس مورغنثاؤ)، أبرز منظري منهج القوة في العلاقات الدولية، في إظهاره لأهمية ودور الدبلوماسية الشعبية: ” حتى

في نشأته، قديم في استخدامه كفكرة، فقد أطلق هذا المصطلح لأول مرة من قبل الدبلوماسي الأمريكي السابق، وعميد كلية القانون والدبلوماسية في جامعة (توفتس) (إدموندغليون). وبعد إنشاء مركز (إدوارد مورو) للدبلوماسية الشعبية في كلية (فيلتشر) صدر منشور ورد فيه تعريف للدبلوماسية الشعبية على أنها ” الأداة التي تتناول التأثير في المواقف الشعبية في عملية إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية، تتضمن أبعاد مستجدة للعلاقات الدولية بشكل يتيح تدفق المعلومات عبر الحدود الوطنية”. وفي عام ١٩٩٧، قامت مجموعة التخطيط والتكامل في وكالة المعلومات الأمريكية بالتفريق بين مفهومي ” الدبلوماسية الشعبية”، و” العلاقات العامة”، ففيما يتجه غرض الدبلوماسية الشعبية نحو السعي لتعزيز المصالح القومية من خلال إعلام وفهم المجتمعات الأجنبية الأخرى والتأثير فيها، فإن ” العلاقات العامة”، تعني العلمية التي يتم فيها التواصل مع وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات الإعلامية للتأثير في الرأي العام المحلي“ (Charles Wolff and Brain, Rosen, ٢٠٠٤)

وفي جانب استخدام فكرة الدبلوماسية الشعبية، جاءت أفكار الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) التي عبر عنها في المبادئ الأربعة عشر في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ لتعلن عن مغادرة الدبلوماسية السرية التي كانت تمارسها فرنسا وبريطانيا في إطار نظام توازن القوى قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، ولتعزيز (قيم الديمقراطية، والأمن الجماعي، وعلنية المعاهدات الدولية، وحق تقرير المصير للشعوب، وفض المنازعات الدولية قضائياً)،

الوزارة لشؤون الدبلوماسية الشعبية في وزارة الخارجية. (United States Information Agency, ٢٠١٩)

وبعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية انتقادات شديدة حتى من أقرب حلفائها من الأوروبيون بسبب سياستها الخارجية ومقاربتها في التفرد في اتخاذ القرارات في الشأن العالمي (Go-it alone -)، ما عدا إدارة الرئيس (جورج ووكر بوش)، لترميم صورة الولايات المتحدة الأمريكية، واسترجاع مكانتها في القيادة العالمية للإعلان "من أن العالم بعد ١١ أيلول أصبح عالمياً آخر، وأن الدبلوماسية التقليدية لم تعد دائماً الاستراتيجية الملائمة"، وما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأسبق (كوندوليزا رايس) من أنه "بات من الواضح عدم ملائمة العقيدة الأمريكية وسياساتها في مواجهة التهديدات الجديدة". (Rice, ٢٠٠٧)

وبعد إلغاء وكالة الاستعلامات الأمريكية، تم دمج أنشطة الدبلوماسية الشعبية ضمن مهام وزارة الخارجية. وبموجب رؤية الوزارة (رايس) في إطلاق مفهوم (الدبلوماسية التحويلية)، فقد أصبحت الدبلوماسية الشعبية جزءاً مكماً من الأخيرة، وليتضمن إطارها الاستراتيجي مجموعة من الأهداف تتمثل في: (تعزيز الشعور بأهمية المصالح والقيم المشتركة مع شعوب البلدان الأخرى، عزل وتهميش الجماعات ذات الأفكار المتطرفة، وتعزيز الأمل والرؤية الإيجابية بالقيم الأمريكية في المساواة، والكرامة والقيمة العليا للإنسان).

(Kennon H. Nakamura and Susan B. Epstein, ٢٠٠٧)

تكون الحكومة ناجحة في السياستين الخارجية والداخلية، ينبغي أن تعترف بأن التنازع بين متطلبات إعداد سياسة خارجية ناجحة وتفضيلات الرأي العام، حالة طبيعية، من غير الممكن تفاديها" (Morgenthau, ١٩٩٣)

ونتيجة للتشوهات التي أصابت صورة الولايات المتحدة الأمريكية وسمعتها ومكانتها العالمية بسبب اعتقاد طيف واسع من شعوب العالم عما حققته سياسات التفرد الأمريكية من أضرار كبيرة أكثر مما حققت من منافع، وبأن حافظ التغيير في شكل الدبلوماسية الشعبية جاء ليوافق ما ذهب إليه (مورغنتاؤ) الذي عد الرأي العام عاملاً أساسياً في عملية إعداد وتنفيذ السياسات سواءً كانت خارجية أم داخلية، على افتراض أن الدبلوماسية الشعبية هي عملية اتصال سياسي تتم بين حكومة أو منظمة غير حكومية مع جمهور أجنبي يكون موضوعها في الغالب مرتبطاً بالصراعات حول السياسة الخارجية الأمريكية بعد أن انغمست الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها بتفصيلات تتعارض مع تفضيلات دول أجنبية قد تضررت بسببها.

وفي اثناء حقبة الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأثير في الرأي العام في دول آسيا وأوروبا الغربية في مواجهة المد الشيوعي، فقد شكل الرئيس الأمريكي (دويت إيزنهاور) في آب من عام ١٩٥٣ (وكالة الاستعلامات الأمريكية USIA)، كانت وظيفتها تنشيط (الدبلوماسية الشعبية)، التي واستمر عملها للمدة بين عامي ١٩٥٣ لغاية ١٩٩٩، إذ تم إلغاؤها وتحويل وظائفها في تبادل المعلومات إلى وكيل

حاسمة في بناء بيئة عالمية آمنة. لقد شهدت العلاقات الدولية المعاصرة، تحت تأثير العولمة، تغييراً ملموساً تمثل في إزالة احتكار الدولة للسياسة الخارجية بعد أن امتلكت أطراف فاعلة غير حكومية قدرة التأثير في صورة الدولة في الخارج بما توفر لهم تكنولوجيا المعلومات من آليات اتصال مختلفة.

والحق، إن عدم وجود تعريف واحد متفق عليه للدبلوماسية الشعبية، والنقص في الإجماع، يثبت حداثة هذا المصطلح، وإن كانت له استخدامات قديمة في السياسة الدولية. والتأثير فيه“. فقد عرفت وزارة الخارجية الأمريكية الدبلوماسية الشعبية بأنه ” برامج تمويلها الإدارات الأمريكية تهدف إلى إعلام الرأي العام في الخارج“. وسرعان ما بسط هذا المصطلح هيمنته على السياسة الخارجية الأمريكية ووفر الأساس النظري للأنشطة الخارجية لوكالة الاستخبارات الأمريكية، ووكالة الاستعلامات الأمريكية التي عالجت نشر المعلومات، والبت الإذاعي الذي تولته إذاعة (صوت أمريكا) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي تم تعريفها لدى الرأي العام على أنها شكل من أشكال الدعاية، اكتسب دلالات سلبية، ما أدى بالوكالة المذكورة أن تعترف بأن مصطلح الدبلوماسية الشعبية يعد وصفاً لنشاطها الرسمي. (Charles Wolf Jr. and Brain Rosen، ٢٠٠٤). وعرفها (ميشيل ماك كليان) بأنها ” التخطيط الاستراتيجي، وتنفيذ البرامج المعلوماتية والثقافية والتعليمية للدولة المبادرة، في سبيل إيجاد رأي عام مؤيد، في البلد أو البلدان المستهدفة، قادر على التأثير السياسيين في الزعماء السياسيين تدعم أهداف السياسة الخارجية للبلد المبادر تتجاوز مفهوم الدعاية“. (McClellan، ٢٠٠٤)

والحق، ومن خلال استعراض الوقائع التاريخية، فإنه يمكن ملاحظة وجود صلة قوية بين الحروب العالمية والبرامج الإعلامية الأمريكية التي نفذتها الوكالات المتخصصة، فقد أنشأت لجنة إعلام ((Committee CPI of Public Information للفترة من عام (١٩١٧-١٩١٩) في الحرب العالمية الأولى. وشكل مكتب معلومات الحرب ((The OWI Information Office of War للفترة من عام (١٩٤٢-١٩٤٥) في الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن تأسيس وكالة المعلومات الأمريكية (UAIA) للفترة من عام (١٩٥٣ - ١٩٩٩) في الحرب الباردة التي تم دمجها بوزارة الخارجية بعد حوالي عشرة سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ باشرت خطواتها الأولى لتوسيع أنشطتها في العالم الإسلامي كجزء من جهود الولايات المتحدة الأمريكية لما تم تسميته (الحرب على الإرهاب). وتاريخياً، كان الغرض المعلن من هذه البرامج الإعلامية يتمثل في عرض ما توصف بـ (الحقائق) حول الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الخارجية في مواجهة حالات التشويه والتضليل التي تصدر عن خصومها. (John، ٢٠٠٢)

ثانياً: الدبلوماسية الشعبية الأمريكية - مقاربات مفاهيمية.

تعد الدبلوماسية الشعبية مجالاً جديداً وواسعاً، وهي مفردة تعني اصطلاحاً بأنها البعد العام والتفاعلي للدبلوماسية، ليس بأشخاصها التقليديين من الدول حسب، بل أنها تشمل العديد من الأطراف الفاعلة والشبكات غير الحكومية، وهي آلية رئيسة تقوم من خلالها الدول بتعزيز الثقة المتبادلة والعلاقات المنتجة التي أصبحت

قضايا مشتركة، وأن ما يميز الدبلوماسية الشعبية أنها تضم مجموعة أوسع بكثير من الأفراد لدى كلا الجانبين، ومجموعة أوسع من المصالح تتجاوز مصالح الحكومة. (Leonard , Catherine Stead , Conrad Smewing, ٢٠٠٢)

وتوصف الدبلوماسية الشعبية بأنها انعكاس لتأثير المواقف العامة في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية، وتتضمن أيضاً القدرة على تشكيل الرأي العام في بلدان أخرى، التفاعل بين مجموعات المصالح من مختلف الدول، إطلاع أفراد المجتمع على الشؤون الدولية وتأثيرها في السياسة الداخلية، التواصل بين الدبلوماسيين والصحفيين الأجانب، التواصل بين الثقافات. (Elena Gurgu and Arstide Dumitru, ٢٠١٦ .p. ١٢٦)

وطرح (بوريس غريغوري) مفهوماً واسعاً للدبلوماسية الشعبية، فهي كما يراها، " أداة تستخدمها الدول وبعض الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لفهم المواقف والسلوك، وبناء وإدارة العلاقات، والتأثير في الأفكار وتعبئة الإجراءات لتعزيز مصالحهم وقيمهم. أنه استعارة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الدبلوماسية، إذ تمارس جهات فاعلة متعددة دوراً، كان ذات يوم مقتصرًا على بعضها بشكل أصبح التعاون مع من هم خارج الحكومة في هذا المجال شرطاً ضرورياً لنجاح الدبلوماسية". (Gregory, ٢٠١١)

وجادل (كريستوفر روس) في أهمية الإنصات كعنصر أساس في عمل الدبلوماسية الشعبية من قبل الطرف المستهدف والآخر صاحب الرسالة أو الخطاب في سبيل تحقيق الأثر المطلوب في

وفي سياق التعريف السابق، فإنه يمكن رسم هرم تشكل قمته النقطة الحاسمة التي يتخذ القادة السياسيون، في البلد المستهدف، إجراءات ملموسة داعمة لأهداف السياسة الخارجية للبلد صاحب المبادرة التي هي بحاجة إلى قدر معين من الدعم السياسي من بيئة الرأي العام المحلي المستند إلى استراتيجية الدبلوماسية الشعبية التي هي قاعدة الهرم.

ويصف الدبلوماسي (جون براون) الدبلوماسية الشعبية الأمريكية على أنها « عملية تنطوي على ثلاثة أدوار » المعلومات والتعليم والتبادل الثقافي». (Elena Gurgu and Arstide Dumitru, ٢٠١٦)

وقدمت (كارين هيبوز) وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس (جورج ووكربوش) تعريفاً بأنها، " برامج إشراك، وإعلام، والتأثير في الجماهير الدولية المستهدفة وجذب تأييدها نحو السياسة الخارجية الأمريكية"، وحددت (هيبوز) معايير تحقق ما أسمته (لحظة الدبلوماسية الأمريكية) عندما يرغب أفراد مجتمعات الدول الأخرى في الاستماع والدخول في حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية. (Brown, ٢٠١١)

وجاء في تعريف المجلس الاستراتيجي لبريطانيا العظمى للدبلوماسية الشعبية على أنها " نشاط يسعى للتأثير إيجابياً عن طريق إيجاد علاقات وشرارات وتصورات للأفراد والمنظمات في الخارج حول المملكة المتحدة". وفي الواقع أن الدبلوماسية الشعبية تتعلق ببناء العلاقات، وفهم احتياجات الدول وثقافات الشعوب الأخرى، وإيصال وجهات النظر، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، والبحث في إيجاد

معادلة التأثير، إذ قال: ” إن على الدبلوماسيين أن يدركوا أنه ليس المهم ما يسمعه المرء، بقدر ما يسمعه الآخر في النهاية“، فضلاً عن ذلك أن ما يسمعه الناس والطريقة التي يسمعون بها، هي غالباً ما تحدد تصوراتهم عن الرسائل التي توجه إليهم. (Ross, Spring, ٢٠٠٢)

أما (ماثيو أرمسترونغ)، فيقول: ” أن الدبلوماسية الشعبية لا تعني إحداث تغيير في الرأي العام بشكل انفرادي، ولكن، في إشراك استباقي لجمهور عالمي لإسناد السياسة الخارجية، الذي يبقى وحده قادراً على التأثير في الرأي العام.” (HAYDEN, ٢٠١٢)

وجاء وصف وزارة الخارجية الأمريكية لحدود مهمة الدبلوماسية الشعبية، في أن ” مهمتنا الواسعة في الدبلوماسية الشعبية هي فهم الجماهير الأجنبية وإعلامها وإشراكها والتأثير فيها. كل هذه الأنشطة تعمل بشكل أفضل عن طريق الحوار، بدلاً عن الإملاء، وهي أكثر من مجرد تفاعل، إنها نهج كلي وموقف. (Glassman, ٢٠٠٨)

وتشير عدد من الدراسات في حقل الدبلوماسية أنه لا يمكن فهم الدبلوماسية الشعبية إلا إذا تم تحليلها في سياق التغيير في العملية الأوسع في ممارسة الدبلوماسية. وأنها أصبحت فيه أقل تمسكاً بأهداف وطنية، ليس فيما يتعلق بالجهات الفاعلة المعنية، ولكن حتى عند النظر في الموضوعات التي تختارها الدول التي لم تعد تؤكد دائماً على المصالح الخاصة، بل أنها أخذت في التأكيد بشكل متزايد على المصالح المشتركة والمنافع العالمية العامة. ومن المثير للاهتمام أن الدبلوماسية الشعبية في بداية القرن الحادي والعشرين أخذت بالابتعاد عن المنظور

الترويجي المباشر وبات ينظر إليها على أنها شكل من أشكال المشاركة الدبلوماسية، وجزء من تعاون أوسع مع أطراف فاعلة أخرى من غير الحكومات، بالرغم من أن العمل مع البعض هو أسهل من مزامنة الأهداف والأنشطة مع آخرين. (Melissen, Beyond the New, Public Diplomacy, ٢٠١١)

لقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية، اثناء حقبة الحرب الباردة، بالحاجة إلى تنفيذ برنامج خارجي موجه للإعلام في عهد الرئيس (ترومان)، تم توسيعه وتحسينه، في وقت لاحق، في عهد الرئيس (إيزنهاور)، إذ شمل التحول الانتقال من هدف قصير الأجل يتعامل مع مواقف معينة، إلى هدف طويل الأجل يسعى إلى تعزيز النوايا الحسنة في التنمية ونشر مفاهيم الديمقراطية والحريات الفردية تجاه شعوب الدول الأخرى المستهدفة في أوروبا الغربية والشرق الأوسط. وكانت الأساليب المعتمدة قد ركزت على فئتين من الجمهور هما: قادة المجتمع المتعلم، في المقام الأول، من ناحية، وبقية أفراد المجتمع من ناحية أخرى، كخيار ثان. إن برامج الدبلوماسية الشعبية الشعبية الأمريكية التي أطلقت خلال حقبة الحرب الباردة، وتم إحيائها بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ جاءت في سبيل الحد من موجة العداة الذي كانت تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية. (Cross, ٢٠١٥) ولعل من بين أهداف الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، لتحقيق التأثير في مجتمعات الدول الأخرى، العمل بفكرة ” كسب القلوب والعقول“. غير أن هذا المفهوم لم يقتصر استخدامه في ميدان العمل الدبلوماسي، إذ انتقل بذات الصياغة والأهداف إلى ميدان العمل العسكري عندما قام الجنرال

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنظيم روافد تصب في نهر معركتيها الرئيسيتين في أفغانستان والعراق، وكان من تلك الروافد المؤسسات الثقافية والإعلامية، غير أنها كانت تشكو من الجفاف والعجز عن تقديم أي خدمة، أو التأثير في المجتمعات التي عملت فيها رغم الأموال الكبيرة التي أنفقت عليها بسبب اعتمادها على شخصيات أمريكية ومحلية فاشلة وفسادة في البلدين. (DiCKINSON, 2009)

إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بحاجة إلى تعديل في آليات تنفيذ السياسات الخارجية، بقدر احتياجها لتعديل السياسات الخارجية ذاتها، وأن الغرض ليس في توسيع المقبولية الشعبية في الخارج، ولكن المصلحة القومية الأمريكية هي من تتطلب عمل ذلك، إذ في الإجمال، أن مشكلة تشوه صورة وسمة الولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد إقليمية في حدود نطاقها المكاني، وإنما اتسعت إلى النطاق العالمي، وهو ما يعني ضرورة حصول تكامل لمتطلبات الدبلوماسية الشعبية مع أسس السياسة الخارجية في المقام الأول. (Peterson, 2002)

والسؤال الذي يمكن طرحه هو، ماهي النتائج التي يمكن توقعها من الدبلوماسية الشعبية بوصفها نشاط إنساني لا يمكن تقدير فاعليته بدقة بالاستناد إلى الإحصاءات والبيانات الأولية التي تعرض ما أنجزته الدبلوماسية الشعبية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وما تضمنته من تناقضات؟ إذ يكشف تحليل محتوى المقالات والدراسات المنشورة في وسائل الإعلام الأجنبية عن مشاعر مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، فيما تؤثر الانطباعات التي

(جيمس ماتيس) وزير الدفاع الأمريكي السابق، والجنرال (ديفيد بيتريوس) قائد العمليات العسكرية في كل من أفغانستان والعراق بصياغة عقيدة عسكرية لمواجهة عمليات جماعة طالبان المعارضة للاحتلال الأمريكي في أفغانستان. فبحلول عام 2006 أنتجت التدخلات الأمريكية انتصارات أسمية ضد طالبان، غير أن أقوى جيش على هذا الكوكب وجد نفسه غارقاً في بناء الدولة وسط ارتفاع التمرد المسلح. ورداً على ذلك قام (ماتيس) و(بتريوس) بتطوير الدليل الميداني لعمل القوات الأمريكية الذي أضفى طابعاً رسمياً على عقيدة أكدت على كسب قلوب وعقول المدنيين، بدلاً من مجرد هزيمة الأعداء في ساحة المعركة. (Sexton, 2017)

وكان الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون) قد استخدم عبارة "كسب القلوب والعقول" بالقول: "يجب أن نكون مستعدين للقتال في فيتنام، ولكن النصر النهائي سيعقد على كسب قلوب وعقول الناس الذين يعيشون بالفعل هناك"، وأصبح أخيراً شعاراً لسياسة لم يطبقها الجيش الأمريكي في فيتنام، فيما كان الرئيس (باراك أوباما) يخوض حربين موروثنيتين، وكان يمارس مهمة شاقة في التواصل مع المسلمين، ولم يكن هذا المفهوم أكثر أهمية على الإطلاق، بعد أن فقد الكلمات كل معنى. لقد أصبح لعبارة "كسب القلوب والعقول"، في السنوات الأخيرة، مرتبطة بشكل، لا يمكن إغفاله، بتحديات السياسة الخارجية الأمريكية التدخلية، بعد أن كانت له حياة طويلة ودائرية ارتبطت لأول مرة بالديمقراطية في القرن التاسع عشر، وكانت تعبر عن دعوة للتضامن الوطني في فترة الكساد الكبير في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

المطلب الأول

القوة الناعمة واستراتيجية القوة الذكية الأمريكية :

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من مشاكل كبيرة في صورتها الخارجية وتدهور في سمعتها لدى الرأي العام في دول منطقة الشرق الأوسط، إذ ينظر إليها أنها بلد مهيم رغم أنها تسعى إلى نشر الثقافة والعولمة، فهي تدعم أنظمة غير ديمقراطية، وقامت باحتلال بلد عربي هو العراق بزعم امتلاك أسلحة دمار شامل، والعمل على بناء نموذج للديمقراطية في المنطقة تحت غطاء من الفوضى الخلاقة. لقد أدت كل هذه التحديات إلى شل فاعلية الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، وتعذر تحقيق هدف كسب العقول والقلوب، ما أضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق برامج تبدو جاذبة في مظهرها، ومتعثرة في خطواته لأسباب تتعلق بالوسائل والآليات والموارد المالية المطلوبة لتنفيذها.

أولاً: الدبلوماسية الشعبية الأمريكية والقوة الناعمة.

لم يعد سعي الدولة في تحسين صورتها في البيئة الدولية بالشيء الجديد، غير أن توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية قد أحدث تحولاً كبيراً في مسار العلاقات الدولية بعد وصلت الدول إلى قناعة بأن نموذج التنافس المستند إلى الدعاية، الذي كان سائداً بين القوتين العظميين أثناء حقبة الحرب الباردة، لم يعد مناسباً كدليل للدبلوماسية الشعبية، وذلك لافتقاده إلى معلومات تتصف بالدقة والصدق في مخاطبة مجتمعات الدول الأجنبية، في ظل ظروف تبدو فيها السياسة الدولية تتسم

يعبر عنها الدارسين في الجامعات الأمريكية ، والمشاركين في المؤتمرات والندوات وورش العمل وزائري المهرجانات والمعارض الفنية المتخصصة عن انطباعات إيجابية مغايرة لمدى التأثير الذي تحدثه الدبلوماسية الشعبية في قناعات الشعوب الأخرى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الخارجية. (Brown, The Purpos and Cross Purpose of American Public Diplomacy, ٢٠٠٢) ، وهو ما سنتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

الدبلوماسية الشعبية الأمريكية وتحديات تراجع الصورة والمكثنة العالمية :

تتابع الدول مصالحها الوطنية في السياسة الخارجية. وتتحدد الخيارات على أساس اتساع أو ضيق المصالح الوطنية. وتعتمد جاذبية الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على القيم التي تعبر عنها من خلال السياسة الخارجية وأسلوبها. وتعتمد القوة الناعمة في تحقيق عنصر الجذب على حشد وتعاون الآخرين من دون اللجوء إلى استخدام وسائل القوة، وأن قياس فاعلية الدبلوماسية الشعبية يعتمد في القدرة على توظيف القوة الناعمة أداة جذب الآخرين في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

بالغموض والاضطراب، وحالة من عدم اليقين. توصف القوة الناعمة بأنها « قدرة الدولة على حشد تعاون الآخرين»، وأن قياس فاعلية القوة الناعمة تعتمد على الرأي العام المتشكل في الدول الأخرى عن السياسة الخارجية الأمريكية. (Benjamin Goldsmith and Yusaku Horiuchi, ٢٠١٢)

وتعتمد القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة موارد تتمثل في: الثقافة الأمريكية التي تعني مجموعة قيم عالمية وممارسات ومصالح يشارك فيها الآخرون. وتأتي القيم السياسية التي تمارس في الداخل والخارج، كمصدر ثان للقوة الناعمة، وعناصر جاذبة كالحالة مع دعم حقوق الإنسان وترويج قيم الديمقراطية. أما السياسات الحكومية الداخلية والخارجية، فينظر إليها مصدر لتعزيز القوة الناعمة عندما تبدو منسجمة مع القيم السياسية، ويراه الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية مؤثرة، أو أنها عنصر لتقويض القوة الناعمة عندما تكون سياسات منافقة أو متغطرسية. (ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الخارجية، ٢٠١٢)

وتتملك الدبلوماسية الشعبية للولايات المتحدة الأمريكية تاريخاً طويلاً بوصفها أداة لتعزيز القوة الناعمة التي كانت ضرورية في كسب الحرب الباردة، فيما يوصف الصراع في مواجهة الإرهاب العابر للحدود بأنه صراع لكسب العقول والقلوب على عكس القوة الصلبة التي لا تعد بالمسار الصحيح لتحقيق النجاح في السياسة (Nye, Public Diplomacy and Soft Power, ٢٠٠٨)

ونظراً لأهمية تحسين صورة الدولة في البيئة الدولية الخارجية، بالرغم بأنها ليست بالشيء الجديد، فإن ظروف توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية قد أحدثت تحولاً كبيراً في السنوات الأخيرة بسبب أن نصف دول العالم توصف بأنها دولاً ديمقراطية بشكل جعل من التنافس الدولي الذي شهدته الحرب الباردة غير مناسباً كدليل للدبلوماسية الشعبية، وذلك لاحتياجها إلى معلومات دقيقة وصدقية عالية عند مخاطبتها الشعوب، وإذا كانت سمعة الدولة مسألة ذاتية، فإن مصداقية السياسات أصبحت مورد قوة مهم في السياسة الدولية. (Nye, Public Diplomacy and Soft Power, ٢٠٠٨, pp. ٩٩ - ١٠٠)

وحسب وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (مادلين أولبرايت)، في وصفها لفن الإقناع في السياسة الخارجية بالقول: « تعلمت في الجامعة أن هدف السياسة الخارجية إقناع الآخرين بعمل ما نريد، أو الأفضل أن يريدوا ما نريد. وتعلمت منذ ذلك الوقت أن على الرئيس ان يستخدم عدداً محدوداً من الأدوات في محاولة ذلك، بعضها إكراهي، وبعضها بعرض المكافآت، وبعضها يتلمس المصالح والقيم المشتركة. ونظراً لأن العلاقات بين البلدان معقد جداً، فإن الإدارات الأمريكية عادة ما تستخدم اثتلافاً من هذه الأدوات ». (أولبرايت، ٢٠٠٨، صفحة ٥٥)

ويعتمد معيار قياس فاعلية الدبلوماسية الشعبية على قدرتها في إحداث تغيير في العقول، وليس بقدر الإنفاق المالي. وتؤدي السياسات الداخلية والخارجية إلى تفعيل دور القوة الناعمة في التأثير عندما تستند إلى مواقف تتسم بالصدقية، أو تقويض القوة الناعمة عندما تبدو منافقة، أو

بوجه السلطة الرئاسية. (Nye, America Soft Power After Trump, ٢٠١٩, p. ٥٢)

وفي إطار الملازمة والترابط بين الدبلوماسية الشعبية والقوة الناعمة، يؤكد (جوزيف ناي) على أن "الدبلوماسية الشعبية ليست بالضرورة تجسيدا ملازماً للقوة الناعمة، إذ يعتمد ذلك على نوع الموارد والأصول المخصصة لها من الثقافة والقيم والأصول، فحتى أفضل الإعلانات لا يمكنها بيع منتج لا يحظى بشعبية". (Nye, Public Diplomacy and Soft Power, ٢٠٠٨, p. ١٠٣)،

وبالطبع، فإن القوة الناعمة ليست قوة ثقافية حسب، بل إن القيم التي تدافع عنها الحكومات في الداخل (كالديمقراطية)، وفي (الإنصات إلى المؤسسات الدولية)، وفي السياسة الخارجية (تدعيم السلام وحماية الآخرين حقوق الإنسان)، وهي في مجملها تؤثر في تفضيلات الآخرين التي تمارسها الدبلوماسية الشعبية. (ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ٢٠٠٣)

إن من المهم ملاحظة أن الدبلوماسية الشعبية يمكن أن تنتج مجموعة واسعة من الأهداف، تتراوح بين أهداف القوة الناعمة في مجال التفاوض السياسي، إلى أهداف القوة الصلبة كالحالة مع إدارة التحالف ومنع النزاعات، والتدخل العسكري. وبغض النظر عن ذلك، فإن الدبلوماسية الشعبية تعد أداة مهمة في ترسانة السلطة السياسية، تتطلب موارد وأصولاً ذات صدقية حتى تتمكن من النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة. (Melissen, The New Public Diplomacy, ٢٠٠٥, p. ١٤)

متعجرفة، أو غير مبالية بأراء الآخرين، أو أنها تستند إلى مفهوم ضيق للمصالح الوطنية يؤدي إلى انخفاض حاد في جاذبية السياسة الخارجية واتسامها بعدم الشعبية كما حصل في تنامي رأي عالمي معارض لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام في العام ١٩٧٠، وبعد غزو العراق في العام ٢٠٠٣. (Nye, America Soft Power After Trump, ٢٠١٩)

إن ما يميز الدبلوماسية الشعبية أنها متعددة الأوجه، الأول: هرمي مركزه الدولة يتم فيه التركيز مجدداً على الدبلوماسية الشعبية ضمن الصورة التقليدية للعلاقات الدولية الرسمية، والأخر نموذج شبكي، يستند إلى ارتباطها بالقوة الناعمة في سياق اتجاهات أكثر عمقاً بناءً على الطبيعة المتغيرة للدبلوماسية في بيئة السياسة العالمية التي تعمل بها. (Hocking, ٢٠٠٥, pp. ٢٨-٢٩)

والحق، أن القوة الناعمة لبلد ما لا تعتمد على سياساتها الرسمية فحسب، بل وتعتمد أيضاً، على جاذبية مجتمعها المدني. فعندما كان المحتجون خارج الولايات المتحدة الأمريكية يتظاهرون ضد سياسة الرئيس (ليندون جونسون) لم ينشدوا للشوعية، ولكنهم أنشدوا في كثير من الأحيان بنشيد حركة الحقوق المدنية الأمريكية "سنتغلب"، وحتى عندما بدت سياسات الرئيس (ترامب) لا تتسم بالجاذبية، فإن الأشخاص خارج الولايات المتحدة الأمريكية لا يزالون منجذبين إلى الأفلام والجامعات والمؤسسات الأمريكية، فضلاً عن انجذاب كثير منهم إلى ما تتمتع به المحاكم الأمريكية من استقلالية في إصدار أحكامها، والصحافة الحرة التي تقف

حد كبير كانت نتيجة لسياستها الخارجية غير الجاذبة. فقد أشار استطلاع معهد (غالوب) ، لحقبة ما بعد احتلال العراق، إلى أن ١٥ من أصل ٢٤ دولة ترى أن السياسة الخارجية الأمريكية كان لها تأثير سلبي على صورة الولايات المتحدة الأمريكية وسمعتها. (Hukil, ٢٠٠٨)

ويعتقد الباحثون في الدبلوماسية الشعبية بأن القوة الناعمة تختنق عندما يتم خلق ثقافة والقيم والسياسات، وأن هدف الدبلوماسية الشعبية لإنتاج القوة الناعمة أمر غير قابل للتحقق طالما كان ذلك يتعارض مع السياسة الخارجية للدولة، فضلاً عن أن محتوى ثقافة البلد وقيمه وسياساته إذا كانت تبدو غير جاذبة، فإن الدبلوماسية الشعبية لا يمكنها أن تنتج قوة ناعمة، وقد ينتج العكس تماماً. (Hukil, ٢٠٠٨, p. ١٣)

لقد أدت تراجع موارد القوة الناعمة ضمن تخصيصات وزارة الخارجية الأمريكية إلى تولد رأي عام أوروبي مشكك بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أظهرت نتائج استطلاعات الرأي لمؤسسة (إيروبارومت) في أن أغلبية الأوربيين يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت أكثر ميلاً إلى ممارسة دور سلبي في محاربة الفقر، وحماية البيئة من التلوث، وفي صون السلم والأمن العالمي. (Nye, Soft Power and American Foreign Policy, ٢٠٠٤, p. ٢٥٥)

ومع كل ما تتمتع القوة الناعمة من عناصر جاذبة جعلت من الدبلوماسية الشعبية إحدى مكوناتها، فإنها لم تنجو من سهام النقد، فقد جادل عدد من النقاد بأن القوة الناعمة مفهوم مربك

ولكي تحقق الدبلوماسية الشعبية أهدافها وتحسين إداءها، فإنه يتوجب على ممارسي السلطة السياسية والحكومات، العمل على تعظيم الموارد المخصصة للقوة الناعمة، وزيادة التركيز على التبادلات الثقافية والتعليمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات غير الحكومية، وأن الأهم من ذلك، أن تدرك الحكومات العواقب التي تنتج عن عندما لا تفي موارد قوتها الناعمة بمعاييرها. (Nye, Soft Power and American Foreign Policy, ٢٠٠٤)

في عصر المعلومات تنتقل فيها المعلومات على مسارات غير دبلوماسية، وتمنح فرصاً لأطراف فاعلة كالشركات العملاقة، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر التي تتنافس فيها مع الحكومات للتصرف بشكل مستقل عنها، أو تسبقها، أو بالتنسيق معها في مسارات الدبلوماسية غير الرسمية. (Stanzel, ٢٠١٨ November)

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ حالة من ازدياد مشاعر العداة للولايات المتحدة الأمريكية. وشكلت ما أطلق عليها "الحرب على الإرهاب" ضربة مكلفة لصدقية السياسات الأمريكية، إذ ساند اعتقاد واسع في أوساط الرأي العام الدولي من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي في الغالب قوة إمبريالية، تتسامح مع نفسها، وتتأثر بحساسيات تجاه الآخرين. وأظهرت سلسلة من الاستطلاعات التي أجريت مؤخراً عن وجود علاقة قوية بين القوة الناعمة الأمريكية وسياستها الخارجية. ووفقاً لتلك الاستطلاعات، فإن خسائر القوة الناعمة الأمريكية هي إلى

يعاني من عدد من أوجه القصور النظرية، فهي ليست نوعاً من القوة على الإطلاق، إذ إن أي مورد، حتى القوة العسكرية، يمكن أن تكون ناعمة عند تطبيقه في أعمال الإغاثة وفي تقديم المساعدات الإنسانية في الكوارث الطبيعية، على سبيل المثال. كما وأن الرأي الإعلامي، والجمهور الأجنبي، التي غالباً ما تكون أهداف رئيسة للقوة الناعمة، ينظرون إلى القوة على أنها القوة الصلبة ولا يرون وجود تضارب بين الإثنين. وبالنسبة للدول، تعتمد القوة الناعمة إلى حد كبير على القوة الصلبة، وأن جاذبية القوى العظمى في النظام السياسي العالمي بسبب امتلاكها قوة عسكرية كبيرة وقوة اقتصادية وبنية تحتية تكنولوجية. وقد تكون القوة الناعمة لمجتمع ما تكون على العكس تماماً بالنسبة لمجتمع آخر. فالقيم الأمريكية تكون موضع تقدير في أستراليا وكندا ولكن يتم رفضها تماماً في إيران. وإذا كانت لا تزال القوة الناعمة لا تزال مفهوماً صالحاً، فإنه قد يؤدي إلى الطرد بدلاً من الجاذبية، لأن القوة الناعمة تعني "الهيمنة التكنولوجية" و"الإمبريالية الثقافية" التي تزعم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تمارسها في العالم، وتؤدي إلى إثارة حالة من الاستياء وحتى الغضب. (Giloba, 2008)

ولعل الضعف في صدقية المواقف الأمريكية قد انعكس سلباً في تحقيق أهداف السياسة الشعبية، إذ انفتحت إلى قابليتها في التصديق والثقة، فقد أثير جدل في أوساط الأكاديميين والسياسيين حول الدور المحوري لصدقية السياسات في نجاح القوة الناعمة التي تعد جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الشعبية، فالمجتمعات تميل نحو القوى الجديرة بالثقة (Nawawy, 2006, p.

١٩٤)، وهو ما افتقدت إليها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فقد برر احتلال العراق بامتلاكه أسلحة دمار شامل، وهو تبرير لم يتم إثبات صدقيته.

ثانياً: الدبلوماسية الشعبية الحديثة وإدارة السمعة :

بدأت أدبيات علم السياسة تطرح في السنوات الأخيرة مصطلح الدبلوماسية الشعبية الجديدة. وبالرغم من وجود توافق في مفهوم المصطلح مع التعريفات السابقة للدبلوماسية الشعبية، إلا أنه أستطاع في جذب الانتباه إلى بعض الاختلافات التي شابت النهج في المقاربة الجديدة من حيث العدد المتزايد من الأطراف الفاعلة الدولية غير التقليدية، أو المنظمات غير الحكومية، أو في آليات نقل المعلومات، وفي استبدال المفاهيم التقليدية للدعاية إلى أخرى تعتمد على إدارة السمعة وتوظيف القوة الناعمة، كأداة رئيسة، بدلاً من التركيز على الهيئة وتحسين الصورة الدولية، والانتقال من النموذج الذي كان يركز على شكل الاتصال العمودي من أعلى إلى أسفل إلى مقاربة اتصالات أفقية (الناس مع الناس). (Elena, Gurgu and Aristede Cociuban, 2016)، إذا كانت الدبلوماسية الشعبية تعني بإيجاز، أنها الدعاية، وإدارة السمعة، والعلاقات الثقافية الخارجية، فإن الدبلوماسية الشعبية الحديثة هي مجمل الممارسات الدبلوماسية التي هي أكثر من الدعاية التي يمارسها الدبلوماسيون. (Melissen, The New Public Diplomacy: Soft Power, in International Relations, 2005) وقد أورد مساعد وزير الخارجية الأمريكية

بأنها البديل المتحول عن الدبلوماسية الشعبية في شكلها التقليدي، وقد بدأ المختصون في الدراسات الدولية، تناول موضوع الدبلوماسية الشعبية الجديدة بالدراسة بوصفه تطوراً في مفهوم الدبلوماسية الشعبية يركز على التحول الذي طال العناصر الأساسية في ممارسة الدبلوماسية الشعبية الممثلة فيما يأتي: (Cull, ٢٠٠٥)

تزايد الفاعلين الدوليين وبروز أطراف فاعلة غير حكومية.

إن الآليات المستخدمة من الفاعلين الدوليين للتواصل مع السياسة العالمية أخذت باستخدام التقنيات الحديثة في الاتصال التي قربت من المسافات في خطوط الاتصالات والانتقال السريع للأخبار والوقائع من مصادرها المحلية إلى الفضاء العالمي.

تعتمد الدبلوماسية الشعبية التقليدية في مصادرها على نظرية الدعاية في الدفاع والترويج للسياسات الخارجية، فيما تستخدم الدبلوماسية الشعبية نظريات الاتصالات الحديثة واستخدامات إدارة السمعة.

تستخدم الدبلوماسية الشعبية التقليدية مفردات صورة الدولة في الفضاء الدولي، والمكانة الدولية، على عكس الدبلوماسية الشعبية الحديثة التي تتبنى استخدام شكل القوة الناعمة والسمعة الوطنية.

في الهيكلية النظام الدولي، يكون ترتيب مراتب الفاعلين الدوليين تنازلياً من القمة إلى القاعدة في التعامل والاتصالات مع الجمهور الأجنبي، على خلاف الدبلوماسية الشعبية الجديدة، إذ يكون الاتصال بين الفاعلين الدوليين أفقياً.

للدبلوماسية الشعبية (جيمس كلاسمان) تعريفاً للدبلوماسية الشعبية الجديدة، على أنها "عملية توظيف استخدام تقانات الاتصالات الحديثة في عمل الدبلوماسية الشعبية"، بشكل أصبحت غير مقيدة بتعزيز الاتصالات الحكومية المباشرة مع الجمهور العالمي، بقدر قيامها بالتركيز على فتح قنوات حوار وتسهيل التواصل بين أطراف رئيسة غير رسمية داخل البلد وخارجه. (Glassman, ٢٠٠٨). ومن أجل فهم الدبلوماسية الشعبية الجديدة بشكل صحيح، فليس من المفيد التمسك بالصورة السابقة التي كانت سائدة، واحتوتها العديد من الدراسات في موضوع الدبلوماسية، والتي كانت تتساوى فيها الدبلوماسية الشعبية مع الدعاية التقليدية، إذ ستكون الدبلوماسية الشعبية الجديدة مكوناً قياسياً موسعاً للممارسة الدبلوماسية الشاملة التي هي أكثر من مجرد شكل من أشكال الدعاية التي يقوم بها الدبلوماسيين لمصلحة بلدانهم. صحيح أن وزارات الخارجية لاتزال تكافح من أجل وضع هذا المفهوم موضع التنفيذ في بيئة دولية تضم جهات فاعلة متعددة، وتقوم الدوائر الدبلوماسية ببناء دبلوماسيتها الشعبية على تقاليد هائلة من صيغ الدعاية، غير أن الدبلوماسية الشعبية الجديدة تتطلب مهارات وتقنيات ومواقف تفتقر إليها الدبلوماسية التقليدية، فالمناطق التي تتميز بقدر كبير من الترابط الاقتصادي والتوافق السياسي، ومستوى عال من الترابط على مستوى المجتمع المدني، أصبحت الدبلوماسية الشعبية الجديدة ضرورية لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية. (Melissen, The New Public Diplomacy, ٢٠٠٥, p. ١١)

وتوصف الدبلوماسية الشعبية الجديدة

المطلب الثاني

الدبلوماسية الشعبية الأمريكية في محاربة الإرهاب :

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً أسمتها (الحرب العالمية على الإرهاب) بعد أحداث ١١ أيلول من عام ٢٠٠١ وجدت تعاطفاً من الكثير من الدول، وبالأخص الدول الأوروبية كان من نتائجها الغزو الأمريكي لأفغانستان واحتلال العراق في تحالف دولي قاده الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحربين تحقيق أهدافها في بناء الدولة وتبني منهج الديمقراطية، وتحقق الاستقرار السياسي. وكان لا بد لها من أن تبحث عن مقاربة أخرى في فتح قنوات حوار واتصال مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية.

أولاً: تحديات تراجع صورة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن محاولات الحكومات على نشر صورة إيجابية عن بلدانهم ليس بالشيء الجديد، غير أن ما استجد في عصر المعلوماتية، هو كيفية استخدام القوة الناعمة كعنصر محفز لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لإيجاد عناصر جذب وتأييد لها، تعمل بالنتيجة على تحسين صورة وسمعة الدولة في البيئة الدولية.

وبعد أشهر قليلة من أحداث ١١ أيلول، وفي شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٢، أجرى معهد (غالوب) استطلاعاً للرأي، أظهرت نتائجه، الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من مشكلة في صورتها عالمياً، وتتركز في دول الشرق الأوسط والدول ذات الأغلبية المسلمة. لقد شمل الاستطلاع ١٠٠٠٠ شخص مقيم في تسع دول

تعتمد طبيعة ممارسة الأدوار في الدبلوماسية الشعبية التقليدية في التواصل على أساس الرسائل المستهدفة ذات الأمد القصير، أما النمط الحديث فإنه يعتمد، منطور مستقبلي في آلياته، على تنمية وبناء علاقات دولية.

وينظر إلى إدارة السمعة ((Nation Branding على أنها توأم للدبلوماسية الشعبية الجديدة في تحقيقها لأهداف السياسة الخارجية، فمن ناحية، تبدأ الدبلوماسية الشعبية الحديثة من قبل من يتولون ممارستها من أطرافها الرسميين وغير الرسميين، فإن إدارة السمعة تدور حول تعبئة جميع قوى الدولة التي يمكنها أن تسهم بالنتيجة في تعزيز صورتها في الخارج. (Melissen, The New Public Diplomacy, ٢٠٠٥, p. ١٩)

ويذهب (براين هوكينج) ، في بحث نشره تناول فيه إدارة سمعة الدولة ، إلى أن الدول تسعى دائماً إلى بناء وتحسين سمعتها على نحو يحقق لها الولاء على مستوى السياسة الداخلية والتأثير في السياسة الخارجية ، إذ تعد إدارة السمعة حاجة ضرورية وحتمية ، ولو أنها لا تؤتي أكلها إلى بعد حين في المدى البعيد. ويرى (هوكينج) أيضاً، إلى وجود ترابط وثيق بين سمعة الدولة ومفهوم القوة، فالسمعة والصورة الذهنية تعكس مدى قوة الدولة وقدرتها على بناء العلاقات وإقامة الأحلاف، والتأثير في التطورات الدولية، والتأثير في اتخاذ القرارات لدى الآخرين. (Hocking, ٢٠٠٥)

التي أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (كوندوليزا رايس). وقد طرأ تغير محدود في إدارة الرئيس (أوباما)، إذ تحسنت فيه الصورة نسبياً ولاسيما لدى الحلفاء نتيجة لسياسة المشاركة والتعاون التي مارستها تلك الإدارة التي بدأت بالانتكاس بشكل حاد مجدداً بعد تولي الرئيس (دونالد ترامب) مهامه الرئاسية في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٧ شملت الحلفاء والشركاء والمنافسين (ناي، ٢٠١٢، صفحة ١٥٧)

وبعد مرور عام على تراجع الرأي العام العالمي تجاه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي بدت تميل نحو الانكفاء والعزلة والتخلي عن الحلفاء، ظلت وجهات النظر الإيجابية عند أدنى مستوياتها التاريخية في عديد من الدول، فقد ساءت العلاقات الثنائية، والعلاقات متعددة الأطراف مع الشركاء والحلفاء نتيجة لما تولد من تصور لدى تلك الأطراف من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تأخذ بنظر الاعتبار مصالح الآخرين في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وأنها تصعد أكثر مما تشارك في إيجاد حلول للأزمات الدولية. (Ritchard Wike and Others, ٢٠١٨)

وفي استطلاع للرأي عام ٢٠١٨ أجرته مؤسسة (Pew) الأمريكية، أظهر وجود تباين واختلافاً كبيراً في الآراء لدى شرائح من المجتمع في دول مختلفة من العام، إذ جاءت التقييمات متحمسة في كوريا الجنوبية والفلبين، ودرجات غير متحمسة في ألمانيا وروسيا والمكسيك. وكانت الآراء متباينة وأكثر وضوحاً في أوروبا، إذ تراوحت الآراء الإيجابية

إسلامية ذكر في المتوسط واحد من كل إثنين وجهات نظر غير موافقة. وكانت أكثر وجهات النظر غير الموافقة في إيران، وهو أمر غير مفاجئ بسبب العلاقات العدائية مع إيران منذ الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩. لكن الآراء الأكثر إثارة هي تلك التي تم التعبير عنها في الدول الخليجية، ففي المملكة العربية السعودية أظهرت النتائج أن ١٦٪ من المستطلعة آراءهم قد عبروا عن آراء إيجابية على أساس وجود تحالف الطويل الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بينما عبر نسبة ٦٤٪ عن آراء غير موافقة. وفي الكويت التي خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً من أجل تحريرها، فكانت النتائج أكثر إثارة، إذ أن أكثر من ربع الذين شملهم الاستطلاع عبروا بآراء إيجابية فقط (Charles Wolf, Jr. and Brain Rosen, ٢٠٠٤, p. ١). وهو ما يدل على عمق أزمة الصورة الأمريكية.

وقد اعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية، في عام ٢٠٠٨ استراتيجية جديدة للدبلوماسية الشعبية تضمنت التركيز على حرب الأفكار، وتكريس الجهود الدبلوماسية لبناء صورة إيجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تصميم برامج للتبادل الثقافي والتعليمي طويلة الأجل، والقيام بنشر القيم والمبادئ السياسية الأمريكية. (Glassman, ٢٠٠٨)

وفي إطار دراسة الحالة لنموذج السياسة الخارجية الأمريكية، فقد أستمتر تراجع صورة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل حاد بعد احتلال العراق بالرغم من إطلاق مبادرات الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية التحويلية

من سبعة إلى عشرة في بولندا، إلى ثلاثة من كل عشرة في ألمانيا. كما وعبر نصف المستطلعين بآراء إيجابية في المملكة المتحدة و ٣٨٪ في فرنسا. وفي عشرة دول أوروبية، كانت مثلت الآراء المواتية نسبة ٤٣٪ في مقابل نسبة ٥٢٪ آراء معارضة. (Ritchard Wike and Others, ٢٠١٨)، وفيما يخص استطلاعات الرأي المحلي حيال سياستها الخارجية، فقد انقسم الجمهور بالتساوي حول ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتشبط في الشؤون العالمية، غير أن النسبة التي تعبر عن وجهات نظر إيجابية حول المشاركة الأمريكية في الشؤون العالمية قد ازدادت منذ عام ٢٠١٤. فضلاً عن، أن المزيد من الأمريكيين يطالبون تأخذ في الاعتبار مصالح حلفائها عند صياغة سياستها الخارجية. وكان هنالك تغير أقل في الرأي العام حول مبدأ، السلام من خلال القوة، كما كان في الماضي، إذ بدأ الكثير من الأفراد يعتقدون أن أفضل طريق لضمات السلام يتحقق أثناء الدبلوماسية الجديدة، بدلاً من القوة العسكرية. وفيما يتعلق بوجهات النظر حول مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فإن غالبية المستطلع آرائهم ما زالوا ينظرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها "واحدة من أعظم دول العالم، إلى جانب غيرها، فيما تقف نسبة أقل تساند مقاربة انفرادية (Foreign Policy, ٢٠١٧)، أو كما قالت به وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (مادلين أولبرايت) "أمريكا أمة لا غنى عنها". (Zinco, ٢٠١٤)

وفي إطار انعكاسات الرأي العالمين العربي والإسلامي، أصدر معهد (Pew) استطلاع للرأي في العام ٢٠١٤ كشف فيه

أنه بالرغم وجود حركات سياسية مؤيدة للديمقراطية تمثلت في ثورات الربيع العربي، فإنها لم تؤدي إلى حصول تحسن في صورة الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت وجهات النظر السلبية حيالها في الدول العربية الرئيسية وغيرها من الدول ذات الأغلبية المسلمة كما كانت قبل عقد من الزمان، وهو ما جسده واقع الأمر في تركيا والأردن والباكستان. وفي إدارة الرئيس (أوباما)، أظهر الاستطلاع أنه، باستثناء إندونيسيا، ظلت سياسات (أوباما) غير مرغوب فيها في الدول الإسلامية التي شملها الاستطلاع، إذ إن معظم شعوبها لا يوافقون على الطريقة تعامل بها مع الدعوات إلى التغيير السياسي التي كانت تجتاح دولاً في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً على ذلك، فإن المخاوف التي دفعت العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات السابقة للاستطلاع لا تزال موجودة التي تمثلت في التصرف الأحادي الأمريكي في البيئة الدولية، والمعارضة للحرب الأمريكية على الإرهاب، والمخاوف المتجددة من الولايات المتحدة الأمريكية كتهديد عسكري. وفي دول مثل الأردن والباكستان ولبنان، أبدى المستطلعة آرائهم التخوف من التعاون الواسع لحكوماتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية. (Obama's Challenge in the Muslim World, ٢٠١١)، "فشعوب هذه الدول يسودها شعور بعدم الثقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو شعور من اليأس والقدرية عندما يتعلق بإمكانية بناء شراكة حقيقية دائمة تقوم على المصالح المشتركة". (كلينتون، ٢٠١٥). يقول (ريتشارد ار ميتاج) نائب رئيس وزير الخارجية في إدارة الرئيس (جورج ووكر

جدول رقم (١): تراجع صورة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الرئيس (ترامب) عالمياً.
Source: Pew Research Center, Foreign Policy, 2017.

U.S. Favorability and Confidence in Obama

	% Favorable			Change 10-11*
	2009 %	2010 %	2011 %	
Jordan	25	21	13	-8
Turkey	14	17	10	-7
Pakistan	16	17	11	-6
Indonesia	63	59	54	-5
Lebanon	55	52	49	-3
Egypt	27	17	20	+3
Palest. ter.	15	--	18	+3

% A lot/Some confidence

	% A lot/Some confidence			Change 10-11*
	2009 %	2010 %	2011 %	
Turkey	33	23	12	-11
Palest. ter.	23	--	14	-9
Indonesia	71	67	62	-5
Lebanon	46	43	43	0
Egypt	42	33	35	+2
Pakistan	13	8	10	+2
Jordan	31	26	28	+2

* Change from 2009 to 2011 in the Palestinian territories.

PEW RESEARCH CENTER Q3a & Q4a.

جدول رقم ٢: تطور صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى عدد من الدول العربية والإسلامية.

Source: Pew Research Center, Image Arab Spring Fails to Improve U.S. Image, 2011.

ثانياً: تقييم أداء الدبلوماسية الشعبية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

في أعقاب هجمات عام ٢٠٠١، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من البرامج المصممة في إطار خطة للدبلوماسية الشعبية واسعة النطاق لتحسين صورة الولايات

بوش) ما مفادها، إن الصورة الأمريكية والنفوذ الأمريكي قد انحدر في غضون السنوات الأخيرة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا بد لها إن تتحول من تصدير الخوف إلى بث التفاؤل والأمل. (Nye, Recovering). «America's Smart Power» (٢٠٠٧)

وفي تقديرنا، أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى شعوب دول منطقة الشرق الأوسط والدول الإسلامية الأخرى، هي في حالة تراجع مستمر وحال نتيجة للسياسات الأمريكية المنحازة إلى جانب الكيان الصهيوني التي تمثلت في قرارات إدارة الرئيس (ترامب) الأخيرة التي تمثلت بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، والإبقاء على وضع المستوطنات الصهيونية كواقع حال دون المساس بها في أية تسوية مستقبلية محتملة، فضلاً عن المشروع الذي أطلق عليه بـ (صفقة القرن).

Little overall change to U.S. image in Trump's second year, but in most countries a dip from Obama era

Favorable views of U.S.

	End of Obama presidency*	2017	2018	'17-'18 Change	Obama-'18 Change
	%	%	%		
Mexico	66	30	32	+2	-34
Netherlands	65	37	34	-3	-31
Germany	57	35	30	-5	-27
Canada	65	43	39	-4	-26
Sweden	69	45	44	-1	-25
France	63	46	38	-8	-25
Italy	72	61	52	-9	-20
Indonesia	62	48	42	-6	-20
Brazil	73	50	55	+5	-18
Spain	59	31	42	+11	-17
UK	61	50	50	0	-11
Argentina	43	35	32	-3	-11
Philippines	92	78	83	+5	-9
Australia	60	48	54	+6	-6
Japan	72	57	67	+10	-5
Tunisia	42	27	37	+10	-5
South Korea	84	75	80	+5	-4
Poland	74	73	70	-3	-4
Nigeria	66	69	62	-7	-4
South Africa	60	53	57	+4	-3
Greece	38	43	36	-7	-2
Hungary	62	63	63	0	-1
Israel	81	81	83	+2	+2
Kenya	63	54	70	+16	+7
Russia	15	41	26	-15	+11

*Obama presidency figures are based on the most recently available data for each country between 2014 and 2016.

Note: Significant changes in **bold**.

Source: Spring 2018 Global Attitudes Survey, Q17a.

PEW RESEARCH CENTER

المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وكسب قلوب وعقول المجتمعات في الدول العربية. وكان المميز من بين هذه البرامج إطلاق البث الإذاعي لراديو (ساوا) وقناة (الحررة) الفضائية التي كانت تستهدف التأثير في الجيل العربي الجديد من صغار العمر الذين سيكونون صناع القرار غداً من خلال المساعدة في شرح الجوانب المختلفة للسياسة الخارجية الأمريكية وتوفير معلومات حول الخصائص الأساسية للمجتمع الأمريكي للتعرف عليها وفهمها من خلال الجمهور العربي في وقت يتميز بوجود استياء عربي متزايد من الوجود الأمريكي في العراق والموقف الأمريكي في الصراع العربي-الصهيوني. (Nawawy, 2006)

وفي شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ذكر الدكتور (إدمون غريب) الأستاذ في الجامعة الأمريكية، إن الغزو الأمريكي للعراق شكل مصدراً آخر لمعاداة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، إذ أن العرب يسألون، وهم ينظرون إلى ما آلت إليه الأوضاع السياسية والأمنية في هذا البلد، ويسألون ما إذا كانت تلك الحرب هي حرب الحرية والديمقراطية، أم أنها قتال من أجل النفط والهيمنة؟ (Ghareeb, 2004)

ومهما أطلق على الدبلوماسية الشعبية من تسميات، فإن تحديد حقيقة الحرب على الإرهاب في أذهان أكثر من مليار مسلم سيكون ذا أهمية حاسمة وتاريخية. (Halbrooke,

2001)، إذ سرعان ما أصبح هذا النهج من العناصر الأساسية في مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، بعد أن تم إدراك حقيقة مفادها من أنه لا يمكن قتل هذه الأفكار بالقنابل مهما كانت دقيقة وموجهة. (Beers, 2003)

لقد صدم كثير من الأمريكيين عن حجم الكراهية العنيفة الموجهة إلى بلدهم وسياساتها وقيمتها، وهو ما دعى الأمريكيون إلى السؤال، لماذا يكرهنا الناس كثير أ؟ وهو سؤال سرعان ما أصبح هاجس ليس للأمريكيين العاديين، ولكن لصانعي السياسة أيضاً. (Hoffman, 2002)

لقد خلصت وزارة الخارجية الأمريكية إلى استنتاج، بعد أحداث 11 أيلول، في أن الجزء الأكبر من مشكلة العداء للولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى صورتها المشوهة المستقرة في أذهان المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك، بدأت إدارة الرئيس (بوش) بإطلاق سلسلة مبادرات هدفت إلى وصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قوة "مهينة متعاطفة"، بدلاً من أنها "فتوة عالمية". (Ham, 2003)

إن الجهود المكثفة التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدبلوماسية الشعبية بعد أحداث 11 أيلول قد اتبعت تقليداً راسخاً في استخدام موارد القوة الناعمة كأدوات سياسية، ومع ذلك، فإن النصر الذي تحقق في الحرب

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تخوض حرباً ضد الإرهاب الدولي بالوسائل التقليدية والعسكرية فحسب، بل وتخوض أيضاً معركة كسب العقول. وأنه بالرغم من أن الدبلوماسية الأمريكية هي عنصر أساس، إلا أنها لا تزال متخلفة، وأقل من قيمتها الحقيقية، فهي تتطلب إحداث تحسيناً لصدقية سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وصورتها لدى العالم الإسلامي. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في نشر رسالتها على وسائل الإعلام، فإن رسالتها بدت مشوهة بدرجة كبيرة على نطاق وسائل الإعلام الجماهيري، كنتيجة لضعف إداء الدبلوماسية الشعبية الأمريكية. (Ham, 2003, pp. 427, 431)

وفي أفغانستان والعراق بعد الاحتلال الأمريكي، فإن هنالك حاجة إلى إعادة التفكير في جهود الدبلوماسية منفصل بشكل عن النموذج العسكري الأمني الذي سيطر على العلاقات الدولية مع البلدين، فمع وجود عسكري أجنبي محدود، يمكن للدبلوماسية الشعبية أن تحقق أداء أفضل في كسب القلوب والعقول. (Kamminga, June, 2013)

ويعد التوظيف والاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الذي يعد أحد التحديات التي أدت إلى تراجع أداء الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، إذ كان التركيز على الإعلام قصير الأجل، بدلاً من استخدام أنشطة تعليمية ثقافية طويلة الأجل. (Botes, 2007), إذ ليس لدى الولايات

الباردة قد دفع بالولايات المتحدة الأمريكية لعقد من الزمن إهمال استخدام القوة الناعمة في سياستها الخارجية اعتقاداً منها بأن نموذجها الاجتماعي لم يعد يواجه تحدياً خطيراً، فجاءت أحداث 11 أيلول بمثابة تذكير فظ من أن النموذج الاجتماعي لا يزال ضعيفاً، وأن الجهود المستمرة لازالت مطلوبة لتحديد الانتقادات والشكوك حيال السياسة الخارجية الأمريكية، ولينظر إلى الدبلوماسية الشعبية على أنها مفتاح للتعويض عن هذا العقد من الرضا على النفس من خلال تنشيط القوة الثقافية الأمريكية غير المستمرة بشكل كاف. (Neier, 2001)

وتطمح الدبلوماسية الشعبية الأمريكية إلى الدخول في حوار مع العالم الإسلامي، وهو حوار بالكاد يكون موجوداً في الوقت الحالي. لذلك يجب التمييز بين الدبلوماسية الشعبية والحرب المعلوماتية، فالأولى، أقل تركيزاً على هيمنة تدفق الاتصالات، وهي تركز، بدلاً عن ذلك، على خطاب ديمقراطي يهدف إلى إيجاد افتراضات وقيم مشتركة على عكس الدبلوماسية الشعبية القديمة في العقود الماضية التي كان فيها الحوار مستحيلاً، والاتصالات ذات اتجاه واحد. لقد أثبتت الوقائع أنه من الصعب تطوير منهج متوازن للدبلوماسية الشعبية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مواجهة الحقائق الدافعة للحرب والعنف السياسي التي تمت ممارستها في كل من العراق وأفغانستان. (Mark Leonard, and Conrad Smewing, 2003)

الخاتمة

شكل احتلال العراق وموجة الفوضى التي أعقبت ما سمي بالربيع العربي أهم سمات حالة عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين. وفي ظل أوضاع جيوسياسية غير مستقرة يغلب عليها الطابع العسكري، وكان استخدام الأدوات القتالية إلى جانب تفعيل الدبلوماسية الشعبية أهم ركيزتي الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة لما تتمتع به من مزايا موقع جيو ستراتيغي مؤثر في مصالح القوى العظمى.

لقد مارست الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، فضلاً عن وظيفتها الاتصالية، القيام بجهد استراتيجي أمني داعم لمركز القوة الأمريكية في بسط نفوذها وهيمنتها على العالم العربي. وإذا كانت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الحرب الباردة قد ركزت على مفهوم الدعاية، فإن التحديات الجديدة التي واجهتها قد دفعت إلى إطلاق شكل محدث للدبلوماسية الشعبية أطلق عليه بالدبلوماسية الشعبية الجديدة، تم فيه التركيز على مفهوم إدارة السمعة بدلاً عن تحسين الصورة تفاعلت فيه البنى السياسية والأمنية الأمريكية، واستثمرت فيه فضاءات جديدة من القوة الناعمة ضمن استراتيجية ذكية، فضلاً عن برامجها التقليدية في ميادين الإعلام والثقافة والتعليم وبناء القدرات.

المتحدة الأمريكية شبكات تلفزيونية أو إذاعية موثوقة للتواصل مع النخب والشعوب العربية، ففقتاة (الحررة) التي تم إنشاؤها في شباط من العام ٢٠٠٤ لا أحد يشاهدها، وراديو(سوا) ينقل القليل من المحتوى، وتم إلغاء خدمة بث إذاعة (صوت أمريكا) باللغة العربية، وهو ما يشير إلى وجود خطأ ما في المشهد الإعلامي. (Peter Krause and Stephen Van Evera, ٢٠٠٩)، وهو ما أدى إلى أن تجد الولايات المتحدة الأمريكية رسالتها الإعلامية مشوهة بدرجة كبيرة على نطاق وسائل التواصل الجماهيرية. (Zahrana, ٢٠٠١) ، وأنها فشلت في تحقيق هدف تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم والعالم العربي بشكل خاص.

إن على الولايات المتحدة الأمريكية، العمل لضمان نجاح دبلوماسيتها الشعبية، أن تحقق حالة من الموائمة بين التعاون مع الأمم الأخرى، وبين مغادرة الاتجاهات التي تقول " أنه ليس أمام أمريكا، في سياستها الخارجية إلا أن تختار بين الحرب والانعزال". (Thornton, ٢٠١٧) ، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد عالم أقل عدائية تجاهها، فإن دبلوماسيتها يجب إن تكون أقل تركيزاً على الدعاية، وأكثر تركيزاً على تقديم المنافع. (Seib, ٢٠١٠)

قام به الفاعلون الرسميين وغير الرسميون من أدوار بسبب غياب معايير وأدوات القياس، فما قام به فواعل الدبلوماسية الشعبية في إطار العلاقة التفاعلية مع الجمهور العربي هو التركيز على هدفي تحسين الصورة وإدارة السمعة دون التعامل الحقيقي مع معالجة أسباب ترديها وتراجعها، وهو ما شكل عائقاً أمام تصحيح إطار العلاقات التي يطبعها التوتر واهتزاز المصادقية حيال السياسات الأمريكية في المنطقة العربية، وهو ما دفع بالإدارات الأمريكية إلى توظيف الاتصال الاستراتيجي للدبلوماسية الشعبية لتحقيق التأثير في الجمهور العربي وتعديل قناعاته، في المدى القصير، والعمل على تقليص التهديدات للمصالح الأمريكية على المدى البعيد.

وفي ضوء محتوى البحث، فقد انتهى البحث إلى عدد من الاستنتاجات، نردها كما يأتي:

١- أدى تنامي موجة العداة نحو الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الانفرادية، التي شكلت تهديداً للأمن القومي، قيام الإدارات الأمريكية بتعزيز عمل الدبلوماسية الشعبية.

٢- نتيجة لأوجه القصور التي اعترت السياسات الأمريكية والضعف في التنسيق والتنظيم بين الوكالات الحكومية، والبيروقراطية، استمر التراجع في تحقيق استجابة مواتية للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها.

٣- بالرغم من جهود الدبلوماسية الشعبية

لقد أدت مرحلة الانتقال من نمط الدبلوماسية الشعبية التقليدية التي كانت تقود بناها الدولة كفاعل رئيس، إلى نمط جديد تراجع فيه دور الدولة لصالح بنى غير رسمية كمراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والفاعلين الاقتصاديين في إطار مؤسسي لخصصة الفاعلين لممارسة أدوارها في تحقيق أهداف الدبلوماسية الشعبية الجديدة بالخروج عن حالة الاستعصاء التي فرضتها الأجهزة البيروقراطية في مؤسسة وزارة الخارجية الأمريكية، فكان استحداث منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الشعبية أحد أوجه التغيير الاستراتيجية السياسية الأمريكية لمرحلة ما بعد ٢٠٠١ أحداث ١١ أيلول في مخاطبة التحديات الجديدة مثلت بإطلاق برامج للدبلوماسية الحديثة في مواجهة ما سمي الإرهاب العالمي الذي كانت أحد ساحات مواجهته في المنطقة العربية.

وإذا كانت مفاهيم الاتصال والاستعلامات هي من طغت على التسميات المؤسسية لإدارة الدبلوماسية الشعبية بشكلها التقليدي، فإن الخطاب الدبلوماسي قد أخذ باصطلاح الاتصال الاستراتيجي لينسجم مع هدفي الدبلوماسية الشعبية الاستراتيجية والاتصالي.

ومع كل التطورات التي شهدتها الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، وما تم إغناؤها بالمقاربات الفكرية من مراكز البحث، غير أنه من العسير التحدث عن تحقيقها لأهداف خططها عبر ما

الأمريكية في محاولته ” كسب العقول والقلوب، استمرت حالة العداء الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب وجود حالة التعارض بين السياسات والقيم الأمريكية.

٤- أظهرت إدارة الرئيس (باراك أوباما) اهتماماً أكبر، في توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية، من سلفه الرئيس (جورج بوش)، وكانت أكثر قدرة في عرض صورة إيجابية للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، أعقبها تراجع كبير خلال السنوات الثلاث من عمر إدارة الرئيس (دونالد ترامب).

٥- تطمح الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير استراتيجية تعيد سمعتها وصورتها وتضع إطاراً استراتيجياً وتنسيقياً يجعل للدبلوماسية الشعبية أولوية حقيقية في أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

٦- إن أحد أهم المشكلات العملية للدبلوماسية الشعبية الأمريكية، هي كيفية تنسيق السياسة الخارجية والدبلوماسية في إطار استراتيجية متماسكة لإدارة السمعة.

٧- إن الدبلوماسية الشعبية التي تعد أداة القوة الناعمة الأساسية في الحرب العالمية على الإرهاب، لازالت غير فاعلة، وتتطلب اتصالات أفضل لمعالجة تراجع مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وصورتها في منطقة الشرق الأوسط.

٨- يعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية استخدام أصول ومهارات الصورة والاتصالات والعمل على تجفيف منابع المالية والفكرية للإرهاب العالمي، استجابة عينية للحرب غير المتماثلة التي بدأت في ١١ أيلول التي تم فيها استهداف المجتمعات الغربية في أضعف نقاطهم.

٩- لم تحقق الدبلوماسية الشعبية الأمريكية نتائج إيجابية لأسباب لوجستية، واستراتيجية وتمويلية انعكست سلباً على المجتمعات في دول الشرق الأوسط، بسبب تلقيها رسائل متضاربة.

١٠. بعد أن أخفقت الدبلوماسية الشعبية الأمريكية في تحقيق أهدافها، تبدو مقاربة استراتيجية بناء العلاقات أكثر فاعلية من استراتيجية بناء الرسائل والصور.

١١. بدلاً من إعطاء صورة أمريكية أكثر إيجابية، يبدو أن الدبلوماسية الشعبية لم تنجح في كبح ولادة المزيد من المشاعر المعادية.

١٢. أصبحت منطقة الشرق الأوسط مركزاً محورياً للعديد من المبادرات للدبلوماسية الأمريكية في منطقة عدت فيها الرسالة الأمريكية مشوهة أو مفقودة تماماً.

المصادر

أولاً: المصادر الأجنبية.

Barston, R. P. (١٩٧٧). *Modern Diplomacy*. London: ٢nd ed.).

.Charles Wolff and Brain Rosen
Public Diplomacy : How (٢٠٠٤)
to Think about and Improve It.
Retrieved. ٤-٣. *Ocational Paper*, pp
٢٠١٩ , ١٠ November

A .(١٥ April ,٢٠١٥) .Cross, C. M
Battel for Hearts and Minds : U.
S. Public Diplomacy in the Cold
Pennsylvania: .١ .war Middle East
Ursinus University. Retrieved
٢٠١٩ , ١٩ November

Public .(٢٠٠٥) .Cull, N. J
Diplomacy : Lessons From the
Past. *CPD Perspective on Public
Diplomacy* .١٤

August ,٢٠٠٩) .DiCKINSON, E
A Bright Shining Slogan : .(٢٢
How : “Hearts and Minds”: Come
to be. *Foreign Policy*. Retrieved
from ,٢٠١٩ , ١٩ November
Foreignpolicy.com

.Elena Gurgu and Aristede Cociuban
New Public Diplomacy .(٢٠١٦)
and its Effects on International
Relations Level. *Economand
PeopleDevelopment, Enviroment
ic* .٤٨ ,(٣)١٥

.Longman

.(٢٧ February ,٢٠٠٣) .Beers, C. L
American Public Diplomacy and
Islam. (T. C. Senate, Interviewer)
Washington. Retrieved December
٢٠١٩ , ١٠

Benjamin Goldsmith and Yusaku
July). In Research ,٢٠١٢) .Horiuchi
of Soft Power - Does Foreign Public
Opinion Matter for US Foreign
Policy? *World Poliitics*
٠٥٥٥ ,(٣)١٤ , Retrieved December
٢٠١٩ , ٥

.(١٧ August ,٢٠٠٢) .Brown, J
The Purpos and Cross Purpose
of American Public Diplomacy.
*American Public Diplomacy
Publisher*

.(٢٣ Septemper ,٢٠١١) .Brown, J
*Sinking in the Poll, Karen Hughes
Public Diplomacy*. Retrieved
from www. ,٢٠١٩ , ١٧ November
huffpost.com

.Charles Wolf Jr. and Brain Rosen
Public Diplomacy: How to .(٢٠٠٤)
Improve It and Think About. *RAND
ic* .- INTENDED RESEARCH, p

.Gregory, B (March ٢٠١١). American Public Diplomacy: Enduring Characteristics, Elusive Transformation. *The Hague Journal of Diplomacy* ١٠(٣-٤), p. ٥٣.

.Halbrooke, R (October ٢٠٠١). Get the Message out. *Washington Post*

.Ham, P. V (December ٢٠٠٣). Public Diplomacy and USA's War on Terrorism. *SAGE* ٤٢٨(٤), Retrieved December ٢٠١٩, ٩

Harold, N. (n.d.). *Diplomacy* Washington: Institute for study of diplomacy-Georgetown University

.HAYDEN, C (٢٠١٢). *Public Diplomacy in Global Contexts*. Lanham, Boulder, New York, Toronto, Plymouth, UK: Lexington Books

.Hocking, B (٢٠٠٥). Rethinking 'New' Public diplomacy. (J. Mellisen, Ed.) *Palgrave*, pp ٢٣-٣١.

.Hoffman, D (٢٠٠٢). Beyond

.Elena Gurgu and Arstide Dumitru (٢٠١٦). The Role of Public Diplomacy in International Relations in Full Process of Globalization. *Annals of Spiru Haret University - Economic Sciences* ١٢٧

.Pew (٢٠١٧). *Foreign Policy*. Pew Research Center, U.S. Politics & Policy. Pew Organization. Retrieved December ٢٠١٩, ٥

.Ghareeb, E (April ٢٠٠٤). Hearing Testimony. *Hearing on Finding Media for Message on Middle East*. (S. c. Relations, Interviewer) Washington. Retrieved from foreign.senate.gov, ١٢ December ٢٠١٩

.Giloba, E (March ٢٠٠٨). Searching for a Theory of Public Diplomacy. *ANNALS of American Academy of Arts and Sciences* ١١١, ٦٢

.Glassman, J (٢٠٠٨). *Public Diplomacy: A New Approach to Global Engagement*, U.S. State Department

Mark Leonard , Catherine Stead ,
(17 June , 2002) . Conrad Smewing
Public Diplomacy. London: The
Foreign Policy Center

Mark Leonard and Conrad
Public Diplomacy and Middle East.
Smewing . (2003)
London: foreign Policy Center

Public Diplomacy in the Context of
Tradinational Diplomacy. *Vienna
Veinna*. (1) . *Diplomatic Academy*, (p
, 2019 , 21 Retrieved November
from [http://www.publicdiplomacy](http://www.publicdiplomacy.org)
htm. 50/.org

February). (2005) . Melissen, J
The New Public Diplomacy. (J.
Melissen, Ed.) *The New Public
Diplomacy between Theory and
Practice in the Soft Power in
International Relations*

The New (2005) . Melissen, J
Public Diplomacy: Soft Power in
International Relations, Palgrave
Macmillan

October). (2011) . Melissen, J

, (2) 8 , Diplomacy. *Foreign Affairs*
pp . 110 - 127 .

Is Public Policy (2008) . Hukil, S
Inherently a Manifestation of
Soft Power? *Gelndon Jourof*
. 10 , 111 , *International Studiesnal*
. 2019 , 4 Retrieved December

The (17 August , 2002) . John, B
pUrposes and Cross Purpose of
American Public Diplomacy.
American Diplomacy Publisher.
, 2019 , 14 Retrieved November
from [www. american diplomacy.](http://www.american.diplomacy.org)
org

(.Josef S> Nye Jr. (n.d

Public (2013 Kamminga, J. (June
Diplomacy in Afghanistan Beyond
Transition. *Netherland* 2014 the
*Institute of International
Relations* (126) , 1

Kennon H. Nakamura and Susan
The Diplomacy . (2007) . B. Epstein
*21st. Century: Transformtional for
Diplomacy*. Washington D.C:
Congressioal Research Service.

2019 , 11 Retrieved November

- .٩٤ ,*Changing World*
- The Soft Power* .(٢٠١٩) .Nye, J. S
A Global Ranking of Soft power -٣.
 J. Mcclory, Ed.) South) .٢٠١٩
 California: USC Center on Public
 .Diplomacy
- Peter Krause and Stephen Evera,
 Public Diplomacy: Ideas for War of
 Ideas, Belfer Center, University of
 .٦,p ,٢٠٠٩ .Harvard, Sept
 Sep. -Oct.) ,٢٠٠٢) .Peterson, P. G
 Public Diplomacy and War on
 ,(٥)٨١ ,Terrorsim. *Foreign Affairs*
 .٧٥ .p
- Pew Organization, Global Attitudes
 & Trends. Pew Research Center
Arab Spring Fails to .(٢٠١١)
Improve U.S. Image.. Retrieved
 .٢٠١٩ ,٦ December
- Interview. .(٢٠ April ,٢٠٠٧) .Rice, C
 (T. F. Times, Interviewer) Retrieved
 ٢٠١٩ ,١٢ November
- .(٢٠١٨) .Ritchard Wike and Others
Trump's International Rating
Remain Low, Especialy Among Key
Allaies. Pew. Pew Research Center.
 from ,٢٠١٩ ,٦ Retrieved December
 Pewresearch.org
- Beyond the New Public Diplomacy.
 .٣ .*Clingendael -Papers No*
Politics .(١٩٩٣) .Morgenthau, H. J
Among Nations: The Struggle for
Power and Peace (Brief Ed. ed.).
 .Boston: MCGraw Hill
- US Public .(٢٠٠٦) .Nawawy, M. e
 Diplomacy In the Arab World.
 ,*Global Media and Communication*
 .١٨٦- ١٨٥ .pp ,(٢)٢
- .(٩ October ,٢٠٠١) .Neier, A
 Warning Aganist Modernity.
Washington post. Retrieved
 ٢٠١٩ ,٩ December
- Diplomacy* .(١٩٦٩) .Nicolson, H
 ٣rd ed.). London and New York:)
 .Oxford University Press
- Soft Power and .(٢٠٠٤) .Nye, J. S
 American Foreign Policy. *Political*
 .٢٦٦ ,(٢)١١٩ ,*Science Quarterly*
- Recovering ,(٢٠٠٧) .Nye, J.S(Dec
 America's " Smart Power, Project
 .Syndicat
- March). Public ,٢٠٠٨) .Nye, J. S
 Diplomacy and Soft Power.
Academy of International and scioal
١NNALS of American ,sciences
Academy of Political Diplomacy in

١٧/٢/٩

.United States Information Agency (October). Retrieved ,٢٠١٩) from https:// ,٢٠١٩ ,١٢ November en.wikipedia.org/wiki/United_States_Information_Agency: Wikipedia A

The Theory and Practice of International Relations. William, O (١٩٩١). New Jersey: Prentice Hall

.Zinco, M (٢٠١٤ ,٦ November) The Muth of the Indispensible Nation. *Foreign Policy*. Retrieved December ٥, ٢٠١٩ .

ثانياً: المصادر العربية.

العادة, س. ف. (١٩٧٣). الدبلوماسية الحديثة. دمشق: دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر.

العطية, ع. (١٩٨٧). القانون الدولي (الرابعة ed). بغداد: الشركة العراقية للطباعة الفنية.

أولبرايت, م. (٢٠٠٨). مذكرة إلى الرئيس المنتخب - كيف يمكننا استعادة سمعة أمريكا ودورها القيادي. (ع. الأيوبي, Trans). البكري, ع. (١٩٨٥). العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - دار الشرع للنشر.

بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

What is .(٢٠٠٧ Roberts, W. R. (Fall Public Diplomacy? Past Practcies, Present Conduct, , Possible Future. ٣٦ ,١٨ (٤), *Mediterranean Quarterly* ٢٠١٩ ,٣ Retrieved December ٣٧-

Public .(٢٠٠٢ Ross, C. (Spring Diplomacy Come of Age. *The Washington Quarterly* ,٢٥ (٢), p. ٧٨ .

R.S. Zahrana, American Public Diplomacy and Arab and Muslim World, In Focus Policy Report, ,٢٠٠١ .American University, Nov .٤ p

.Sexton, R (٢٠١٧ ,٦ January) Did U.S Aid Win Hearts and Minds in Afghanistan? Yes and NO. *The washington Post*. Retrieved from ,٢٠١٩ ,١٩ November washington.com

Seib Philip, Public Diplomacy and Obama Moment, Perspectives, Washington, ,٣ Vol. I I, Issue ,١<p ,March ٢٠١٠ .

.(٢٠١٨ Stanzel, V. (Novmber New Reality in Foreign Affairs : ٩ .٢١st Century Diplomacy in

Thornton, B, Should America Choose More Intervention Abroad , or More Isolation, Newsweek

حول طلائع الأمم ومسار التاريخ. (ف. جكتر, Trans). بيروت: دار الكتاب العربي.

محمد, ف. ز. (١٩٩٢). الدبلوماسية في عالم متغير. بغداد: كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد.

ناي, ج. س. (٢٠٠٣). مفارقة القوة الأمريكية . (م. ت. البجيرمي, Trans). الرياض: العبيكان.

ناي, ج. س. (٢٠١٢). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الخارجية (٢ ed). (محمد, Trans). الرياض: العبيكان.

نيكلسون, ه. (١٩٥٧). الدبلوماسية. (م. م. الزقزوقي, Trans). القاهرة: مكتبة الأنكلو المصرية.

هيف, ع. ص. (١٩٨٧). القانون الدبلوماسي. الإسكندرية: منشأة المعارف جلال حزي وشركاه.

هاس, ر. (٢٠١٨). عالم في حيص بيص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم, ت: إسماعيل بهاء الدين سليمان, بيروت.

فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا. (١٩٨٥). أصول العلاقات السياسية الدولية. الإسكندرية: منشأة المعارف.

سرحان, ع. م. (١٩٦٨). قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. القاهرة: جامعة عين شمس.

سرحان, ع. م. (١٩٧٤). قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس.

سليم, م. ا. (١٩٩٨). خليل السياسة الخارجية (٢ ed). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

شتال, ب. (٢٠١٩). فهم السياسة الدولية. (ب. م. بودريش, Trans). برلين و تورنتو: دار النشر باربارا بودريش.

شليبي, ا. أ. (١٩٩٧). في الدبلوماسية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.

صابريني, غ. ح. (٢٠٠٢). الدبلوماسية المعاصرة - دراسة قانونية. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

فودة, ع. ا. (١٩٨٩). النظم السياسية. القاهرة: مكتبة الآداب.

كلينتون, ه. (٢٠١٥). خيارات صعبة. (م. يونس, Trans). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

كيسنجر, ه. (١٩٩٥). الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة. (م. ف. البديري, Trans). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

كيسنجر, ه. (٢٠١٦). النظام العالمي - تأملات

التسامح والإصلاح في العصر الحديث جون لوك أنموذجاً

د. رسول محمّد رسول(*)

شهدت أوروبا في القرن السابع عشر ولادة جديدة لفكر التسامح الحديث في وقت كان الفكر الفلسفي فيه يفكّك المنظومات الفلسفية الميتافيزيقية الكبرى نسبياً، ويشدّب حمولات العقل البشري الماورائية، ويدفع بالخرافة خارج بنية العقل البشري، ويهّم بفصم العلاقة الموروثة بين الدّين والدولة التي أحالت (الدّين المسيحي) إلى مجرّد أداة لتثويبه جوهر العقيدة الإيمانية والإلهية وفق مصالح بشرية لم تؤد إلا إلى مزيد من الظلم والحرمان وغياب العدالة البشرية، فضلاً عن الحروب الدّينية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من البشر ومن ضمنهم فلاسفة ومفكرون.

شهدت أوروبا في القرن السابع عشر ولادة جديدة لفكر التسامح الحديث في وقت كان الفكر الفلسفي فيه يفكّك المنظومات الفلسفية الميتافيزيقية الكبرى نسبياً، ويشدّب حمولات العقل البشري الماورائية، ويدفع بالخرافة خارج بنية العقل البشري، ويهّم بفصم العلاقة الموروثة بين الدّين والدولة التي أحالت (الدّين المسيحي) إلى مجرّد أداة لتثويبه جوهر العقيدة الإيمانية والإلهية وفق مصالح بشرية لم تؤد إلا إلى مزيد من الظلم والحرمان وغياب العدالة البشرية، فضلاً عن الحروب الدّينية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من البشر ومن ضمنهم فلاسفة ومفكرون.

شهدت أوروبا في القرن السابع عشر ولادة جديدة لفكر التسامح الحديث في وقت كان الفكر الفلسفي فيه يفكّك المنظومات الفلسفية الميتافيزيقية الكبرى نسبياً، ويشدّب حمولات العقل البشري الماورائية، ويدفع بالخرافة خارج بنية العقل البشري، ويهّم بفصم العلاقة الموروثة بين الدّين والدولة التي أحالت (الدّين المسيحي) إلى مجرّد أداة لتثويبه جوهر العقيدة الإيمانية والإلهية وفق مصالح بشرية لم تؤد إلا إلى مزيد من الظلم والحرمان وغياب العدالة البشرية، فضلاً عن الحروب الدّينية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من البشر ومن ضمنهم فلاسفة ومفكرون.

في الواقع، ما كانت بلاطات الملوك في الغرب الحديث خالية من إرادات إصلاحية تتمثل بأشخاص أدركوا الطريق المسدود الذي بات يحاصر البشر في حياتهم. ولم تكن إنجلترا بعيدة عن كل ذلك؛ إنجلترا التي ولد وعاش وتوفي فيها الفيلسوف جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤)، الذي ربطته علاقات صداقة منذ سنة ١٦٦٦ مع رجل البلاط الملكي (أريل

(*) أستاذ سابق في جامعة عجمان - الإمارات

التسامح“ على مسطرة التفكير الفلسفي، لاسيما أن صديقه الهولندي المقرب إليه “فيليب فان لمبورش”، كان يحثه على كتابة شيء من هذا القبيل، وكذلك بتحريض من اللورد أرييل شفتسبري شخصياً.

لذلك، شرع جون لوك بكتابة (رسالة في التسامح) باللغة اللاتينية وليست الإنجليزية، لينشرها في سنة ١٦٨٩ من دون إيراد حتى “توقيعه” أو “اسمه” عليها خشية التلقّي السلبي الذي قد يوذي بحياته في ظلّ اتساع رقعة الارتياح الديني والحكومي بأية كتابة إصلاحية أو تسامحية تدعو الدولة والكنيسة معاً إلى الإصلاح بالانطلاق من إحلال مبدأ التسامح الشامل في المجتمع أو ما أسماه بـ “السبب الكلي للتسامح”^(١).

في غضون ذلك، كان بعض قراء (رسالة في التسامح) يحسد أن جون لوك هو كاتبها، فقام هذا الأخير بكتابة رسالة أخرى في (التسامح) سنة ١٦٩٠؛ بل وقام أيضاً بكتابة رسالة ثالثة عن (التسامح) في سنة ١٦٩٢، لكن لوك، وفي الرسائل الثلاث، بقي عند أفكاره الجوهرية حول فكرة التسامح والإصلاح.

ولعلنا نلاحظ هنا تلك الثورة التي كانت تعتمل روح جون لوك بأصراره على كتابة أفكاره في التسامح رغم المخاوف التي كانت تحيق به، فبدا أنموذجاً للفيلسوف الشجاع الذي يدافع عن أفكاره، وهو الداعي إلى ضرورة وجود فكر تسامحي إصلاحي يُنقذ البشرية من جهالات استثمار الدين لتحقيق مصالح الملوك ورجال الدين في تلك الأزمان.

كانت العلاقة مع لوك، من جهة، واللورد أشلي الذي أصبح اسمه تالياً “أرل شفتسبري” بعد أن أصبح مستشار الدولة الأول، وفيليب فان لمبورش، من جهة أخرى، مجرد أسباب قريبة، كما يقال، لظهور فكرة كتابة (رسالة في التسامح)، أما الفكرة البعيدة أو الجوهرية لكتابة رسالة من هذا النوع فتكمن في الخطاب الفلسفي لجون لوك نفسه، ذلك الخطاب الذي أخذ على عاتقه الدعوة إلى إصلاح وضعية الفكر الإنساني برمته، وهو ما كشف عنه لوك في عدد وافر من كتاباته ورسائله ومؤلفاته منذ أحبّ الدرس الفلسفي وتعلّق به، وراح يُغامر في مناقشة تفاصيله برغبة عارمة، وفي خضم ذلك شغلته مسألة المعرفة البشرية والبحث الاستباقي في إمكانات العقل البشري ليضع رسالة صغيرة كان رسم خطوطها الرئيسية في هولندا بعنوان (في العقل الإنساني)، وهي الرسالة التي كانت عماد تفكيره في مسائل المعرفة على مدى عقدين من الزمان تقريباً؛ بل كانت “مقدّمة” أو “مدخلاً” لكتابه ذائع الصيت (مبحث في الفهم البشري) سنة ١٦٨٩ بداية، ويطوّره وينقّحه، في طبعة أخرى، صدرت سنة ١٦٩٠ تالياً، ومن ثم يُطهره في طبعة جديدة في سنة ١٦٩٤.

كانت دراسة جون لوك للاهوت في (مدرسة وستمنستر) ذات النزعة الديّنية البروتستانتية وهو في الرابعة عشر من عمره والتي استمرت حتى سنة ١٥٥٢، وكذلك التحاقه في كلية (Christ Church) من أعمال (جامعة أكسفورد) أثرهما الجلي في كتابة نصه (رسالة في التسامح)، فقارئ هذه الرسالة يجد تضلع

هذا الفيلسوف بالتَّصوُّص الدِّينِيَّة، اليهودية والمسيحية والإسلامية، من النواحي الفقهية والعقائدية والتاريخية، ومعرفة الشاملة بالحركات الدِّينِيَّة والملل والفرق والمذاهب الكنسية (Church).

ويعتقد الدكتور ماجد فخري في تقديمه وترجمته لكتاب لوك (في الحكم المدني) بأنه "كان لجامعة أكسفورد، والنزعات الفكرية والسياسية التي كانت تتصارع فيها، أكبر الأثر في تحوُّل جون لوك، شيئاً فشيئاً، عن النزعة الدِّينِيَّة المتمزجة التي درج عليها منذ حداثة في سومرست وفي وستمنستر، وجنوحه إلى الأخذ بالتساهل الدِّيني كشرط لازم لاكتناه الحقيقة"^(٢)، لا سيما في ظل وجود أشخاص تأثر بهم لوك، ومنهم "إدوارد بوكوك، أستاذ العربية والعبرية الذي كان شديد الولاء للملكية، وجون أوين، عميد كلية Christ Church، الذي كان يصدح بضرورة التساهل الدِّيني"^(٣).

على الصعيد العربي، حظيت (رسالة في التسامح) بترجمتين عربيتين لها، ففي سنة ١٩٨٨ ترجم الفيلسوف المصري الراحل الدكتور عبد الرحمن بدوي (رسالة في التسامح) عن لغتها اللاتينية إلى العربية، ونشرها في دار الغرب الإسلامي ببירות في تلك السنة، وتالياً في سنة ١٩٩٧ صدرت ترجمة الرسالة نفسها عن الإنجليزية نهضت بها الأستاذة منى أبو سنه، بتقديم الفيلسوف المصري مراد وهبة عن المركز القومي للترجمة في القاهرة.

لقد تضمَّن نص الرسالة ١٢ فقرة داخلية كتبها جون لوك بلغة لاتينية واضحة تمكَّن الفيلسوف

المصري عبد الرحمن بدوي من تمثيلها وترجمتها بلغة ترتقي إلى روح الكتابة الفلسفية عن لوك، والأمر نفسه نجده لدى الأستاذة منى أبو سنه وهي تترجم نص الرسالة، لكننا سنعتمد، في هذه الدراسة، على ترجمة الدكتور بدوي لما تتضمَّن من إشارات مقارنة بالنص اللاتيني مع التأكيد على اعتزازنا الشديد بالجهد الذي بذلته الأستاذة المترجمة منى أبو سنه في صنيعها الترجمي الرائع.

تبدو أفكار جون لوك عن التسامح محصورة في تجربته النَّقدية للتسامح مع الممارسة الدِّينية في الغرب الحديث، فمعالجة إشكاليات التطرُّف الدِّيني لا تتم إلا من خلال "التسامح" الذي هو طريقة للخلاص من مشكلات عدَّة بات أمرها يؤثر التعقيد في الحياة الدِّينية والسياسية وأثرها في علاقات أبناء المجتمع، ولاسيما أن التسامح يجد أصوله في الدِّين المسيحي نفسه، وكذلك يجده في العقل.

وهذا ما دعا لوك إلى القول: إن "التسامح بين أولئك الذين يعتقدون عقائد مختلفة في أمور الدِّين هو أمرٌ يرضي الإنجيل والعقل حتى إنه لأمرٌ غريبٌ عند الناس أن يكون المرء أعمى في ضوء ساطع كهذا"^(٤). وهذا العمري موقف كفيلاً بتأصيل التسامح في هذين المصدرين؛ في (الكتاب المقدَّس) = (Gospel)، وفي (العقل البشري) = (Human Mind)؛ في (النقل) وفي (العقل) بلغة الفقهاء والفلاسفة المسلمين.

إن تقويض (التعصُّب) = (Zealotry)، وكذلك (التطرُّف) = (Extremeness)، ومعرفة حدود الكنيسة والدولة والفرد، يبدأ

من تحديد المعنى الحقيقي للدين؛ فالدين الحق، يقول لوك: "لم يوجد للفخخة المظهرية External Pomp، ولا لسيطرة الإكليروس، ولا للعنف؛ بل وجد لتنظيم حياة الناس وفقاً للفضيلة والتقوى"^(٩). إن الاقتراب من الدين الحق يوجب على الإنسان "أن يبدأ بإعلان الحرب على رذائله واستكباره وشهوته، وإلا فإنه بدون طهارة الحياة، وصفاء الأخلاق، والشفقة ووداعة النفس"^(١٠).

وفي ضوء ذلك، وجد لوك أن معالجة التطرف وعدوى التعصب والهزيمة وتأصيل التسامح في المجتمع يبدأ من إصلاح حال دور (الحاكم المدني) = (Civil Magistrate) أو الملك أو رئيس الدولة أو الوزير وما أشبه من التسميات المنخرطة تحت نظام الحكم المدني، وتعبير "الحاكم المدني" سيكون له شأن كبير في رؤية لوك السياسية لاحقاً P فهو وبوصفه فيلسوفاً يستبطن بذرة الفصل بين الدين والدولة، إذ ليس الحاكم هو رجل الكنسية أو رجل الدين الذي يقضي بأمر الله في شؤون الرعية، إنما هو رجل لا بد وأن يمارس مهنته بعيداً عن المرجعيات اللاهوتية التي تسوّغ لرجل الدين حكم الآخرين.

السلطة المدنية :

ومن هنا، وضع لوك استراتيجية لدور (الحاكم المدني) في الدولة والمجتمع، إذ ينحصر واجبه في أن "يؤمّن للشعب كله بواسطة قوانين مفروضة بالتساوي على الجميع، والامتلاك لكل الأشياء التي تخص الخيرات المدنية Public Good كالحياة، والحرية، وسلامة

البدن وحمايته ضد الألم، وامتلاك الأموال الخارجية مثل: الأرض، والنقود، والمنقولات. إن كل تخصص الحاكم المدني يقتصر فقط على هذه الخيرات المدنية، وأن حقوق السلطة المدنية تنحصر في المحافظة على تلك الخيرات، وتنميتها، ولاسيما دون غيرها، ولا ينبغي أو لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتد إلى نجات النفوس"^(١١) أو الأرواح، ما يعني أن "السلطة المدنية لا ينبغي لها أن تفرض عقائد الإيمان بواسطة القانون المدني، سواء تعلق الأمر بالعقائد أو بأشكال عبادة الله"^(١٢). كما أن "كل سلطة الدولة لا تتعلق إلا بالخيرات المدنية، وأنها مقصورة على رعاية شؤون هذه الدنيا، وأنه لا يحق لها أن تمس أي شيء يتعلق بالحياة الآخرة"^(١٣)، وكذلك "من العبث أن يرغم الحاكم رعاياه على اعتناق دينه هو بدعوى إنقاذ أرواحهم"^(١٤). وإلى جانب ذلك، يرى لوك أن الحاكم "لا يستطيع أن ينهى عن استعمال ما هو مقرر في الجماعات الدينية من طقوس مقدّسة أو شعائر، لأنه لو فعل ذلك لفضى على الكنيسة نفسها؛ إذ الغرض منها هو عبادة الله بحرية وفقاً لاعتقادها"^(١٥).

وبشأن تدخّل الحاكم في شؤون الكنيسة الداخلية، يرى لوك أنه "لا ينبغي للحاكم أن يمنع التمسك أو تعليم أية آراء نظرية في أية كنيسة، لأنها لا تأثير لها في الحقوق المدنية لرعاياه"^(١٦). ومن الجانب الآخر، وبإزاء التطرف الديني كالتكفير وانتشار البدع والتعصب وعبادة الأصنام، يذهب لوك إلى أن الحاكم "لا يجوز له أن يتسامح مع عقائد تتنافى مع المجتمع الإنساني"^(١٧). ولا يحق لأشخاص يعتقدون

على الإكراه الخارجي، أما الدين الحق المنجي فيقوم على الإيمان الباطن (Inward Faith) في النفس الذي من دونه لا قيمة لشيء عند الله، وإن من طبيعة العقل الإنساني أنه لا يمكن إكراهه (To be Compelled) بواسطة أيّة قوة خارجية.

٣. إن رعاية النفوس لا يمكن أن تكون من تخصّص الحاكم المدني، لأنّه حتى لو أقرنا أن سلطة القوانين وقوة العقوبات قادرة على تحقيق تحويل النفوس، فإنّها لا تفيد شيئاً في نجات النفوس^(١٧).

يتضح من هذه الاعتبارات الثلاثة أن لوك يرفض مبدأ الوصاية؛ وصاية شخص على غيره في مسائل الدين والعقيدة والإيمان أو رعاية النفوس أو الأرواح، لأنها شأن الله في عباده الذين تحصّلوا على حرية التدبّر من الذات الإلهية مباشرة من دون وسيط سوى (الكتاب المقدّس) و(الرسول أو النبي) في ظل حرية خصّها بها الله البشر من عباده.

إن نقد مبدأ الوصاية سيظهر تالياً لدى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤) في رسالته (ما هو التنوير؟)^(١٨) في نهاية القرن الثامن عشر، ولاسيما الوصاية الخارجية على العقل البشري، مثلما هو الأمر لدى فرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) من ذي قبل عندما رفض مبدأ الوصاية^(١٩). كما أن لوك يرفض مبدأ الإكراه؛ فالحاكم المدني ليس من شأنه إكراه الرعية على نمط التدبّر والعبادات أو التدخّل في شكل وطريقة النجاة من مشكلات الدنيا للظفر بنعيم الآخرة. وكل ذلك يعني أن

بمثل هذه العقائد "أن يتسامح معهم الحاكم"^(١٤)، ولاسيما أولئك الذين "ينكرون وجود الله"^(١٥)، مثلما ليس للحاكم "إكراه أحد في الأمور الدينية بواسطة أي قانون أو قوة قاهرة"^(١٦).

ما هو مهم هنا أن لوك يستخدم مصطلحي (نجاة النفوس) = (The Salvation of Souls)، وكذلك مصطلح "الحياة بالآخرة" = (The World to Com)، وهما مصطلحان يتعلّقان بالشؤون الذاتية للإنسان، وتحديدًا الشؤون الدينية الخاصّة به أو علاقة الإنسان بالدين وبالخالق، والتي لا يحق للحاكم المدني أن يتدخّل فيها لأنها محض مسؤولية شخصية وقرار ذاتي، وهو أحد مظاهر فصم العلاقة بين الدين والدولة أو بين تدبّر الأفراد والحاكم أو نظام الدولة والحكم وفلسفتها. ولذلك، يأتي لوك إلى ثلاثة اعتبارات أساسية تحتم على الحاكم المدني أو رئيس الدولة ألا يتدخّل، من خلالها، في تدبّر الأفراد والمجتمع، وهي:

١. لأنّه لا الحاكم المدني، ولا أي إنسان آخر، مكلف برعاية النفوس (The Care of Souls)؛ فالله لم يكلفه بذلك، لأنّه لا يتضح أبداً أن الله قد منح مثل هذه السلطة لأحد على آخر بحيث يرغم الآخرين على اعتناق دينه، وكذلك لا يمكن أن يكون الناس قد أعطوا الحاكم هذه السلطة، لأنه لا إنسان قد تخلى عن رعاية نجاته الأبدية الخاصّة به بحيث يعتنق بالإكراه عبادة أو إيمان يفرضه إنسان آخر، سواء أكان هذا أميراً أم فرداً.

٢. إنّ رعاية النفوس لا يمكن أن تكون من تخصّص الحاكم المدني، لأنّ كل سلطة تقوم

نجاه الأرواح أمر يتحكّم به الفرد بعينه سواء عبّر الكنيسة أو من دونها، ولا أحد يستطيع أن يتدخّل، ولاسيما رجل الدولة أو الحاكم أو الدولة نفسها، في تحديد المسار الذي يتخذه الإنسان للظفر بشكل الجزاء في عالم الآخرة.

يبدو نقداً لوك مزدوج المسار؛ ففي الوقت الذي نقد فيه علاقة الدولة والحاكم المدني بطبيعة تديّن الأفراد أو الرعيّة، كذلك توجّه إلى نقد المؤسسة الدّينية المتمثلة بـ (الكنيسة)، ومثلما نظر لوك إلى الحاكم بأنه لا يعدو أن يكون مجرد إنسان من بين بقية البشر، كذلك نظر إلى رجال الدّين، فهو لاء ليسوا سوى بشر انخرطوا في الكنيسة بمحض إرادتهم؛ فلا أي أحد منهم بوصفهم بشراً "ولد عضواً في كنيسة" (٢٠)، إنما هم مجرد "جماعة أقامت الطّبيعة بين الناس" (٢١)؛ جماعة "حرة ذات إرادة" (٢٢)، ما يعني أن لوك لم يؤمن بنظرية التوريث البيولوجي ولا المفارق في مسائل القيادة الدّينية أو العمل في المجال الكنسي والدّيني إلا من باب التّمهّن والتعلّم والرغبة الفردية بارادة حرّة؛ يقول لوك عن الكنيسة: "الكنيسة هي جماعة حرة مؤلفة من أناس اجتمعوا بإرادتهم لعبادة الله علناً وعلى النّحو الذي يرونه مقبولاً عنده وكفياً بتحصيلهم للنّجاة" (٢٣). كما أن هذا الفيلسوف لم يمنح الكنيسة آية سلطة في الأمور الدّنيوية من شأنها تحطيم الآخرين؛ ذلك أن "السيف والنار ليسا أداتين صالحتين لتنفيذ الأخطاء أو تعليم الناس وهدايتهم" (٢٤).

السلطة الدينية :

ولهذا، يرى لوك أن سلطة رجال الكنيسة لا

ينبغي أن تمتدّ خارج حدودها المؤسساتية، فمهما كان "المصدر الذي عنه تصدر سلّطتهم ما دامت كنسيّة، فإنها يجب أن تنحصر داخل حدود الكنيسة، ولا يمكن أن تمتدّ إلى الشؤون المدنية، لأن الكنيسة نفسها منفصلة تماماً ومتميزة من الدولة، وكذلك من الأمور المدنية" (٢٥). وإذا كان أحد رجال الكنيسة "خليفة للرسل، وأخذ على عاتقه مهمّة التعليم، فهو ملزم أيضاً بأن ينيّه سامعيه إلى واجبات السلام والإرادة الخيرة تجاه كل الناس؛ تجاه الضال كما هو تجاه المستقيم العقيدة على السواء؛ تجاه من يخالفونه في الإيمان والعبادات كما تجاه من يتفقون معه" (٢٦).

نلمح في هذه النّصوص دعوة لوك إلى حرية المعتقد والاعتقاد الدّيني وغير الدّيني داخل المجتمع الواحد، ولذلك نجده يؤكّد على أنه "لا يستطيع أحد، مهما كانت وظيفته في الكنيسة، أن يحرم أي إنسان آخر ينتسب إلى كنيسة أخرى أو إلى إيمان آخر، من حياته أو حرّيته أو أي جزء من خيراته الدّنيوية، بسبب الدّين" (٢٧).

وانطلاقاً من مفهوم "التسامح المتبادل" الذي تصدر رسالته، يرى لوك أن "لا سلطان لواحدة من الكنائس على أخرى حتى لو كان الحاكم المدني يتبع واحدة منها، وما دامت الدولة لا تستطيع أن تمنح حقاً جديداً للكنيسة، كذلك لا تستطيع أن تمنح الدولة حقاً جديداً؛ إنها لا تكتسب قوة السيف بانضمام الحاكم إليها، كما أنه، وإذا تركها، فإنها لا تفقد بذلك سلّطتها التي كانت لها من قبل" (٢٨).

ومثلما طالب لوك بفصل الدولة عن شؤون

التدبُّين، كذلك نراه يدعو في (رساله التسامح) إلى فصل الكنيسة عن الدولة والمجتمع؛ فليس من شأن الجماعة الكنسية أن تمارس القوة تجاه الدولة والمجتمع، فذلك حق الدولة فقط، ولا شأن لها بتداول خيرات المجتمع المدني، فالأمر رهن الدولة والمجتمع، وأن مهمة الجماعة تنحصر في داخلها: "إنَّ غاية كل جماعة دينية هي العبادة المقامة لله، وعن هذا الطريق كسب الحياة الأبدية، ولهذا فإن كل نظام ينبغي أن يهدف إلى هذه الغاية، ويجب أن تنحصر كل قوانين الكنيسة داخل هذه الجماعة"^(٢٩). وبذلك نتوافر على قدر من الوضوح الذي من شأنه توليد التسامح بين الكنيسة والدولة، وبين الكنيسة والفرد، وكذلك بين الدولة والفرد وفق نظام من الحرية المقرونة بالتسليم العقلاني القائم على العدالة في احتياز الحقوق والواجبات. وهذا ما قاد لوك إلى دراسة واجبات المجتمع تجاه التسامح من خلال جُملة من التوضيحات التالية:

١. لا يحق لشخص خاص، بأي حال من الأحوال، أن يضر بأموال غير المدنية أو أن يدمرها بدعوى أن هذا غير المؤمن بدين آخر أو يمارس شعائر أخرى.

٢. إن السلام والعدالة والصدقة أمر ينبغي أن تراعيها الكنائس المختلفة بعضها مع بعض، مثلما يراعيها الأفراد، من دون مطالبة بهيمنة لوحدة على الأخرى.

٣. من الواجب تشجيع التسامح فيما بين بعضهم وبعض، وإذا ما تقووا بالسلطة المدنية، فإن في وسعهم أن يتحمّلوا بصبر وثبات عدوى الوثنية - عبادة الأوثان - Idolatry، والخرافة

ويخلص لوك إلى أن الجميع لا بدَّ له أن يكون تحت طائلة المشاركة في التسامح؛ "فلا الأفراد، ولا الكنائس، ولا الدولة، لديها/ لديهم أي مبرر عادل للاعتداء على الحقوق المدنية وسلب الآخرين أموالهم بأنفسهم بدعوى الدِّين"^(٣٠).

يختم لوك رسالته بدعوة الحاكم المدني ورجل الكنيسة معاً إلى ممارسة كل منهما تخصصه الذي له؛ فمهمة الحكّام المدنيين بوصفهم "آباء لبلادهم يوجّهون كل جهودهم ونصائحهم لزيادة الرخاء المدني لأبنائهم ما عدا من كانوا خبيثاء أشراراً لا يرعون"^(٣١)، ومهمة رجال الكنيسة "الذين يعلنون عن أنفسهم أنهم خلفاء للرُّسل، والسائرون على طريق الرُّسل، لا يتدنَّون في السياسة، يكرِّسون أنفسهم بسلام وتواضع لرعاية نجاة النفوس"^(٣٢).

وبهذا، فصل جون لوك بين الدِّين والدولة على نحو واضح ومُضاء بعدد من الحجج والبراهين، وكذلك بقدر واضح من التحليل المدهش، وجعل من (التسامح) مبدأً تبادلياً شاملاً في المجتمع المسيحي يتلاقى عنده رُجُل الدولة ورجُل الدِّين وأفراد المجتمع معاً في تواصل تعاضدي معرِّز بإدراك واع لدور كل طرف منهم في الحياة من شأنه حقن دماء الناس، ودرء العنف فيما بينهم على أساس مذهبي أو ديني، وتحقيق مجتمع العدالة والحرية المتبادلة.

ممكناً التسامح من دون أن تكون موروثاً فيه، لذلك يُعدُّ العقل، في عُرف جون لوك، صفحة بيضاء يكتسب معارفه تالياً أو بعدياً (a posteriori) بلغة الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، لكن لوك يميل إلى اعتبار فكرة التسامح لديه فكرة عقلانية كونها تتفق ومتطلبات العيش السليم الذي لا تحركه بذرات التعصّب المذهبي، ولا روح التكفير الجهوي المؤسس على أهواء ومصالح ذاتية مشبعة بالأناية المؤذية، وبالرغبة الفاحشة بالانقراض على حياة البشر لدواع مذهبية طائفية يرفضها منطق العقل البشري السوي.

لقد جاءت فكرة لوك لكتابة (رسالة في التسامح) بعد مخاض عسير شهدته أوروبا القديمة وبريطانيا، وتحديداً منذ عصر الإصلاح الذي شهد "انقسامات مسيحية وسيطة كانت تطرح مسألة التعددية الدينية في الدولة بحدّة غير معهودة؛ إذ لم تعد الطوائف اللوثرية والزنغلية والكاليفينية والأنجليكانية هي وحدها التي تتصادم في ما بينها ومع الكنيسة الكاثوليكية في القرن السادس عشر؛ بل نشأت في وجهها شيعٌ وحركات دينية مفرطة في التشدّد تهدّد بدورها مواقف الإصلاح، بل لنقل، باختصار، إنه عالم من الكنائس والشّيع التي تطالب بحقوق المواطنة"^(٣٦).

بإزاء كل ذلك الصراع الحاد بين تلك الأطراف الدينية، وبينها والدولة، يعتقد (جوزيف لوكير) أن كثيراً من الدراسات التي تناولت التسامح في العصور الأوروبية الحديثة، والتي نشطت في اثناء النّصف الثاني من القرن العشرين كانت "في معظمها أحادية الاتجاه"^(٣٧)، لكنه

حافظ لوك في خطابه الفلسفي على وجود الله، فهو الذي قال: "لا ينبغي التسامح مع من ينكرون وجود الله"^(٣٨)، وهذا يعني أن التطلّعات العلمانية لدى لوك مقرونة بإيمان واضح بالذات الإلهية، وهي التطلّعات نفسها التي تنطلق من التوازن بين الحياة الدنيا والآخرة، ف "للإنسان، بجانب روحه الخالد، حياته في هذه الدنيا"^(٣٩)، كما أن رؤية التوازن لديه جعلته يميل إلى عدم تكفير أتباع الأديان الأخرى، ومنهم اليهود والمسلمين، فكلُّ منهم شأنه في دينه.

لقد أولى لوك "العقل" أهمية كبيرة في رؤيته الخاصّة بالتسامح الذي وجده "يرضي الإنجيل والعقل" معاً كما أسلفنا القول حتى لتبدو كل معالجه لفكرة التسامح مبنية على رؤية متوازنة تستمدُّ قوتها من العقل نفسه ولكن ليس على طريقة رينيه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) الذي قرأه لوك بإمعان وأعجب به، ويبدو ذلك جلياً في الروح الاستقرائية المقارنة بين الفرق والمذاهب والأديان وأنظمة الحكم التي أبدأها وهو يبحث في مسائل التسامح؛ تلك الروح التي تعاضدت مع نزعه التجريبية المتأتية إليه من مطالعته الواسعة لمؤلفات سلفه الإنجليزي فرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦)، وكذلك من دراساته للنظريات العلمية (Scientific) التي انكب عليها في حياته الجامعية، والتي نَمَّأها وأصلها في وعيه اثناء دراسته الجامعية للطب. وإذا كانت العقائد المسيحية ينطوي صلبها على قدر من التسامح الذي تلوي عنقه بعض القراءات الفقهية المتطرّفة، فإن العقل السليم ينطوي، وبحسب تكوينه الطبيعي، على

اليوم على دور الفلاسفة والمفكرين والمتقنين بأن يبرروا أذهانهم وعقولهم وإراداتهم من أجل فكر إصلاحي وتسامحي جديد لمواجهة تحديات باتت تعصف بالإنسان في كل حالاته الذاتية والموضوعية.

الهوامش

(١) جون لوك: رسالة في التسامح، ترجمة: د. عبد الرحمن بدوي، ص ٣٩٣، مجلة (فصول)، العدد (٨١ / ٨٢)، القاهرة، ربيع ٢٠١٢. أما النص الإنجليزي للرسالة فهو:

Locke (John); Toleration, Jonathan - Bennett, pdf, ٢٠١٠.

عندما يستخدم جون لوك عبارة "السبب الكلي للتسامح" فهو لا يدل بها أي معنى ميتافيزيقي أو مفارق، إنما يقصد تقديم معنى شاملاً ثلاثي الأطراف للتسامح لا بدُّ على الكنيسة والدولة وأفراد المجتمع سنة المشاركة الشاملة في بنائه والعمل بموجبه.

(٢) جون لوك: في الحكم المدني، ترجمة د. ماجد فخري، "المقِّمة"، ص (أ)، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٥٩.

(٣) جون لوك: المصدر السابق نفسه، "المقِّمة"، صفحة (ب).

(٤) جون لوك: رسالة في التسامح، ص ٣٧١.

(٥) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٦٧.

(٦) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٧) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٢.

(٨) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٤.

(٩) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٥.

يحتفظ بهذا التقد حتى عندما يأتي إلى ذكر جون لوك في (رسالته في التسامح)، فهو يعتقد بأن المرافعة التي كتبها (روجيه وليامز) في سنة ١٦٥٥ عن حرية الضمير كانت "أكثر اتساعاً في الرؤية وغنى العقيدة ما جعلها تتخطى بأشواط تلك الرسالة التي كتبها جون لوك نفسه سنة ١٦٨٩، إذ سيقصر فيها على إظهار المواقف الفكرية المشتركة بين اللامتثاليين في عصره، بكل ما فيها من قصور ومحدودية، إلى حدّ عدم السماح للكاتوليك بإقامة شعائرهم الخاصة"^(٣٨). ولم يكتف لوكليز بذلك فحسب؛ بل وجد في محاولة لوك انتقائية ما دفعت برسالته ألا تكون شاملة في تناولها لصور التسامح الذي درسه في رسالته مركزاً على الفرق البروتستانتية دون الكاثوليكية في إنجلترا على أيام آل ستيوارت وكرومويل^(٣٩).

ومهما كانت فكرة أحادية الاتجاه تنطبق على رؤية جون لوك في معالجة فكرة التسامح؛ بل ومهما كانت طبيعة الانتقادات حادة، تلك الموجهة إلى تجربته في هذه الرسالة، تبقى تلك التجربة تأسيسية في مجالها الفلسفي والفكري كونها جاءت، هذه المرّة، من فيلسوف تجريبي أدرك أهمية المعالجة الفلسفية للتسامح والإصلاح في عصرٍ تناهت إليه الصراعات الدينية رغم وجود حركات إصلاحية متتالية الظهور في العصر الغربي الحديث.

قد يبدو خطاب جون لوك في التسامح والإصلاح ابناً لعصره، إلا أن معالجته لهذين الموضوعين تبدو اليوم ذات أهمية فائقة؛ فزمن الفتنة في عصر جون لوك يُعاد اليوم، وتتجدد همومه وفضاعاته، وتلك إشكالية تلقي بظلالها

- (١٠) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٩٤
- (١١) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤٠٠
- (١٢) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤٠٨
- (١٣) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣١٣ – ٤١٤
- (١٤) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤١٥
- (١٥) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤١٦
- (١٦) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤١٧
- (١٧) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٣ – ٣٧٤
- (٢٣) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٥
- (٢٤) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٣
- (٢٥) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٥
- (٢٦) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٥
- (٢٧) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٥
- (٢٨) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٨١
- (٢٩) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٨ – ٣٧٩
- (٣٠) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٩ – ٣٨٥
- (٣١) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٤
- (٣٢) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤٢٥
- (٣٣) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤٢٥
- (٣٤) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤١٦
- (٣٥) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٤١٠
- (٣٦) جوزيف لوكلير: تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، ترجمة: د. جورج سليمان، ص ١٩ – ٢٠، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩.
- (٣٧) جوزيف لوكلير: المرجع السابق نفسه، ص ١٨
- (٣٨) جوزيف لوكلير: المرجع السابق نفسه، ص ١٠٩٤
- (٣٩) جوزيف لوكلير: المرجع السابق نفسه، انظر: (ص ١١١٥ – ١١١٦).

(18) Kant (Immanuel); Was ist Aufklärung?
P 169.

(Der Text stammt aus: Immanuel Kants: Werke. Band IV. Schriften von 1783 – 1788. Herausgegeben von Dr. Artur Buchenau und Dr. Ernst Cassirer. Berlin: Bruno Cassirer 1913. S. 167 – 176 und 538 – 539)

(١٩) قال فرنسيس بيكون: "أنا أريد في النهاية شأن الأوصياء المخلصين والأمناء أن أسلم الناس ثروتهم عندما يكون فهمهم قد تحرر من الوصاية وبلغ سن الرشد الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة تحسّن حالة الإنسان وبسط سلطانه على الطبيعة". فرنسيس بيكون: الأورجانون الجديد، ص ٣٤٤، ترجمة: د. عادل مصطفى، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣.

(٢٠) جون لوك: رسالة في التسامح، ص ٣٧٥

(٢١) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٨١

(٢٢) جون لوك: المصدر السابق نفسه، ص ٣٨١

عرض كتاب القانون الجوي الدولي وقانون الفضاء

تأليف/السفير الدكتور محمد الحاج حمود

عرض/ علي سعدي موسى(*)

وفي ضوء تطور المواصلات الجوية أصبحت الملاحة الجوية والنقل الجوي والسياحة تشكل حلقة واحدة وتجوب أجواء السماء يومياً عشرات الألوف من الطائرات المدنية حول العالم وهناك مئات الآلاف من مكاتب لطيران حول العالم ويعمل ملايين من الشباب والشابات في هذا المجال .

وفي الفصل التمهيدي لهذا الكتاب يبدأ المؤلف تبيان أهمية الطيران ومصادر القانون الجوي الدولي وقانون الفضاء ويخصص المؤلف الفصل الأول لاستعراض الطبيعة القانونية للفضاء الخارجي وقد خصص الثاني للتركيز على المسؤولية الدولية التي تواجه النشاط في الفضاء الخارجي ويتناول في الفصل الثالث النظام القانوني للملاحة الجوية في ضوء اتفاقية باريس لعام ١٩١٩ واتفاقيات شيكاغو عام ١٩٤٤ اما الفصل الرابع فيتناول

ان قيمة الكتاب تقاس بأهمية المؤلف وحسن اختياره لعنوان الكتاب ورصانة المادة العلمية إضافة الى مدى فائدته للدولة والمجتمع . ان مؤلف هذا الكتاب «القانون الجوي الدولي وقانون الفضاء» هو السفير الدكتور محمد الحاج حمود احد اهم خبراء القانون الدولي في العراق والعالم العربي . وهذا الكتاب هو آخر الكتب القيمة التي أصدرها الدكتور الحاج حمود في السنوات القليلة وفي السنوات العشرة الأخيرة صدر له كتاب (القانون الدولي للبحار) عام ٢٠١٣ ودراسات في القانون الدولي (عام ٢٠١٣) ومفاوضات سحب القوات الامريكية من العراق عام ٢٠٠٣ (عام ٢٠١٣) والمفاوضات الدولية والسيادة الوطنية (عام ٢٠١٨) والسياسة الخارجية العراقية (عام ٢٠١٩) وهديب الحاج حمود – شيخ السياسة البيضاء (٢٠١٩) والقانون الجوي الدولي وقانون الفضاء (عام ٢٠٢٠) .

(*) باحث/قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية -بيت الحكمة

التنظيم الدولي للطيران المدني ودور منظمة الطيران الدولي واستعرض في الفصل الخامس الخطوط الجوية الدولية وخصص بحثاً خاصاً لدراسة الخطوط الجوية العراقية وفي الفصل السادس والأخير يأتي على عناصر الطيران المدني وحي الطائرة والطاقم والمطارات .

وأولى المؤلف أهمية خاصة الى الطيران المدني في العراقية وتاريخ انشاء خطوط الطيران والتي بدأت عام ١٩٣٨ بجملته تبرعات وطنية ونجحت بشراء ثلاث طائرات مدنية من بريطانيا وصلت بغداد ١٩٣٩ وباشرت رحلات الى دمشق وطهران واصدر العراق عام ١٩٧٤ قانون الطيران المدني رقم ١٤٨ الذي روعي فيه انضمام العراق الى الاتفاقيات الدولية المهمة والمنظمة للطيران المدني في العالم

نجحت الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية في ان تحتل دورها في نشاطات الطيران المدني في المنطقة والعالم واحتلت الخطوط الجوية العراقية مكانة مرموقة في ميدان النقل الجوي وحقت نجاحات مهمة سواء في منطقة الشرق الأوسط او على النطاق العالمي وأوضح المؤلف انه مما زاد من شهرة هذه الخطوط انها امتلكت تاريخاً نظيفاً من ساعات الطيران ولم تتعرض لأية مشاكل مهمة او كوارث لا قدر الله وكانت متميزة ولها تاريخ جيد في تأمين سلامة السفر الجوي وعنصري الاعتماد والدقة في المحافظة على المواعيد

ويعود الفضل في ذلك الى حسن ادارتها والتزاماتها بقواعد وقوانين الطيران الدولية وتعتبر الخطوط الجوية العراقية وشعارها رمزاً وطنياً يعتز به العراقيون دائماً واستمر هذا النجاح حتى عام ١٩٩٠

لقد أثرت احداث غزو الكويت واحتلال الولايات المتحدة للعراق وتداعياتها على مجمل نشاط وحركة الخطوط الجوية العراقية حيث خضعت لإجراءات الحصار القاسية والظالمة وتم تدمير قسم كبير من اسطولها الجوي كما خسرت اعداد أخرى من الطائرات بسبب اهمالها وصعوبة الصيانة بسبب الحصار وتعرضت الخطوط الجوية العراقية منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣ للتدمير والإهمال .

يؤكد المؤلف تعرض الخطوط الجوية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الى تخريب وفقدت الخطوط الجوية العراقية عضويتها في اتحاد النقل الجوي (أياتا) عام ٢٠١٠ لاسباب مالية لا تستحق الذكر .

ورغم كل التحديات فان الخطوط الجوية العراقية بشعارها الأخضر الجميل استعادت نشاطها مع الامل ان تسارع الخطى لتصبح احدى الخطوط الجوية العالمية الرفيعة المستوى .ويقترح الدكتور محمد الحاج حمود توحيد مناشئ الطائرات واتخاذ الإجراءات اللازمة لاعداد كادر الطيران من قائد الطائرة الى الخدمة داخل الطائرة وتطوير نظم المعلومات واختيار قيادات الشركة من العناصر الكفوءة وبعيداً عن المحاصصة والاهتمام بدقة المواعيد

القانون الجوي الدولي وقانون الفضاء

الدكتور
محمد الحاج حمود



مكتبة دجلة

www.dijlabookshop.com

Daish; Iraqi Point of View (Action and Re-Action)

Asit.prof.Dr. Ruqaih E. Ahmad 105

New American Role in The Arab Gulf in View of Regional Changes

Asit.prof.Dr. shatha Z. Hasan 115

The Problem of Nahdha Dam And its Impact on Sudanese -Egyptian Relations

As.t.Dr. Muna Hussain Obeid 129

American Public Diplomacy: Branding Nation Management and Image Recovery in Middle East

As.t.Dr.abd Alameer Abd Alhasan Ebrahim145

Armament and Reform in Present Age - John Lock As A Model

Dr.Rasool M. Rasool 177

Book Reveiw

International Law of Air and the Law of International Air Transport

prof.Dr.Muhamad Haj Hmoud

Ali Saadi Mousa187

CONTENTS

Editorial	13
------------------------	----

Research and Studies

The Great Fao Port And The Future Of Iraq

Prof.Dr.Muhamad Haj hmoud	17
---------------------------------	----

GCC-Surviving Or Changes

Prof.Dr. Khairi A.Jasem	29
-------------------------------	----

Kuwait And Arab Spring ; Crises And Solutions

Prof.Dr .Mufeed Al-Zaidi	43
--------------------------------	----

Pakistan Atomic Program

Prof.Dr. Satar G.Alai

Researcher. Heba.s.Jaber.....	63
-------------------------------	----

Political Financing in Iraq

Prof.Dr.Bassim A. Khrissan	83
----------------------------------	----

Admist Extremism And Terroism (Mind and Action)

Jamel Kamel Abdullah . Aqeel Mustafa Mahdi . Ahmad Omran. Abd . Dr. Thair Saad Abdullah . Qais Karim Nafil. Dr.Haider Taha Askir	93
--	----

Ethics of Publishing:

- Journal of Historical Studies adopts the rules of confidentiality and objectivity in the arbitration process, for both the researcher and the readers. It assigns each arbitrable research to certified readers who have the specialized expertise and competence in the research subject to assess and evaluate it according to specific standards and criteria. In case that the assessment conflicts with readers, the Journal refers the research on another reader.
- Journal of Historical Studies adopts reliable, experienced and authentic readers in their specialty.
- Journal of Historical Studies adopts an accurate internal organization that clearly defines the duties and responsibilities in the work of the editorial staff and its functional ranks.
- Editors and readers, except for the direct administrator of the editing process (the editor-in-chief or his / her designee) may not discuss paper (researches) with anyone else, including the author. Any privileged information or opinion obtained through reading is kept confidential and neither of them may be used for personal use.
- In the light of readers' reports, the Journal provides technical, methodological and information support to researchers, as needed and serves to improve research.
- The Journal is obliged to inform researchers of the approval of the research publication without modification, or according to certain amendments based on what is stated in the reading reports, or apologize for not publishing with an explanation of the reasons.
- Journal of Historical Studies is committed to the quality of the investigative, editorial, printing and electronic services it provides for researches.
- Respect for the rule of non-discrimination: Editors and reviewers assess research material according to intellectual content, taking into account the principle of non-discrimination on the basis of race, gender, faith, political philosophy of the author. Assessment and evaluation is never based on discrimination but on adherence to academic approaches and rules in presenting, analyzing and discussing ideas, trends, and topics.
- Respect for the rule of non-conflict of interest between editors and researchers, whether as a result of a competitive or cooperative relationship or other relationships or links with any author, company or research-related institution.
- Journal of Historical Studies shall not allow any of its members or editors to use the unpublished material contained in the research assigned to the Journal in their own research. Intellectual property rights: Bayt al-Hikma (House of Wisdom) owns the intellectual property rights of the articles published in its academic journals and may not be reproduced in whole or in part, either in Arabic or translated into foreign languages, without express written permission from Bayt al-Hikma.
- Journal of Historical Studies complies with the publication of translated articles in full compliance with a permission of the foreign periodical; and complies with the respect of intellectual property rights.
- Free Publishing: Journal of Historical Studies is committed to free publication, and exempts researchers and authors from all publishing fees.

research? Does the article identify the procedures followed? Are these ordered in a meaningful way? If the methods are new, are they explained in detail? Was the sampling appropriate? Have the equipment and materials been adequately described? Does the article make it clear what type of data was recorded; has the author been precise in describing measurements?

- **Results:** This is where the author/s should explain in words what he/she discovered in the research. It should be clearly laid out and in a logical sequence. You will need to consider if the appropriate analysis has been conducted. Are the statistics correct? If you are not comfortable with statistics, please advise the editor when you submit your report. Interpretation of results should not be included in this section.

- **Conclusion/Discussion:** Are the claims in this section supported by the results, do they seem reasonable? Have the authors indicated how the results relate to expectations and to earlier research? Does the article support or contradict previous theories? Does the conclusion explain how the research has moved the body of scientific knowledge forward?

- **Tables, Figures, Images:** Are they appropriate? Do they properly show the data? Are they easy to interpret and understand?

- **Scope -** Is the article in line with the aims and scope of the journal?

Synthesis (Review Articles):

- Submissions should be a critical, systematic review of literature concerning issues that are relevant to the delivery of health care. Reviews should be focused on one topic.

Final Comments:

- All submissions are confidential and please do not discuss any aspect of the submissions with a third party.

- If you would like to discuss the article with a colleague, please ask the editor first.

- Please do not contact the author directly.

- **Ethical Issues:**

1. **Plagiarism:** If you suspect that an article is a substantial copy of another work, please let the editor know, citing the previous work in as much detail as possible.

2. **Fraud:** It is very difficult to detect the determined fraudster, but if you suspect the results in an article to be untrue, discuss it with the editor.

Next Steps:

- Please complete the "Reviewer's Comments" form by the due date to the receiving editorial office. Your recommendation regarding an article will be strongly considered when the editors make the final decision, and your thorough, honest feedback will be much appreciated.

- When writing comments, please indicate the section of comments intended for only the editors and the section of comments that can be returned to the author(s). Please never hesitate to contact the receiving editorial office with any questions or concerns you may have.

Guidelines for Reviewers

The Responsibility of the Peer Reviewer:

The peer reviewer is responsible for critically reading and evaluating a manuscript in their specialty field, and then providing respectful, constructive, and honest feedback to authors about their submission. It is appropriate for the Peer Reviewer to discuss the strengths and weaknesses of the article, ways to improve the strength and quality of the work, and evaluate the relevance and originality of the manuscript.

Before Reviewing:

Please consider the following:

1. Does the article you are being asked to review match your expertise ?

If you receive a manuscript that covers a topic that does not sufficiently match your area of expertise, please notify the editor as soon as possible. Please feel free to recommend alternate reviewer.

2. Do you have time to review the paper ?

Finished reviews of an article should be completed within two weeks. If you do not think you can complete the review within this time frame, please let the editor know and if possible, suggest an alternate reviewer. If you have agreed to review a paper but will no longer be able to finish the work before the deadline, please contact the editor as soon as possible.

3. Are there any potential conflicts of interests ?

While conflicts of interest will not disqualify you from reviewing the manuscript, it is important to disclose all conflicts of interest to the editors before reviewing. If you have any questions about potential conflicts of interests, please do not hesitate to contact the receiving editorial office.

The Review:

When reviewing the article, please keep the following in mind:

• Content Quality and Originality.

Is the article sufficiently novel and interesting to warrant publication ? Does it add to the canon of knowledge ? Does the article adhere to the journal's standards ? Is the research question an important one ? In order to determine its originality and appropriateness for the journal, it might be helpful to think of the research in terms of what percentile it is in ? Is it in the top 25% of papers in this field ? You might wish to do a quick literature search using tools such as Scopus to see if there are any reviews of the area. If the research has been covered previously, pass on references of those works to the editor.

Organization and Clarity:

• Title: Does it clearly describe the article ?

• Abstract: Does it reflect the content of the article ?

• Introduction: Does it describe what the author hoped to achieve accurately, and clearly state the problem being investigated ? Normally, the introduction should summarize relevant research to provide context, and explain what other authors' findings, if any, are being challenged or extended. It should describe the experiment, the hypothesis(es) and the general experimental design or method.

• Method: Does the author accurately explain how the data was collected ? Is the design suitable for answering the question posed ? Is there sufficient information present for you to replicate the

search interests. Book reviews are subject to the same assessment criteria followed in the assessment of researches.

- The Journal devotes a special forum for the discussion of an idea, a theory or an issue raised in the field of social studies. The number of words in the discussion does not exceed 2800-3000 words. Discussions are subject to the same assessment criteria.

- The number of a research words, including references to sources and footnotes, bibliography, list of words of tables, if any, and annexes, if any, are between 8000 and 10,000 words. The journal may publish, in its discretion and in exceptional cases, some research and studies whose words exceed the number of words mentioned above.

- Researches and studies may published in Arabic or English.

Fourthly: Electronic astrology and scientific arbitration:

- Research and studies submitted for publication in the journal are presented on the electronic portal program (Turnitin).

- Each research is subject to a complete confidential assessment conducted by two readers (referees) who are competent and specialized in the subject of the research, have the academic expertise of what has been accomplished in concerned field and who are accredited in the list of readers in Bayt al-Hikma. In case there are contradictions in assessment results, the research is sent to a third reader. The Journal is committed to provide the researcher with its final decision: publishing / publishing after making specific amendments / apologies for not publishing, within three months of the receipt of the research.

Fifth: The Journal is morally committed to respect privacy, confidentiality, objectivity and academic honesty. The editors, auditors and members of the editorial board do not disclose any information about the research.

- The arrangement of researches is subject to technical procedures irrelevant to the status of the researcher.

- The Journal does not pay financial rewards for published materials – researches, studies and articles - as it is applied by international academic journals. The Journal does not receives fees for publication.

Author Guidelines:

The “Journal of Historical Studies“ depends, in the selection of its content, certain formal and intellectual specification as they are manifested in the international refereed journals, according to the following:

Firstly: the search has to be original specially prepared for the Journal, not published in full or in any other way, in paper or electronically, or presented in an academic event held Beit al-Hikma or organized by any other party.

Second: a C.V., in both Arabic and English, must be attached to the research.

Third: The research should include the following elements:

- Research title in Arabic and English and a brief introduction to the researcher and the academic foundation where s/he works in an independent page.

- An abstract of the research in Arabic and English in about 250-300 words, followed by the key words. The abstract should state in short, accurate and clear sentences the main problem of research, methods used and conclusions.

- The identification of research problem, objectives of the study, its significance, the critical reviews written including the latest materials published on the subject, defining the specifications of the research hypothesis, the conceptual perception and its main indicators, a description of methodology, analysis, results, and conclusions; provided that a list of sources and references referred to by the researcher or used in the research body. The list should include the research date in its original foreign language in case of using several sources in several languages.

- A research should abide by documentation conditions in accordance with the reference assignment depended by Bayt al-Hikma which is compatible with the international standards research methodology. It is intended as a system (MLA Citation).

- The Journal does not publish chapters or researches taken ready made from university endorsed theses except for certain cases where they are prepared in a new way for the Journal provided that the researcher refers to this providing sufficient data concerning the thesis title, the discussion date and the university where the discussion took place.

- A research should be within the field of the Journal’s goals and research concerns.

- The Journal is interested in critical reviews of important books recently published in the fields of its specialization in any the languages, provided that these books published not more than three years. A review does not exceed 2800-3000 words. Books reviewed should be within the field of the researcher’s specialization or his basic re

Vision of the Journal

The Recent Political Economic And Social Developments in Iraq The Middle East and The World Reguier A High Level Objective and Scientific Research Projects With Clear Vision Towards Solving internal and Foreign Policy Problems aiming to help Decision Makers Drawing Objective Policies

Goals of the journal

The political and Strategic Studies Journal is a scientific and refereed by the Department of political and ١٩٩٩ journal published for the first time in Strategic Studies . the requirements of publishing and the selection of studies reflect the yearly research plan drawn with Cooperation of the Consultative Committee of the Department taking into Consideration the recent political, economic changes in Iraq, the Arab world and Neighboring Countries. We give special importance to the Arab Gulf affairs and the impacts and effects .of international relations on Iraq

All studies are refereed to the consultative committee which will decide . acceptance or apology



Political and strategic Studies

Quarterly journal of Political and Strategic Studies Bayt Al-Hikma

No.(40) Baghdad-2020

Chief Editor

Prof.Dr.Mahmoud Ali AL-Daoud
Bayt Al-Hikma

Managing Editor

Dr.Muna Hussain Obeid
Baghdad University

Editorial Staff

Ambassador Pro.Dr.Muhamad haj Hmoud - Ministry of Foreign Affairs
Dr.Mustafa Othman Ismail (sudan)- Ex-sudan Minister of Foreign Affairs
Issam Al-Chalabi- Ex-minister of Oil
Pro.Dr.Abdul-Ameer.m.Al-Assadi - Al-mustanseryah
Prof.Dr.Abdul-Mounem.s.al-Amar - Baghdad University
Prof.Dr. Abdul-Salam Baghdadi - Baghdad University
Prof.Dr.Keiko sakai- Tokyo University for Foreign Studies (Japan)
Prof.Dr.Ibraheem.K. Al-Alaaf - Mosul University
Prof.Dr.George jabour - Damascus university
prof.Dr. Zekeriyya Kursun -Fatih Sultan Mehmet (Istanbul)
Prof.Dr. Muhamad Adul Shafie Eissa-National institute for planning (Cairo)

Language Examiner(English)

Buthina Hashim-BaytAl-hikma

Language Examiner(Arabic)

Dr.Hazim.a.Arif- al-Mustanseryah University